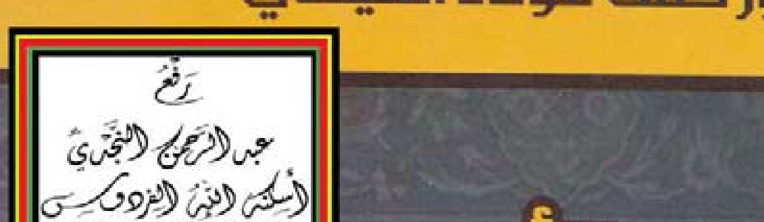
الدكتور خلف عوده القيسي



بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب

لأبي يحيى زكريا الأنصاري


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب

لأبي يحيى زكريا الأنصاري

-- دراسة وتحقيق --

د. خلف عودة القيسي

١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م



دار يافا العلمية للنشر والتوزيع

٤١٥
شرح أبي يحيى زكريا الأنصاري على شذور الذهب لابن هشام الأنصاري المسمى بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب / تحقيق: خلف عودة القيسي .ـ عمان : دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.
( ) ص
ر.إ : ٦٩٣/٣/٢٠١٠
الواصفات : / قواعد اللغة // اللغة العربية/

* تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية



دار يافا العلمية للنشر والتوزيع

الأردن – عمان – تلفاكس ٠٠٩٦٢ ٦ ٤٧٧٨٧٧٠
ص.ب ٥٢٠٦٥١ عمان ١١١٥٢ الأردن
E-mail: dar_yafa @yahoo.com



التقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وبعد:

هذا الكتاب هو إحدى ذخائرنا النفيسة. ظل حبيس الخزائن لأكثر من عشرة قرون.

وبينما كنت في لقاء مع الدكتور رمضان عبد التواب – رحمه الله – وكان علما في تحقيق التراث، أشار عليّ أن أقوم بتحقيق كتاب "بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب" لأبي زكريا الأنصاري، وحبب إليّ ذلك، لعلّي أسهم بفك أغلاله، وأمسح عنه غبار النسيان وإهمال الزمان. باشرت حالا أبحث عن هذا الكتاب، فوقعت على أربع نسخ منه في دار الكتب المصرية في القاهرة. دققت النظر فيها، وتبادلت الرأي مع الدكتور رمضان، الذي شجعني بدوره على إحياء هذا الكنز النفيس.

ومن ساعتئذ ندبت نفسي لإنجاز هذه المهمة حيث توفرت عوامل محفِزة:

- إيماني أنّ تحقيق التراث العربي هو القاعدة الأساس لخدمة الكتاب العزيز واللغة العربية

- قيمة الكتاب، وما احتواه من مادة غزيرة شاملة لكثير من أنواع المعرفة، وما تميّز به من منهج مستحدث محتذيا حذو ابن هشام.

- إعجابي بصاحب الشرح: الشيخ زكريا الأنصاري، المعروف بشيخ الإسلام، بعد أن بهرني بدراساته وشروحه الوافية في ميادين النحو والحديث والقراءات....

- إعجابي بالأصل الذي تناوله الكتاب بالشرح، أعني: كتاب شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري الذي زكاه ابن خلدون بأنّه أنحى من سيبويه.

وبعد أن أتممت تحقيق الكتاب، قدمت بين يديه دراسة اشتملت على قسمين:

القسم الأول: أبو يحيى الأنصاري.

من باب واحد، وفي أربعة فصول:

الفصل الأول: حياته.

الفصل الثاني: آثاره.

الفصل الثالث: شواهده.

الفصل الرابع: موقفه من ابن هشام.

القسم الثاني: تحقيق الكتاب، ويقع في بابين:

الباب الأول: الدراسة، وجاءت في خمسة فصول:

الفصل الأول: أهمية الكتاب.

الفصل الثاني: وصف الكتاب.

الفصل الثالث: منهج الكتاب.

الفصل الرابع: نسخ الكتاب "المخطوطات"

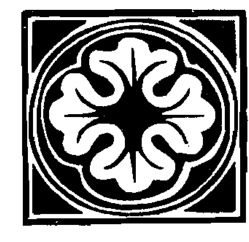
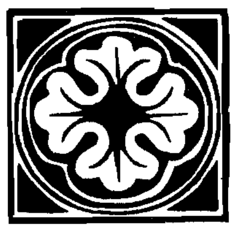
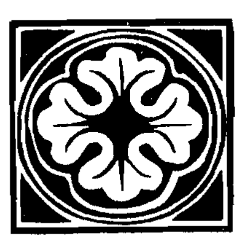
الفصل الخامس: منهجية التحقيق.

الباب الثاني:

الفهارس.

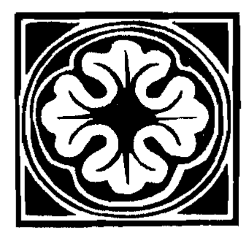
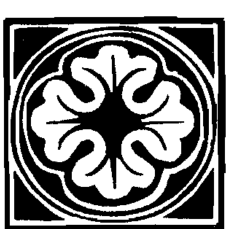
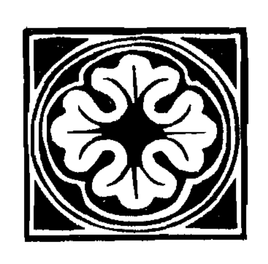
الخلاصة.

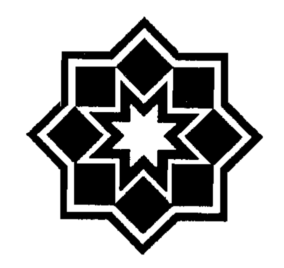


القسم الأول

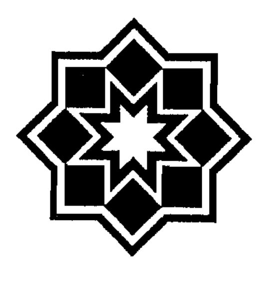
أبو يحيى زكريا الأنصاري



الباب الأول

أبو يحيى زكريا الأنصاري





الفصل الأول

حياته ومكانته وصفاته وتصوفه وشعره

حياته.

هو زكريا بن محمد بن أحمد[1] الأنصاري، يرتد نسبه إلى الخزرج من الأنصار. ولد زكريا في قرية مصرية هي -«السُّنيكة»- بضم السين سنة ٨٢٤[2]هجرية على أرجح الآراء، الموافق ١٤٢٠ ميلادية. وتوفى ٩٢٦ هـ.[3].

عاش فقيراً، وعانى من الحرمان والفاقة بسبب موت والده وهو صغير، فتعهدته أمه وقامت على رعايته. وأرسلت به إلى كُتّاب القرية حيث تمكنّ من حفظ القرآن الكريم، وعُمدة الأحكام، وأجزاء من مختصر التبريزي في الفقه.

وما لبث أن ذهب إلى القاهرة وهو لا يزال صبياً غض الإهاب، فالتحق بالأزهر الشريف. وهناك انصرف إلى العلم يأخذه عن الشيوخ والعلماء، وقطع فيه شوطاً بعيداً، تسعفه ذاكرة قوية يحفزها شغف بالعلم مَلَكَ على الرجل حسّه وتفكيره، رغم شظف العيش وقسوة الحياة التي كانت تضطره ليخرج ليلاً يلتقط قشور البطيخ فيغسلها ويأكلها.

كان شافعيّ المذهب، وكان متصوفاً. ولي التدريس في الكثير من مدارس القاهرة في الفقه الشافعي. وعمل في الإفتاء حتى تسلّم منصب قاضي القضاة ٨٨٦هـ.

---

(١) بعض المصادر تسقط «أحمد».

(٢) ذكرت سنوات اخرى، ٨٢٣ في الأعلام والكواكب و٨٢٠ في النور السافر و ٨٢٦، في الدقائق المحكية.

(٣) ذكر في النور السافر أنه توفي ٩٢٥هـ.

ابتلي في أخريات أيامه بفقد بصره، ولكنّ ذلك لم يمنعه من الإفتاء والتدريس إلى أن وافته المنيّة(٩٢٦هـ) ودفن في القاهرة بجوار الإمام الشافعي، وشيّع جنازته خلقٌ كثيرون في مقدمتهم أمير الأمراء[١]،ورثاه الشعراء، ومن أحسن ما قيل في ذلك:

قضى زكريا نحبه فتفجرت ... عليه عيونُ النيل يوم حِمامه

لتعلم أن الدهرَ راح إمامه ... وما الدهر يبقى بعد فقد إمامه

سقى الله قبراً ضمه مُزنُ صَيِّبٍ ... عليه مدى الأيام سحّ غمامه

مكانته.

تألق نجم الشيخ زكريا،وتبوأ مكانةً رفيعة، استحقها بجهده المتواصل وانقطاعه لطلب العلم والمعرفة. فقد نذر نفسه منذ نعومة أظفاره لهذه الغاية، وغاص في بحر العلوم، وتعمّق في القرآن والقراءات والعقيدة والتفسير والفقه والحديث وعلوم العربية: كالنحو والصرف والبلاغة، والمنطق كما قرأ الحساب والجبر والهندسة. مما جعله أهلاً للتدريس والإفتاء.

لقد دوّت شهرة الرجل وطبّقت سمعته الآفاق، وجاءت أقوال معاصريه شهاداتٍ تنطق بهذه المنزلة الرفيعة.

يقول الغزّي: "صار أمثل أهل زمانه ورأس العلماء من أقرانه".[٢]

ويقول: " جمع من أنواع العلوم والمعارف والمؤلفات المقبولة ومكارم الأخلاق وحسن السمّت والتؤدة والأخذ عن الأكابر ما لم يجمعه غيره".[٣]

(١) انظر الكواكب ٢٠٧.

(٢) الكواكب ١/ ٢٠١.

(٣) الكواكب ١/ ٢٠٠.

ووصفه العيدروسي بأنه شيخ الإسلام قاضي القضاة زين العابدين[١]. كما مدحه القاضي بهاء الدين بقصيدة جاء فيها[٢]:

هو شيخ الإسلام وهو إمام ... كان يُقتدى به مهديا
وله العلم حلة وشعار ... ولهذا في المجد أضحى سنيّا
ملأ الخافقين في العلم حتى ... سار عنه معنعناً مرويا

صفاته

نسبت إليه الكتب التي ترجمت لحياته الكثير من المناقب والخلال الحميدة، فقد كان الرجل كثير الصدقة، وقد جعل نصيباً شهرياً لجماعة من الفقراء، وكان يبالغ في إخفاء ذلك[٣]. كما كان ورعاً وقوراً، لطيف المعشر، حريصاً على الوقت؛ فكثيراً ما كان يقول لمن يطيل عليه في الكلام: "عَجِّلْ قد ضيّعت علينا الزمان"[٤].

وعُرف عنه التواضع والعفة[٥]، وسعة الاحتمال حيث يلقى الحاسدين والكارهين بالبِشْر والسماحة[٦].

ووصف بالنزاهة في حكمه، تلك النزاهة التي لازمته طوال الفترة التي تولّى فيها القضاء، وهو منصب تردد في قبوله أصلاً[٧].

---

(١) انظر النور السافر: ١١١.
(٢) انظر القصيدة في الكواكب ١/ ٢٠٥-٢٠٦.
(٣) انظر الكواكب ١/ ٢٠٢.
(٤) الكواكب ١/ ٢٠٢.
(٥) انظر الضوء اللامع ٣/ ٢٣٦.
(٦) انظر الضوء اللامع ٣/ ٢٣٧.
(٧) انظر الضوء اللامع ٣/ ٢٣٧.

كان الرجل يكره الجور والزيغ في الأحكام، ويكره من جار أو زاغ في حكمه فقد قال يهجو قاضياً جائراً اسمه صالح[1].

الاسم غير المسمى	والحق أبلج واضح
إنْ كنت تنكر هذا	فانظر لسيرة صالح

ويُروى أنه كان صاحب كرامات؛ فقد دعا لرجل أعمى ذات مرة فأبصر.

تصوّفه

أخذ الشيخ زكريا التصوف عن عدد كبير من أعلامه الذين عاصروه، وذكر العيدروسي عدداً منهم[2].

وضع كتاباً في التصوف سماه -الفتوحات الإلهية في نفع ذوات الأرواح الإنسيّة- كما شرح كتابين هما: شرح الرسالة القشيرية بكتابه "إحكام الدلالة على تحرير الرسالة"، ورسالة أرسلان بكتابه "فتح الرحمن بشرح رسالة المولى أرسلان".

قصده الناس في شرح وتفسير أشعار الصوفيين كلما أشكل عليهم شيء منه، فقد كان له ذوق في فهم كلام القوم يشرحه على أتم وجه، ويجيب عنه الأجوبة الحسنة إذا أشكل[3]. بل كان يتأول كلامهم تأويلات جليّة، ضمّن كتابه "شرح الروض" كثيراً منها. منها. وكان يقول: "الفقيه إذا لم يكن له معرفة بمصطلح ألفاظ القوم فهو كالخبز الحاف بغير أدم"[4].

---

(١) انظر النور السافر ١١٦.

(٢) انظر النور السافر ١١٣.

(٣) انظر الكواكب ٢٠٤.

(٤) انظر الكواكب ٢٠٤.

كان يتأسى ابن عربي وابن الفارض، ويرى أن ابن عربي أوسع في المعرفة، وابن الفارض أوغل في المحبة لله،[1] وكلاهما عنده أولياء الله، لكنّ ابن عربي دون ابن الفارض في ذلك[2].

شعــره

رويت له بعض الأشعار في أغراض متعددة، ولكنها أشعار متوسطة في معانيها ومبانيها.

قال متوسلاً إلى الله أن يغفر ذنوبه ويجيره من النار:

إلهـي أنـا العبـدُ المسـيء ولـيس لـي	سواكَ ولا عـلم لديّ ولا عـمـل
إلـهـى ذنـوبى مـثل سبعـة أبحـر	ولكنّها فى جنب عـفـوك كالبلـل
إلـهـي بـحـق الهـاشمي محـمـدٍ	أجرني من النيران إنني في وجـل
وبـاللطف والعـفـو الجـميل تـولّني	وبالخير فامنن عند خاتمة الأجـل

وقال في بيان المواضع التي تُباح فيها الغيبة[3].

وتُبـاح غيبـة، لمسـتفتٍ ومـن	رام إغـاثـة لـدفـع منكـر
ومـعـرّف[4] مـتظلم متكلـم	في معلـن فسـقاً مـع المحـذّر

---

(١) انظر الكواكب ٢٠٤.

(٢) انظر الكواكب ٢٠٤.

(٣) انظر الكواكب ١/ ٢٠٥.

(٤) بالأصل ومعرفة.

وقال يهجو قاضياً (اسمه صالح) كان ظالماً جائراً في أحكامه[1]

الاســـــم غيرالمســـــمى والحـــق أبلـــج واضـــح
إن كنـــت تنكـــر هــــذا فـــانظر لســـيرة صـــالح

وسئل ذات مرة عن شعر العارفين ... فأجاب مفسراً موضحاً،... ثم قال نظماً[2]:

محمـدٌ في الـدارين أكمـل خلقـه تعـالى وقـطب الأنبيـاء مـصدقة
وخـاتم رسـل الله وهـو الـذي بـه أزيلـت جميـع المعجمـات الموثّقـة

آثـــاره

ترك زكريا الأنصاري عشرات المؤلفات والآثار، وفيما يلي بيان لهذه الآثار مرتبة وفقاً لحروف الهجاء:

١- إحكام الدلالة على تحرير شرح الرسالة[3]. وهو شرح على رسالة في التصوف للإمام عبدالكريم القشيري.

٢- الآداب[4].

٣- الأدب في تعريف الأرب[5].

٤- أدب القاضي على مذهب الشافعي[1].

---

(١) انظر النور السافر ١١٦.

(٢) انظر الكواكب ١/ ٢٠٥.

(٣) انظر هدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٤) انظر كشف الظنون ١/ ١٤.

(٥) ذكره بروكلمان في الملحق ٢/ ١١٨.

٥- أسنى المطالب في شرح روض الطالب[٢]، شرح فيه كتاب روض الطالب (في الفقه) لابن المقّري.

٦- أسئلة حول آيات من القرآن[٣].

٧- الأضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة[٤]، وهو شرح لقصيدة الإمام التَّوّزِي. وهو أكبر شرحين قام بهما الشيخ زكريا لهذه القصيدة. وهناك شرح آخر صغير سمّاه «الخلاصة»[٥]

٨- إعراب القرآن[٦].

٩- الإعلام بأحاديث الأحكام[٧].

١٠- الإعلام والاهتمام لجمع فتاوى شيخ الإسلام[٨].

١١- أقصى الأماني في علم البيان والبديع والمعاني[٩].

---

(١) انظر الكشف ١/ ٤٢،٤١، وهدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٢) انظر النّور السافر ١١٤ والأعلام ٣/ ٨١ وانظر الضوء اللامع ٢/ ٢٩٥.

(٣) ذكره بروكلمان في الملحق ٢/ ١١٨ باسم:«ذكر آيات القرآن المتشابهات». وذكر محقق فتح الرحمن أنها رسالة من ١٢ صفحة.

(٤) انظر كشف الظنون١٣٤٦، والمنفرجة قصيدة مطلعها:

اشتدي أزمة تنفرجي ... قد آذن ليلك بالبلج

(٥) انظر الكواكب ١/ ٢٠٢.

(٦) ذكره محقق فتح الرحمن بكشف ما يلتبس من القرآن.

(٧) انظر الكواكب ١/ ٢٠١.

(٨) بروكلمان ٢/ ١٢٣.

(٩) ذكره محقق فتح الرحمن دون إشارة إلى المصدر.

١٢- بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب[١]. شرح فيه كتاب شرح شذور الذهب (في النحو) لابن هشام الأنصاري، وهو الكتاب الذي نحققه.

١٣- بهجة الحاوي. وهو شرح لكتاب الحاوي الصغير للقزويني (في الفروع).

١٤- تحرير تنقيح اللباب. اختصر فيه كتاب تنقيح اللباب (في الفقه) للإمام العراقي[٢]. العراقي[٢]. ثم شرحه وسماه «تحفة الطلاب».

١٥- تحفة الباري بشرح صحيح البخاري[٣]

١٦- تحفة الراغبين في بيان أمر الطواعين[٤].

١٧- تحفة الطلاب لشرح تحرير تنقيح اللباب[٥]. وهو شرح على كتابه «تحرير تنقيح اللباب». وربما يكون هو المراد «بفتح الوهاب بشرح تنقيح اللباب» كما يقول محقق فتح الرحمن[٦].

١٨- التحفة العليّة في الخطب المنبرية[٧]. وقد يكون هو «ديوان الخطب الذي ذكره الغزّي في كواكبه».

١٩- تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر (في التجويد)[٨]

(١) انظر كشف الظنون ١/ ٤٧٨ وهدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٢) انظر بروكلمان ٣/ ٢٣٦ وكشف الظنون ١٤٥١ و ١٤٥٢ وهدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٣) انظر الكواكب ١/ ١٩٩.

(٤) بروكلمان ٢/ ١٢٤.

(٥) انظر كشف الظنون الكشف ١٥٤١ و ١٥٤٢ وانظر الضوء اللامع ١/ ٣٣٦ — ٣٤٤ وهدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٦) فتح الرحمن ٤٧.

(٧) هدية العارفين ١/ ٣٧٤.

التجويد)[1] وربما يكون هو المراد بـ: «مقدمة في أحكام النون»[2].

٢٠- تعريفات القاضي زكريا. عرفت بعدة أسماء: تعريف الألفاظ الاصطلاحية، أو مدلولات الألفاظ الفقهية، أو مقدمة في الألفاظ المتداولة في أصول الفقه والدين، أو الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة[3].

٢١- تلخيص الأزهية في أحكام الأدعية للزركشي[4].

٢٢- تلخيص تقريب النشر. لخص فيه كتاب التقريب«للجزري»[5]

٢٣- ثبت شيوخ الأنصاري. ذكر فيه أسماء شيوخه[6].

٢٤- حاشية على التلويح، للسعد التفتازاني[7].

٢٥- حاشية على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه، لتاج الدين السبكي[8].

٢٦- الحواشي المفهمة في شرح المقدمة. وهو حواشٍ وضعها الأنصاري على مقدمة ابن الجزري. وللشيخ الأنصاري على هذه المقدمة شرح آخر هو الدقائق المحكمة...[9] ورد ذكره في الرقم ٢٩ من هذا الثبت.

---

(١) هدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٢) الكواكب السائرة ٢٠١.

(٣) انظر الحدود الأنيقة ٤٧ (تحقيق الدكتور مازن المبارك).

(٤) هدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٥) كشف الظنون ٢/ ١٩٥٢.

(٦) الكواكب السائرة ١/ ١٩٨ و ٢٠٢.

(٧) معجم المطبوعات ٢/ ١٩٦٥ وفتح الرحمن ٤٩.

(٨) هدّية العارفين ١/ ٣٧٤ والكواكب السائرة ١/ ٢٠١.

(٩) هدية العارفين ١/ ٣٧٤.

٢٧- خلاصة الفوائد المحمدية في شرح البهجة الوردية[1]. وللشيخ زكريا شرح آخر على البهجة هو: الغرر البهية.[2]

٢٨- الدرر السنيّة في شرح الألفية لابن مالك [3] (في النحو والصرف).

٢٩- الدقائق المحكمة في شرح المقدمة. والمقدمة كتاب لشمس الدين الجزري، اشتهر باسم "المقدمة الجزرية " في القراءات وكان الشيخ زكريا قد وضع عليها "الحواشي المفهمة".

٣٠- ديوان شعر[4]

٣١- رسالة في اصطلاح الصوفية[5]

٣٢- الزبدة الرائقة في شرح البردة الفائقة. وهو شرح لقصيدة "الكواكب الدرية في مدح خير البرية" للبوصيري واشتهرت "بالبردة".

٣٣- شرح الأربعين النووية[6]

٣٤- شرح إيساغوجي. اشتهر هذا الشرح باسم "المطلع"[7].

٣٥- شرح الشمسيّة. والشمسية مختصر في المنطق لنجم الدين القزويني[8].

---

(١) البهجة الوردية منظومة وضعها زين الدين عمر بن مظفر الوردي ت ٧٤٩ نظم بها كتاب الحاوي الصغير في فروع الشافعية. انظر كشف الظنون ١/ ٤٥٩.

(٢) انظر الكواكب ١/ ٢٠١ وهدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٣) هدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٤) هدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٥) بروكلمان الملحق ٢/ ١١٨.

(٦) هدية العارفين ١/ ٣٧٤ وفتح الرحمن ٥١.

(٧) فتح الرحمن ٤٦ وانظر بروكلمان ٢/ ١٢٤.

(٨) الكواكب السائرة ١/ ٢٠٢ وهدية العارفين ١/ ٣٧٤.

٣٦- شرح صحيح مسلم بن الحجاج[١].

٣٧- شرح ضابطة الأشكال الأربعة[٢].

٣٨- شرح مختصر قُرة العين في الفتح والإمالة بين اللفظين[٣]. وقرة العين رسالة في التجويد لابن القاصح.

٣٩- شرح مختصر المزني[٤]. وهذا المختصر في الفروع.

٤٠- شرح المنهاج للبيضاوي. وهو منهاج الوصول إلى علم الأصول / للبيضاوي[٥].

٤١- عماد الرضا ببيان أدب القضا[٦].

٤٢- غاية الوصول إلى لب الأصول[٧]. لب الأصول كتاب في الفقه. وهو مختصر وضعه الشيخ زكريا لكتاب "جمع الجوامع" لتاج الدين السبكي، ثم قام زكريا بشرح مختصره هذا.

٤٣- الغرر البهيّة في شرح البهجة الوردية[٨]. وهو الشرح الكبير الذي وضعه الشيخ زكريا على منظومة الحاوي المسماة: "البهجة الوردية" وهناك شرح آخر لهذه المنظومة "لشرح الصغير" وهو: خلاصة الفوائد المحمدية...

---

(١) هدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٢) هدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٣) هدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٤) فتح الرحمن ٥٣.

(٥) كشف الظنون ٢/ ١٨٨٠ وهدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٦) نشره الدكتور مازن المبارك في الحدود الأنيقة ص ٣٤.

(٧) معجم المطبوعات ١/ ٤٨٦ و ٤٨٧ وفتح الرحمن ٤٩ وانظر بروكلمان، الملحق ٢/ ١١٨.

(٨) الضوء اللامع ٣/ ٢٣٦ والنور السافر ١١٤ وكشف الظنون ١/ ٦٢٧ وهدية العارفين١/ ٣٧٤.

٤٤- فتح الإله الماجد بإيضاح شرح العقائد. والعقائد: كتاب لنجم الدين النّسَفي، وهو غير النّسَفي المفسر. وعليه شروح متعددة منها شرح للتفتازاني، وهذا الشرح هو الذي تناوله زكريا[1].

٤٥- فتح الباري بشرح ألفية العراقي. في مصطلح الحديث[2]، وكان زين الدين العراقي، المشهور بالحافظ العراقي قد لخص كتاب علوم الحديث، لابن الصلاح في ألفية تعرف بـ«ألفية الحديث» وضعت عليها شروح متعددة، منها هذا الشرح لزكريا.

٤٦- فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل. كتاب أنوار التنزيل وأسرار التأويل (أحد كتب التفسير المشهورة) للبيضاوي. وقد وضع عليه الشيخ زكريا هذه الحاشية[3].

٤٧- فتح رب البريّة بشرح القصيدة الخزرجية[4]. القصيدة الخزرجية تتناول العروض والقافية، نظمها ضياء الدين الخزرجي. شرحها الشيخ زكريا بكتابه هذا.

٤٨- فتح الرحمن بشرح رسالة المولى أرسلان[5]. رسالة أرسلان في التوحيد، وضعها أرسلان بن يعقوب الدمشقي، شرحها الشيخ زكريا.

٤٩- فتح الرحمن بشرح لقطة العجلان[6]. لقطة العجلان وبلّة الظمآن للشيخ بدر الدين الزركشي. شرحه الشيخ زكريا في هذا الكتاب.

٥٠- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن. وهو كتاب في التفسير.

---

(١) كشف الظنون ٢/ ١١٤٧ وهدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٢) كشف الظنون ١/ ١٥٦ وانظر هدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٣) كشف الظنون ١/ ١٨٨ والكوكب السائرة ١/ ٢٠١.

(٤) معجم المطبوعات ٤٨٦.

(٥) الكواكب السائرة ١/ ٢٠٢ وهديّة العارفين ١/ ٣٧٤.

(٦) كشف الظنون ٢/ ١٥٥٩.

٥١- فتح العلام بشرح أحاديث الأحكام. كان الشيخ زكريا قد ألّف كتاب «الإعلام بأحاديث الأحكام»، ثم شرحه في كتابه هذا.

٥٢- فتح المبدع في شرح المقنع[١].

٥٣- فتح منزّل المثاني بشرح أقصى الأماني في البيان والبديع والمعاني[٢]. أقصى الأماني مختصرّ لتلخيص المفتاح. قام الشيخ زكريا بشرحه في هذا الكتاب.

٥٤- فتح الوهّاب بشرح الآداب/ في الجدل[٣].وهو شرح لكتابه«الآداب»أو«آداب البحث».

٥٥- فتح الوهّاب بشرح منهج الطلاب. ألف النووي كتاباً سماه «منهاج الطالبين[٤]» اختصره الشيخ زكريا، وسمى مختصره «منهج الطلاب» ثم شرح هذا المختصر، وسمي شرحه «فتح الوهاب بشرح الآداب».

٥٦- فتح الوهاب بما يجب تعلمه على ذوي الألباب. لم أجد أحداً أشار إليه أو ذكره، ولكن محقق كتاب فتح الرحمن قال: توجد منه نسخة مخطوطة بالتيمورية بمصر[٥].

٥٧- التحفة الأنسية لغلق التحفة القدسية[٦]. التحفة القدسية في اختصار الرحبية: منظومة في علم الفرائض لابن الهائم، والرحبية أرجوزة في الفرائض اسمها «بُغية الباحث» واشتهرت بالرحبية نسبةإلى ناظمها محمد بن علي الرحبي. قام الشيخ زكريا بشرح «التحفة» في كتابه هذا، وقد جاء اسم الكتاب في الضوء اللامع «التحفة الأنسية»[٧].

---

(١) بروكلمان، الملحق ٢/ ١١٨.

(٢) كشف الظنون ١/ ٤٧٨.

(٣) كشف الظنون ١/ ٤٧٨.

(٤) بروكلمان ٢/ ١٢٤ والكواكب ١/ ٢٠١ وهديّة العارفين ١/ ٣٧٤.

(٥) فتح الرحمن ٥٤.

(٦) كشف الظنون ١/ ٢٧٢ وهديّة العارفين ١/ ٣٧٤.

(٧) الضوء اللامع ٣/ ٢٣٦.

٥٨- الفتوحات الإلهية في نفع أرواح الذوات الإنسانية[١].

٥٩- لب الأصول. هذا الكتاب اختصار لكتاب «جمع الجوامع» للسبكي في أصول الفقه[٢].

٦٠- لوامع الأفكار في شرح طوالع الأنوار. طوالع الأنوار، كتاب في التوحيد للقاضي البيضاوي. قام الشيخ زكريا بشرحه في كتابه هذا.

٦١- اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم، -رسالة-.

٦٢- مختصر الآداب، للبيهقي. الآداب كتاب في الحديث لأحمد بن الحسين البيهقي[٣]. اختصره الشيخ زكريا في هذا الكتاب.

٦٣- شرح مختصر أدب القضاء للغزّي[٤]. أدب القضاء هو الاسم المتداول لكتاب «أدب الحكام في سلوك طرق الأحكام».

٦٤- مختصر بذل الماعون[٥]. بذل الماعون في فصل الطاعون «كتاب لابن حجر العسقلاني.

٦٥- مقدمة في الكلام على البسملة والحمدلة[٦].

٦٦- المقصد لتلخيص ما في المرشد. لخص الشيخ زكريا في هذا الكتاب كتاب الحافظ العماني«المرشد في الوقف والابتداء»

---

(١) هدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٢) انظر بروكلمان ٤/ ١٢٤.

(٣) الكواكب السائرة ١/ ٢٠١ وانظر بروكلمان ٢/ ١٢٤.

(٤) الكواكب السائرة ١/ ٢٠١.

(٥) الكواكب السائرة ١/ ٢٠١.

(٦) الكواكب السائرة ١/ ٢٠١.

٦٧- المناهج الكافية في شرح الشافية[١]. والشافية كتاب في علم الصرف لابن الحاجب، شرحه الشيخ زكريا.

٦٨- منهج الطلاب. مختصر لكتاب منهاج الطالبين للإمام النووي.

٦٩- منهج الوصول إلى تخريج الفصول[٢]. كتاب الفصول المهمة في علم ميراث الأمة لابن الهائم. كتب الشيخ زكريا له شرحين: الكبير وهو هذا الكتاب. والشرح الصغير وهو الكتاب اللاحق.

٧٠- منهج الوصول إلى تخريج الفصول. وهو شرح آخر مبسط لكتاب الفصول المهمة....

٧١- نهاية الهداية في شرح الكفاية[٣]. الكفاية هي أرجوزة في الفرائض نظمها ابن الهائم. شرحها الشيخ زكريا، وذكر السخاوي هذا الشرح بعنوان «نهاية الهداية في تحرير الكفاية»[٤]

٧٢- نهج الطلاب في شرح منهاج الطالبين[٥]. وهو شرح على منهاج الطالبين للنووي.

٧٣- هداية المتنسّك وكفاية المتمسك[٦].

---

(١) هدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٢) الضوء اللامع ٣/ ٢٣٦.

(٣) هدية العارفين ١/ ٣٧٤ وانظر بروكلمان ٢/ ١٢٤.

(٤) الضوء اللامع ٣/ ٢٦٣.

(٥) هدية العارفين ١/ ٣٧٤.

(٦) بروكلمان ٢/ ١٢٣.


رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com





الفصل الثاني

شواهده

أولاً:القرآن الكريم

عُني العرب بكتاب الله عز وجل عناية عزّ نظيرها، فقد توفر على خدمته كتبة الوحي، وحفظة القرآن الذين حفظوا كل آية، بل كلمة فيه. حتى غدا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

بلغت شواهد زكريا من الآيات أكثر من أربعمائة، ويلاحظ الدارس لهذه الشواهد المعالم الآتية:

الشمولية التي تغطي قضايا النحو والصرف وما فيهما من شذوذ وقياس ونقل وإشباع ووقف. إذ لم يترك باباً إلا حشد له من الشواهد الكثيرة ضح غامضه ويكشف جوانبه. ولا يتسع المقام لسرد جُلّها، بل سأكتفي بإيراد أقلها:

- تحدث عن «هل» وذكر أنها تدخل على الاسم والفعل ولا تعمل فيهما. ثم استشهد بدخولها على الاسم بالآية الكريمة:{فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ}[1].واستشهد لدخولها على الفعل بقوله تعالى: {هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ}[2] ثم عقب بعد ذلك قائلاً: ولا عمل لها فيهما.

- في باب الأفعال المعتلة تناول الفعل المعتل الآخر بالواو أو الياء، مبيناً أنه تظهر عليه الفتحة، ويسكن بحذف حرف العلة. ثم ذكر عدداً من الآيات منها {لَنْ نَدْعُوَ مِنْ

(١) الأنبياء ٢١/ ٨٠. وانظر النسخة ط٣/ أ.

(٢) الإنسان ٧٦/ ١. وانظر النسخة ط٣/ أ.

دُونِ اللهِ إِلَهاً}[1]. ومنها {وَلا تَبْغِ الفَسَادَ فِي الأَرْضِ}[2].

- وعندما تحدث عن المصدر قال: "يعمل منوناً وغير منون، وعمله منوناً أقيس من عمله مضافاً، أو مقروناً بأل، لأنه حينئذٍ يشبه الفعل في التنكير وساق دليلاً على ذلك الآية{أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً}[3]. اي أن يطعم".

- وعندما تحدث عن المضارع قال: «تحذف نون المضارع المجزوم من كان، مستدلاً بالآية {وَلَمْ أَكُ بَغِيّاً}. ثم قال: وفيها إعلال، أصله أكون، فحذفت الضمة للجازم، والواو للساكنين والنون للتخفيف»[4].

- وفي المضارع المعتل الآخر المجزوم قال: إنه يجزم بحذف حرف العلة، مستدلاً بالآية {إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ}[5] على قراءة قنبل بإثبات الياء مع وجود الجازم، مؤول بأن الياء فيه للإشباع، أو بجعل (مَنْ) موصولة، وإنما سكن «يصبر»، لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة، أو لأنه وصل بنية الوقف.

مناقشة وجوه الإعراب:

- عندما تحدث عن نواصب الفعل المضارع، وقف عند «أنْ» قائلاً: إذا سبقت بظن يجوز فيها وجهان. الرفع والنصب، وهو أرجح، ثم استشهد بالآية {وَحَسِبُوا أَنْ لا تَكُونُ فِتْنَةٌ}[6].

---

(١) الكهف ١٨/ ١٤. وانظر النسخةط ١٠/أ.

(٢) القصص ٢٨/ ٧٧. وأنظر النسخة ط ١٠/أ.

(٣) البلد ٩/ ١٤. وأنظر النسخة ط ٥١/أ.

(٤) انظر النسخة ط٢٦/أ.

(٥) يوسف ١٢/ ٩٠، وتكملة الآية: {فإن الله لا يضيع أجر المحسنين}، وانظر النسخة ط١٠/أ.

(٦) المائدة ٥/ ٧١. وانظر النسخة ط ٣٨/ب.

- وعندما استشهد بالآية الكريمة {سَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ}[1] قال:«فأيُّ» في الآية مفعول مطلق منصوب بما بعده، أي ينقلبون أيّ انقلاب،لا مفعول به منصوب بما قبله، لأنه يخرجه عن الصدرية[2]

ولا يتوانى أن يرد رأياً أو يخالفه. فقد أجاز الكسائي أن يتأخر اسم الفعل عن معموله تمسكاً بالآية {كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ}[3]. وردّ زكريا رأيه هذا بقوله: إن «كتاب » يحتمل أن يكون مصدراً مؤكداً لما قبله {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ}[4].

- وفي باب الاستثناء يقول: إذا دخلت «ما» على فعلي الاستثناء خلا وعدا، فهي مصدرية ولا يليها الحرف. وبعضهم قدر «ما» زائدة، فَجَوَّزَ الجر بهما على أنهما حرفان، وهو شاذ. إذ لم تعهد زيادتها قبل حرف الجر، بل بعده. وعزز ذلك بالآية {عَمَّا قَلِيلٌ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ}[5].

الاحتجاج بالقرآن في مجال المعنى اللغوي:

في تعريف الكلمة قال: تقال للجمل المفيدة، كقوله تعالى {وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ}[6].

وفي حديثه عن الأفعال المتعدية قال: الفعل زوّج يتعدى مباشرةً، أو بحرف الجر. تقول: زوجته هنداً، أو بهند، واستشهد[7] بقوله تعالى {وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ}[8].

---

(١) الشعراء ٢٦/ ٢٢٧.

(٢) انظر النسخة ط ٥٣ / ب.

(٣) النساء: ٤/ ٢٤. انظر النسخة ط ٥٣/ب.

(٤) النساء: ٤/ ٢٤. وانظر النسخة ط ٥٣/ب.

(٥) المؤمنون ٢٣/ ٤٠ وانظر النسخة ط ٣٥/ ب.

(٦) الأنعام ٦/ ١١٥ وانظر النسخة ط١/ ب.

(٧) انظر النسخة ط٤٨/أ.

(٨) الدخان ٤٤/ ٥.

وفي باب التمييز قال: ويسمى التفسير والتبيين، وهو لغةً: فصلُ الشيء عن غيره. وأورد الآية {وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ}[1] أي انفصلوا.

توظيف القرآن الكريم للاحتجاج به على لهجات العرب:

يقول إذا كان الاستثناء منقطعاً، فتميم تجيز مع النصب إتباعه للمستثنى منه، إن صح التفريغ، والحجازيون يوجبون نصبه، وقد أجمعت السبعة عليه في {مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ}[2].

- واستشهد بالآية {وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا}[3] وحملها على لغة العرب «أكلوني البراغيث». ثم بين رأيه في إعرابها قائلاً: وأحسن الوجوه فيها إعراب الذين ظلموا مبتدأ، وما قبله خبر[4].

الاكتفاء بجزء من الآية: لم يكن يتم الآية التي يستشهد بها أحياناً، وإنما يكتفي بموضع الشاهد، فيجيء المعنى مبتوراً، (ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن الدارسين في زمنه كانوا يحفظون كتاب الله عن ظهر قلب)، مثل:

- {قَدْ أَفْلَحَ}[5].
- {كَمَنْ لاَ يَخْلُقُ}[6].
- {فَنِعِمَّا هِيَ}[7].

---

(١) يس ٣٦ / ٥٩. وانظر النسخة ط٣٤/أ.
(٢) النساء ٤/ ١٥٧. وانظر النسخة ط ٣٦/أ.
(٣) الأنبياء ٢١/ ٣.
(٤) انظر النسخة ط ٢٤/ب.
(٥) المؤمنون ٢٣/ ١. والأعلى ٨٧/ ١٤ والشمس / ٩١/ ٩ وانظر النسخة ط ٥/ ب.
(٦) النحل ١٦/ ١٧. وانظر النسخة ط ٢٠/ أ.
(٧) البقرة ٢/ ٢٧١. وانظر النسخة ط٢١/ ٢.

- {نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ}[1].

وربما جاء بآخر كلمة من آية والكلمة الأولى من التي تليها نحو: {مَفَازًا حَدَائِقَ}[2].

العناية بالقراءات:

- عني كثيراً بالقراءات، فبين وجوه القراءات ورجح بعضها وربما أشار إلى ما فيها من شذوذ أو مخالفة لمبدأ القياس والسماع. وكان يحرص على تعزيز ما يذهب إليه بآيات من القرآن الكريم.

- استشهد بالآية {هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ}[3] وقال: قرئ «يوم» بالفتح بناء وبالرفع إعرابا، وهو الأرجح، لإضافته إلى معرب.

بيان وجه القراءة الجائزة في أساليب العربية (مع أن أحداً لم يقرأ بها).

- فعندما تحدث عن الظرف المبهم «وهو ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه» كمثل ودون وبين، قال إنه مبني على الفتح للإضافة ويجوز إعرابه، لكن بناءه أرجح، واستدل بالآية الكريمة {وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ}[4] ثم قال: وقد قرئ بالوجهين إلا دون، فلم فلم يقرأ بالرفع، ولو قرئ به على أنه مبتدأ لكان ذلك جائزاً.

- عندما تحدث عن المبنيات، عدّ منها «أي الموصولة» إذا أضيفت وكان صدر صلتها محذوفاً كما في الآية {ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ}[5].

وإذا لم تضف، أو أضيفت وذكر صدر صلتها أعربت، ثم قال: وبعضهم؛ أي العرب

---

(١) ص ٣٨/ ٢٣. وانظر النسخة ط / .

(٢) النبأ ٧٨/ الآيتان ٣٢، ٣٣. وانظر النسخة ط٦٠/ب.

(٣) المائدة ٥/ ١١٩ وانظر النسخة ط ١٢/أ.

(٤) الجن ٧٢/ ١١ وانظر النسخة ط١٢/أ و ب.

(٥) مريم ١٩/ ٦٩ وانظر النسخة ط ١٤/ب.

أو النحاة يعربونها مطلقاً، ومنهم من أعرب «أشدَّ» بالنصب على قراءة شاذة.

ثانياً: الحديث الشريف

زكريا من النحاة الذين أخذوا بالحديث الشريف واعتمدوه للاحتجاج به. وكما هو شأنه في القرآن الكريم، فقد استشهد بالحديث على قضايا نحوية لغوية مختلفة منها:

الشذوذ والندرة

في شواهده على الشذوذ أورد الحديث «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار». والمعروف أن الفعل يلزم الإفراد مع المثنى والجمع، فجاء الحديث على خلاف هذه القاعدة شذوذاً»[1].

وفي حديثه عن التوابع يقول: «لا يجوز العطف على الضمير المتصل من غير توكيده بضمير منفصل» ثم أورد الحديث: «كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر» فقد تم العطف بلا توكيد، وذلك نادر[2].

وفي حديثه عن «ما المصدرية» استشهد بالحديث: «كما تكونوا يولَّى عليكم» دليلاً على أنها أعملت حملاً على «أن»[3].

وفي باب الاستثناء بيّن أنّ الأصل ألا تدخل «ما» على الفعل «حاشا» ثم قال: وربما دخلت بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: «أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا فاطمة. وذلك نادر[4].

---

(١) انظر النسخة ط٢٤/ب.

(٢) انظر النسخة ط ٦٢/ب.

(٣) انظر النسخة ط٣٩/أ.

(٤) انظر النسخة ط ٣٦/ب.

بيان الحكم في القضية والإشارة إلى الأفصح:

في باب الأسماء الستة، رأى أن «الهن» يعرب أحياناً بالحركات لا بالحروف، واستدل بالحديث «من تعزّى بعزاء الجاهلية فأعضّوه بهن أبيه ولا تكنوا» ثم قال «وهو الأفصح»[1].

ثالثاً: الشعر

أقبل النحاة و اللغويون على الشعر المروي عن العرب الفصحاء، الموثوق بنسبته إلى قائليه، ولم يكن زكريا بدعاً بين هؤلاء، ورغم ذلك فقد جاءت بعض شواهده مجهولة القائل أو مختلفاً في نسبتها، وقد تجاوز عدد هذه الشواهد الشعرية عنده المئتين.

وهذه معالم شواهده الشعرية:

الاحتجاج بالشعرعلى اللهجات واللغات:

- يقول: طي تلزم «ذو» الواو في كل الحالات[2] واستدل بالبيت:

فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

- ويقول «بعض العرب يعربون الأسماء الستة بالحركات وإن كانت مضافة إلى غير ياء المتكلم[3]، و استدل بالبيت:

بأبه اقتدى عَديٌّ في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم

- وعندما تحدث عن الأسماء المبنية على الكسر ذكر منها: فَعالِ علماً للمؤنث

(١) انظر النسخة ط ٧/ أ.

(٢) انظر النسخة ط٧/ أ.

(٣) انظر النسخة ط ٧/ ب.

كَحَذامِ وقَطامِ..وقال: يكون مبنياً على الكسر في لغة أهل الحجاز[1]، مستدلاً بالبيت:

إذا قالت حَذامِ فصدِّقوها فإن القولَ ما قالت حَذامِ

- وفي حديثه عن الأسماء المبنية أورد البيت التالي:

ومرّ دهرٌ على وبارِ

فهلكت جهرة وبارُ

قائلاً: بنى وبار الأول على الكسر

وذكر أن الاسم المبني على وزن فَعالِ، يشترط التميميون أن يكون مختوماً بالراء وإلا منعوه من الصرف. ثم قال: أكثر بني تميم يوافقون الحجازيين على ما كان بالراء، ويمنعون الصرف في الباقي[2].

- وفي باب الفاعل، ذكر أن الفعل يبقى موحداً مع فاعله المثنى والجمع ثم قال: «ولكن يؤتى به مثنى أو مجموعاً، حملاً على لغة[3] «أكلوني البراغيث» واستشهد بأبيات منها:

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدود النواضر

الاستشهاد بالشعر لترجيح وجهِ إعرابي على غيره.

- أورد بيت النابغة:

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت: ألَمّا أصحُ والشيب وازعُ

ثم قال: يروى حين بالجر إعراباً، وبالفتح بناء، وهو الأرجح، لإضافته إلى مبني

(١) انظر النسخة ط ١٣/ ب.

(٢) انظر النسخة ط١ ١٣/ ب.

(٣) انظر النسخة ط٢٤/ ٢.

فاكتسب منه البناء[1]

- وعندما تحدث عن اسم الفعل قال:«لا يتأخر اسم الفعل عن معموله، لأنه ضعيف في العمل، وجوّز الكسائي تأخره عنه تمسّكاً بقول بعضهم:

يا أيها المائحُ دلوي دونكا
إني رأيتُ الناس يحمدونكا

ثم قال: وردّ بأن «دلوي» في البيت يحتمل أن يكون مبتدأ خبره دونكا، أو مفعولاً بِحُذ مضمراً ولا يجوز نصبه بـ«دونك» محذوفة لأن اسم الفعل لا يحذف دون معموله[2].

- وفي باب التوابع ذكر أنه لا يعطف على ضمير خفضٍ إلا بإعادة الخافض، حرفاً كان أو اسماً، ثم قال: ولا يجب، خلافاً لأكثر البصريين، واستشهد بالبيت:

الآن قرّبت تهجونا وتشتمنا فما بك والأيام من عجب

فقد عطف الأيام على الضمير المجرور محلاً بالباء، وهو الكاف من غير إعادة الجار، وذلك جائز[3].

بيان وجه الشذوذ والضرورة و الندرة.

- ذكر أن «أل» التعريف لا تدخل على الفعل، وإنما دخلت عليه في قول الفرزدق:

ومـا أنـت بـالحكم الـتُّ حكومتُـه ولا الأصـيل ولا ذى الـرأى والجـدل

شذوداً.

(١) انظر النسخة ط١١/أ.
(٢) انظر النسخة ط ٥٣/ب.
(٣) انظر النسخة ط ٦٢/ب.
(٤) انظر النسخة ط ٢/أ و ٢١/أ.

وفي حديثه عن الموصولات، أنكر مجيء صلة «أل» ظرفاً. واعتبر ذلك ضرورة أو شذوذاً على خلاف القياس [1] واستشهد بقول الراجز:

من لا يزال شاكراً على

- وعندما تحدث عن المبنيات على الكسر، عدّ منها: فَعالِ سبَّاً للمؤنث، كيا فَساقِ بمعنى: يا فاسقة، ويا لَكاعِ، بمعنى: يالئيمة. ثم قال: ولا تستعمل إلا في النداء، واستشهد ببيت الحُطيئة:

أطوّف ما أطوّف ثم آوي   إلى بيت قعيدته لَكاعِ

وقال: إن ذلك ضرورة شاذة[2].

- وفي المنصوبات تحدث عن أفعال الرجاء والشروع والمقاربة فقال:«وربما رفع السببي بخبر عسى»، «والمراد بالسببي:الظاهر المتصل بضمير اسم عسى»، واستشهد بالبيت:

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهدُه   إذا نحن جاوزنا حفير زيادِ

ثم قال: إذا رفع (جهدُه) ففي البيت شذوذان: تجرد خبر عسى من أن، ورفعه السببي، حيث رفع المضارع الواقع خبراً لعسى اسماً ظاهراً «جهده» مضافاً إلى ضمير يعود على اسم «عسى» وأما فيمن نصبه،، ففيه شذوذ واحد هو الأول[3].

- في باب التمييز يقول: «وندر تقديم التمييز على المتصرف، واستشهد بالبيت:

أنفساً تطيب بنيل المنى   وداعي المنايا ينادي جهارا

---

(١) انظر النسخة ط ٢١/أ.

(٢) انظر النسخة ط١٣/ب.

(٣) انظر النسخة ط ٣٧/ب.

ثم قال: «وقاس مثل ذلك المازني والمبرد والكسائي»[1].

- ويقول «المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف حرف العلة. وأما قول قيس بن زهير:

ألم يأتيك والأنباء تنمي   بما لاقت لبون بني زياد

بإثبات الياء فهو ضرورة»[2].

- وفي باب التنازع يقول:«يحذف وجوباً منصوبه لفظاً أو محلاً، إن استغني عنه إلا في الضرورة الشعرية ومنها قول الشاعر:

إذا كنت ترضيه ويرضيكصاحبٌ   جهاراً فكن في الغيب أحفظ للود

فقد تنازع عاملان الاسم «صاحب» بعدهما. يحتاجه الأول مفعولاً به، والثاني فاعلاً. وقد عمل فيه الثاني فرفعه به على الفاعلية، ثم أضمر مع الأول ضميره وهذا من ضرورات الشعر[3].

- في باب الأسماء المبنية، ذكر منها ما كان على وزن فَعالِ سباً للمؤنث، ثم قال: وهذا محصور في النداء، وعليه جاء البيت:

أطوّف ما أطوّف ثم آوي   إلى بيتٍ قعيدته لَكاعِ

غير منادى، وذلك ضرورة شاذة[4].

رابعاً: الأقوال والأمثال

اعتمد الشيخ زكريا أقوال العرب المأثورة وأمثالهم وجعلها مصدراً لشواهده النحوية واللغوية، وتالياً معالم هذه الشواهد: إنه يستشهد بها على:

---

(١) انظر النسخة ط ٣٥/ ب.

(٢) انظر النسخة ط ٩/ ب.

(٣) انظر النسخة ط ٥٦/ أ.

(٤) انظر النسخة ط ٩/ ب.

قضايا اللغة

- ذكر أن الفعل يلزم الإفراد مع فاعله المثنى والمجموع، واعتبر ما خالف ذلك شاذاً عن القاعدة على لغة «أكلوني البراغيث»[1].

والقياس

ذكر قولهم: هو مني مقعد القابلة، ومزجر الكلب، ومناط الثريا. ثم قال:لا يجوز اعتباره في القياس ظرفاً، لعدم اتحاد مادته ومادة فاعله، وإن سمع فشاذ، إن قدر عامله مستقر أو نحوه[2].

والندرة والقلة

- ذكر أنّ «إنْ» المخففة يليها فعل ناسخ، أما وقوع الفعل غير الناسخ بعدها فقليل، واستدل بقولهم:«إنْ يزينك لَنفسُك وإن يَشينُك لَهِيَهْ». حيث تلاها فعل مضارع غير ناسخ وهو «يزين» على سبيل الندرة والقلة[3].

والشذوذ

- عَدَّدَ أدوات النصب ثم قال: هناك مواضع نصب فيها الفعل شذوذاً، واستشهد بقولهم: خذ اللص قبل يأخذَك، وقولهم: تَسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه[4].

علامات الإعراب

- في باب الأسماء الخمسة، بعد أن أشار إلى علامات الإعراب«الحروف». قال: ويجوز النقص في أب وأخ وحم، ومنه قولهم: مُكْرَهٌ أخاك لا بَطَل[5]

(١) انظر النسخة ط ٢٤/ب.

(٢) انظر النسخة ط٣٢/ب.

(٣) انظر النسخة ط ٣٨/أ.

(٤) انظر النسخة ط ٤١/أ.

(٥) انظر النسخة ط ١٢/ب.



الفصل الثالث

موقفه من ابن هشام

كأني بالشيخ زكريا ومن خلال شرحه لكتاب الشذور يعزز مكانة ابن هشام العلمية، إنه أكثر من ذلك يأتم به ويقف منه موقف التلميذ من أستاذه، وها أنا أجمل أبرز المواقف التي اتخذها زكريا من ابن هشام وكتابه:

- بدأ الشيخ زكريا كتابه مبيناً الغرض من هذا الشرح، وهو التسهيل على دارس النحو، وأنه نهض بشرحه كي «يحل ألفاظه ويبرز دقائقه»[(١)].

- ثم فسر كلمة «شذور» تفسيراً لغوياً فقال: «شذور- جمع شَذْرة- بإسكان الذال المعجمة، وهي ما يُلتقط من المعدن من غير إذابة الحجارة»[(٢)].

- يستعين بكتب ابن هشام الأخرى فيحيل إلى مواضع كثيرة منها، فها هو يحيل الى أوضح المسالك، لبيان المواضع التي تكسر فيها همزة إنّ فيقول: "وقد بسط في التوضيح الكلام على هذه الأمور"[(٣)].

ويجيز زكريا توكيد النكرة، مستشهداً على ذلك برأي ابن هشام في الأوضح[(٤)] بل ونراه في مواقف كثيرة ينقل عنه نقلاً حرفياً، ويقتبس عبارات كاملة. فقد عرف

---

(١) مقدمة النسخة ط / ١ والنسخة ق/ ١.

(٢) مقدمة النسخة ط / ١ والنسخة ق/ ١.

(٣) الأوضح ١/ ٣٣٣، والنسخة ط٢٨/ ٢، والنسخة ق ٤٣/ ١.

(٤) انظر الأوضح ١٣، والنسخة ط١/ ٢، والنسخةق٢/ ٢

اللفظ تعريفاً منقولاً عن شرح القطر[٥]، والأوضح[٦]. وعندما تحدث عن المضارع المبني على السكون عند اتصاله بنون الإناث نقل عبارة ابن هشام[٧].

وتكثر الأمثلة والشواهد في هذا المجال لكنّي أكتفي بما ذكرت على سبيل المثال لا الحصر.

بل ويتابعه في أكثر من ذلك، فيأخذ تعليقاته اللغوية أو نقده الفقهاء في ما يقعون فيه من هذه الأخطاء. وكذلك ما يكتبه ابن هشام على سبيل الاستطراف لا على سبيل التمثيل على قاعدة معينة:

فهذا ابن هشام يقول: «لا تُستعمل علُ» مضافة أصلاً ووقع ذلك في كلام الجوهري، وهو سهو[١]. وينقل زكريا هذا القول ويختمه بعبارة «قال المصنف وهو سهو[٢]. دون أن يعلق أو يعقب بشيء.

ويقف ابن هشام عند الشاهد ٢٢ وهو:

نحمـــــي حقيقتنـــــا وبعـــــــ ـــض القـــوم يســـقطُ بَـــينَ بينـــا[٣]

متناولاً الشرح اللغوي لمفردات الشاهد، فينقله عنه الشيخ زكريا نقلاً أميناً[٤].

ويأخذ ابن هشام على الفقهاء فتحهم همزة "إنّ" بعد حيث فيقول: "وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح همزة إنّ بعد حيث، وهو لحن فاحش، فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة وأن

---

(٥) انظر شرح القطر ١٣ والنسخة ط١/ ٢ والنسخة ق٢/ ٢.
(٦) انظر الأوضح ١/ ١١.
(٧) النسخة ط١٠/ ٢، والنسخة ق ١٣/ ٢، وشرح شذور الذهب.
(١) شرح الشذور ١٠٧ وشرح اللمحة ١/ ١٨١.
(٢) النسخة ط١٤/ ١، والنسخة ق ١٨/ ٢.
(٣) أنظر شرح الشذور ٧٤.
(٤) النسخة ط ١١/ ٢ والنسخة ق ١٤/ ٢.

المفتوحة ومعمولاها في تأويل المفرد"[1]. والكلام نفسه يورده زكريا في بلوغه[2].

- يبرر لابن هشام ما يمكن أن يتوهم القارئ أنه خطأ.

يقول الشيخ زكريا: «ابن هشام جعل الكلام ثلاثة أنواع، وعدل عن ذلك ورجع عن هذا التقسيم واعتبرهما نوعين لأن الطلب من قسم الإنشاء»[3]. ثم يعقب على هذا بقوله: «ولك أن تقول الخلاف في ذلك لفظي، فمن ثنّى القسمة جعل لفظ الطلب أو الإنشاء لمعنى واحد متفاوتة أفراده، ومن ثلّث جعل كلاً منهما لفرد من ذلك المعنى»[4].

- يرجح رأي ابن هشام في مواقف كثيرة. فقد عرّف ابن هشام البناء وقال: «البناء ضد الإعراب»[5]. ويعقب زكريا على ذلك فيقول: «وتعبيره بالضد، أولى من تعبير جماعة بالخلاف، لأن الضدين لا يجتمعان كالقيام والقعود، والخلافان قد يجتمعان كالقعود والضحك»[6].

- يجعل المعلومة التي يريد إضافتها أو إبرازها بعنوان «تنبيه». فعندما تحدث عن الصفة المشبهة، أضاف إلى ما قاله ابن هشام المعلومة التالية: «الوصف إن صيغ من متعدٍ فاسم فاعل كضارب، أو من قاصر، فإن دل على الحدث فكذلك، كقالَ، أو على الثبوت فصفة مشبهة كَحَسن، وبطل، وجميل، وشريف. وتأتي على وزن «فاعل» إذا أضيفت إلى مرفوعها ودلت على الثبوت كطاهر القلب...»[7].

---

(١) انظر شرح الشذور ٢٠٥.

(٢) انظر النسخة ط ٢٨/ ١، والنسخة ق / ٣٣.

(٣) شرح اللمحة ١/ ١٨١.

(٤) النسخة ط ٢/ ١، والنسخة ق ٦/ ٢.

(٥) شرح الشذور ٦٨.

(٦) النسخة ط ١٠/ ٢، والنسخة، ق ١٣/ ١.

(٧) النسخة ط ٥٣ / ١، والنسخة ق ٦٢/ ١.

- لا يمنعه إعجابه بابن هشام وموافقته إياه في «الأعم الأغلب» أن يخالفه ويرد رأيه في حالات قليلة مستنداً إلى آراء كبار النحويين.

فقد تحدث ابن هشام عن «غير»، وقال: «لا يجوز حذف ما أضيفت إليه غير إلا بعد ليس»[(١)]. وعقب زكريا فقال: «وما قاله مردود، فقد حكى الزمخشري وابن الحاجب وأتباعهما ذلك»[(٢)].

وقال ابن هشام في تعريف البناء بأنه «لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظاً أو تقديراً»[(٣)]. وعقب زكريا: «وهو لا يناسب ما قدمه من أن الإعراب لفظي، وإنما يناسب القول بأنه معنوي، فالمناسب لما قدمه ما قال كثير من أن البناء لفظي، وجرى عليه ابن مالك، «بخلاف المصنف»[(٤)].

- يبسط القول في بعض الموضوعات التي وردت في شرح الشذور مختصرة، فقد تحدث ابن هشام عن المنصوبات، ومنها خبر كان وأخواتها، مكتفياً بأربعة أمثلة ذكرها من غير شرح أو إيضاح. تناولها زكريا وبسط القول في أحكامها بشكل موسع»[(٥)].

فقد عرف ابن هشام الكلام في شرحه بأنه «قول مفيد مقصود، بأن يدل على معنى يحسن السكوت عليه»[(٦)]. وعقب زكريا: «والأصح أنه لا يشترط القصد، فعليه يجب ترك هذا القيد، وقد تركه المصنف في بقية كتبه»[(٧)].

وقال ابن هشام «إن علاقة الفعل الماضي أن يقبل تاء التأنيث الساكنة كقامت»[(٨)].

---

(١) شرح الشذور ١٠٦.

(٢) النسخة ط ١٤/ ٢، والنسخة، ق ١٨/ ٢.

(٣) شرح الشذور ٦٨.

(٤) النسخة ط ١٠/ ٢، والنسخة ق ١٣/ ١.

(٥) انظر شرح الشذور ٢٦٧، والنسخسة ط ٣٧/ ١والنسخة ق ٤٣/ ٢.

(٦) شرح الشذور ٢٧.

(٧) النسخة ط ٥/ ١، والنسخة ق ٦/ ١.

كقامت»[1]. وعقب زكريا قائلاً «ولو قال كقوله في غير هذا الكتاب كقام كان أولى، لأنه الذي يقبل التاء لا كقامت»[2].

- يعمد أحياناً إلى اختصار ما جاء في شرح الشذور.

فقد تجاوز عن شروط عمل اسم الفاعل إذا كان مجروراً التي ذكرها ابن هشام، وأهمل شواهد ابن هشام ٢٠٣-٢٠٦[3].

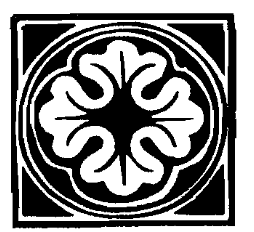
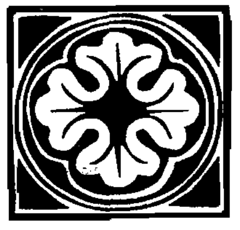
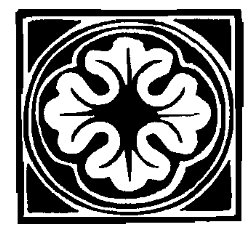
---

(١) شرح الشذور ٢٠.

(٢) شرح القطر ٢٧، والنسخة ط٢/ ٢، والنسخة ق ٤/ ١.

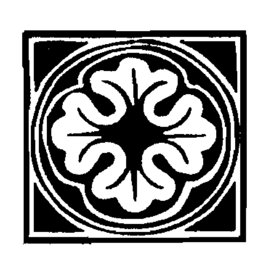
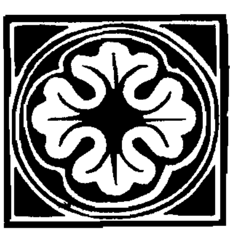
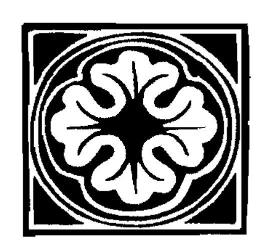
(٣) انظر شرح الشذور ٣٧٨، والنسخة ط ١/٥١ والنسخة ق٦٠/ ٢, ١.

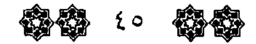


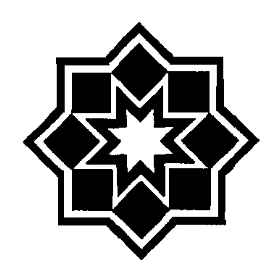
القسم الثاني

دراسة الكتاب وتحقيقه

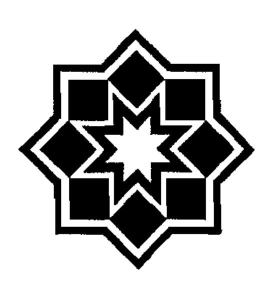






الباب الأول

دراسة الكتاب المحقق







الفصل الأول: وصف الكتاب وأهميته والهدف من شرحه

الفصل الثاني: منهج الكتاب

الفصل الثالث: وصف نسخ الكتاب

الفصل الرابع: منهج التحقيق



الفصل الأول

وصف الكتاب

كتاب بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب -كما هو واضح من عنوانه- شرحٌ على كتاب «شرح شذور الذهب» لابن هشام الأنصاري. وقد حظي كتاب ابن هشام بشُهرة واسعة حتى ضربت إليه آباط الإبل، وحظي بعناية العلماء، فكتبوا حوله الشروح والتقارير، كما أقبلوا على شواهده وتناولوها بالشرح والتعليق.

يبدأ الكتاب بمقدمة، أثنى فيها على المصنف، وامتدح مكانته العلميّة ثم بيّن غايته من تأليفه، وعرّف النحو لغة واصطلاحاً، وذكر فائدته،وهي الاحتراز عن الخطأ في اللسان[1].

بعد ذلك قسّم أبواب الكتاب، وهو تقسيم قائم على ضبط آخر الكلمة، بصرف النظر عن نوعها وهي:

- مقدمة عن الكلمة والكلام.
- باب عن الإعراب وأنواعه، عرض فيه علامات الإعراب: الأصلية والفرعية.
- المبنيّات، وقد قسمها تقسيماً يقوم على علامات البناء.
- باب في النكرة والمعرفة وقد عرفهما وبيّن أنواع المعارف.
- باب في المرفوعات من الأسماء والأفعال.
- باب في المنصوبات من الأسماء والأفعال.
- باب في المجرورات.
- باب في المجزومات.

---

(١) النسخة ط١/أ والنسخة ق١/أ.

- باب في عمل الفعل، بين فيه اللازم والمتعدي وأنواع المتعدي، كما عرض لكل ما يعمل عمل الفعل، وما له علاقة بالعوامل: التنازع والاشتغال والتوابع.

- وأنهى الكتاب بالممنوع من الصرف والعدد.

-فيكون بهذه الطريقة قد خالف (كما فعل ابن هشام) الطريقة التقليدية التي تعتمد الكلمة أساساً للتبويب، وقسم الأبواب تبعاً لضبط آخر الكلمة.

الهدف من الشرح

بيّن الشارح (الشيخ زكريا) في مقدمة الكتاب أن غايته شرح الغامض من كتاب ابن هشام ليسهّل مادته على الدارسين المبتدئين، فقال:«إن كتاب شذور الذهب في معرفة كلام العرب في علم النحو لابن هشام الأنصاري...لما اعتنى به ذوو الجد والاجتهاد، وكان فيه ما يحتاج إلى بيان المراد، التمس مني بعض الأعزة عليّ من الفضلاء، والمترددين إليّ أن أضع عليه شرحاً يحل ألفاظه، ويبرز دقائقه، ويقيّد مطلقه، فأجبته بعد الاستخارة إلى ذلك»[1].

وفي اعتقادي أن هناك دوافع أخرى، شجعت أبا زكريا على الاهتمام بهذا الشرح لعل منها:

-المكانة الرفيعة التي تبوأها ابن هشام بين علماء النحو حفزت الشيخ زكريا إلى شرح هذا الكتاب، إسهاماً منه في تراث هذا العالم الجليل.

-اشتغاله بالتدريس. ومعروف أن كتاب شرح الشذور كتاب تعليمي سهل التناول.

مسايرته للطابع العام للتأليف في زمانه، هذا الطابع الذي طغى عليه الاهتمام بالشروح والحواشي.

---

(١) مقدمة النسخة ط١/أ، ومقدمة النسخة ق١/أ.



الفصل الثاني

منهج الكتاب

اتخذ الكتاب طابعاً تعليمياً على غرار المتن الذي تناوله، فهو كتاب وضع للمبتدئين الراغبين بدراسة النحو. ومما يدل على هذا الطابع التعليمي:

-أن المؤلف في معظم المسائل يذكر القاعدة، ثم يأتي لها بمثال يوضحها، وبعد ذلك يعززها بشواهد من كتاب الله والحديث الشريف والأشعار.

-إكثاره من الشواهد، بقصد توضيح مادة الكتاب وترسيخها في أذهان الدارسين.

-ميله أحياناً إلى تفسير الكلمات وربما الجمل؛ لهذا تردد كثيراً في كلامه استخدام (أي التفسيرية).

-مزج الشارح كلامه بعبارات المتن، مكتفياً بتتبع الموضوعات والمسائل. وقد أتاح له ذلك أن يختار من عبارات المتن ما يخدم الفكرة التي يريد إيضاحها، ووضعها في قالب جديد.

-اتبع سبيلاً وسطاً من حيث الإيجاز والإسهاب، فلم يكن الشرح مقتضباً بدرجة تخل بالمعنى، ولا مسهباً لدرجة ترهق الدارس في إيراد الآراء المتباينة والمناقشات المطولة.

-يلفت أنظار الدارسين إلى القضايا الهامة، ويضعها تحت عنوان (تنبيه) يقول: «الوصف إن صيغ من متعد فاسم فاعل كضارب، أو من قاصر، فإن دل على الحدث فكذلك كقائم، أو على الثبوت، فصفة مشبّهة كحسن وبطل»[1]. ويقول: «في المثنى

---

(١) النسخة ط ٥٣/أ، والنسخة ق ٦٢/أ.

لغة أخرى وهي لزوم الألف في الأحوال الثلاثة[1].

-يحيل إلى المطوّلات.

ها هو يقول:«وللتأكيد ألفاظ أخرى ذكرت في المطولات»[2].

وفي موقع آخر يقول:«وأما الرافع لإجمال النسبة فلا يجر بالإضافة ويجر بمن في نحو: ما أحسنه رجلاً، ولله دره فارساً، لا في نحو ما أحسنه أدباً، وطاب زيد نفساً، وزيد أكثر مالاً، فجرنا الأرض عيوناً، كما هو مبين في المطولات[3].

-يكثر من التعليلات، وقد يجره ذلك إلى المنطق والجدل. يقول:

«وإنما أعرب المثنى والمجموع بالحروف لأنهما فرعا الواحد، والإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات، فجُعل الفرع للفرع والأصل للأصل»[4]

ويقول:«والحد قول دالٌّ على ماهيّة الشيء، ويعتبر كونه مطرداً بأن لا يوجد بدون المحدود، ومنعكساً بأنه لا يوجد المحدود بدونه[5].

-لم يلتزم بأسلوب ابن هشام في كتابه، الذي كان يختم كل فصل بآية كريمة، يعقبها بإعرابها إعراباً تاماً.

-يعالج بعض القراءات على نحو يعكس قدرة فائقة في هذ المجال، فكثيراً ما يذكر الوجه أو الوجوه الجائزة في القراءة، غير أنه يغفل اسم القارئ مكتفياً ببيان الوجه فيها، وقد يعلق بمثل قوله: إنها شاذة.

---

(١) النسخة ط ٨/أ، والنسخة ق ١٠/أ.

(٢) النسخة ط ٥٨/أ، والنسخة ق ٦٨/أ.

(٣) نسخة ط٣٥/ب، والنسخة ق٤١/ب.

(٤) النسخة ط٩/أ، والنسخة ق١٠/أ.

(٥) النسخة ط٢/أ، والنسخة ق٣/ب.

ولا غرابة في ذلك ؛ فالرجل له علم ودراية بالقراءات... وقد ألف فيها كتابه: الدقائق المحكمة في شرح المقدمة.

-أغفل نسبة الشواهد الشعرية إلا في حالات قليلة.

-أفاد من كتب ابن هشام، وأحسن الاختيار لما يراه مهماً يحقق فائدة. وقد يُعقبه بتعليق موجز. وكان يتناول ذلك بعين الفاحص الناقد فيرجح، أو يصوّب، أو يضعّف.

-يعطي تعريفاً للباب الذي يتناوله، قبل أن يباشر شرحه.

-لا يتقيد بشواهد ابن هشام، بل يتصرف فيهمل بعضها، أو يضيف شواهد أخرى.

-تظهر شخصية الشارح العلميّة من خلال تحليلاته ليصل إلى مواقف وآراء خاصة.



الفصل الثالث

وصف النسخ

لما كان الهدف من تحقيق النصوص إنّما هو إخراجها صحيحة سليمة، كما وضعها المؤلف، فقد توخّيْتُ --مخلصاً- الدقة والأمانة في وضع نص الكتاب بوضعه الصحيح، وقد كلّفني ذلك جهداً وعناء كبيرين، ذلك لأنّي اعتمدت في التحقيق على أربع نسخ ليست بينها واحدة كاملة بحيث أتخذها أصلاً، فلم أجد بُداً من الاستعانة بها جميعاً حتى وصلت إلى النص الذي أطمئنّ إليه، بعد مقابلات هذه النسخ بعضها ببعض والاستئناس بكتب ابن هشام عامة، وشروح شذور الذهب خاصة، والاستعانة بكتب النحاة السابقين واللاحقين.

وقد اعتمدت على النسخ التالي وصفُها:

-النسخة الأولى: رمزت إليها بالحرف «ط»

وهي نسخة توجد في دار الكتب القومية المصرية، تحت رقم ٥٥١ نحو طلعت، وتقع في خمسٍ وخمسين ورقة، كل ورقة من صفحتين. متوسط عدد السطور في الصفحة خمسةٌ وعشرون سطراً. ومتوسط كلمات السطر خمس عشرة كلمةً.

نسخها عبدالله المؤذن سنة ١١٤١ هـ بخط نسخي واضح ولكنه غير مشكول. سقط منها بعض الصفحات وعدد كبير من الكلمات والعبارات.

امتزج فيها المتن بالشرح.

كُتبت الشواهد فيها بطريقة نثرية؛ حيث وردت في سياق النصوص ولم يفرد لها سطوراً مستقلة.



في نهاية كل صفحة يكتب الناسخ الكلمة الأولى من الصفحة اللاحقة.

لم يفرد الناسخ العناوين بأسطر مستقلة ولا بخط مميز، وإنما جاءت ضمن أسطر النص (المتن).

تكثر فيها التعليقات والتصويبات في الحاشية متبوعة بكلمة «صح».

أحياناً قليلة ينسب الشاهد إلى قائله.

تبدأ النسخة بصفحة العنوان كالتالي «كتاب بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب، لشيخ الإسلام القاضي زكريا. تغمده الله تعالى برحمته ورضوانه وصلى الله على محمد وآله».

وإلى اليسار من هذا العنوان حديث نبوي شريف مرويّ عن سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه. وتمليك لخالد بن عبدالله الأزهري.

على الصفحة الأولى من الورقة الأولى مقدمة طويلة نسبياً للناسخ أثنى فيها على المؤلف ودعا له.

وعلى الصفحة الأخيرة ذكر الناسخ اسمه وتاريخ الانتهاء من النسخ.

-النسخة «م»

توجد في دار الكتب المصرية برقم ١١٤٧ نحو.

عدد أوراقها سبع عشرة ومائة، وكل ورقة من صفحتين

تشتمل الصفحة على سبعة عشر سطراً، ومعدل كلمات السطر الواحد إحدى عشرة كلمة.

تاريخ النسخ ٩٩١ هـ والناسخ هو إسماعيل محمد عارف.

كتبت النسخة بخط نسخ غير مشكول.

صفحة العنوان جاء فيها «كتاب بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله». وتحته ختم بداخله«الكتبخانة الخديوية المصرية». كما يوجد على الصفحة عبارة باللغة التركية.

يكثر الناسخ من الاختصارات، حينئذ (ح) والمقصود (المقصـ) والمصنف (المصـ) وأيضا (أيضـ)

سقطت بعض صفحاتها، وهناك طمس كثير فيها.

لا يفرد الناسخ العنوان بسطر جديد.

كثير من الكلمات غير منقوطة.

هناك اختلاف في الخط في الصفحتين ٦٠و٦١.

هناك خطأ في ترقيم الصفحات، ففيها تقديم وتأخير.

بدأ الناسخ الصفحة الأولى بمقدمة أثنى فيها على زكريا الأنصاري.

تحمل الصفحة الأخيرة اسم الناسخ وتاريخ النسخ فقال:«وكان الفراغ من هذه النسخة المباركة يوم الثلاثاء، سادس يوم من شهر رجب الحرام، من سنة إحدى وتسعين وتسعماية من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمدلله رب العالمين وعلى يد أفقر عباد الله وأحوجهم إلى غفرانه: إسماعيل محمد عارف، لطف الله به وبوالديه آمين آمين آمين».

-نسخة «ق»

توجد هذه النسخة بدار الكتب المصرية برقم ٨٩ نحو:

تقع في ستين ورقة، وكل ورقة من صفحتين.

متوسط السطور في كل صفحة»، واحد وعشرون سطراً، وفي كل سطر ثلاث عشرة كلمة تقريباً.

كتبت بخط نسخ مشكول، والصفحات من ٤٨ إلى ٥٨ كتبت بخط مغاير وغير مشكول.

تاريخ نسخها ٨٨٢ هـ، ولم يثبت الناسخ اسمه.

تكثر فيها الهوامش، وتختلط أحيانا بالمتن.

يعمد الناسخ أحياناً إلى الاختصار، كأن يكتب حنيئذ هكذا (ح).

يختم الناسخ كل صفحة بالكلمة الأولى من الصفحة التالية.

جاء في صفحة العنوان:«كتاب بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب، للشيخ الهمام العالم العلاّمة، وحيد دهره، وفريد عصره شيخ الإسلام قاضي القضاة، مفتي الأنام زكريا الأنصاري الشافعي، عامله الله بلطفه آمين يا رب العالمين».

تخلو النسخة من مقدمة للناسخ، فقد بدأ بالنص الأصلي مباشرة.

عليها تمليك في أعلى صفحة العنوان هذا نصه«في ملك سيدنا ومولانا صلاح الدين القليوبي الشافعي عامله الله بلطفه».

تحمل الصفحة الأخيرة تاريخ النسخ، حيث جاء فيها: «قال الشارح رحمه الله تعالى وكان الفراغ من تأليفه يوم الجمعة رابع عشر من صفر سنة اثنتين وثمانين وثمانماية».

-النسخة «ت»

توجد في دار الكتب المصرية برقم ٥٢ نحو

تاريخ النسخ: الأول من صفر ١٣٣٣ هـ.

الناسخ: علي بن عمر بن الحاج علي سعد.

كتبت بخط نسخ واضح نسبياً، غير أنّ فيها عيوباً كثيرة منها:

كثرة الأخطاء الإملائية والنحوية.

كثرة الطمس في الكلمات والجمل.

سقوط الكثير من صفحاتها

خلل في ترتيب الصفحات؛ فبعض الصفحات يحمل أرقاماً ترتيبية لكنها خاطئة.

تقع النسخة في خمسٍ وأربعين ومائتي صفحة، وفي الصفحة الواحدة سبعة عشر سطراً، ومعدل كلمات السطر الواحد تسع كلمات.

الشواهد لم تكتب بصورة شعرية.

يلجأ الناسخ أحياناً إلى الاختصار، فمثلاً كلمة المصنف يكتبها أحيانا (المصـ)

يختم الناسخ الصفحة بالكلمة التي تبدأ بها الصفحة اللاحقة.

صفحة العنوان: تحمل عنوان الكتاب وهو «بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب» تأليف العالم الإمام والحبر الهمام شيخ مشايخ الإسلام والمسلمين وحافظ سنة سيد المرسلين عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم زين الملّة والدين أبي يحيي زكريا بن محمد ابن أحمد بن زكريا الأنصاري الشافعي. ثم ترحّم عليه ودعا له وللمسلمين. وتحت العنوان أثبت الدعاء التالي «اللهم بارك لنا في رجب وشعبان وبلّغنا رمضان».

وفي ختام الصفحة عبارة أخرى من نصها «مما مَنّ الله به على عبده الضعيف السيد محمد بن حج طه».

وتحمل الصفحة الأخيرة تاريخ النسخ واسم الناسخ، وقد جاء فيها:«وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة صحوة نهار يوم الاثنين في أول شهر صفر المبارك الذي هو

من شهور ١٣٣٣ أحسن الله ختامها بالخير، على يد الفقير الحقير المعترف بالذنب والتقصير، راجي عفو ربه العلي القدير علي بن عمر بن الحاج علي سعد».



الفصل الرابع

منهج التحقيق

لقد وضعت نُصب عيني أن يخرج النص صحيحاً كما وضعه المؤلف، متوخياً الدقة والأمانة. تحقيقاً لهذه الغاية اعتمدت النسخ الأربع دون أن أجعل واحدة منها نسخة أصلية، لأن في كل واحدة منها نقصاً يعيبها، بحيث لا تصلح أن تشكل النسخة الأم، وإن كان أكثر اعتمادي على نسخة ط - فكان عليّ أن أقابل بين النسخ جميعها للوصول إلى النص الذي أطمئن إلى صحته. وفيما يلي أبرز معالم المنهج الذي اتبعته.

خرّجت الآيات الكريمة واتّبعت في تخريجها ما يلي:

- وضعتها بين أقواس مزهرة، وضبطتها ضبطاً تاماً.

- وضعت رقمين بعد اسم السورة، الأول يدل على تسلسل السورة في القرآن الكريم، والثاني يدل على رقم الآية.

- إذا وردت الآية في أكثر من سورة أثبتّها جميعها.

- إذا كان الجزء المستشهد به مشتركاً في عدة آيات ذكرتها مخرّجة.

- أكملت الآيات التي استشهد بجزء منها.

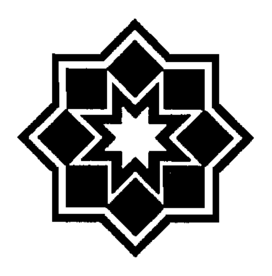
- وجدته أحياناً يأتي بكلمات مشتركة بين آية سابقة وآية لاحقة... وقد أشرت إلى ذلك ووضحته.

- خرّجت القراءات وذكرت مصادرها.

- خرّجت الشواهد الشعرية واتبعت فيها ما يلي:

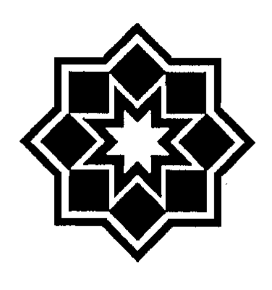
- ضبطت موضع الاستشهاد في البيت، دفعاً لأي التباس.
- ذكرت بحر الشاهد.
- ذكرت مواضع الاستشهاد بالبيت عند ابن هشام في كتبه الأخرى.
- حرصت على إثبات الشطر المستشهد به في مكانه من البيت (الصدر أو العجز) ووضعت نقطاً مكان الشطر المحذوف.
- بيّنت المراجع التي ورد فيها الشاهد منسوباً، ثم ذكرت بعض المراجع التي ورد فيها بلا نسبة.
- رمزت من خلال ذلك للشاهد بحرف (ش).
- إذا لمست غموضاً في البيت شرحته مختصراً، وفسرت الكلمات التي اعتقدت أن فيها صعوبة على القارئ.
- أشرت إلى الأبيات التي أوردها المؤلف على سبيل التمثيل لا الاستشهاد.
- إذا كان في البيت مواطن استشهاد أخرى ذكرتها.
- جعلت النص في فقرات، وألحقت علامات الترقيم بمواضعها المناسبة، ذلك لأن الشارح مزج عبارة ابن هشام بكلامه.
- اضطررت إلى الرجوع لكتب ابن هشام الأخرى، لأن الشارح ينقل عنها في كثير من المسائل التي وردت في الكتاب.
- حرصت على كتابة النص وفق الرسم الإملائي المعاصر.
- خرّجت الأمثال وأقوال العرب من مصادرها أو من كتب السابقين اللغوية والنحوية.
- عرّفت بإيجاز بالأعلام من النحاة والشعراء الذين اعتقدت أنهم بحاجة إلى تعريف، وأغفلت التعريف بالمشهورين، لأن الرسالة للمتخصصين.
- أثبت من الخلافات بين النسخ ما يخدم النص في توجيهٍ أو معنىً أو إشارة.





الباب الثاني

التحقيق





الفصل الأول: تحقيق الكتاب

الفصل الثاني: الفهارس



الفصل الأول

تحقيق الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله.

الحمد لله الذي جعل علم النحو مفتاح البيان، وصيّره آلة يُحترز بها عن الخطأ في اللسان، وهيأهُ سلّماً يُرتقى به إلى ذروة معاني القرآن، والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد المبعوث بالبرهان، وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسان.

وبعد[1]، فإن: كتاب «شذور الذهب في معرفة كلام العرب»[2] في علم النحو، للإمام العلامة جمال الدين أبي محمد[3] عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري تغمده الله برحمته ورضوانه، وأسكنه بحبوحة جنانه، لما اعتنى به ذوو[4] الجد والاجتهاد، وكان فيه ما يحتاج إلى بيان المراد، التمس مني بعض الأعزّة عليّ من الفضلاء المترددين إليّ أن أضع عليه شرحاً يحل ألفاظه، ويبرز دقائقه، ويقيد مطلقه، فأجبته[5]، بعد الاستخارة إلى ذلك راجياً العفو من القدير المالك.

وسميته «بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب» نفع الله به مؤلفه وقارئه وسامعه وكاتبه وجميع المسلمين.

وشذور جمع شذْرة بإسكان الذال المعجمة، وهي ما يلتقط من المعدن من غير

---

(١) في م: «أما بعد».

(٢) في ق: وردت كلمة «والمراد» بعد كلمة «العرب».

(٣) في ق: جمال الدين أبي عبد الله محمد.

(٤) في م: «ذو» بواو واحدة.

(٥) العبارة من: ويبرز إلى هنا ساقطة من م.

إذابة الحجارة[1]، قاله الجوهري[2].

واعلم قبل الشروع فيه: أنّ النحو لغةً: القصدُ، كنحوتُ نحوكَ، والجانبُ، كسرتُ إلى نحو داركَ، والمقدارُ، كجاءَ القومُ نحوَ ألف، والمِثْلُ كرأيتُ نحوك، والبعض، كأكلت نحو السمكة.

واصطلاحاً: علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم، إعراباً وبناء.

وموضوعه: الكلم من حيث يبحث فيها عن الحركات الإعرابية والبنائية.

وفائدته: الاحتراز عن الخطأ في اللسان.

واستمداده[3]: من كلام العرب.

ومسائله: المطالب التي يبرهَنُ عليها فيه[4]، كعلمنا بأن الفاعل مرفوع. قال المصنف رحمه الله تعالى[5]:

بسم الله الرحمن الرحيم، أي أبتدئ[6]، وابتدأ بالبسملة عملاً بكتابه العزيز، وبخبر: وبخبر: «كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم[7] فهو أقطع[8]»

---

(١) كلمة الحجارة ساقطة من «م».

(٢) الصحاح (شذر) ٢/ ١٩٤.

(٣) كلمة«واستمداده» ساقطة من «م».

(٤) في م: في العلم.

(٥) كلمة «تعالى» سقطت من «ق».

(٦) ف ق: ابتدأ.

(٧) كلمتا: الرحمن، والرحيم محذوفتان من «م».

(٨) فيض القدير ٥/ ١٣.

والله، أصله الإله[1]، فحذفت[2] الهمزة، وعُوِّضَ منها حرف التعريف، ثم جُعل علماً للذات الواجب الوجود[3] المستحق لجميع المحامد.

والرحمن والرحيم وصفان بُنيا للمبالغة. وقدم الرحمن لأنه أبلغ، لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قَطَعَ وقَطَّع. ومن ثم أطلق جماعةٌ الرحمن على مفيض جلائل النعم، والرحيم على مفيض دقائقها.

الكَلِمَة، بفتح الكاف وكسر اللام، أفصح من فتحها وكسرها مع إسكان اللام فيهما.

وهي لغةً: تُقال للجُمل المُفيدة، كقوله تعالى { وتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّك } [4] واصطلاحاً واصطلاحاً عند المنطقي الفعلُ، وعند النحْوي: قولٌ مفردٌ. والقولُ لفظٌ بالفعل أو بالقوة، دالٌّ على معنى كزيد ورجل، والضمير المنوي في الفعل.

واللفظ: صوت مشتملٌ على بعضِ الحروفِ، بخلاف صوتِ الغرابِ، ووقْعِ حجرٍ على حجر ونحوهما.

والمفرد: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، فخرج بالقولِ الخطُّ والإشارةُ والعقدُ [5] ونحوها. واللفظُ المهملُ[6] كديْزٍ مقلوب زيد. وبالمفرد المركب، وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه كعبد الله، غير علم، بخلافه علماً؛ فإنه مفرد. وأعرِبَ آخرهُ إعرابَ

---

(١) في ط: «إله».

(٢) ف ط: حذفت.

(٣) ف م: زيدت بعد كلمة «الوجود» عبارة «لذاته وهو المراد عند الإطلاق» والواجب الوجود: هو الذي يكون وجوده من ذاته، ولا يحتاج إلى شيء أصلاً. انظر في ذلك كتاب: التعريفات للجرجاني ٢٤٩، باب الواو.

(٤) الأنعام ٦/ ١١٥ وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً.

الأعراف ٧/ ١٣٧ وتمت كلمة ربك الحسنى على بني إسرائيل.

(٥) المراد به: العقد بالأصابع، للدلالة على أعداد مخصوصة. انظر حاشية الخضري على ابن عقيل١/ ١٥.

(٦) لأن القول إنما يطلق على المستعمل.

المحكيٌّ للدلالة على النقل، وأوله كان فارغاً فأعرب. ومن جعله مركباً راعى اللفظ. لا يقال، نحو: ضرب مفرد، مع صدقِ تعريفِ المركبِ عليهِ، فإنَّهُ يدل على الحدث بمادته، وعلى الزمان بهيئته، لأنا نقول: المرادُ بالتركيب أن يكون ثمَّ أجزاء مترتبة مسموعة هي حروف. والهيئةُ مع المادة ليست كذلك.

والمفرد يقابل المركب، كما هنا. ويقابل المثنى والمجموع على حدة، كما في باب الإعراب بالحركات والحروف. ويقابل المضاف وشبهه[1] ويقابل الجملة، كما في قولهم[2]: الخبر أصله الإفراد.

و «أل» في الكلمة للجنس من غير دلالة على قلة أو كثرة، فلا تنافي التاء التي للوحدة.

قال المصنف في «شرح قطر الندى»[3]: «فإن قلت: لم لا اشترطتَ في الكلمة الوضع، كما اشترطه من قال: الكلمةُ لفظٌ وضع لمعنى مفرد؟»[4] قلت: إنما اشترطوه لأخذهِم اللفظَ المنقسمَ إلى موضوعٍ ومهمل جنساً لها، فاشترطوا ذلك لإخراج المهمل، ولما أخذت القول جنساً[5] وهو خاص بالموضوع أغناني ذلك عن اشتراط الوضع.

فإن قلتَ: فلم عدلت[6] عن اللفظ إلى القول المهمل؟

قلتُ: لأنَّ اللفظ جنس بعيد، لانطلاقه على المهمل والمستعمل كما ذكرنا. والقول جنس قريب، لاختصاصه بالمستعمل. واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر. فالمفرد على ما قاله صفةٌ للفظ، وعلى ما نقله صفةٌ للمعنى، فهو على

---

(١) ف م:«شبيهه».

(٢) في ط وردت عبارة: «في باب المبتدأ والخبر» مابين كلمتي «قولهم» و «الخبر».

(٣) في م: شرح القطر.

(٤) شرح القطر ص ١١.

(٥) في م زيدت كلمة «للكلمة» بعد كلمة «جنسا».

(٦) في م: «عدل» في م: «لما».

الأول ما قدّمتُه، وعلى الثاني ما لا يدخل جزء لفظه على جزئه، وما عدل إليه فيما ذكر[1] خالَفهُ في تعريفِ الكلام في قطر الندى، فقال: والكلام لفظ مفيد، والكلمة جزء الكلام، والجزء مقدم على الكل طبعاً، فقدمها وضعاً ليوافق الوضعُ الطبعَ وهي:

اسم وفعل وحرف فقط للاستقراء، ولأنّ الكلمةَ إن دلت على معنى بنفسها، ولم تقترن بزمان وضعاً فاسم، أو اقترنت به ففعل، وإن لم تدل بنفسها، بل بضميمةِ فحرف. وقسمة الكلمة إليها قسمة الشيء[2] إلى جزئياته، لا إلى أجزائه، فلا يلزم أن تكون الكلمة هي الثلاثة معاً.

وسمي الأول: اسماً لسموّه، وعلوّه على أخويه، لاستغنائهِ عنهما وافتقارهما إليه، ولهذا قُدمَ عليهما.

والثاني: فعلاً، لدلالته على الحدث، وهو الفعلُ حقيقةً.

والثالث: حرفاً، لوقوعه، طرفاً وفضلةً من الكلام.

وفي الاسم سبع لغات، نظمها بعضهم فقال:

في الاسم سبعُ لغـاتٍ كُلّهَـا سُـمِعَتْ ... وإنـني قـد جمعـتُ الكُـلَّ مـرتجِلا
اسمٌ بِضَـم وكسـر مـع سِـُـمٌ بهمـا ... وفي سِـُما[3] بـثلاث حسـبما نقـلا

وقد عرف[4] ببيان الحصر السابق في الثلاثة[5] حدَ كل منها. والحدُّ قول دالّ على على ماهية الشيء. ويعتبر كونه مطَّرداً بأن لا يوجد بدون المحدودِ، ومنعكساً بأن لا يوجد المحدود بدونه[6]، بخلاف الخاصة، وهي الخارجة عن حقيقة الشيء اللازمة له،

---

(١) في م: «مما».

(٢) في م: زيدت كلمة «الكلي» بعد كلمة «الشيء».

(٣)في ابن عقيل ١/ ٣٥.

(٤) ف ط: «عرفت».

(٥) في م: «الكلم الثلاثة».

(٦) انظر بيان ذلك في شرح اللمحة (ت صلاح) ١/ ١٥٣-١٥٤ وشرح اللمحة / (ت هادي) ١/ ٢٠١-

فإنه يعتبر كونها مطردة لا منعكسة، وبها عرّف المصنف كُلاً من الثلاثة فقال:

فالاسم: ما أيُّ قولٍ يقبل «أل» المعرفة[1]، كرجل وامرأة. قال: والتعبير «بألـ» أولى من تعبير من عبر «بالألف واللام» لأنه لا يقال في «هل» الهاء واللام، ولا في «بل» الباء واللام.

واختص حرفُ التعريف بالاسم، لأنه موضوع لتعريف[2] الذات، والقابل له الاسم. وأما نحو قول الفرزدق:

١ - ما أنْـتَ بـالحَكَم التُّرضـى حكومتُـهُ ... ولا الأصـيلِ ولا ذي الـرأيِ والجَـدلِ

فشاذ، إن سُلِّمَ أنّ «ألـ» فيه معرفة، بل قال الجرجاني[3]: إنّ مثله خطأ بإجماع[4] قال

---

٢٠٢ وكذلك في شرح المفصل ١/ ٢٤

(١) في ط: زيدت بعد كلمة «المعرفة» عبارة: «غير الموصولة»، وفي ق: وقال في التوضيح أل غير الموصولة.

(٢) في م: لتعيين.

* ١ - (من بحر البسيط، للفرزدق يهجو رجلاً من بني عذرة، فضل جريراً عليه وعلى الأخطل في مجلس عبد الملك بن مروان. ولم أجد البيت في ديوانه. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في: التخليص ١٥٤ م ٣٨، ويصدره بلا نسبة في الاوضح ١/ ٢٠ ش ٣٠ والجامع الصغير ٣١. وهو منسوب في اللسان (امس) ٦/٨-٩ و (لوم) ١٢/ ٥٦٤ والخزانة ١/ ٣٢ عرضا وشرح التصريح ١/ ٣٨ و ١٤٢، والإنصاف ٢/ ٥٢ ش ٣٤٤ وفيه «البليغ» مكان «الأصيل» والدرر ١/ ٢٧٤. وغير منسوب في: المقرب ٦٣، والرصف ١٦٢ ش ٨٧و٢٢٥ ش ١٨٢ والإيضاح لابن الحاجب ٦٧ ش ٦ وابن عقيل ١/ ١٥٧ ش٣٠ وشرح الأشموني ١/ ١٢٤. وشرح اللمحة (ت صلاح) ١/١٦٨ و ٢/ ٩١ وشرح الكافية / لابن جماعة ١٦ ش٣..وصدره بلا نسبة في: حاشية الصبان ١/١٥٦. والهمع ١/ ٢٩٤ ش ٢٥٩ والجنى الداني ٢٠٢ والسيوطي ١/ ١٦١ والمساعد ٢/١٩٦ ش ١٤٥ والنكت الحسان ١٧٧.

الشاهد قوله: «الترضى» حيث دخلت «أل» الموصولة على الفعل المضارع للدلالة على أن اسم الفاعل في معنى الفعل. وهذا قليل ونادر.

(٣) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ت ٤٧١ من أعلام البلاغة والنحو. انظر ترجمته في نزهة الألِبّاء ٢٦٤-٢٦٥ وهدية العارفين ٦٠٦.

(٤) في ط: بالإجماع.

ابن الخباز: وإنما لم يقل المرضي لأن المسند إليه مؤنث، فراعى الموافقة فيما هو أقبح منه [1] .

أو يقبل النداء بالكسر، وقد يضم، وبالمد، وقد يقصر، وهو الدعاء «بيا» أو إحدى أخواتها، كيانوح، ويا صالح. واختُصَّ بالاسم، لأن المنادى مفعول به، وهو لا يكون إلا اسماً، لأنه مُخبَرٌ عنه في المعنى. وإنما نحو قوله تعالى {ألاَ يَا اسْجُدُوا}[2] في قراءة الكسائي بالوقف على الأيا، والابتداء باسجدوا بالأمر. وقوله[3] {ياليَتَنَا نُرَدُّ}[4] فالمنادى فيه أي يا هؤلاء اسجدوا، ويا قوم ليتنا نرد، أو «يا» فيه للتنبيه لا للنداء.

أو يقبل الإسناد إليه: وهو أن ينسب[5] إليه ما تتم به الفائدة {مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَهِ باقٍ}[6]. وقام زيد، وزيد أخوك. «فمن»، و «كرم» في قولك: «من» حرف جر، و«كرم» فعل ماض اسمان[7].

فإن قلت: فكيف أخبرت عن الأول بأنه حرف، وعن الثاني بأنه فعل؟

قلت: لم نرد أنهما في هذا التركيب حرف وفعل، بل أردنا[8] أنهما إذا استعملا فيما وُضعا له، كخرجت من البصرة (وكرم زيد)[9] كان «من» حرفاً، و «كرم» فعلاً.

---

(١) سقطت من «ط» كلمتا «منه».

(٢) النمل ٢٧/ ٢٥ وقراءة الكسائي هذه بتخفيف اللام في ألا، فهي حرف تنبيه واستفتاح، ويا: حرف نداء. والمنادى محذوف، واسجدوا فعل أمر. انظر في هذه القراءة: إتحاف الفضلاء ٣٣٦، والبحر المحيط ٧/ ٢٢٩ وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٦ , ٢ والإملاء ٢/ ١٧١ والكشاف ٣/ ١٤٤.

(٣) في ط: وقوله تعالى.

(٤) الأنعام ٦/ ٢٧.

(٥) في ط: تنسب / بالتاء.

(٦) النحل ١٦/ ٩٦.

(٧) في م: سقطت كلمة «اسمان».

(٨) في م: أردت.

(٩) من م: محذوف ما بين القوسين.

واختُصِ الإسناد[1] بالاسمِ لأنه الموضوعِ للنسبة إليه لكونه دالاً علىِ ذاتٍ بنفسه مطابقةٍ، بخلاف الفعلِ والحرفِ فلا يفيد الإسناد إليهما، لأن الفعل لا يدل على الذات إلا ضمناً. والحرف لا يدل بنفسه.

وأما إسنادهم خير إلى تسمع في قولهم: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»[2] فبتأويل «تسمع»، بل روي ثبوتها على الأصل. والذي حسّن حذفها ثبوتُ «أنْ» الثانية.

والفعل بالاستقراء ثلاثة[3]:

لأنه إما **ماضٍ**، وهو: ما أي قولٍ يقبل تاء التأنيث الساكنة كقامت، بخلاف المتحركة فإنها إنما تكون في الاسم كقائمة وقاعدة، ولا حول ولا قوة. وفي الحرف كـ «رُبَّتَ» و«ثُمَّت» و«لات»[4]. واختصت الساكنة بالفعل لثقله، والمتحركة بغيره، طلباً للتعادل. ولو قال كقوله في غير هذا الكتاب[5] كقام كان أولى، لأنه الذي يقبل التاء لا لا كقامت. ومنه، أي الفعل الماضي[6]: نعم وبئس، لقبولهما التاء. تقول نعمت وبئست وبئست[7]، خلافاً لمن زعم اسميتهما[8] محتجاً بدخول حرف الجر عليهما في قول[9]

---

(١) في م: الإسناد إليه.

(٢) قول يضرب لمن خبره خير من مرآه. ويروى: «لأن تسمع بالمعيدي...» و «أن تسمع» كما يروى «تسمع بالمعيدي لا أن تراه» والمختار «أن تسمع» انظر عيون الأخبار ٤/ ٣٦ ومجمع الأمثال ١/ ١٧٨.

(٣) زاد أبو جعفر بن صابر نوعاً رابعاً هو: اسم الفعل، وسماه «خالفة».

(٤) في كربت، وثمة، ولات.

(٥) انظر ماقاله في شرح القطر ٢٧.

(٦) سقطت من «م» كلمة «الماضي».

(٧) في م: وبيست المرأة.

(٨) ذهب الفراء إلى أنهما اسمان، واستدل على ذلك بدخول حرف الجر عليهما بالمثالين اللذين ذكرهما المؤلف. انظر الإنصاف ١/ ٩٧ وما بعدها والمقتضب ٤/ ٨٧.

قول[1] بعضهم وقد بُشِّرَ ببنت: «واللهِ ما هي بنعْمَ الولدُ». وقول آخر وقد سار إلى محبوبته على حمارٍ بطيء السير: «نِعْم السيرُ على بِئسَ العيرُ».

وأجاب الأول عن ذلك بأنه مؤولٌ بحذف الموصوف وصفته، وإقامة معمول الصفة مقامهما، وتقديره: ما هي بولدٍ مقولٍ فيه: نِعمَ الولدُ، ونِعمَ السيرُ على عيرٍ[2] مقولٍ فيه: بئس العير، فحرف الجر إنما دخل على اسم محذوف. كما قال الآخر:

٢- والله ما ليْلي بنـامَ صاحبُهْ

ولا مُخالطِ الليانِ جانبُهْ[3]

أي بليل نام صاحبه.

ومنه أيضاً عسى وليس، لقبولهما التاء. تقول: عست وليست، خلافاً لمن زعم أن «عسى» حرف ترج كلّعل، وأنَّ «ليس» حرف نفي، كما النافية[4] لعدم دلالتهما على الحدث والزمان. وَرُدَّ بمنع ذلك ولو سلم، فعدم دلالتهما على ذلك عارض.

---

(١) في م «كما قال بعضهم».

(٢) في م «حمار».

(٣) من مشطور الرجز، للقناني.

* ٢- استشهد به ابن هشام بلا نسبة في شرح القطر ٢٩ ش ٨. وهو منسوب للقناني في شرح شواهد العيني على هامش الأشموني ٢/ ٣٠ ش ٥٧١. وغير منسوب في: الإنصاف ١/ ١١٢ ش ٦٤، واللسان (نوم) ١٢/ ٥٩٥ وفيه «تالله» مكان «والله». وشرح المفصل ٣/ ٦٢ والخصائص ٢/ ١٤٨ والخزانة ٩/ ٣٨٩ عرضاً ضمن الشاهد ٧٦٢ وفيه «ما زيد». وإصلاح الخلل ٢٧٨ والدرر ١/ ٧٦ ش ٥ و ٦/ ٢٤ ش ١٥٤٦ وهو في الثاني «ما زيد» والتمام ٢٠٨ وفيه «ما زيد» وابن الناظم ٣٦٨. وصدره بلا نسبة في الكامل للمبرد ١/ ٣٨٣ وفيه «ما زيد» وشرح الأشموني ٢/ ٣٠ ش ٥٧١ وفيه «عمرك ما ليلي». وأسرار العربية ٩٩.

الشاهد فيه: دخول حرف الجر على محذوف، أي بمقول فيه: نام صاحبه، فحذف القول وبقي المحكي به.

(٤) ذهب الفارسي في الحلبيات إلى أن «ليس» حرف نفي، وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير، وأما عسى فهي حرف عند الكوفيين، لأنها دالة على الترجي، وتبعهم على ذلك ابن السراج. وابن هشام قال بذلك في شرح القطر ٢٨. انظر رأي الفارسي في المسائل الحلبيات ٢٢٢.

أو **أمر**، وهو: ما أي قول دل على الطلب مع قبول ياء المخاطبة، كقومي، فلو لم يدل على الطلب، وقبل الياء، كتقوم حيث تقول فيه «تقومين» أو دل عليه، ولم يقبل الياء، كنَزَالِ هند بمعنى انزلي، فليس فعل أمر.

ولو قال كقوله في غير هذا الكتاب[1] كقم، كان أولى، لأنه الذي يقبل «ياء» المخاطبة. ومنه؛ أي فعل الأمر «هاتِ» بكسر التاء، إلا إذا كان لجمع المذكر فتضم[2] «وتعالَ» بفتح اللام مطلقاً، خلافاً لمن زعم[3] أنهما اسما فعلين[4].

أو **المضارع**، وهو: ما أي قولٍ يقبل لم، نحو: لم يقم. ولو قال كقوله في غير هذا الكتاب كيقوم، كان أولى، لأنه الذي لم يقبل لم.

وافتتاحه؛ أي المضارع يكون بحرف من حروف «نأيتُ» أي بعُدتُ، كنقوم، وأقوم، ويقومُ، وتقوم يا زيد.

ولم يذكر هذه الأحرف ليعرف بها المضارع، لأنها توجد في أول الماضي، كأكرمتُ زيداً[5]، وتعلمت المسألة، ونرجستُ الدواءَ، إذا جعلت فيها نرجساً، ويرنأت الشيب، إذا خضبته باليرناء، وهو الحِنّاءُ، وإنما ذكرها تمهيداً لقوله مضموم ذلك الحرف، إن كان الماضي رباعياً، سواء كان كله أصولاً كأدُحرج، إذ ماضيه دحرج، وكله أصول[6]، أم بعضه زائداً كأكرم وأجيب؛ إذ ماضيها أكرم وأجاب، وهمزتها زائدة؛ لأن وزنهَما «أفْعَلَ».

---

(١) يقصد شرح القطر ص ٣٠.

(٢) في «ق» و «م»: فيضم.

(٣) في «م»: قال.

(٤) الزمخشري هو الذي زعم ذلك.

(٥) سقطت كلمة «زيداً» من «م».

(٦) سقطت من «م» عبارة «وكله أصول».

وكذا كلُّ ما كان أحرفه أربعة أولها همزة فهي زائدة كأحمد وإصبع وإثمد مفتوح ذلك الحرف في غيره، أي غير المضارع الذي ماضيه رباعي، سواء نقص عن الأربع كاضرب إذ ماضيه ثلاثي، أم زاد عليها كانطلق، واستخرج، إذ ماضي الأول خماسي، والثاني سداسي.

ولو قال بدل «نأيتُ»، «أنيتُ» أي أدركت، كان أنسب بالنسبة التضعيفية، لأن للهمزة موضعاً واحداً، وللنون موضعين، وللياء أربعة، وللتاء ثمانية. فالهمزة للمتكلم وحده، والنون للمتكلم [1] ومَنْ معه، وللمعظِّم نفسه. والياء للغائب المذكر مطلقاً [2]، ولجمع الغائبات، والتاء للمخاطب مطلقاً [3]، وللغائبة وللغائبتين.

وسمي هذا الفعل مضارعاً من المضارعة وهي المشابهة، لمشابهته الاسم في أن كلاً منهما يعرض له بعد التركيب معانٍ تتعاقب على صيغة واحدة. فالاسم [4] كقولك: ما ما أحسن زيدٌ برفع زيد، إذا أردتَ النفي، وبنصبه إذا أردتَ التعجب، وبخفضه مع رفع أحسن إذا أردتَ الاستفهام. والفعل كقولك: لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللبن، برفع تشربُ إذا أردتَ النهيَ عن الأول، ويكون الثاني مستأنفاً، وبنصبه إذا أردتَ النهي عن الجمع بينهما [5]. وبجزمه إذا أردت النهي عن كل منهما.

وقضية ذلك أن يشتركا في الإعراب، لكن لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميّزها إلا الإعرابُ، لأنّ الرافع والناصب والخافض في أمثلته إنما هو أحسنُ. وعلى المضارع يميزها غيره أيضاً كإظهار العوامل المقدرة من «أنْ» في النصب، و «لا» الناهية

---

(١) وردت العبارة في «م» هكذا: للمتكلم وحده ومن معه.

وفي ط: للمتكلم ومعه غيره.

(٢) سقطت كلمة «مطلقاً» من «م».

(٣) سقطت كلمة «مطلقاً» من «م».

(٤) في «ط»: بالاسم.

(٥) سقطت من «م» كلمة «بينهما».

في الجزم، والقطع في الرفع كان الاسم أشدَّ احتياجاً للإعراب من المضارع. فكان[١] الإعراب أصلاً في الاسم، وفرعاً في المضارع[٢].

والحرف: ما عدا ذلك؛ أي ماعدا ما ذكر مما يقبل علامة الاسم والفعل، فهو ما لا يقبل علامة شيء منهما، فتركُ العلامةِ علامةٌ له.

قال بعضهم: وإنما لم تجعل له علامةٌ وجوديةٌ كقسيميه، لأنّه في نفسه علامة، فلو جعل له علامة لزم الدور[٣] أو التسلسل وهو ثلاثة أنواع:

ما يدخل على الاسم والفعل ولا يعمل في شيء منهما.

وما يختص بالاسم، وليس كالجزء منه، ويعمل فيه الجر.

وما يختص بالفعل كذلك ويعمل فيه الجزم. كما أشار إليها على هذا [٤] الترتيب بقوله:كـ «هل» و «في» و «لم».

«فهل» تدخل على الاسم. نحو {فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ}[٥]

وعلى الفعل نحو: {هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ} [٦] ولا عمل لهما فيهما، ولا ينافي هذا ما ذكروه [٧] في باب الاشتغال من أنها مختصة بالفعل، لأن ذلك[٨] محله إذا كان الفعل في حيزها، فلا يجوز هل زيد خرج، لأن أصلها أن تكون

---

(١) في «م»: وكان.

(٢) في «م»: فرعاً في غيره.

(٣) في «ط»: الدور والتسلسل.

(٤) في «ط» العبارة هكذا: إشارة إلى هذا الترتيب.

(٥) الأنبياء ٢١/ ٨٠.

(٦) الإنسان ٧٦/ ١.

(٧) ف «م»: «ما ذكره».

(٨) في «م»: ذاك.

بمعنى قد، كقوله تعالى {هَلْ أَتَىَ عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ}[١]

و «قد» مختصة بالفعل، فكذا «هل» لكنها لما كانت بمعنى هَمزةِ الاستفهام انحطَتْ رتبتُها عن «قد» في اختصاصها بالفعل، فاختصت به فيما إذا كان في حيزها، لأنها إذا رأته في حيزها تذكرت عهوداً بالحمى، وحنَّت إلى الإلف المألوف ولم ترضَ بافتراق الاسم بينهما. وإذا لم تره في حيزها تسلت عنه وذهلت. ومع وجوده إن لم تشتغل بضمير[٢] لا تقنع به مقدراً، وإلا قنعت به، فلا يجوز في الاختيار (هل زيداً رأيت).

بخلاف[٣] هل زيداً رأيتَهُ.

و «في» تختص بالاسم، وتعمل فيه الجر نحو {وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ}[٤]

و «لم» تختص[٥] بالفعل المضارع، وتعمل[٦] فيه الجزم نحو{لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ}[٧].

أما ما هو كالجزء من الاسم والفعل كألـ والسين فلا يعمل فيهما.

والكلام لغة: يقال للحدث الذي هو التكليم. تقول: أعجبني كلامك زيداً، أي تكليمك إياه. ولما في النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد كأن يقوم بنفسك معنى قام زيد، أو[٨] زيدٌ قائم، فيسمى ذلك الذي تخيلتَه كلاماً، ولما تحصلُ به فائدةٌ وإنْ لم يكن لفظاً

---

(١) الإنسان ٧٦/ ١ وقد سقطت كلمتا «من الدهر» من «ق» و«م».

(٢) سقطت من «ق» عبارة إن لم تشتغل بضمير.

(٣) سقطت عبارة «هل زيداً رأيت بخلاف» من «ق».

(٤) الذاريات ٥١/ ٢٢.

(٥) في ط: «يختص».

(٦) في ط: «يعمل».

(٧) الإخلاص ١١٢/ ١-٣.

(٨) في م: وزيد.

كخط وإشارة. وما ينطق به لسان الحال، كقوله:

٣- امتلأ الحوض وقال قطني
مهلاً رويداً قد ملأتُ بَطني

واصطلاحاً: قول مفيد مقصود بأن يدل على معنى يحسن السكوت عليه، كزيد قائم، وقام زيد، وقم. والجملةُ المقدرةُ بعد«نَعَمْ» أو«لا» في جواب هل زيد قائم ؟ أو نحوه بخلاف الخط[1] وإن أفاد[2].

ونحو زيد، وغلام زيد، والذي قام أبوه. فلا يسمى شيء من ذلك كلاماً. وشمل كلامه: النار حارة، والثلج بارد ونحوهما مما لا يُجهل، إلا أن يراد بمفيد المفيد بالفعل، فلا يسمى كلاماً، وجرى عليه بعضهم. وخرج بالمقصود؛ ككلام النائم، والساهي والطير.

قال أبو حيان: والأصح أنه لا يشترط القصد، فعليه يجب ترك هذا القيد، وقد تركه المصنف في بقية كتبه. وهو، **أي الكلام ثلاثة أنواع**:

---

* ٣- من الرجز المشطور، لم أعثر على قائله. استشهد به ابن هشام في التخليص «١١١مسألة٢٢» ويروى: سلاً» مكان «مهلا». وهو في اللسان (قطط) ٧/ ٣٨٧ والإنصاف ١/ ١٣٠ ش ٨١ وحاشية الصبان ١/ ١٢٥ وشرح المفصل ٢/ ١٣١ و ٣/ ١٢٥ والتهذيب ٩٧ وشرح الأشموني ١/ ٨٨ والرصف ٤٢٤ ش ٤٩١ وأمالي الشجري ١/ ٣١٣ و ٢/ ١٤٠ والإبدال ١/ ٣٧٤ وابن الناظم ٧١ وشرح درة الغواص٣١ والإفصاح ٢٧٢ ضمن الشاهد ١٧٠ وتهذيب اللغة ٨/ ٢٦٤ ومجالس ثعلب ١/ ١٥٨ ش ١٨٩ واللامات/ للزجاجي ١٤٠ والصحاح (قطط) ٣/ ١١٥٣ والتاج (قطط) ٢٠/ ٣٨ وإصلاح المنطق ٥٧ و ٣٤٢ وفيه «سلاً» والكامل ٢/ ٩١ وفيه «قد خَنُّقَ» مكان«امتلأ» و «سلا» مكان «مهلا». والأول في الخصائص ٢/ ٢٣ وإعراب القرآن/ النحاس ١/ ٥٠٧ ش ١١٤ وأمالي المرتضى ٢/ ٣٠٩ ومقاييس اللغة ٥/ ١٤ وفيه «حسبي» مكان «مهلاً» والمشكل ٢/ ٢٥٢ والسمط ١/ ٤٥٧. الشاهد فيه: «اطلاق القول على ما يشهد به لسان الحال»، فإن الحوض امتلأ فلم يبق فيه سعة كان قائلاً بلسان الحال. ويستشهد النحاة به أيضاً على دخول نون الوقاية على«قط» بمعنى حسب. وذلك في مذهب الخليل وسيبويه. أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى استعمالها بغير نون.

(١) في ط: الخط والإشارة.

(٢) في ط: أفادا.

خبر، وطلب، وإنشاء، لأنه إن احتمل التصديق والتكذيب كقام زيد وما قام زيد فخبرٌ، وإلا فإن تأخر وجود معناه عن وجود لفظه كاضرب ولا تضرب، وهل جاءك زيد فطلبٌ. وإن قارنه فإنشاءٌ كبعتُ وأعتقتُ.

لكن المصنف رجع عن هذا التقسيم وضرب على قوله: «وطلب». وقال: «كنت قلت ذلك تسامحاً وموافقةً لبعضِ النحويين، ثم رأيت الرجوع إلى التحقيق أولى. وإن الطلب من قسم الإنشاء لأن معناه الاستدعاء وهو حاصل في الحال، كما إن معنى نحو بعت واشتريت في الإنشاء كذلك، وبنحوه صرح في شرح اللمحة فقال: «وتقسيم الكلام إلى طلب وخبر وإنشاء مشهور، وقال ابن مالك في «كافيته»: طلب وخبر وليس بشيء»[1].

وقال المحققون: خبر وإنشاء وهو الصحيح، لأن الكلام إما أن يكون لنسبته خارجٌ تطابقه أولا. فالأول الخبر والثاني الإنشاء. وعلى هذا علماء المعاني والبيان وغيرهم لكن كلامه في «توضيحه»[2] في باب الموصول تبعاً لكلام «التسهيل» وشرحه هناك قد يقتضي ترجيح الأول. نبّه على ذلك العلامة الشمس البرماوي قال: ويظهر ترجيح تثليث القسمة لأن ذلك إما اصطلاح فلا مشاحة فيه أولا، فقائله ميز بين الطلب والإنشاء، انتهى. ولك أن تقول: الخلاف في ذلك لفظي، فمن ثنّى القسمة جعل لفظ[3] الطلب أو الإنشاء[4] لمعنى[5] واحد متفاوتة أفراده، ومن ثلّثها جعل كلاً منهما لفرد من ذلك المعنى.

---

(١) انظر شرح اللمحة البدرية (ت صلاح) ١/ ١٨١.

(٢) انظر الاوضح ١/ ١٦٤-١٦٥.

(٣) سقطت كلمة «لفظ» من «م».

(٤) في ط: «والإنشاء».

(٥) في ط: «بمعنى».

بَابٌ فِي الإِعْرَابِ

قدمه على البناء لشرفه وشرف محله ولأصالته.

الإعراب لغةً يقال لمعانٍ منها:

الإبانة: يقال: أعرب الرجل عما في نفسه، أي أبان عنها.

والتغيير: يقال: أعرب الطعام المعدة، أي غيّرها.

والتكلم بالعربية: يقال: أعرب الرجل، أي تكلم بالعربية.

واصطلاحاً: اثر من حركة أو حرف أو سكون، أو حذف، ظاهرٌ ذلك الأثرُ، أو مُقَدَّرٌ يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن وهو (ما سلم من شبه الحرف المقتضي للبناء). وفي[1] آخر الفعل المضارع المجرد عن نوني[2] الإناث والتوكيد بقرينة ما سيأتي في كلامه.

فالأثر الظاهر كحركات آخر زيد في نحو جاء زيدٌ، رأيت زيداً، ومررت بزيدٍ، وكحركتي آخر «يلد» في نحو زيد يلد، ولن يلد، وكسكون آخره في نحو {لَمْ يَلِدْ}[3].

والمقدر، كالحركات المنويّة آخر[4] الفتى في نحو: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى، وكالحركتين المنويتين آخر يخشى في نحو زيد يخشى، ولن يخشى. وكالسكون المنوي آخرَ يكنْ في نحو {لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا}[5]. وخرج بما يجلبه العامل مالا يجلبه عامل[6] كحركة[7]

---

(١) في م: «أو في».

(٢) في م: «نون».

(٣) الإخلاص ١١٢/ ٣.

(٤) في م: «في آخر».

(٥) البينة ٩٨/ ١.

(٦) في م: «العامل».

(٧) في م: «كحركتي».

النقل في نحو دال[1] {قَدْ أَفْلَحَ}[2] على قراءة ورش[3]، وحركة الإتباع كحركة الراء في نحو[4] امرئ رفعاً ونصباً وجراً، فليس شيء من ذلك إعراباً.

وبالاسم والفعل المذكورين، الاسم غير المتمكن والحرف والفعل الماضي والأمر والمضارع المتصل به[5] إحدى النونين فإنها مبنية، وسيأتي بيانها.

والتقييد بالآخر بيان لمحل الإعراب وليس احترازاً عن شيء إذ العامل لا يجلب أثراً في غير الآخر، وإنما جعل الإعراب آخراً لأن المعاني المحتاجة للإعراب من أحوال الذات وهي متأخرة عنها، والدالُّ على المتأخر متأخر.

وبما قاله عُلِمَ أن الإعراب لفظي، واختاره ابن مالك ونسبه إلى المحققين، وعرّفه بأنه: ما جِيءَ به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف. وقال كثيرٌ إنه معنوي وعرفوه بأنه تغيير أواخر الكلم، لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، فيكون الأثرُ علامَةَ الإعراب، والأول كما قال المرادي أقرب إلى الصواب، لقول المحققين: أنواعه رفع إلى آخره[6] كما يأتي. ولأن الاحتياج إلى الإعراب إنما هو لتمييز المعاني. والتمييز إنما يكون بالأثر لا بالتغيير.وأما الإضافة في قولهم حركات الإعراب وعلاماته فمن إضافة العامِّ إلى الخاص كخاتم فضة.

وأنواعه – أي الإعراب– أربعةٌ:

رفع ونصب كائنان في اسم وفعل كزيد يقومُ، وَإنّ زيداً لن يقومَ.

---

(١) سقطت من ق كلمة «دال». }

(٢) المؤمنون ٢٣/ ١{قد أفلح المؤمنون}، الأعلى ٨٧/ ١٤«قد أفلح من تزكى»، الشمس ٩١/ ٩ {قد أفلح من زكاها}.

(٣) الإتحاف ٣١٧.

(٤) سقطت «نحو» من م.

(٥) العبارة في «ق» هكذا: وبالاسم والفعل المذكور الحرف والفعل الماضي والأمر والمضارع المتصل به.

(٦) في م: «الخ».

وجر كائن في اسم فقط كزيدٍ[1]. وجزم كائن في فعلٍ فقط كـ«لم» يقُمْ.

واختُص الجر بالاسم لخفته، والجزم بالفعل لثقله، ولأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى، ولا يخبر إلا عن الاسم كما مر بخلاف المجزوم. والتعبير بالأنواع أولى من التعبير بالألقاب، لأن حق الألقاب لمساواة كل منها البقيةَ والملقَّبَ أن يطلق كل منها على البقية كأن يقال الرفعُ النصبُ، وعلى الملقب كأن يقال الإعراب الرفع. وكلٌّ منهما[2] ممتنعٌ لاستلزام الأول حملَ الشيء على مُباينِه. والثاني حمل الأخص على الأعم، فثبت أن هذه الأمور أنواع داخلة تحت الإعراب، وهو جنس لها؛ لأنها ألقاب له وهو مُلَقَّبٌ بها. وإنّما كانت أنواعه أربعة، لأنّه إما سكون وهو واحد، أو حركةٌ وهي ثلاثة. وقُدِّمَ الرفعُ لأنّ الكلام لا يستَغني عنه كقام زيد، ثم النصب لأن عامله قد يكون فعلاً والعمل له بالأصالة فيكون معمولاً أصلاً بالنسبة للمجرور، ثم الجر لاختصاصه بالأشرف.

والأصل فيها كون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة، والجزم بالتسكين. وقد عرفت[3] أمثلتها.

وخرج عن ذلك الأصل سبعة أبواب باعتبار المحل، لا باعتبار النائب لأن الخارج بذلك الاعتبار عشرة. إذ ينوب عن الضمة: الواو، والألف والنون. وعن الفتحة: الألف، والياء، والكسرة، وعن السكون حذف الحرف. وتسمى الأبواب المذكورة أبواب النيابة. وإنما انحصرت في سبعة لأن النائب فيها، إما حركة عن حركة وهو باب مالا ينصرف، وباب جمع[4] المؤنث السالم. أو حرف عن حركة وهو باب الأسماء الستة وباب المثنى وباب جمع المذكر السالم. أو حرف عن حركة وحذفه عن سكون أو حركة وهو باب الأمثلة الخمسة، أو حذف حرف عن سكون وهو باب الفعل المعتل فانحصرت في سبعة. أحدها:

---

(١) في م كيزيد.

(٢)في م: «منها».

(٣) في «ق» و «م»: عرف.

(٤) في م: «الجميع».

الباب الأول

باب مالا ينصرف

وهو ما اجتمع فيه علتان من علل تسع، أو واحدة تقوم مقامهما، كما سيأتي بيانها آخر الكتاب إن شاء الله تعالى[1]، فإنه يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو: مررت بأفضلَ منه، حملاً للجر على النصب لأن الفتحة[2] إلى الكسرة أقرب منها إلى الضمة فحملت على الأقرب. وترك جره بالكسرة تبعاً لترك تنوينه الذي هو الصرف، إلا إذا أضيفت أو دخلته «الـ» موصولة أو معرّفة أو زائدة، نحو: مررت بأفضلِكم، وبالأفضلِ، وبالمساجدِ، وباليزيدِ، فإنه يجر بالكسرة[3] على الأصل بخروج[4] التنوين من حيز الوجود بسبب الإضافة و«ألـ» فلم يتصور سقوطه حتى يصح سقوط تابعه.

وقضية كلامه أنه في ذلك غير منصرف لكنه يجر بالكسرة، ومنه ثلاثة أقوال: أقربها أنه إن زالت إحدى علتيه بذلك فمنصرف وإلا فممنوع الصرف، ففي مثاليه المذكورين ممنوع الصرف. وفي نحو: مررت بأحدكم مصروف لزوال العلمية المانعة مع وزن الفعل من الصرف. وقدم مالا ينصرف على البقية؛ لأنه قد نابت فيه حركة هي أخف الحركات.

---

(١) حذفت كلمة «تعالى» من: م.

(٢) في م: «على».

(٣) في م: بالكسر.

(٤) في ط، و م: لخروج.

الباب الثاني

مما خرج عن الأصل: ما جمع بألف وتاء مزيدتين، وإن سمي به كعرفات، سواء كان جمعاً لمؤنث كهندات وزينبات أم[1] جمعاً لمذكر كإصطبلات وحمامات سالماً كان كما ذكر، أم متغيراً كسجَدات بفتح الجيم، وحُبْلَيات بقلب الألف ياء، فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة نحو {وَخَلَقَ اللَّهُ السَمَواتِ}[2] {فَانْفروا ثُبَاتٍ}[3] فالسموات مفعول به، وثُباتٍ حال. وكل منهما منصوب بالكسرة حملاً للنصب على الجر كما في جمع المذكر السالم، وربما نصب بالفتحة إن حذفت لامه كسمعتُ لُغاتَهم.

ومَثَّلَ بمثالين، لينبه على أن هذا الجمع بعضه مقيس، كثُبات في جمع ثُبَة أي جماعة. ومسموع كسماوات في جمع سماء. وعلى أن ما فيه تاء التأنيث إذا أريد جمعه هذا الجمع تحذف تاؤه بخلاف نحو[4] {وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً}[5]. مما تاؤه أصلية كأبيات، ونحو: رأيت قضاة وغزاة[6] مما ألفه أصلية فإنهما ينصبان بالفتحة، وهذان فُهِما من قوله مزيدتين، وإنما[7] كانت ألف قضاة وغزاة أصلية[8] لانقلابهما عن أصل، لأن أصلهما أصلهما قُضَيَة وغُزَوَة لأنهما من قضيت وغزوت، فلما تحركت الياء والواو[9] وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين.

وأُلحقَ به، أي بالجمع المذكور في إعرابه بما ذكر أولات نحو: {وَإِنْ كُنَّ أُوْلاتِ حَمْلٍ}[10] وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه.

---

(١) في م: «أو».
(٢) الجاثية ٤٥/ ٢٢.
(٣) النساء ٤/ ٧١.
(٤) سقطت كلمة «نحو» من «م».
(٥) البقرة ٢/ ٢٨.
(٦) زيادة في «م».
(٧) في ط: «وإن».
(٨) العبارة من كغزاة إلى هنا سقطت من «م».
(٩) في ق: «الواو والياء».
(١٠) الطلاق ٦٥/ ٦.

الباب الثالث

الأسماء الستة المعتلة المفردة المكبرة المضافة إلى غير ياء المتكلم وهي: ذو بمعنى صاحب، وما أضيف لغير الياء من أخ، وأب[1]، وحم، وهن[2]،وهو كناية عن أسماء الأجناس. وقيل: مختص بما يستقبح التصريح به كالفرْج، وفم بغير ميم. فإنها تعرب بالواو رفعاً، والألف نصباً، والياء جراً، كجاءني ذو مال، ورأيت ذا مال، ومررت بذي مال. سواء كانت الإضافة ملفوظة كما ذكر، أم منوية، كقوله:

٤- صَهْبَاء خُرْطُوماً عَقَاراً قرقَفَا

خَالَطَ مِنْ سُلَيْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا

إذ التقدير: خياشيمها وفاها. و «ذو» ملازمة للإضافة إلى اسم جنس، فلذا لم يشترطها فيها، وبدأ بها لعدم مفارقتها الإعراب بالحروف.

وخرج بمعنى صاحب «ذو» الموصولة، فتلزمها[3] الواو كجاءني ذو قمت، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام. وكقوله:

---

(١) في «ط» و «م»: اب وأخ.

(٢) في م: وهي.

* ٤- رجز للعجاج. في ديوانه ٤٩١-٤٩٢ الأرجوزة ٤٤. استشهد به ابن هشام في الأوضح ١/ ٤٠ ش ٦. وهو في شرح المفصل ١٠/ ٣٤ والدرر ١/ ١١٣ ش ٥٣ والممتع ١/ ٤٠٨ والخزانة ٣/ ٤٤٤ ش ٢٤٣، وعجزه في: المسائل العسكريات ١١٧ ش ٣٧ والإيضاح (لابن الحاجب) ١/ ١١٩ ش ٣١ واللسان (ف م م) ١٢/ ٤٥٩ والمقتضب للمبرد ١/ ٢٤٠ وحاشية يس ١/ ١٢٥ والهمع ١/ ١٣١ ش ٥٣ وإصلاح المنطق ٨٤. خياشيم: جمع خيشوم، وأراد به الأنف، وليس للإنسان إلاّ خيشوم واحد، وإنما جمعه بما حوله، كما في قولهم عظيم الوجنات. و «فا» أراد به فاها وصهباء، وخرطوم، وعقار، وقرقف: اسماء للخمرة.

الشاهد فيه نصب «فا» بالألف نيابةً عن الفتحة مع أنه غير مضاف في اللفظ إلى شيء.

(٣) في ط: فيلزمها.

٥- فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُم

فحسبيَ من ذُو عندهم ما كفانيا

وهي لغة طيء. على أنَّ منهم من يُلحقها بالتي بمعنى صاحب. كما روي: فحسبي من ذي.

وبما أضيف لغير الياء مما ذكر ما لم يضف منها، فيعرب بحركات[٢] ظاهرة، وما أضيف منها[٣] للياء فيعرب بحركات مُقدَّرة.

وبغير ميم:الفم بالميم فيعرب بحركات[٤] ظاهرة[٥] بتضعيف[٦]ميمه. ودونه[٧] منقوصاً كقاضٍ[٨]، ومقصوراً كعصا بتثليث فائه فيها، فهذه مع لغة حذف الميم ثلاث

---

* ٥- من بحر الطويل، ينسب لمنظور بن سُحَيم الفقعسي. ويروى «أتيتهم» و «رأيتهم» و «أثبتهم» مكان «لقيتهم» و «ذي» مكان «ذو». استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ٥٤م و ١٤٤م ٣٥ ويعجزه (منسوباً) للطائي ٥٣٥ ش ٧٥٨. وغير منسوب في الأوضح ١/ ٤٢ ش٧. وهو منسوب في: شرح المفصل ٣/١٤٨، وشرح التصريح ١/ ٦٣ و ١/ ١٣٧ والدرر ١/ ٢٦٨ ش ٢٥٠ والسيوطي ٢/ ٨٣٠-٨٣١ ش ٦٤٦.وديوان الحماسة (ت عبد المنعم) ٣٣٨ مقطوعة ٤٢٦. وغير منسوب في: شرح الأشموني ١/ ١١٨ وحاشية الصبان ١/ ١٥٧ عَرَضاً وابن عقيل ١/ ٤٥ ش ٤ وشرح اللمحة (ت صلاح) ١/ ٢٠١ وشرح الكافية لابن جماعة ٢٦١ ش ١٠٩ وشرح اللمحة (ت هادي) ١/ ٢٥٦ وابن الناظم ٨٩ وفيه «ذي». وعجزه بلا نسبة في المقرب ٦٢ والمع ١/ ٢٨٩ ش ٢٥٠.

الشاهد فيه: إعراب «ذو الموصولة» مبنية كسائر الموصولات، فلم تجر بالياء (ذو الطائية). على أن بعض النحاة رواها بالياء حيث عاملها معاملة «ذي» التي هي من الأسماء الستة.

(٢) في م: بالحركات.

(٣) سقطت كلمة «منها» من م.

(٤) ط و م: بالحركات.

(٥) سقطت كلمة «ظاهرة» من «م» و «ط».

(٦) في ط و م: مع تضعيف.

(٧) في ط و م: «وبدونه».

(٨) سقطت من ق «كقاضٍ».

عشرة[1] لغة. واقتصر في «التسهيل» على عشر[2]. وأفصحها فتح فائه منقوصاً.

وبالمفردة والمكبرة المثناة والمجموعة والمصغرة، فإعرابها كإعراب سائر المثنيات والمجموعات والمصغرات. واستغنى المصنف عن التصريح بذلك فيها لنطقه[3] بها.

لذلك والأفصح، في الهَن مضافاً النقص بحذف لامه كغد، فيعرب بالحركات. كهذا[4] هَنُكَ، ورأيت هَنَكَ، ومررت بهنك، أفصح من هذا هنُوك، ورأيت هَنَاك، ومررت بهَنِيك. ومنه الحديث: «من تَعَزَّى[5] بعزاء الجاهلية فأعِضُّوه بهن أبيه ولا تَكْنوا[6]»، ويجوز النقص بضعف في أب، وأخ، وحم. ومنه قوله:

٦- بأبهِ اقتدى عديٌّ في الكرم

ومن يشابه أبَهُ فما ظلم

---

(١) في م: ثلاث عشر. وفي ط: ثلاثة عشر.

(٢) في م: عشرة.

(٣) في م: للفظه.

(٤) في م: كهذا

(٥) في ق: تعزا.

(٦) يقصد النبي صلى الله عليه وسلم: من دعا إلى عصبية ممقوته أزالها الإسلام. والحديث في مسند أحمد ٥/ ١٣٦ والنهاية في غريب الحديث والأثر ٣/ ٩٤.

* ٦- من الرجز، لرؤبة بن العجاج. من شواهد ابن هشام بلا نسبة في الأوضح ١/ ٤٤ ش ٨ والتخليص ٥٧ م ٦. والشاهد منسو ب في ملحقات ديوان رؤبة ١٨٢ ضمن أبيات تنسب إلى رؤبة وبعضها إلى العجاج. وحاشية الصبان ١/ ٧٠ وشرح التصريح ١/ ٦٤ والدرر ١/ ١٠٦ ش ٤٥. وغير منسوب فيه: البلغة / للقنوجي ٥٤٤ وفيه عليَ مكان عدي وابن عقيل ١/ ٥٠ ش ٥ والهمع ١/ ١٢٨ ش ٤٥ وابن الناظم ٣٨. وهو من كلمة يمدح فيها عدي بن حاتم الطائي.

الشاهد فيه قوله «بأبه» وقوله «يشابه أبه» حيث أعرب الكلمتين بالحركات الظاهرة، ونصب الثانية بالفتحة الظاهرة، مع أنهما مضافتان إلى ضمير الغائب، وهذه لغة من لغات العرب في الأسماء الستة، يعربونها بالحركات وإن كانت مضافة لغير ياء المتكلم، وتسمى هذه اللغة لغة النقص. كما أن إعرابها بالحروف تسمى لغة الإتمام. وعلى هذه اللغة (لغة النقص) يقال في تثنية الأب: أبان، وفي تثنية الأخ: أخان. جعلوا الباء والخاء آخر الكلمة ولم يكترثوا باللام المحذوفة، وذلك ما قيل في تثنية يد ودم: يدان، ودمان. وقيل في جمعه جمع المذكر السالم - مع أنه ليس وصفاً ولا علما - أبون وأبين. وهناك لغة ثالثة في إعراب الأسماء الستة مع استيفائها للشروط وذلك بإعرابها إعراب المقصور، أي بحركات مقدرة.

وقَصْرُهُنَّ أولى من نقصهن، كقوله:

٧- إن أبـاهـا وأبـا أبـاهـا

قد بلغا في المجد غايتاها

وقول بعضهم: مُكرَه أخاك لا بطل.

وإنما كان إعرابها بالحروف، لأن الحروف، وان كانت فروعاً عن الحركات، إلا أنها أقوى منها، لأن كل حرف علة كحركتين[1]، فكره استبدال المثنى والمجموع الفرعين على المفرد بالإعراب[2] الأقوى، فاختاروا هذه الأسماء وجعلوها معربة بالحروف لتكون[3] في المفردات الإعراب[4] بالأصل، وهو الحركة، وبالأقوى وهو الحرف.

وخصوا هذه الأسماء لمشابهتها المثنى والمجموع في أنّ آخرها حرف علة يصلح للإعراب، وفي استلزام كل منها ذاتاً أخرى كالأخ للأخ، والأب للابن[5]. وأما نحو ابن فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها إياها في النسبة نحو: ابنِيّ وبنوِيّ، فكأنَّ لامها ليست حرف علة.

---

* ٧- من الرجز، مختلف في نسبته. استشهد ابن هشام بصدره بلا نسبة في: الأوضح ١/ ٤٦ ش ٩ والمغني ٢٨٦ ش ٣٩٥ وبعجزه: في المغني ٥٨ ش ٥٢. وهو منسوب لأبي النجم، ولرؤبة في شرح التصريح ١/ ٦٥ والدرر ١/ ١٠٧ ش ٤٦ والسيوطي ١/ ١٢٧ -١٢٩. ولهما أو لبعض أهل اليمن في شرح العيني على حاشية الصبان ١/ ٧٠ ولرؤبة أو العجاج في ملحق ديوان رؤبة ١٦٨ ش ٤٧ وما بعده ولرجل من بلحارث بن كعب في الإفصاح ١٥١ ش و٣٧٦ ش ٣١٩. وبلا نسبة في: شرح المفصل ١/ ٥٣ والإنصاف ١/ ١٨ ش ٧ وابن عقيل ١/ ٥١ ش٦ والمقرب ٤٠٠ والرصف ١١٧ش ٢٣و ٣١١ ش ٣٠٥ وفيه «من» مكان «قد» والمحلّى ١٩٦ ش ٣١٩. الشاهد فيه «أباها» الثالثة حيث أعربت إعراب المقصور كما مر في الشاهد السابق.

(١) في م: العبارة هكذا: «لأن كل حرف بمنزلة حركتين».

(٢) في ط: بالإعراب الأقوى.

(٣) في ط و م: «فيكون».

(٤) في م: «بالاعراب».

(٥) في م: «للأب».

وخصوا ما ذكر بحال إضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة فتقوى المشابهة وفضلت على المثنى والمجموع باستيفاء الحروف الثلاثة لأصالتها بالإفراد.

وما ذكر من أن إعرابها بالحروف هو المشهور. ومذهب سيبويه وموافقيه أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف كما في المقصور، لكن اتبع فيها حركات ما قبل الحروف لحركات الإعراب المحذوف بعضها استثقالاً، وبعضها تعذراً.

قال جماعة: وهذا هو الصحيح، لأنه يلزم على الأول أن يكون «فوك» و«ذو مال»[1] معربين، وهما على حرف واحد، لأن الإعراب زائد على الكلمة ولا نظير له.

وأجيب بأنه لا محذور في جعل الإعراب حرفاً من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع [2] من نفسهما[3]. وهو علامة التثنية والجمع[4]. ومثل الخلاف المذكور يأتي في المثنى والمجموع.

---

(١) سقطت كلمة «مال» من: ط.

(٢) في: م: «والجمع».

(٣) في: ط: «من نفسها».

(٤) العبارة من: «من نفسهما» إلى هنا ساقطة من: م.

الباب الرابع

المثنى

وهو ما دل على الاثنين[1] وأغنى عن متعاطفين من لفظه، مذكراً كان[2] أو مؤنثاً، كـ: الزيدان، والهندان. أصلهما[3] زيد وزيد، وهند وهند. عدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار، فإنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة. وينصب ويجر[4] بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة، كجاء الزيدان، ورأيت الزيدَينِ، ومررت بالزيدَيْنِ.

وألحق به في إعرابه بما ذكر اثنان للمذكر، واثنتان في لغة الحجاز، وثنتان في لغة تميم للمؤنثيْنِ مطلقاً عن تقييدهما بالإضافة لمضمر، لأنّ وضعهما وضع المثنى، وإنْ لم يكونا مثنّيين حقيقة، إذ لم يثبت لمفردهما اثن واثنة.

وألحق به «كلا» للمذكرين، وكلتا للمؤنثين مضافين لمضمر، نحو كلانا وكلاكما وكلاهما لشدة شبههما بالمثنى لفظاً، لأن آخرهما ألف ولا ينفكان عن الإضافة حتى يتميزا عنه بتجردهما عن النون، ومعنى لأنهما مثنيا المعنى، ولأنهما لا يضافان إلا إلى المثنى فيعطيان حكمه.

وقُيِّدا[5] بالإضافة إلى المضمر[6]، لأنهما إذا أضيفا إلى ضمير غائب فالأغلب كونهما تابعين للمثنى تأكيداً له، كجاءني الرجلان كلاهما، فجعلا موافقين لمتبوعهما في الإعراب، ثم طرد ذلك فيما إذا أضيفا إلى ضمير المتكلم والمخاطب. وأما إذا أضيفا إلى ظاهر فإنهما لا يجريان على المثنى أصلاً، إذ لا يقال جاءني أخواك كلا أخويك،

---

(١) في ط و م: «اثنين».

(٢) سقطت كلمة: «كان» من: ط.

(٣) في م: «أصلها».

(٤) في ط و: م: «يجر وينصب».

(٥) في م: «قيد».

(٦) في م: «الضمير».

فلم يلحقا بالمثنى وجُعل إعرابهما بالحركة التقديرية نظراً إلى أفراد اللفظ كقوله تعالى: {كِلْتا الجَنّتيْنِ آتتْ أُكُلَها}[1]. ولما كان الإعراب بالحروف فرعاً عن[2] الإعراب بالحركات. والإضافة إلى المضمر فرعاً عن[3] الإضافة إلى المظهر جعل الفرع للفرع، والأصل للأصل.

تنبيه:

في المُثنّى لغة أخرى وهي لزوم الألف في الأحوال الثلاثة وهي أحسن ما يخرج عليه قراءة {إنّ هَذَانِ لساحران}[4].

---

(١) الكهف ١٨/ ٣٣.

(٢) في ق: «على».

(٣) في ق: «على».

(٤) طه ٢٠/ ٦٣.



الباب الخامس

جمع المذكر السالم

أي مجموعه، وهو: ما دل على أكثر من اثنين مع سلامة بناء واحِده، سواء كان مُفْرَدُهُ علماً أم صفة، كـ: الزيدون[١] والمسلمون، فإنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة، وينصب ويجر بالياء[٢] المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة[٣] والفتحة كجاء الزيدون والمسلمون ورأيت الزيدين والمسلمين، ومررت بالزيدين والمسلمين.

ومن الصفة مصغر نحو[٤] رجل وغلام، لأنه وصف في المعنى. وشرط هذا الجمع أن يكون مفرده علماً لمذكر عاقل، خالياً من تاء التأنيث المغايره لتاء عدة وثُبة[٥] علمين. ومن التركيب، أو صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث[٦]، ليست من باب أفْعَل فَعْلاء ولا فَعْلان فَعْلى[٧]، ولا مما يستوي فيه المذكرُ والمؤنث. كما أشار إلى ذلك ذلك في المثالين. فخرج بذلك نحو رجل ونحو زينب، ونحو لاحق اسم لفرس، ونحو طلحة عند البصريين، ونحو سيبويه، وبَرَقَ نَحرهُ، ونحو حائض، ونحو سابق صفة لفرس، ونحو علاّمة. ونحو أحمر، لأن مؤنثه حمراء، ونحو سكران لأن مؤنثه سكرى، ونحو صبور وجريح لاستواء المذكر والمؤنث فيه.

وألحق به في إعرابه بما ذكر: «أولو» نحو {وَلاَ يأتَلِ أُولُو الفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ

---

(١) في م: «كزيدون».

(٢) في م: ويجر وينصب.

(٣) في م: «الكسر والفتحة».

(٤) سقطت كلمة «نحو» من م.

(٥) في ط: «ثبة وعدة».

(٦) العبارة «ومن التركيب» إلى هنا ساقطة من «ق».

(٧) في ق: «فعلا».

يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى}[١]، فأولو فاعل وعلامة رفعه الواو، وأولي مفعول به وعلامة نصبه الياء، ونحو {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِأُولِي الْأَلْبَابِ}[٢]، فهذا مجرور وعلامة جره الياء. وهو اسم جمع لا واحدَ له من لفظه، وإنما له واحد من معناه، وهو ذو وعالَمون[٣]، وهو على ما قاله في «التوضيح» تبعاً لابن مالك، اسم جمع لا جمع له ؛ ؛ لأنه خاص بمن يعقل، والعالَم عام فيه وفي غيره. والجمع لا يكون أخص من مفرده، وعلى ما قاله غيره جمع تصحيح لم يستوف الشروط، لأن عالَماً[٤] اسم جنس وليس بعلم ولا صفة، وأَرَضُون بفتح الراء، وقد يسكّن[٥] للضرورة، وهو جمع تكسير[٦] لمؤنث لا يعقل؛ لأن مفرده أرض بالسكون، وهي مؤنثة لا تعقل. قال في «التوضيح»: وَحَرُّون[٧] وسنون وهو كأرضون لأنه جمع سنة بفتح السين، وأصله سنو أو سنهٌ بدليل جمعه على سنوات وسنهات، ومجيء الفعل منه على سانيت وسانهت، وأصل سانيت سانوت، فقلبوا الواو ياء حين تجاوزت متطرفة ثلاثة حرف أخرى.

وعشرون: وهو اسم جمع، وبابهما: أي[٨] سنين وعشرين، فباب سنين كل ما كان جمعاً لثلاثي حذفت لامه، وعُوّض عنها هاء التأنيث، ولم تكسر[٩] كعِضَة وعِضَين، وعِزَة وعِزِين، بخلاف نحو تمرة لعدم الحذف، ونحو عِدة وزِنة لأنّ المحذوف الفاء، ونحو يد، ودم لعدم التعويض.

---

(١) النور ٢٤/ ٢٢.

(٢) الزمر ٣٩/ ٢١.

(٣) في ق: «أو عالمون».

(٤) في ق و م: «عالم».

(٥) في م: «تسكن» بالتاء.

(٦) سقطت كلمة «تكسير» من «م».

(٧) في م «وأحرون» بتشديد الراء. وحرون جمع حرة وجمعت هكذا تشبيها بقولهم أرض أرضون.

(٨) في م «أي باب».

(٩) في ط «يكسر» بالياء وتشديد السين.

وشَذَّ أبون وأخون، ونحو اسم وبنت، لأن العوض غير الهاء، وشَذَّ بنون. ونحو شاة وشفة، لأنهما كُسِّرا على شفاه وشياه[1].

وباب عشرين وما بعده من العقود إلى تسعين[2]، وأهلون جمعُ أهل، وليس بعَلَمٍ ولا صفة، وعِلِّيُّون، وهو[3] في الأصل جمع علي، فنقل، وسُمِّي به أعلا[4] الجنة. ونحوه، أي نحو كل منهما. فنحو أهلون كل جمع تصحيح لم يستوف الشروط، كوابلون جمع وابل، وهو المطر الغزير، وليس بعلم ولا صفة.

ونحو **عِلِّيون** كل ما يسمى[5] به من هذا الجمع كزيدون مسمى به، ويجوز فيما يسمى به من هذا الجمع، وما ألحق به لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون منوّنة. ودونه لزوم الواو[6] والإعراب كذلك. ودون هذه[7] لزوم الواو وفتح النون أو[8] إعراب ما لا ينصرف.

وإنّما أُعرب المثنّى والمجموعُ بالحروف لأنهما فرعا الواحد، والإعرابُ بالحروف فرعُ الإعراب بالحركات، فجُعِلَ الفرعُ للفرعِ، والأصلُ للأصلِ مع أنَّ آخرهما حروف تصلح للإعراب. وإنما أُعربا هذا الإعراب المعيَّن **لأنَّ لهما ستةَ أحوالٍ.**

والحروفُ الصالحةُ للإعراب ثلاثةٌ، فرفع المثنى بالألف للحوقها بآخره علامةً

---

(١) في ط وم «شياه وشفاه».

(٢) في م: «التسعين».

(٣) سقطت «الواو» من «ق» و «م».

(٤) في ق م «أعلى».

(٥) في ق م «سمي».

(٦) في م «الياء».

(٧) في م «هذا».

(٨) سقطت الهمزة من «ط».

للتثنية، فلو ألحق به ألف أخرى للرفع لزم[1] الحذفُ والالتباسُ وإن لم يحذف[2] أحدهما لزم التقاءُ الساكنينِ، فجُعِلت هذه الألفُ علامةَ الرفع[3] أيضاً، لذلك ولمجيئها ضميرَ رفعٍ ملحقاً[4] بالفعل.

ورفع المجموع بالواو التي هي علامة الجمعية لمثل ما مر، فبقي من حروف العلة الياء، وبقي أربعة أحوال فجُعلت الياء للجر فيهما. وحُمِل عليه النَّصْبُ لاشتراكهما في كونهما علامتَي[5] الفضلات: كضربْتُك ومررْتُ بك[6] وترك ما قبل الياء في المثنى المثنى على الفتحة كما كان قبل الإعراب بالياء، لأنها قبل الياء الساكنة غيرُ مُستثقلةٍ[7]. وفي الجمع كُسر ما قبلَها لاستثقال الضمَّةِ وخوفِ اللَّبْس بالفتحة، وكسرت النونُ في المثنى لأنها ساكنةٌ في الأصل، والأصل في[8] تحريك الساكن أن يكون بالكسر، وفُتِحت في الجمع للفرق في نحو المصطفين[9]. ويجوز فتحها لغةً في المثنى وكسرُها ضرورةً بعد الياء في الجميع.

---

(١) في ط «اللزم».

(٢) في ط «تحذف».

(٣) في ط «للرفع».

(٤) سقطت كلمة «ملحقا» من م.

(٥) في م «علامة».

(٦) العبارة «كضربتك ومررت بك» ساقطة من «ط» ومشطوبة من «ق».

(٧) في م «مستقلة».

(٨) سقطت كلمة «في» من م.

(٩) في م «المصطفى».



الباب السادس

الأمثلة الخمسة

وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين، أو واو جمع، أو ياء المخاطبة[1] نحو: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين، فإنها ترفع بثبوت النون نيابةً عن الضمة وتنصب وتجزم[2] بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون[3] {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا}[4]، وحذفها للجزم هنا أصل كالياء في الجر في المثنى والجموع. وحمل عليه النصب كما حمل على الجر في ذينك.

وأما نحو {أَتُحَاجُّونِي فِي اللهِ}[5] على قراءة من قرأ بنون واحدة، وأصله أتحاجونني[6] بنوني الرفع والوقاية، فحذفت إحداهما[7] حالة الرفع. فالمحذوف منه نون نون الوقاية وفاقاً للأخفش والمبرد والفارسي وابن جني وأكثر المتأخرين، خلافاً لما اختاره ابن مالك تبعاً لسيبويه من أنّ المحذوف نون الرفع، وذلك لأن نون الوقاية وهي الثانية حصل بها الثقل والتكرار، ولأن ما قصد بها من وقاية الفعل الكسرَ حاصلٌ بنون الرفع، فكان حذفها أولى لذلك[8]، ومحافظة على علامة الإعراب، لكنه عكس في توضيحه فصحح أن المحذوف نون الرفع.

---

(١) في م: المخاطبة.

(٢) في ط: «تجزم وتنصب».

(٣) في ط: «السكون والفتحة».

(٤) البقرة ٢/ ٢٤.

(٥) الأنعام ٦/ ٨٠.

(٦) في ط: «بنونين».

(٧) في ق م «أحديهما».

(٨) سقطت من م كلمة «لذلك».

وأما نحو قوله تعالى{إِلاَّ أَنْ يَعْفُونَ}[1] مما ظاهره ثبوت النون فيه مع أنِ الناصبة، فالواو فيه أصل، لأنها لام الكلمة، لا واو الجماعة، والفعل معها مبني لا معرب، لأن النون المتصلة به ليست نون الرفع، وإنما هي ضمير المطلقات، مثل يتربصْنَ، ووزنه يَفْعُلْنَ، كما في قولك: النسوة يخرجن، بخلاف قوله تعالى: {وَإِنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى}[2] فإن الواو ضمير الجماعة، والنون[3] علامة الرفع والفعل معها معرب وأصله تعفوون[4] بواوين، أولاهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة، فاستثقلت الضمة الضمة على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة، فحذفت الضمة فالتقى ساكنان، وهما الواوان فحذفت الأولى ثم دخل الناصب فحذفت[5] النون ووزنه تفعوا[6]. وإنما حذفت الواو الأولى دون الثانية، لأنها جزء كلمة[7]، والثانية كلمة. وحذفُ جزءٍ أسهلُ من حذفِ كُلٍّ، ولأنها آخر الفعل، والحذف بالأواخر أولى، ولأنها لا تدل على معنى بخلاف الثانية، وحذف ما لا يدل أولى من حذف ما يدل. ولذلك حذفوا لام الكلمة في غازٍ وقاضٍ ونحوهما دون التنوين، لأنه كلمة مستقلة، ولا يوصف بأنه آخر. وجيء به لمعنى، ويزيد بأنه صحيح والياء معتلة.

---

(١) البقرة ٢/ ٢٣٧.

(٢) البقرة ٢/ ٢٣٧.

(٣) في ط «والنون قبل حذفها علامة....

(٤) في ق م «يعفون» بالياء.

(٥) في ط م «فحذوف».

(٦) في م: «يفعوا».

(٧) في م «الكلمة».



الباب السابع

الفعل المعتل لآخر

وهو ما آخرُهُ واو، أو ألف، أو ياء، كيغزو[1]، ويخشى، ويرمي، فإنَّه يجزم بحذفه، أي الآخر[2] نيابةً عن حذفِ الحركة، لأنَّ حروفَ العلَّة لضعفها، بسكونها قريبةٌ من الحركات، فتسلَّط عليها العاملُ تسلُّطَه على الحركات، فتقول: لم يغزُ، ولم يَخشَ ولم يَرمِ. فأما قوله:

٨- ألم يأتيك والأنباء تنمِي ... بما لاقت لبونُ بني زياد*

فضرورةٌ عند الجمهور، ولغةٌ[3] قليلةٌ عند ابن مالك، ذكرها في التسهيل،

---

(١) في م: كيغزوا.

(٢) في ط «أي حذف الآخر».

*. ٨-من بحر الوافر، لقيس بن زهير العبسي، والخطاب للربيع بن زياد العبسي. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني١٤٦ ش ١٦٣و٥٠٦ ش ١٥ والأوضح١/ ٧٦ ش٢٠. والشاهد لقيس في: شرح التصريح ١/ ٨٧ وحاشية الصبان ١/ ١٠٣ والجمل في النحو / للخليل ٢٠٤ والعمدة ٢/ ١٠٢٩ والخزانة ٨/ ٣٦١-٣٦٥ ش ٦٣٦ وقال، ويروى: ألا هل أتاك. والدرر ١/ ١٦٣ ش ١١٢ وأمالي الشجري ١/ ٨٤، ٨٥ والسيوطي ١/ ٣٢٨ ش ١٤٨ والحلى ١٧٩ ش ٢٨٦ وفيه «لقيت» مكان «لاقت». وغير منسوب في: المفصل ٣٨٧ والجنى ٥٠ والكتاب ٣/ ٣١٦ وشرح أبيات سيبويه (ابن النحاس) ١٤ش٢٢ وشواهد التوضيح ٢١ والمقرب ٥١ و ٢٢٣والإنصاف ١/ ٣٠ ش ١٧ وللوشح ١٣١ والخصائص ١/ ٣٣٧ والإفصاح ١٧٠ ش ٨٨ وسر الصناعة ١/ ٧٨ و ٢/ ٦٣١ والخزانة ٩/ ٥٢٥ وشرح الأبيات المشكلة ٢٢٣و٤٧٩ والإيضاح في العلل ١٠٤. وصدره بلا نسبة في: المسائل العسكريات ١٦٣ ش ١٠٠والبلغة للقنوجي ٣٢٥ والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٤٥٨ ش ٢٧٢ والصاحبي٤٦٨ واللمع ١/ ١٧٩ ش ١١٢ والخزانة ٩/ ٥٢٤ والخصائص ١/ ٣٣٣ والأصول ٣/ ٤٤٣ والجمل للزجاجي (ت الحمد) ٤٠٧ وشرح عيون الإعراب ٦٨ ش ٣٠و ١٩٣ ش ٣٧ ومعاني القرآن/ للفراء ١/ ١٦١. و ٢/ ١٨٨ وإصلاح الخلل ٤١٣ والممتع ٢/ ٥٣٧.
الشاهد فيه: «ألم يأتيك» حيث جاء الفعل المعتل الآخر بالياء في حالة الجزم، وذلك ضرورة على ما ذهب إليه المؤلف، أو أنها أي الياء أصلية بناء على لغة من يثبت حروف العلة مع الجازم. وللعلماء في الأفعال المعتلة الآخر في حالة الجزم آراء. أنظرها في شرح التصريح ١/ ٨٧ وهي مفصلة في شرح محمد محيي الدين على الأوضح ١/ ٧٦ ذلك الشرح الذي أسماه «عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك».

(٣) في م: ولعله بلغة قليلة.

ونحو: {إنّه مَنْ يَتَّقِ[1] وَيَصْبِرْ}[2] على قراءة قنبل[3]. بإثبات الياء مع وجود الجازم مُؤوَّلٌ بأنَّ الياء فيه للإشباع لا أصلية، أو بجعْلِ «مَن» موصولةً، وإنما سُكِّنَ يصبر لتوالي[4] حركات الباء والراء والفاء والهمزة، أو لأنه وصْلٌ بنيَّة الوقف، أو للعطف على المعنى لأنَّ «مَنْ» الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامها. فلهذا يأتي بعدها الفاء، واستُبعدت هذه الأمور، ولهذا[5] اختار ابن مالك أن الجزم قد يُقَدَّر في المعتل.

فصل:

تُقدَّرُ الحركاتُ كلُّها، وهي الضَّمَّة والفتحة والكسرة في نحو: (غلامي) من كلِّ ما أضيف إلى ياء المتكلم، وليس مثنىً ولا مجموعاً جمعَ مذكرٍ سالماً[6]، لأنَّ ياءَ المتكلمِ تستدعي انكسار ما قبلها لأجْلِ المناسبة. فمَنَعَ اشتغالُهُ بالكسرة ظهورَ حركات الإعراب؛ إذ المحلُّ الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد[7]. وفي نحو الفتى من كل اسم اسم معرب آخره ألف لازمة كالعصا والرحى لتعذُّر تحريكِها، ويسمَّى مقصوراً لامتناعِ مدِّه، ولأنّه قُصِرَ، أي منع عن ظهور الحركات.

ومن محاسن بعض الفضلاء[8] أن كتب بمدينة قوص إلى العلامة بهاء الدين محمد

---

(١) في م «يتقي».

(٢) يوسف ١٢/ ٩٠ وتكملة الآية «فإن الله لايضيع أجر المحسنين».

(٣) قراءة قنبل بالياء/ إتحاف الفضلاء ٢٦٧. إملاء ما منّ به الرحمن ٢/ ٥٨ والبحر المحيط ٦/ ٣٢٠ وتفسير القرطبي ٩/ ٢٥٦ والحجة / لابن خالويه ١٩٨ والسبعة لابن مجاهد ٣٥١ وانظر شرح التصريح ١/ ٨٨ وحاشية الأمير على المغني ١/ ٢٠٦.

(٤) العبارة في م هكذا «وأما يصبر فلتوالي......

(٥) في ق ط «فلهذا».

(٦) في م «سالم» وفي ط: جاء بعدها عبارة «ولا منقوصاً ولا مقصوراً».

(٧) في ط وردت بعد كلمة «واحد» عبارة: وما قبل ياء المتكلم في الأربعة المذكورة لا يقبل «الكسرة».

(٨) هو محمد بن رضوان بن إبراهيم، يعرف بابن الرعاد (ت ٦٩٨) انظر البغية ١/ ١٠٣. والأبيات في الوافي بالوفيات ٣/ ٧٢ الترجمة ٩٧٦ وفوات الوفيات ٣/ ٣٥٦ ترجمة ٤٥٣.

ابن النحاس[1] يتشوّق إليه (شعراً)[2]:

سلِّمْ على المولى البهاء وصِفْ له شوقي إليه وأنني مملوكه

أبداً يحرِّكني إليه تشوّقٌ جسمي به مشطوره منهوكُه

لكنْ نحِلْتُ لبعده ألِفٌ وليسَ بممكن تحريكُه

وتقدَّر الضمَّةُ والكسرةُ دون الفتحةِ في نحو القاضي، من كل اسم معرب آخره ياء لازمة، قبلها كسرة كالدَّاعي والنَّادي[3] والمرتقي لاستثقالهما على الياء بخلاف الفتحة نحو {فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ}[4]. ويسمى منقوصاً لأنَّ لامَه حُذفت للتنوين، ولأنه نقص عن بعض الحركات. وتقدَّر الضمَّةُ والفتحةُ دون التسكين[5] في نحو «يخشى» من كلِّ فعلٍ معتلٍّ بالألف لتعذُّر تحريكها كما مر، بخلافِ تسكينها فإنه يظهر بحذفها نيابةً نحو {ولا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنيا}[6].

وتقدَّرُ الضمةُ دون الفتحة والتسكين في نحو: يدعو ويرمي، من كلِّ فعلٍ معتل بالواو أو الياء[7]، لاستثقالها عليهما، بخلاف الفتحة والتسكين فإنهما يظهران، لكن التسكين إنما يظهر بالحذف نيابةً نحو {لَنْ نَدْعُوَ مِنْ دُونِهِ إِلهاً}[8].{لَنْ يُؤْتِيَهُمْ اللَّهُ

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن أبي عبد الله الحلبي شيخ العربية في مصر، روى عن ابن يعيش وابن الليثي، وكان من أذكى أهل زمانه (ت ٦٩٨) انظر الشذرات ٥/ ٤٤٢.

(٢) كلمة «شعر» سقطت من كل النسخ ما عدا «ط».

(٣) في م «الباري».

(٤) العلق ٩٦/ ١٧.

(٥) في ط «وتقدر الضمة دون الفتحة والتسكين» وهو خطأ.

(٦) القصص ٢٨/ ٧٧.

(٧) في م «والياء».

(٨) الكهف ١٨/ ١٤.

خَيْراً}[1]، {لاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ}[2]، {وَلاَ تَبْغِ الفَسَادَ فِي الأَرْضِ}[3].

تنبيه:

إذا كان حرفُ العلَّة بدلاً من همزة كيقرأ ويُقرئ ويَوضُؤ، فإنْ قُدِّر الإبدالُ بعد دخول الجازم، فهو إبدال قياسي. ويمتنع حينئذ الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه، وإنْ قدر قبلَه فهو إبدالٌ شاذّ. ويجوز مع الجازم الحذفُ والإثباتُ بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه، وهو الأكثر.

---

(١) هود ١١/ ٣١.

(٢) الإسراء ١٧/ ٣٦.

(٣) القصص ٢٨/ ٧٧.

بَابُ البِنَاءِ

البناء لغة: وضع شيء على شيء بصفة[1] يراد بها الثبوت.

واصطلاحاً: ضد الإعراب، قال في شرحه، فهو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة. وهو لا يناسب ما قدمه من أنّ الإعراب لفظي، وإنما يناسب القول بأنه معنوي. فالمناسب لما قدمه ما قاله كثيرٌ من أنَّ البناءَ لفظيٌّ، وجرى عليه ابن مالك، وعرّفه بأنه: «ما جيء به لا لبيان مقتضى عامل من شِبْهِ الإعراب، وليس حكايةً أو إتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من التقاء سكونين، فجرى في البناء والإعراب على نسق[2] واحد». بخلاف المصنف.

وأنواع البناء: ضم وفتح وكسر وسكون ويسمى وقفاً.

وتعبيره بالضد، أولى من تعبير جماعة بالخلاف، لأن الضدين لا يجتمعان كالقيام والقعود[3]. والخلافان قد يجتمعان كالقعود والضحك.

والمبني تسعة أقسام، لأنه إما:

أن يطرد فيه السكون وهو نوعان:

١- أحدهما: المضارع المتصل بنون الإناث نحو {وَالْمطَلَّقَاتُ يتَرَبَّصْنَ}[4]، {وَالوالِدَاتُ يُرْضِعْنَ}[5] وإنما بني رجوعاً إلى الأصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضي لإعرابه باتصاله بالنون التي لا تتصل إلا بالفعل. وبني على السكون،

---

(١) في م: «على صفة».

(٢) في م: «على سنن».

(٣) في ط: «كالقعود والقيام».

(٤)البقرة ٢/ ٢٢٨.

(٥)البقرة ٢/ ٢٣٣.

لأنه الأصل في البناء. وحملاً له على الماضي المتصل بها.

والفعلان في الآيتين خبريّان لفظاً، طلبيان معنى، كيرحمك الله. وفائدة العدول بهما عن صيغة الأمر التوكيدُ والإشعارُ بأنهما جديران بأن يُتلقيا بالمضارعة.

٢- وثانيهما: الماضي المتَّصل بضمير رفعٍ متحرِّكٍ، كضربْت، مثلث التاء، وضربْنا زيداً، والنسوة ضربْنَ. وبُني على السكون لما مر، ولاستثقال توالي أربع حركات فيما هو كالكلمةِ الواحدة، بخلاف المتَّصل بضمير نصْبٍ كضرَبَك، وضرَبَنا زيدٌ. وبخلاف المتصل بضمير الرفع الساكن كضرَبَا وضرَبُوا، فلا يُبنيان على السكون، بل على الفتح الذي هو الأصل في الماضي إلا في نحو ضربوا فيضم آخره للمناسبة. وأما نحو {دَعَوْا هُنَالِكَ ثُبُوراً}[1] فأصله دعووا بواوين، أولاهما مضمومة، فقلبت ألفاً لتحركها[2] وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين.

أو يطرد فيه السكونُ أو نائبُه وهو:

الأمر: نحو اضرِبْ واضربا واضربوا واضربي واغزُ واخشَ وارمِ، لأنَّه يُبنى على ما يُجزَم به مضارعُه، فيُبنى على السكونِ في نحو اضرِبْ، وعلى حذفِ النُّونِ في نحو الثلاثة بعده. وعلى حذفِ حرف العلَّة في نحو الثلاثة الأخيرة.

أو يطرد فيه الفتحُ وهو أنواعٌ خمسةٌ:

أحدها: الماضي المجرد من ضمير الرفع المتحرك كضَرَبَ وضرَبَكَ وضَربَا. وبني على حركة لشبهه الاسم، في وقوعِهِ موقعَهُ كزيدٌ ضَرَبَ وضارِبَ، وكانت فتحة لخفتها.

وأما نحو رمى وعفا[3] فسكون آخره عارضٌ، والفتحةُ مقدَّرةٌ عليه، والأصل رميَ

---

(١) الفرقان ٢٥/ ١٣. في ط لم تذكر الآية، بل ذكر الفعل «دعوا» منفرداً مسبوقاً بقوله: وأما نحو

(٢) في ط «لتحريكها».

(٣) في ق «عفى».

وعفوَ، قلبت الياء والواو ألفين لتحرُّكِهِما وانفتاحِ ما قبلَهما.

<u>وثانيها:</u> المضارع الذي باشرته نون التوكيد لفظاً وتقديراً[1]، ثقيلة كانت أو خفيفة نحو قوله تعالى { لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكُوناً}[2] لتركُّبِهِ معها تركُّبَ أحدَ عَشَرَ، بخلاف غير المباشر نحو قوله تعالى: { لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكمْ وأَنْفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ}[3]، وقوله[4]: {وَلا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ}[5]، فإن الفعل في[6] ذلك معرب، للفصل بينه وبين النون، بالواو لفظاً في الأول لأنها واو الجمع، لا «لام» الفعل إذ أصله لتبلوونن[7] حُذِفَتْ نونُ الرفعِ لاستثقال توالي الأمثال. وقُلِبَتْ الواو الأولى ألفاً لتحركها[8] وانفتاح ما قبلها، ثم حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين، ثم ضُمّت الثانية للدلالة على أصل المحذوف لأنَّه كان يضم لو نطق به. وتقديراً في الأخيرين إذ أصلهما لتسمعونَنّ ولايصدُّونَنَّكَ، حذفت نون الرفع في أولهما[9] لما مر، وفي ثانيهما للجازم[10]،فالتقى[11] ساكنان: الواو والنون المدغمة، فحذفت الواو لاعتِلالها، ووجودِ دليلٍ يدلُّ عليها، وهو الضمة[12].

---

(١) ط م: «أو تقديرا».

(٢) يوسف ١٢/ ٣٢.

(٣) آل عمران ٣/ ١٨٦.

(٤) في م: جاءت كلمة «تعالى» بعد «وقوله».

(٥) القصص ٢٨/ ٨٧.

(٦) عبارة «الفعل في» محذوفة من م.

(٧) في م: بواو واحدة.

(٨) في ط «لتحريكها».

(٩) عبارة «في أولهما» ساقطة من ق.

(١٠) عبارة «وفي ثانيهما للجازم» ساقطة من «ق».

(١١) في م: التقى.

(١٢) عبارة «وهو الضمة» سقطت من «م».

وقوله في شرح قطر الندى: «أصلُهُ قبلَ دخول الجازم يصدوننَّك، فلمَّا دخله الجازم، وهو لا الناهية حُذِفَت النُّون»[1]. إنما يأتي على ندور، وهو تأكيد الفعل الخالي الخالي عن الطلب وما أُلحق[2] به، وإنما لم يُبْنَ ذلك لانتفاء تركُّبه، لأنهم لا يُركِّبون ثلاثة أشياء فيجعلونها كشيء واحد. على أن جماعةً بنوه[3]، ولم يُفصّلوا، لأنه اتصل به ما لا[4] يتصل إلا بالفعل.

واعلم أنَّ نون التوكيد الخفيفة بمنزلة إعادة الفعل مرة، والمشددة[5] بمنزلة إعادته مرتين[6]، قال الخليل: وليست الخفيفة مخففة من المشددة[7]، خلافاً للكوفيين.

وثالثها: ما ركب تركيب مزج من الأعداد والظروف الزمانية والمكانية والأحوال والأعلام.

فالمركب من الأعداد نحو أحد عشر وثلاثة عشر، وبُنِيَ الاسمان؛ لأنَّ أصل أحد عشر مثلاً أحدٌ وعشرٌ، ثم حذفت الواو قصداً لمزج الاسمين[8] وتركيبهما. وبُنِيا على حركةٍ، ليُعلم أنَّ لهما أصلاً في الإعراب، وكانت فتحة لتخفيف الثقل الحاصل بالتركيب. وأما اثنا عشر، واثنتا عشرة[9]، فلا يُبنى الأول منهما، لوقوع الثاني موقع النون، وما قبل النون محلُّ إعراب لا بناء. ويبنى الثاني لتضمنه معنى الحرف.

والمركب من الظروف الزمانية نحو قولك: هو يأتينا صباحَ مساءَ، وأصلُه صباحاً

---

(١) شرح القطر ٤٦.

(٢) الكلام من «وقوله» إلى هنا ساقط من م.

(٣) في م «بنوا».

(٤) في م «مالم».

(٥) في ط «والمشدودة».

(٦) العبارة في م هكذا «إعادة الفعل مرتين».

(٧) في ط: المشدودة.

(٨) في م: العبارة هكذا «قصد المزج للاسمين».

(٩) في م: «واثنتي عشرة».

ومساءً؛ أي كل صباحٍ ومساء، فحُذِفَ العاطفُ ورُكّب الظرفان قصداً للتخفيف. ونحو فلان يأتينا يومَ يومَ؛ أي يوماً فيوماً؛ أي كلَّ يوم. قال الشاعر:

٩- آتِ الرزقُ يَومَ يَومَ فأجمل طلباً وابغِ للقيامةِ زاداً

ومن **الظروف المكانية** نحو، سُهِّلَتْ الهمزة بَيْنَ بَيْنَ، وأصله بينها وبين حركتها. ونحو قوله:

١٠- نحمي حقيقتنا وبعضُ القوم يسقط بين بينا

أي وسطاً، وأصله بين هؤلاء وبين هؤلاء، فحذف ما أضيف إليه «بين» الأولى والثانية والعاطف، وركب الظرفان تركيب أحد عشر. والحقيقة: ما يجب على الإنسان أن يحميَه من الأهل والعشيرة، يُقال: رجل حامي الحقيقة أي أنه شهم لا يُضام.

ومن **الأحوال المركبة** نحو قولك: هو جاري بيتَ بيتَ. وأصله بيتاً لبيتٍ، أي ملاصقاً، فحذفت لام الجر، ورُكّبَ الظرفان، وجوَّزوا أن يكون الجارُّ المقدَّر «إلى»، وأن لا يقدَّرَ جارٌّ أصلاً، بل العطف.

وأما تركيب غير المذكورات، كقولهم: وقعوا في حيصَ بيصَ، أي في شدَّةٍ يعسُرُ التخلُّصُ منها، فشاذّ.

---

* ٩- من بحر الخفيف. ولم أعثر على قائله..استشهد به ابن هشام في شرح شذور الذهب ١٧٣.وهو في: الهمع ٣/ ١٤١ ش ٧٦٣ والدرر ٣/ ٨٢ ش ٧٦٢.

الشاهد فيه «يوم يوم» حيث ركب الظرفين معاً، وجعلهما بمنزلة اسم واحد، فتضمنا معنى حرف العطف فبناهما على فتح الجزأين، ولو لم يركبهما معاً، لأعربهما وأضاف الأول إلى الثاني.

* ١٠- من مجزوء الكامل، لعبيد بن الأبرص الأسدي من قصيدة يسخر بها من امرىء القيس حين هدد بني أسد إثر قتلهم والده. وهو منسوب في: الحماسة البصرية ١/ ٨٣ مقطوعة ١٨٠، ومختار الشعر الجاهلي ٢/ ٨٨ واللسان (ب ي ن) ١٣/ ٦٦ وديوان عبيد ١٤١ والشعر والشعراء ١/ ١٨٧ والخزانة ٢/ ٢١٣ عرضا. وشرح الزوزني للمعلقات (من المعلقات الملحقة) ١٨٣ والدرر ٣/ ١٢٢ ش ٨٣٠ وروايته فيه هكذا:

ويجوز في الظروف والأحوال الإضافة، بخلافها في المركب العددي للزوم تضمن الحرف فيه، بخلافه في هذه. إذ يحتمل فيها عدم تقدير الحرف، فتقول في ظرف الزمان هو يأتينا صباحَ مساءٍ بالإضافة. وفي ظرف المكان سُهلت الهمزة بَيْنَ بَيْنٍ. وفي الحال هو جاري بيتَ بيتٍ. والحاصل أنك إن قدرت الحرف بنيت، وإلا أضفت. والمعنى على الثاني صباحاً ذا مساءٍ، أو صباحاً بعد مساء. وقس عليه الباقي.

وإذا أخرج شيء منها عن الظرفية والحالية تعيّنت الإضافة وامتنع التركيب، فتقول: لكلٍّ يومٍ صباحُ مساءٍ. قال الشاعر:

١١- ولـولا يـومُ يـوم مـا أردنـا جـزاءك، والقُـروضُ لهـا جـزاءٌ

وتقول هذه همزة بينِ بينٍ، وهذا بيتُ بيتٍ لزيد بالإضافة فيهما.

والمركب من الأعلام، نحو بعلبك من كل اسمين نُزِّل ثانيهما منزلةَ تاءِ التأنيث مما[1] قبلها، ولم يكن آخر الأول ياء ساكنة ولا الثاني كلمة «ويه»، فيُبنى كل من الاسمين على الفتح في لُغيَّةٍ من ثلاث لغات.

بـــه نحمـــي حقيقتنـــا جميعـــاً ....البيـــــــت

وشرح المفصل ٤/ ١١٧ واللمع ١٦٢ وسر الصناعة ١/ ٤٩ ومعاني القرآن / للفراء ١/ ١٧٧. وغير منسوب في: الهمع ٣/ ٢٠٤ ش ٨٣٠ والمساعد ١/ ٥٢٧ ش ٥٤٥. وعجزه بلا نسبة في المفصل ١٧٧.

الشاهد فيه: قوله «بين بينا» حيث ركب الطرفان معاً وصارا بمنزلة اسم واحد، وبنيا على فتح الجزاين، لأنه أريد بهما معاً الظرفية.

* ١١- من بحر الوافر، للفرزدق، واسمه همام بن غالب. الشاهد منسوب في الكتاب ٣/ ٣٠٣ والخزانة ٤/ ٤٦ ولم أجده في ديوانه. وغير منسوب: في المساعد ١/ ٤٩ والخزانة ٦/ ٤٤٠ ش ٤٨٤ وفيه «فلولا» وأساس البلاغة ٥١٤ (ي و م) وفيه: ولا يوم يوم لما أردنا والدرر ٣/ ٨٣. وعجزه بلا نسبة في الهمع ٣/ ١٤١ ش ٧٤٣،

والشاهد فيه: «يومُ يومٍ» حيث أجرى لفظ «يوم الأول» على ما تقتضيه العوامل فرفعه بالابتداء، وأضافه إلى «يوم» الثاني فجره بالإضافة وذلك لأنه لم يرد بهما الظرفية.

(١) في م «بما».

ثانيها[1]، وهي الفصحى: إعرابُهُ إعرابَ ما لا ينصرف كما سيأتي في بابه.

ثالثها، إضافةُ صدرهِ إلى عجُزه، فإن كان آخرُ الأول ياءً ساكنةً فهو في تلك اللغية باق على سكونه، وتقدر الفتحةُ عليه. وإن كان الثاني كلمة «ويه» بُني على الكسر على أفصح اللغتين، وسيأتي في كلامه، والثانية منهما إعرابه إعراب ما لا ينصرف.

ورابعها: الزَّمنُ المبهمُ المضافُ لجملة، والمبهم هنا ما لا يدل على وقت بعينه، كالحين، والوقت، والساعة، والزمان. وهذا النَّوعُ يجوز فيه الإعرابُ، لأنَّه الأصلُ في الأسماء. وبني[2] لإبهامه مع افتقاره معنى إلى جملة كالحروف. وبُني على حركة ليُعْلمَ أنَّ له أصلاً في الإعراب، وكانت فتحةً لخفَّتها.

وإعرابه مرجوح قبل الفعل المبني نحو قوله:

١٢-على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا وقلـت ألمّـا أصـحُ والشـيبُ وازع

وقوله:

١٣ لأجتـذبنْ مـنهُنَّ قلـبي تحلُّمـا علـى حـيَنَ يستصـبينَ كـلَّ حليم

(١) في م «ثانيهما».

(٢) في م «والبناء».

* ١٢- من البحر الطويل، للنابغة الذبياني، واسمه زيد بن معاوية، وكنيته أبو أمامة. استشهد به ابن هشام لبلا نسبة في المغني ٦١٢ ش ٩١٠ وبصدره (بلا نسبة) في الأوضح ٣/ ١٣٣ ش ٣٣٥. وهو منسوب في: الكتاب ٢/ ٣٣٠، وديوانه ٥٣ومختار الشعر ١٥٥ وشرح الزوزني للمعلقات ٢٠٨، وأساس البلاغة (ع ت ب) ٢٩٢.

وشرح التوضيح ٢/ ٤٢ وشرح المفصل ٣/ ٨١ والدرر ٣/ ١٤٤. وغير منسوب في: الإنصاف ١/ ٢٩٢ ش ١٧٥ والمقرب ٣١٧ واللسان (ب هـ ر) ٤/ ٨٣ والمساعد ٢/ ٣٥٤ ش ٣٣٣.

الشاهد فيه: قوله «على حين» فإنه يروي بجر حين على أنه معرب متأثر بالعامل الذي هو حرف الجر، ويروى بفتحه على أنه مبني على الفتح في محل جر. والجملة التي اضيف إليها «حين» فعلية ماضوية، والفعل الماضي مبني، فدل ذلك على أن كلمة «حين» ونحوها إذا أضيفت إلى مبني جاز فيها وجهان، لكن البناء أرجح، لأن

يروى حين[1] فيهما بالجر إعراباً، وبالفتح بناء، وهو الأرجح لإضافته إلى مبني، فاكتسب منه البناء كما تكتسب النكرةُ المضافةُ لمعرفةٍ منها التعريفَ، راجح قبل غيره، أي غير الفعل المبني بأن يكون فعلاً معرباً أو جملة اسمية.

فالأول نحو قوله تعالى {هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَادِقِينَ صِدْقُهُمْ}[2] قُرئ يومَ بالفتح بناءً وبالرفع إعراباً، وهو الأرجح[3] لإضافته إلى معرب، ولهذا قرأ به السبعة إلا نافعاً، وعليه، فالإشارة لليوم، ومنع البصريون بناءه، وقدروا لذلك[4] الفتحة إعراباً مثلها في صُمتُ يومَ الخميس، والتزموا لذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم، بل للفعل الواقع فيه، وهو النفع، وإلا لزمَ كونُ الشيء ظرفاً لنفسه.

المضاف اكتسب البناء من المضاف إليه.

* ١٣- من بحر الطويل، لم أعثر على قائله. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ٦٧٢ش ٩١١ وبعجزه في الأوضح ٣/ ١٣٥ ش ٣٣٦ وهو في المساعد ٢/ ٣٥٥ ش ٣٣٤ وشرح التصريح ٢/ ٤٢ وشرح شواهد الألفية ٣/ ٤١٠ وعجزه في الهمع ٣/ ٢٣٠ ش ٨٦٢، وحاشية الصبان ٢/ ٢٦٥ ش ٤٧٠ والاشموني ٢/ ٥٨٠ش ٤٧٠.

الشاهد فيه: كالذي قبله.

(١)سقطت كلمة «حين» من م.

(٢)المائدة ٥/ ١١٩ قراءة نافع بالفتح، انظر الإملاء ١/ ١٣٦ والبحر ٤/ ٦٣ والجامع ٦/ ٣٧٩.

(٣) في م «الراجح».

(٤) «لذلك» سقطت من م.

* ١٤- من بحر الوافر، لم أعثر على قائله. استشهد ابن هشام بعجزه بلا نسبة في الاوضح ٣/ ١٣٦ ش ٣٣٧. وهو في: شرح الأشموني ١/ ٥١٠ ش ٤٧٢ وشرح التصريح ٢/ ٤٢ وحاشية الصبان ٢/ ٢٥٧ ش ٤٧٢ والدرر ٣/ ١٤٧ ش ٨٦٥. وعجزه بلا نسبة في الهمع ٣/ ٢٣٠ ش ٨٦٥.

الشاهد فيه «على حين التواصل...» حيث روى لفظ «حين» على وجهين الأول الجر على أنه معرب متأثر بالعامل الذي قبله وهو حرف الجر والثاني الفتح على أنه مبني على الفتح في محل جر، وبعده جملة اسمية من مبتدأ وخبره تكون في محل جر بإضافة حين إليها، وفي ذلك دلالة على أن «حين» وشبهه إذا أضيف إلى جملة اسمية جاز فيه وجهان: البناء والإعراب، لكن الإعراب في هذه الحالة أرجح من البناء. وجواز الأمرين هو ما يقول به الكوفيون، أما البصريون فيرون أنه لا يجوز في مثل هذه الحالة إلا الجر لفظاً على الإعراب.

والثاني نحو قوله:

١٤تـــذكّرما تـــذكّرمن سُـــليمى[1] علـى حـينَ التواصـلُ غـيرُ دانِ

يروى «حين» بالفتح بناء، وبالجر[2]، وهو الأرجح لما مر قبله، بل متعين عند البصريين.

وخامسها: المبهم زمناً[3] كان أو غيره، وهو ههنا[4] ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه كمثل، ودون، وبين، ونحوها مما هو شديد الإبهام، المضاف لمبنيّ نحو قوله تعالى { وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ}[5] وقوله { وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ}[6]. وقوله {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ}[7] وقوله {إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ}[8] فكل من «يوم» و«دون» و«بين» و و «مثل» مبني على الفتح لإضافته إلى مبني. ويجوز إعرابه لكنْ بناؤه أرجح، كما يفيد

١٤- منبحر الوافر، لم أثر على قائله. استشهد ابن هشام بعجزه في الأوضح ٣/ ١٣٦ش٣٣٧ وهو في شرح الأشموني ١/ ٥١٠ ش٤٧٢، وشرح التصريح ٢/ ٤٢ وحاشية الصبان ٢/ ٢٥٧ والدرر ٣/ ١٤٧ ش٨٦٥.
الشاهد: "على حين التواصل" حيث روي لفظ "حين" على وجهين، الأول الجر على أنه معرب متأثر بحرف الجر، الثاني الفتح على أنه مبني على الفتح في محل جر، واجملة بعده في محل جر با ضافة حين إليها، وفي ذلك دلالة على أن حين وشبهه إذا أضيف الى جملة اسمية جاز فيه وجهان: البناء والإعراب.

(١) في م ق «سليما».

(٢) في م «واجر».

(٣) في م «زمانا».

(٤) في م «هنا».

(٥) هود ١١/ ٦٦.

(٦) الجن ٧٢/ ١١.

(٧) الانعام ٦/ ٩٤.

(٨) الذاريات ٥١/ ٢٣.

كلامه. وقد قُرئ بالوجهين إلا «دون» في قوله {وَمِنّا دوُنَ ذَلِكَ}[1] فلم يقرأ[2] بالرفع، ولو قُرئ به على أنه مبتدأ لكان جائزاً، كما قال الشاعر:

١٥-ألم تريا أنّي حميت حقيقتي ... وباشرت حدَّ الموتِ والموتُ دونها*

الرواية دونها[3] بالرفع.

أو يطرد فيه الفتح أو نائبه من ياء وكسرةٍ: وهو اسم لا، حالةَ كونها نافية للجنس نصاً بحيث لا يخرج عنه فردٌ من أفراده إذا كان مفرداً. (والمراد به هنا، وفي باب النداء ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به، ولو مثنًى أو مجموعاً)، نحو لا رجلَ ولا رجالَ، بالبناء على الفتح، ونحو لا رجليْنِ ولا قائمِينَ. بالبناء على الفتح نيابة[4] عن الياء، ولا نحو: لا قائماتِ بالبناء على الفتح كسائر أسماء لا، أو الكسر[5] كإعرابه. قال الشاعر:

١٦-إنّ الشباب الذي مُجْدٍعواقبُهُ ... فيه نلذُّ ولا لذّاتَ للشّيب*

---

(١) الجن ٧٢/ ١١.

(٢) في م «يقري».

* ١٥- من بحر الطويل، لموسى بن جابر، من شعراء الحماسة. وهو منسوب في ديوان الحماسة (الجواليقي) ١١٥ والدرر ٣/ ١٣٠ ش ٨٣٩. وغير منسوب في الهمع ٣/ ٢٠٩ ش ٨٣٩ والدر المصون ١/ ٢٠٢ ش ٢٧٦ و ٥/ ٥٤ ش ٢٠٠٠ وفيها «ألم تر أني».

الشاهد فيه قوله «دونها» حيث وردت الرواية فيه برفع «دون» باعتباره معرباً متأثراً بالعامل الذي هو المبتدأ، وهذه الرواية جائزة.

(٣) عبارة «الرواية دونها» سقطت من «م».

(٤) في م «نائبة».

(٥) في م «بالكسر».

* ١٦- من بحر البسيط، لسلامة بين جندل السعدي، ويروى: أودى الشباب. استشهد به ابن هشام منسوباً في التخليص ٤٠٠ وشرح بانت سعاد ٧٤.وغير منسوب في الأوضح ٣/ ٩ ش ١٥٦. وهو منسوب في: حاشية الصبان ٢/ ٨ ش ٢١٨ وشرح التصريح ١/ ٢٣٨ والشعر والشعراء ١/ ١٩٣ وفيه: «أودى الشباب» والخزانة ٤/ ٢٧ ش ٢٥٣ وشواهد العيني على هامش الأشموني ١/ ٢٥٨ ش ٢١٨ والمفضليات ١٢٠ المفضلية ٢٢ وديوان سلامة بن جندل ٩١ القصيدة ١ وفيه «أودى» والدرر ٢/ ٢٢٤ ش ٥٥٨ وشرح شواهد ابن عقيل

يروى بفتح لذات وكسره، وجوَّز ابن خروف الكسر مع التنوين، نظراً إلى أنه للمقابلة لا للتمكين، والجمهور نظروا إلى أنه يشبه تنوين التمكين.

وعلَّةُ البناء في ذلك تضمُّنُهُ معنى من؛ لأنَّ لا رجل بمنزلة لا من رجل. بدليل ظهورها في قوله:

١٧ - فقام يذود الناسَ عنها بسيفه　　وقال ألا لا من سبيل إلى هند*

وقيل: تركيبه مع «لا» تركيب خمسة عشر

أما إذا كانت «لا» نافية للوحدة أو الجنس لكن[1] ظهوراً فتعمل عمل ليس نحو: لا رجلٌ قائماً، بل رجلان، ونحو: لا رجلٌ في الدار[2] إذا أردت إبهام النفي. وسيأتي بيانها في بابها[3].

للجرجاوي ٨١. وجزء من العجز بلا نسبة في: الهمع ٢/ ٢٠١ ش ٥٥٨.

الشاهد فيه قوله «لا لذات» فإن قوله «لذّات» جمع مؤنث سالم، جاء في البيت اسماً للا النافية للجنس. ووردت فيه روايتان: فتحهُ وكسرهُ، و ذلك يدل على أن جمع المؤنث السالم إذا وقع اسما لـ «لا» جاز فيه أمران «البناء على الفتح. والبناء على الكسرة نيابة عن الفتحة كما هو الحال حين يكون معرباً منصوباً.

* ١٧- من بحر الطويل، لم أعثر على قائله: استشهد به ابن هشام في التخليص ٣٩٦ م ١٠١. بعجزه في الأوضح ٢/ ١٣ ش ١٥٩. وهو في: شرح التصريح ١/ ٢٣٩ وحاشية الصبان ٢/ ٣ ش ٢١٣ والأشموني ١/ ٢٥٤ ش ٢١٣ والدرر ٢/ ٢٢١ ش ٥٤٤ وشرح الكافية / لابن الحاجب ١٨٥/ ش ٦٩ وابن الناظم ١٨٦. وجزء من العجز في الهمع ٢/ ١٩٩ ش ٥٥٤ واللسان (ألا) ١٥/ ٤٣٤.

الشاهد فيه قوله «ألا لا من سبيل» حيث ظهرت «من» بعد «لا» فدل ذلك على أن الاسم إذا لم تذكر معه «من» فهو يتضمنها تضمنا، فبني الاسم. وهذا الرأي اختاره ابن عصفور أو أن الاسم بني لتركبه مع «لا» تركيب خمسة عشر

(١) سقطت كلمة «لكن» من م.

(٢) في م وردت بعد كلمة «الدار» عبارة «بل رجلا». وفيها ايضا «قالت» مكان «قال».

(٣) في م «ببابها».

وفتح نحو قائمات أرجح من كسره نظراً للأصل في بناء[1] المركبات. ولك في الاسم الثاني من نحو: لا رجلَ ظريفٌ حاضرٌ، ولا ماءَ ماءً بارداً حاضرٌ من كل تركيب وقع فيه اسم «لا» مفرداً، ونُعِتَ بمفرد متصل به، النصبُ على محلِّ اسم لا، والرفع على محلِّ لا مع اسمها، لأن محلَّها رفع بالابتداء، لأنهما صارا بالتركيب كشيء واحد.

وحق الاسم المخبر عنه أن يُرفع بالابتداء، والفتح على التركيب، وهو أبعدها عن القياس، لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء، ويجعلونها كشيء واحد. ووجه جوازه أنهم قدَّروا تركيبَ الموصوفِ وصفتِهِ أولاً ثم أدخلوا عليهما «لا» بعد أن صارا كاسم واحد[2]، كقولك[3] لا خمسة عَشَرَ عندنا.

وجاز الوصف بالماء في المثال الثاني مع أنه جامد ؛ لأن الجامد إذا وصف بمشتق صح الوصف به، وهو هنا كذلك.

وكذا الثاني من نحو «لا حولَ ولا قوة إلا بالله» من كل تركيب تكررت[4] فيه «لا» واسمها مفرد، تجوز فيه الأوجه الثلاثة: إنْ فتحت الأول من الاسمين نحو قول الشاعر:

١٨- لا نَسَبَ اليوم ولا خُلةً　　　اتسع الخرقُ على الراقع

---

(١) في م «بيان».

(٢) في م «كالاسم واحد».

(٣) في م «كقوله».

(٤) في ط «برزت».

* ١٨- من بحر السريع، للعباس بن مرداس السلمي، وقيل لأبي عامر جده أو لابن حمام الأسدي، أو لبعض اليشكريين. استشهد به ابن هشام منسوبا لأنس بن العباس بن مرداس السلمي في التخليص ٤٠٥-٤٠٧ م ١٠٣ ونقل عن القالي أنه يروى «الرائق» مكان «الراقع». وقد صوب المؤلف هذه الرواية لأن البيت من قصيدة قافيتها «القاف». وبلا نسبة في المغني ٢٩٨ ش ٤١١. ويصدره بلا نسبة في الأوضح ٢/ ٢٠ ش ١٦٤. وهو منسوب لأنس بن العباس في الكتاب ٢/ ٢٨٥ وشرح المفصل ٢/ ١٠١ والسيوطي ٢/ ٦٠١ ش ٣٦٣ وشرح شواهد ابن عقيل / الجرجاوي ٨٢ وفرحة الأديب ١٢٦. ولأبي عامر جد العباس في: اللسان (ق م ر) ٥/ ١١٥ وفيه «الرائق» مكان «الراقع». ولأنس وأبي عامر في: شرح التصريح ١/ ٢٤١ والعيني على

بنصب خلة بالعطف على محل اسم «لا» وروي[1]: اتسع الفتق على الراتق، ونحو قول الآخر:

١٩ هــــذالعَمْركم الصّــــغارُبعينه   لا أمَّ لـــي إن كـــان ذاك ولا أبُ

برفع «أب» بالابتداء، أو بإعمال «لا» عمل «ليس» أو بعطفه[2] على محل «لا» مع اسمها، ونحو قوله تعالى {لاَ لَغْوٌ فِيهَا وَلاَ تَأْثِيمَ}[3] بفتح تأثيم على إعمال «لا» عمل

هامش الأشموني والدرر ٦/ ١٧٥ ش ١٦٧٢ وفيه «اتسع الفتق على الرائق». ولابن الحمام الأسدي في: الحماسة البصرية ٢/ ٥٣ مقطوعة ١٤١ وصدره هكذا: «كنا نُداريها فقد مزقت». ولبعض اليشكريين في ذيل الأمالي ٧٢ وروايته كما في الحماسة. وغير منسوب في:الأصول ٣/ ٤٤٦ وابن عقيل ١/ ٤٠٠ ش ١١٠ والجمل / للفراهيدي ص ١٦٥ وفيه «لا نشب» مكان «لا نسب» والكامل للمبرد ٣/ ٧٥. والنكت الحسان ٣٠٣ والحلّى ١٣٩ ش ٢٣٣ وفيه «لا نشب» واللمع ٤٤ وابن الناظم ١٨٨، وصدره بلا نسبة في الهمع ٥/ ٢٨٨ ش ١٦٧٢ والمفصل ٧٥ وأمالي الحاجب ١/ ٤١٢.

الشاهد فيه قوله «ولا خلة» حيث عطف قوله «خلة» بالنصب على محل اسم «لا» الأولى المبني على الفتح في محل نصب، بتقدير أن «لا» الثانية زائدة لتأكيد النفي، وبذلك تكون الواو في هذا التقدير قد عطفت مفرداً هو ما بعد لا الثانية على مفرد هو اسم «لا» الأولى.

(١) في ط «روى».

(٢) في م «أو لعطفه»

(٢) الطور ٥٢/ ٢٣».

* ١٩- من بحر الكامل، ونسبته مختلف فيها، قيل لهمام بن مرة، أو لضمرة بن ضمرة بن قطن، ولجرير أو لهني بن أحمر الكناني، وقيل لزرافة الباهلي، وقيل لرجل من مذحج، ولرجل من عبد مناة. من شواهد ابن هشام في التلخيص ٤٠٥-٤٠٩ ونسبه لرجل من مذحج ولهمام أخي جساس ابني مرة، ولضمرة بن ضمرة، ولابن أحمر، ولرجل من عبد مناف، وذكر أنه يروي «جدكم» مكان «لعمركم». وصدره بلا نسبة في المغني ٧٧٣ ش ١٠١٤. وعجزه بلا نسبة في الأوضح ٢/ ١٦ ش ١٦١.والبيت منسوب لفرعل الطائي، وهني بن أحمر في الحماسة البصرية ١/ ١٣-١٤ ولضمرة بن ضمرة بن جابر وهمام بن مرة، وبعض مذحج، وزرافة، وهني بن أحمر وعمرو بن الغوث بن طي في الخزانة ٢/ ٣٨ وفيه «وجدكم». ولضمرة، وابن أحمر، وهمام، ورجل من مذحج، ورجل من بني عبد مناف في الدرر ٦/ ١٧٥. ولعمرو بن الغوث بن طيء في فرحة الأديب ٢٥. ولهني بن أحمر، وزرافة في اللسان (ح ي س) ٦/ ٦١ ولرجل من مذحج في الكتاب ٢/ ٢٩٢ والأصول ١/ ٣٨٦ وشرح المفصل ٢/ ١١٠ ولجرير في شرح أبيات سيبوية ٥١ ش ٩٣ (وليس في ديوانه). وغير منسوب في: الحلّى ١٤٠ ش ٢٣٥ وفيه «وجدكم» وذيل الأمالي ٨٤-٨٥ وصدره هكذا «تلك الظلامة قد عرفت مكانها». وابن عقيل ١/ ٤٠١ ش ١١١ وابن الناظم ١٨٩ والزاهر ١/ ١٠٦ والمسائل المنثورة ٨٦ ش

«إنّ». فإن رفعته، أي الأول امتنع النَّصبُ في الثاني، لأنه إنما جاز فيما مر بالعطف على محل اسم لا، وهي هنا ملغاة وجاز فيه الرفعُ كقوله تعالى {لاَ بَيْعٌ فِيهَا وَلاَ خُلَّةٌ}[1] في قراءة من رفعهما[2]، والفتح، كقوله:

٢٠- فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها ... وما فاهوا به أبداً مقيم

ففي جملة التركيب خمسة أوجه، وجهان في الأول، وثلاثة[3] في الثاني. ولو قلت: لا رجلَ ولا عبدُ الله، أو لا رجلَ ولا طالعاً جبلاً امتنع الفتح لامتناع تركيب غير

---

٨٣ وعيون الأخبار ٣/ ٢٤ والمقتضب (للمبرد) ٤/ ٣٧١ وشرح جمل الزجاجي ٣١٧ والجمل / للفراهيدي ١٦٦ وشرح الأشموني ١/ ٢٦٠ ش ٢٢٠ ومعاني القرآن / للفراء ١/ ١٢١ وفيه «ذاكم جدكم» ومعاني الحروف ٨٢ وجمل الزجاجي ت (على الحمد) ٢٣٩.

الشاهد فيه قوله: لا أم لي ولا أب» حيث عطف أب على ما قبله بالواو مع تكرار لا، وجاء بالاسم الأول مبنياً على الفتح، على أن لا التي دخلت عليه عاملة عمل إنّ، وجاء بالثاني مرفوعاً. وهذا الرفع على وجه من الوجوه التالية:

١- عطفه عاى محل لا مع اسمها عطف مفرد على مفرد، ومحل لا مع اسمها رفع بالابتداء.

٢- اعتباره اسماً لـ «لا الثانية» على أنها عاملة عمل ليس.

٣-اعتباره مبتدأ، و «لا» التي قبله مهملة، وعلى الوجهين الأخيرين تكون الواو عاطفة جملة على جملة.

(١) البقرة ٢/ ٢٥٤.

(٢) الفتح، قراءة، ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء والرفع قراءة الباقين من السبعة. شرح التصريح ١/ ٢٤٠ الإتحاف ١٣٥ والبحر المحيط ٢/ ٢٧٦.

* ٢٠- من بحر الوافر، لأمية بن أبي الصلت من قصيدة يذكر فيها يوم القيامة والجنة والنار. في ديوانه ٥٤. استشهد به ابن هشام منسوباً في التخليص ٤٠٦ م ١٠٣، وجاء صدره في بيت وعجزه في بيت آخر:

ولا لغـــو ولا تـــأثيم فيهـــا ... ولا حـــينٌ ولا فيهـــا ملـــيم

وفيهـــا لحـــم ســـاهرة وبحـــر ... ومـــا فـــاهوا بـــه أبـــدا مقـــيم

ويصدره (غير منسوب) في الأوضح ٢/ ١٩ ش ١٦٣. وهو منسوب في شرح الشواهد على حاشية الصبان ٢/ ١١ ش ٢٢٣ وشرح التصريح ١/ ٢٤١ وشرح شواهد العيني على هامش الأشموني ١/ ٢٦٢ ش ٢٢٣. ومعاني القرآن / للفراء ١/ ١٢١ وفيه «لهم» مكان «أبدا». واللسان (أثم) ١٢/ ٦ والدرر ٢/ ١٩٩. وغير منسوب في الخزانة ٤/ ٤٩٤ وشرح أبيات سيبويه ٤٩ ش ٨٩ وابن عقيل ١/ ٤٠٣ ش ١١٢. واللسان (فوه) ١٣ / ٥٢٦ وابن الناظم ١٨٩. الشاهد فيه: قوله «فلا لغو ولا تأثيم» حيث رفع الاسم الواقع بعد «لا» الأولى. على أن «لا» مهملة، وفتح الاسم الواقع بعد لا الثانية على أنها نافية للجنس عاملة عمل إنّ. ويجوز أن يكون رفع ما بعد «لا» الأولى على أن «لا» عاملة عمل ليس، والمرفوع اسمها.

(٣)في م «ثلاثة أوجه».

المفرد، وكذا لو لم يتكرر[1] لا[2] نحو: لا رجلَ وامرأةً[3].

وإن فصل النعت عن المنعوت نحو: لا رجلَ في الدار ظريفاً أو كان هو[4] أو المنعوت غير مفردٍ، نحو: لا رجلَ صاحبَ برٍّ عندنا أو[5] لا رجلَ قبيحاً فعلُه عندنا، ونحو: لا غلامَ رجلٍ ظريفاً عندنا، ولا طالعاً جبلاً ظريفاً عندنا، امتنع الفتح لما مر. وجاز النصب والرفع.

أو يطرد فيه الكسر، وهو أنواع خمسة:

أحدها: العَلَم المختوم بـ «ويه» كسيبويه وعمرويه تشبيهاً له بأسماء الأصوات، وبُني على حركة لما مر. وكانت الحركة كسرة، لأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وأبو عمرو الجرمي يجيز منع صرفه للعلمية والتركيب.

ثانيها: فَعالِ للأمر، أي الدال عليه[6] كنَزالِ بمعنى انزل، ودَراكِ بمعنى أدرك، لوقوعه موقع المبني، ولكونه بمعناه. وبُني على حركة، وكانت كسرة لما مر. وبنو أسد تفتحه لمناسبة الألف والفتحة التي قبلها.

وثالثها: فَعالِ سبّاً للمؤنث، كيا فَساقِ بمعنى يا فاسقة، ويا خَباثِ بمعنى يا خبيثة، ويا لَكاعِ بمعنى يا لئيمة، ويا دَفارِ بالدال المهملة بمعنى يا مُنتنة، فلا يُستعمل في غيره، فلا يقال: جاءتني لَكاعِ[7]، ولا رأيت لَكاعِ، ولا مررت بلَكاعِ، وأما قوله:

٢١- أطـوِّفُ مـا أطـوِّفُ ثـم آوي إلى بيـــت قعيدتُـــه لَكـــاعِ

(١) في م: تكرر.
(٢) سقطت «لا» من م.
(٣) في م «وامراءة».
(٤) سقطت كلمة «هو» من م.
(٥) في ط: «و».
(٦) عبارة «الدال عليه» سقطت من م.
(٧) كلمة «لكاع» سقطت من م.

* ٢١- من بحر الوافر، للحطيئة يهجو امرأته، واسمه جرول بن أوس العبسي. استشهد ابن هشام بصدره بلا نسبة في الأوضح ٤/ ٤٥ ش ٤٤٦. وهو منسوب في ديوانه ٢٣٠ والكامل للمبرد ٣/ ٣٠٢ وفيه «أجوّل» مكان

فضرورة شاذة، ويحتمل أنّ التقدير قعيدته يقال لها يالكاع[1]، فيكون على القياس. وينقاس هو، أي هذا النوع، ونحو نزال وهو النوع السابق من كل فعل ثلاثي تام كنزل، وذهب وكتب وفسق[2] وفجر وزنى[3]، فلا يبنى شيء منها[4]، من نحو اللصوصية لأنها لا فعل لها، ولا من نحو دحرج، وانطلق لزيادته على الثلاثة، ولا من نحو كان وظل لأنه ناقص.

ورابعها: فَعالِ علماً لمؤنث، كحَذامِ وقَطامِ وسَجاحِ بمهملة في آخره، اسم للكذابة التي ادعت النبوة، وكَسابِ اسم لكلبة، وسَكابِ اسم لفرس، وَحضارِ اسم لكوكب، وحَفارِ اسم لبئر، ووَبار اسم لقبيلة، وظَفارِ اسم لبلدة، فهذا مبني على الكسر في لغة أهل الحجاز تشبيهاً له بِفَعالِ للأمر. قال الشاعر:

٢٢- إذا قالت حَذامِ فصدقوها ... فإن القول ما قالت حَذامِ

وكذلك أمس، وهو النوع الخامس، يبنى على الكسر عندهم إذا أريد به معيَّنٌ، وهو اليوم الذي قبل يومك، ولم يُكَسَّر ولم يُصَغَّر، ولم يعرّف بألـ، ولم يضف، وبُنِيَ

«أطوّف» في الموضعين. وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢٤٦ وشرح التصريح ٢/ ١٨٠ والخزانة ٢/ ٤٠٤-٤٠٦. وشرح المفصل ٤/ ٥٧ والمذكر والمؤنث / ابن الأنباري ٢/ ٢٢٣ وإصلاح الخلل ٣٤٩ والدرر ١/ ٢٥٤ – ٢٥٥ وشرح جمل الزجاجي (ت علي الحمد) ١٦٤ والتهذيب الوسيط ١٩٩ و ٤٢٦. وغير منسوب في: ابن عقيل ١/ ١٣٩ ش ٢٥ والمقتضب (للمبرد) ٤/ ٢٣٨ وفيه «أجوّل» وأمالي الشجري ١/ ٢٠٧ وشرح الكافية / لأبن الحاجب ٢٧٧ ش ١٢٠ ودقائق التصريف ٩٧ وابن الناظم ٥٨٦. لَكاعِ: بفتح أوله وثانيه بزنة حَذامِ، لئيمة ومثله اللكيعة.
الشاهد فيه: استعمل «لكاع» في غير النداء ضرورة، ويجوز أن يكون التقدير قعيدته يقال لها يا لكاعِ، فيكون على القياس.

(١) سقطت «يا» من ط.

(٢) في ق: كفسق.

(٣) في م ق «وزنا».

(٤) في ط ق «منهما».

* ٢٢- من بحر الوافر، ينسب لديسم بن طارق، وقيل ديسم بن ظالم، كما ينسب للجيم (أو نجيم) بن صعب. ويروي «فأنصتوها» مكان «فصدقوها» وقصة البيت في السيوطي ٥٩٦. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في الأوضح ٤/ ١٣١ ش ٤٨٢ وشرح القطر ١٤ش ١١ وبصدره بلا نسبة في المغني ٢٩١ ش ٤٠٤. وهو للجيم بن صعب في حاشية الصبان ٢/ ٢٦٨ ش ٧٨٠ واللسان (رقش) ٦/ ٣٠٦ العيني على هامش الأشـــــموني

لتضمُّنه معنى اللام، وبُنِيَ على حركة، وكانت كسرة لما مرّ.

وأكثرُ بني تميم توافقهم في نحو سَفارِ ووَبارِ من كل ما خُتِمَ براء من فَعَالِ علماً لمؤنث، أي توافقهم في بنائه على الكسر مطلقاً عن التقييد بحالة النصب والجر... وفي بناء أمسِ على الكسر في حالة النصب والجر، وتمنع الصرف في الباقي، أي فيما ختم بغير راء مما ذُكر كَحذامِ، وفي أمسِ في حالةِ الرَّفع. وقد جمع الأعشى بين اللغتين التميميتين في قوله:

٢٣- ألم تـــروا إرمـــا وعـــادا أودى بهـــا الليـــل والنهـــارُ
ومـــرَّ دهـــرٌ علـــى وبـــارِ فـهـــلكت جهـــرة وبـــارُ

فبنى (وَبارِ) الأول على الكسر، وأعرب الثاني. وقيل إنّ الثاني ليس باسم كالأول، بل الواو عاطفة، وما عدها فعل ماضٍ وفاعل، والجملة معطوفة على هلكت. وقال أولاً هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة، وثانياً «وبار» بالتذكير على معنى الحيّ. وعلى هذا يكتب وباروا، بالواو والألف كما يكتب ساروا.

٢/ ٢٦٥ والسيوطي ٢/ ٥٩٦ ش ٣٥٧ وهو فيه (لجيم بن مصعب) وشرح التصريح ٢/ ٢٢٥ والعقد الفريد ٣/ ٣٦٣ (تحقيق احمد امين ورفاقه) بيروت. وإلى ديسم بن طارق في الفاخر ١٤٦. وإلى لجيم بن صعب، وديسم بين ظالم في شرح المفصل ٤/ ٦٤ واللسان (حذم) ١٢/ ١١٩. وغير منسوب في: تلقين المتعلم ١٥٨ ش ٢١ والمترجل ١١٤ والإفصاح ٢٣١ وأساس البلاغة (نصت) ٤٥٨ والإنصاف ٢/ ١٧٨ وأما لي الشجري ٢/ ١١٥ ومعاني القرآن/ للفراء ١/ ٢١٥ و ٢/ ٩٤ وفيه «فأنصتوها» والخصائص ٢/ ١٧٨ والمذكر والمؤنث/ ابن الأنباري ٢/ ٢٠٥.

* ٢٣- من مخلّع البسيط، للأعشى ميمون بن قيس. من شواهد ابن هشام بلا نسبة في الأوضح ٤/ ١٣٠ ش ٤٨١ أغلب الكتب تورد ثاني البيتين فقط. وهو منسوب في: حاشية الصبان ٣/ ٢٦٩ ش ٧٨١ وشواهد العيني على هامش الأشموني ٢/ ٦٦ ش ٧٨٢ والكتاب ٣/ ٢٩٧ واللسان (و ب ر) ٥/ ٢٧٣ والأصول ٢/ ٨٩ والأمالي الشجرية ٢/ ١١٥ والدرر ١/ ٩٤ ش ٣٣. وهما في ديوانه ٨١ وفيه «حد» مكان «دهر» وشرح التصريح ٢/ ٢٢٥ والمرتجل ١١٣ والمخصص ١٧/ ٦٧. وبلا نسبة في: شرح المفصل ٤/ ٦٤ المقتضب

أما إذا أريد بأمس يوم ما[1] من الأيام الماضية أو كُسِّرَ أو صغر أو عُرِّف بالـ أو أضيف فيُعرب إجماعاً. تقول: فعلت هذا أمساً، أو أوَّل أموس، أو أُميساً، أو الأمس، أو أمسَنا بإعراب الجميع، وإنْ استعملتَ[2] الجردَ المراد به معين ظرفاً فمبنيٌّ إجماعاً. كذا قاله في «التوضيح».

أو يطرد فيه الضم: وهو ما قطع لفظاً لا معنى عن الإضافة، من الظروف المبهمة كـ قبلُ، وبعدُ، وأولُ، وأسماءُ الجهات الست وهي:

يمين وشمال وأمام ووراء وفوق وتحت، كقوله تعالى {لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ}[3] أي من قبل الغلبة وبعدها وقول الشاعر:

٢٤- لعمرك ما أدري وإني لأوجلُ   على أيِّنا تعدو المنية أولُ

وبنيت[4] لإبهامها مع تضمنها معنى الإضافة الذي هو معنى الحرف[5]. وبنيت على حركة لما مر، وكانت ضمة[6] لأنها أقوى الحركات فجبرت ما لحقها من الوهن

للمبرد ٣/ ٥٠ وابن الناظم ٦٥٩ والهمع ١/ ٩٤ ش ٣٣ والإفصاح ٢٦٢.

(١) كلمة «ما» سقطت من ط.

(٢) في م «استعمل».

(٣) الروم ٣٠/ ٤.

* ٢٤- من بحر الطويل، لمعن بن أوس المزني من قصيدة يستعطف فيها صهره إثر قطيعة حصلت بينهما. استشهد ابن هشام به بلا نسبة في شرح القطر ٢٣ش ٦ وبعجزه في الأوضح ٣/ ١٦١ ش ٣٤٨ وفيه «العمري» مكان «العمري». و «تغدو» مكان «تعدو» والعين على هامش الأشموني ١/ ٥٢١ ش ٤٨٦. وشرح المفصل ٤/ ٨٧ وشرح التصريح ٢/ ٥١ وديوانه ٥٧/ مكتبة النهضة القاهرة. وغير منسوب في المقتضب للمبرد ٣/ ٢٦٤ وادب الكاتب ٥٦١ وفيه «تغدو» واللسان (هون) ٤٣٨/١٣ والجمل / للفراهيدي ٢٩١ ودقائق التصريف ٢٣٠ وفيه «فو لله» مكان «ولله» ومجاز القرآن ١/ ٢٤٠.

الشاهد فيه: «أول» بالبناء على الضم، وسبب بنائها أن الشاعر حذف لفظ المضاف إليه ونوى معناه.

(٤) كلمة «بنيت» سقطت من م.

(٥) في م «بالحروف».

(٦) في م «مضمومة».

بحذف المضاف إليه[1] مع أن معناه مقصود.

وخرج بما قطع عن الإضافة[2] لفظاً لا معنى، أي[3] بأن نُويَ معنى المضاف إليه دون لفظه، ما قطع منها عن الإضافة لفظاً ومعنى فيعرب منوناً، كقولك: ابدأ بذا أولاً إذا أردت ابدأ به متقدماً، ولم ترد به متقدماً على ماذا. وقول الشاعر:

٢٥- فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الفرات

وقرئ {لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ} بالجر والتنوين. وما لم يقطع عنها فيعرب بالنصب على الظرفية، وبالجر بمن، كجئتك[4] قبلَ العصر وبعدَه، ومن قبلِهِ ومن بعدِه، بعدِه، وما قطع عنها، لكن نُوِي ثبوتُ لفظ المضاف إليه، فيعرب إعراب الذي قبله، كقوله تعالى: {لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ}[5] بالجر بلا تنوين على قراءة الجُحْدري

---

(١) كلمة «إليه» سقطت من م.

(٢) في ط «الإضافة إليه».

(٣) كلمة «أي» سقطت من م.

(١) الروم ٣٠/ ٤ انظر إعراب القرآن/ للنحاس ٢/ ٥٧٨ والإملاء ٢/ ٩٩ والكشاف ٣/ ٢١٤.

* ٢٥- من بحر الوافر، لعبدالله بن يعرب بن عبادة البكّاء، أو يزيد بن الصعق، ويروى «بالماء الحمم».استشهد به ابن هشام بلا نسبه في شرح القطر ٢١/ ش٥.وبصدره في الاوضح ٣/ ١٦٥ ش ٣٤٥ والجامع الصغير ١٤٦. وهو منسوب لعبد الله في العينين على هامش الاشموني ١/ ٥٢٢ وشرح التصريح ٢/ ٥٠ وحاشية الصبان ٢/ ٢٦٩ ش ٤٩٠ وشرح الزوزني ٣٠ المعلقة الأولى والدرر ٣/ ١١٢ ش ٨١٣ وشرح الشواهد / للعاملي ٢٤٧.

ومنسوب ليزيد بن الصعق في الخزانة ١/ ٤٢٦ – ٤٣٠ وذكر المؤلف قصة البيت ووجوه روايته، وغير منسوب في ابن الناظم ٤٠١ وفيه «الحميم» ودرة الغواص ٨٢ وابن عقيل ٢/ ٧٣ ش ٢٣٦ ومعاني القرآن/ للفراء ٢/ ٣٢٠-٣٢١ والمفصل ١٦٨. وشرح المفصل ٤/ ٨٨ والمقتصد ١/ ١٥١ش ٢٣. وصدره بلا نسبة في الهمع ٣/ ١٩٤ ش ٨١٣.

الشاهد فيه قوله «قبلا» فإن الرواية في هذه الكلمة جاءت بالنصب مع التنوين وذلك لأن قطعها عن الإضافة في اللفظ ولم ينو المضاف إليه، لا لفظه ولا معناه. ولو أنه نوى المضاف إليه لما نوّن ؛ لأن المنوي كالثابت.

(٤) في م «ولجئتك».

(٥) الروم ٣٠/ ٤.

والعقيلي.

وألحق بها: أي بالظروف المذكورة في البناء والإعراب «عَلُ»، وفي نسخ،[1] المعرفة، فإلحاقها بها يكون في البناء فقط[2]، بأن أريد بها معين، كأخذت هذا من أسفلِ الدار، وذاك من عَلُ؛ أي من أعلاها، ولا تضاف أصلاً. ووقعت مضافة في كلام الجوهري. قال المصنف: وهو سهو.

وخرج بقوله «المعرفة» على ما في أكثر النسخ ما لو أريد بعلٍ علوٌّ مجهول فيتعين الإعراب، كقوله:

٢٦ مِكرٌّ، مِفرٌّ، مُقبل، مُدبر معاً　　　كجلمود صخر حطه السيل من علِ

أي من مكان عال، ولا تستعمل إلا مجرورة كما مثلنا.

وألحق بها «غيرُ» إذا حذف ما تضاف إليه، وذلك بعد «ليس» كقبضتُ عشْرةً ليس غيرُ، فيمن ضّم ولم ينونّ ؛ إذ التقدير، ليس المقبوضُ غيرَ ذلك، فحذف ما أضيفت[3] إليه، وبنيت على الضم تشبيهاً بالظروف، لما مر فيها[4]. ويحتمل أن التقدير ليس غيرُ ذلك

---

(١) عبارة «وفي نسخ» سقطت من م.

(٢) كلمة «فقط» سقطت من م.

* ٢٦- من بحر الطويل، لامرئ القيس بن حجر الكندي، من معلقته يصف فرسه. استشهد ابن هشام بعجزه، بلا نسبة في الأوضح ٣/ ١٦ ش ٣٥٠ والجامع الصغير ١٤٦ والمغني ٢٠٥ ش ٢٧٨.

وهو منسوب في ديوانه ١٥٤ وشرح الزوزني ٣٠ المعلقة الأولى والعيني على هامش الأشموني ١/ ٥٢٣ ش ٤٩٢ وشرح المفصل ٣/ ٥١ والعمدة ٢/ ٧١٦ وحاشية الصبان ٢/ ٢٦٩ ش ٤٩٢ وشرح التصريح ٢/ ٥٤ وتهذيب إصلاح المنطق ٧٤ والزهرة ٢/ ٧١٤ وجمهرة الأشعار ١/ ٤٦٢ والسيوطي ١/ ٤٥١. وعجزه منسوب في: الكتاب ٤/ ٢٢٨. وصدره بلا نسبة في الرصف ٣٩٤ ش ٤٢٢. وعجزه بلا نسبة في المُقرب ٢٣٦ والهمع ٣/ ١٩٦ ش ٨١٩.

الشاهد فيه: قوله «من علِ» حيث وردت علِ مجرورة، فدل ذلك على أنها معربة بالكسرة لدخول حرف الجر عليها؛ وذلك لأن الشاعر لا يقصد علواً خاصاً، وإنما يقصد علواً أي علو. وهذا يستلزم أن يكون هناك مضاف إليه محذوف وهو منويّ معنىً؟ إذ ليس في جوهر اللفظ ما يدل على التعيين؛ فيكون كأنه قد قال: أتيت نحو بني كليب من فوقهم.

(٣) في م «ما أضيف».

(٤) كلمة «فيها» سقطت من م.

مقبوضاً فتكون معربة أو مبنية.

وقوله: إذا حذف ما تضاف إليه إيضاح، وإذ [1] قد ذكره، فكان ينبغي أن يقول: ونُوِيَ معناه. ونسخ المتن هنا مختلفة.

وقد عُلم مما مر في المبهم أنه يجوز بناء «غير»[2] على الفتح إذا أضيف إلى مبني. وأجاز الفراء بناءها على الفتح عند تفريغ العامل، وإن أضيف إلى معرب، لتضمنها معنى إلا، فيقال على رأيه: ما قام غيرُ زيدٍ، أو غيرُك، بالإعراب والبناء.

قال المصنف: ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه إلا بعد ليس.

وأما ما يقع في عبارة العلماء من قولهم لا غير، فلم تتكلم به العرب، فإما أنهم قاسوا «لا» على «ليس» أو قالوا ذلك سهواً عن شرط المسألة.

وما قاله مردود، فقد حكى الزمخشري وابن الحاجب وأتباعهما ذلك. وأنشد ابن مالك في شرح تسهيله:

٢٧جواباً به تنجو[3] اعتمد فورينا ... لعن عمل أسلفتَ لا غيرُ تُسأل[4]

والحق بها «أيٌّ» الموصولة إذا أُضيفتْ، وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً نحو قوله تعالى {ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ}[5] اي: أَيُّهم هو أشد كسائر الموصولات، فإن لم تضف، ولو مع حذف صدر صلتها، أو أضيفت وذكر صدرُ صلتها أعربت. وبعضهم أي العربُ أو النحاةُ يعربها مطلقاً عن التقييد بما ذكر، ومنه «أَيُّهم» أشد

---

(١) في م: إذا.

(٢) في م «بناءه» مكان «بناء غير».

(٣) في م «تنجوا».

(٤) الكلام من «وما قاله...... إلى تسأل» ساقط من «ق».

* ٢٧- من بحر الطويل، لم اعثر على قائله وهو في شرح التصريح ٢/ ٥٠ والدرر ٣/ ١١٦ ش ٨٢٠ وشرح الأشموني ١/ ٥٢٠ عرضاً، والقاموس ٢/ ١٠٦ باب الراء فصل العين، وعجزه في: الهمع ٣/ ١٩٧ ش ٨٢٠.
الشاهد فيه: الرد على من لحن الفقهاء في قولهم لا غيرُ.

(٥) مريم ١٩/ ٦٩.

بالنصب على قراءة شاذة. وإنما لم تُبن عند عدم الإضافة مع حذف الصدر، أو ذكره لئلا يجتمع عليها تغييران[1]: البناء وحذف المضاف إليه.

أو يطرد فيه الضم أو نائبه من ألفٍ وواو، وهو المنادى[2] المفرد، وهو ليس مضافاً ولا شبيهاً به[3] كما مر. المعرفة بأن أريد به معينٌ إن لم يكن علماً نحو: يا زيد، ويا رجل، ويا جبال، بالبناء على الضم، ويا زيدان، ويا رجلان، بالبناء على الألف نيابة عن الضم، ويا زيدون، ويا قائمون، بالبناء على الواو نيابة عن الضم. وبني على ذلك بالمضمر في: أدعوك لفظاً، لأنه مفرد، ومعنى لأنه مخاطب، لأن يا زيد بمنزلة أدعوك، وبني على حركة لما مر. وكانت ضمة لأنها أقوى الحركات، فجبرت ما لحقه من الوهن بحذف عامله لزوماً. أما المضاف: كيا عبد الله والشبيه به، كيا كثيراً برُّه، ويا مفيضاً خيرُه، ويا رفيقاً بالعباد. والنكرة غير المعينة كقول الأعمى، يا رجلاً خذ بيدي، وقول الشاعر:

٢٨أيا راكباً إمّا عرضت فبلّغَنْ ندامايَ من نجرانَ أن لا تلاقيا*

---

(١) في م «تغيير».

(٢) في ط م «وهو المنادى أي المفرد».

(٣) في م «بالمضاف» مكان «به».

* ٢٨- من بحر الطويل، لعبد يغوث الحارثي من قصيدة قالها وهو في الأسر وكانت «تيم» قد أسرته في «يوم الكلاب».

وقد ورد صدره في شعر جماعة من الشعراء منهم ضابئ البرجمي حيث يقول:

فيا راكباً إمّا عرضت فبلغن أمامة عني والأمور تدور

ومنهم مالك بن الريب حيث يقول:

فيا راكباً إما عرضت فبلغن بني مازن والريب أن لا تلاقيا

استشهد به ابن هشام بلا نسبة في شرح القطر ٢٠٣ ش ٨٣. وبصدره، بلا نسبة أيضاً في الأوضح ٤/ ١٨ ش ٤٣٤. وهو منسوب في: شرح المفصل ١/ ١٢٨ والكتاب ٢/ ٢٠٠ وشرح جمل الزجاجي / ابن هشام. ٢٢٩ وشرح التصريح ٢/ ١٦٧ والبيان والتبيين ٢/ ٢٦٨ والمفضليات ١٥٦ من القصيدة ٣٠ وذيل الأمالي/ للقالي ١٣٢ والعيني على هامش الأشموني ٢/ ١٤١ وحاشية الصبان ٣/ ١٤٠ ش ٦٧٧ وشرح العيون ٢٧٥ وفيه «هيا» مكان

فإنها تعرب نصباً بالمفعولية، كما سيأتي في باب النداء.

ويجوز في المنادى المستحق للضم إذا اضطُر إلى تنوينه أن يُنوَّن مضموماً. كقوله:

٢٩ سلامُ الله يا مطرٌ عليها ... وليس عليك يا مطرُ السَلامُ.

وأن ينون منصوباً كقوله:

٣٠ضَرَبَتْ صدرها إليّ وقالتْ ... يا عَديًا، لقد وقَتْك الأواقي

«أيا» وشرح اختيارات المفضل ٢/ ٧٦٧. وشرح شواهد ابن عقيل/ للجرجاوي ٢١٤ وتلقين المتعلم ١٩٨ ش ٣٣ وشرح المفضليات للأنباري ٣١٥. وغير منسوب في: المقتضب للمبرد ٤/ ٢٠٤ وابن عقيل ٣٠٦ ش ٢٦٠ وابن الناظم ٥٦٨ والرصف ٢١٥ ش ١٦٤. والجمل للفراهيدي ٥٢. والإيضاح ١/ ٢٥٨ ش ٧٨ وشرح أبيات سيبويه ٢١٨ ش ٤٢٤ وجمل الزجاجي / تحقيق علي الحمد ١٥٩ والمفصل ٣٦ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٤٠ وإملاء ما من به الرحمن ٩١ والمحلّى ٢٣ ش٣٠ وشرح اللمحة / تحقيق صلاح ٢/ ١٣٣ والإفصاح ١٩٧ عرضاً. وصدره بلا نسبة في: فاتحة الإعراب.

الشاهد فيه: «أيا راكباً» حيث أعرب المنادى النكرة غير المقصودة حين نوديت. والبيت يرد على من أنكر جواز نداء النكرة غير المقصودة.

* ٢٩- من بحر الوافر، للأحوص في امرأة كان يحبها، فتزوجت من رجل يدعي مطراً، وبعض المصادر ترويه «...يا مطراً». استشهد ابن هشام بصدره بلا نسبة في المغني ٤٤٩ ش ٦٤٣ والأوضح ٤/ ٢٨ ش ٤٣٧. وهو منسوب في: الحماسة البصرية ٢/ ٢٦٣ المقطوعة ٢٦ والكتاب ٢/ ٢٠٢ والمقتضب للمبرد ٤/ ٢١٤ والعيني على هامش الأشموني ٢/ ١٤٥ ش ٦٨١ والأصول ١/ ٣٤٤ والإنصاف ١/ ٣١١ ش ١٩٢ وجمل الزجاجي/ تحقيق علي الحمد ١٥٤ وأمالي الشجري ١/ ٣٤١ والإفصاح ٩٧ عرضاً وشرح شواهد ابن عقيل / للجرجاوي ٢١٥. وغير منسوب في: الجمل/ للفراهيدي ٥٣ وشرح أبيات سيبويه ٦٧ ش ١٢٤ وابن عقيل ٢/ ٢٦٢ ش ٣٠٧ ومجالس ثعلب ١/ ٧٤ ش ٩٢ وابن الناظم ٥٧٠ والنكت الحسان ٣٠٢ والتهذيب الوسيط ١٩٧ والمحلي ٢٥ ش ٣٦. وصدره بلا نسبة في الرصف ٢٥ ش ٢٢٣ والأزهية ١٦٤ وشرح التصريح ١/ ٣٧ وفاتحة الإعراب ١٢٦.

الشاهد فيه قوله «يا مطر» الأول، حيث نون المفرد العلم وأبقاه على الضم حيث اضطر لإقامة الوزن.

* ٣٠- من بحر الخفيف، للمهلهل بن ربيعة يرثي أخاه، واسمه أمرؤ القيس أو عدي. وهو منسوب في المقتضب ٤/ ٢١٤ وروي الصدر فيه هكذا «رفعت رأسها إلي وقالت». وحاشية الصبان ٣/ ١٤٥ ش ٦٨٣

وهو أقوى، لرجوعه إلى الأصل من أنّ المنادى مفعول، ويجوز فيه أيضا أن يفتح فتحةَ إتباعٍ لما بعده، فيما إذا كان علماً موصوفاً بابن متصل مضاف إلى علم كيا زيدَ بنَ عمروٍ.

وقول الشاعر:

٣١ يا طلحةَ بنَ عبيد الله قد وجبت   لك الجِنانُ وبُوِّئتَ المها العينا[1]

وإما أن لا يطرد فيه شيء، وهو نوعان:

أحدهما: الحروف

والأصل فيها البناء، إذ ليس فيها مقتضى للإعراب فإنها لا تتصرف، ولا يعتقب عليها من المعاني ما يحتاج لإعراب[2]. فالمبني منها على **السكون** «كهل» و «بل» و «قد» و «لم» وعلى **الفتح** نحو «ثم» و «إنّ» و «لعل» و «ليت». وعلى الكسر نحو «جيرِ»

والحماسة البصرية ١/ ٢٤٧ مقطوعة ١٠٥ وفيه «يا عديُّ» بالرفع. واللسان (وقى) ١٥/ ٤٠١ والخزانة ٢/ ١٦٥ وجمل الزجاجي / ١٥٥ وشرح شواهد ابن عقيل ٢١٦ والسمط ١/ ١١٢ والإفصاح ٩٨ وهو فيه منسوب إلى عدي بن زيد. والدرر ٣/ ٢٢ ش ٦٧٢ وفيه «نحرها» مكان «صدرها». وغير منسوب في: ابن عقيل ٢/ ٢٦٣ ش ٦٠٨ وشرح التصريح ٢/ ٣٧٠ وسر الصناعة ٨٠٠.

وشرح المفصل ١٠/ ١٠ وأمالي الشجري ٢/ ٩ والنكت الحسان ٣٠٢ والتهذيب الوسيط ١٩٦ والمسائل العسكريات ١٤٥ ش ٨٧. وعجزه بلا نسبة في: الرصف ٢٥٣-٢٥٤ ش ٢٢٢ والهمع ٢/ ٤٢ ش ٦٧٢.

الشاهد فيه: قوله «يا عديا» فإن عديا علم مفرد، والأصل فيه أن يبنى على الضم، ولكنه اضطر إلى تنوينه، فعدل عن ضمه إلى نصبه، فشابه به النكرة غير المقصودة.

* ٣١- من بحر البسيط، لأبي بكر الصديق في طلحة بن عبيدالله (طلحة الفياض). استشهد به ابن هشام في شرح شذور الذهب ١٤ ش ٥٤.

الشاهد فيه قوله: «يا طلحة بن عبيد الله»، فإن المنادى هنا «طلحة» علم مفرد وقد وصف بـ «ابن» وهذا الوصف مضاف إلى علم وهو عبدالله، وهذا العلم الثاني أبو العلم الأول، والمنادى إذا كان كذلك جاز فيه الضم على الأصل والفتح على إتباع طلحة لابن أو الفتح على أساس تركيب الصفة والموصوف معاً كتركيب خمسة عشر على فتح الجزئين.

(١) «البيت» سقط من: ق م.

(٢) في م «الإعراب».

بمعنى نَعَمْ، و «لامِ الجر» و «بائه»[1]. ولا رابعَ لها إلاَّ «مِ اللهِ» في لغة مَنْ كسر الميم وقال بحرفيتها. وعلى **الضم** نحو «منذُ» في لغة من جرَّ بها، و«مُ الله»[2]و«مُنُ الله»[3]، قسماً فيمن ضم ميمها والنون. ومن قال فيهما، وفي «مِ اللهِ» أنها مأخوذة من أيْمُنُ الله[4]، فهي أسماء فلا يصح التمثيل بها.

وقد عرف[5] أن الأصل في البناء السكون، لأنه أخف، فلا يعدل عنه إلا لسبب، فإذا جاء شيء مما الأصل فيه البناء مبنياً[6] فلا يُسأل عن سبب[7] بنائه، لأنه جاء على أصله، ثم إنْ جاء مبنياً على السكون فلا يُسأل عن بنائه عليه[8] أيضاً لذلك[9]. أو على حركة سُئِل عنه سؤالان: لِمَ عُدِل إلى الحركة، ولِمَ كانت الحركةُ كذا؟.

وإنْ جاء شيءٌ مما الأصلُ فيه الإعرابُ مبنيّاً على السكون سُئِل عنه سؤال واحد، لِمَ بني؟ أو على حركةٍ سُئِل عنه ثلاثة أسئلة، لم بني؟ ولم عُدِل إلى الحركة [10] ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وتقدمت الإشارة إلى ذلك.

وثانيهما: الأسماءُ غيرُ المتمكنة وهي سبعة

أحدها: أسماء **الأفعال** وبنيت لشبهها بالحرف [11] في أنها تنوب عن الفعل، ولا

---

(١) في م «وبالجر» مكان «وبائه».

(٢)في م: ومن الله.

(٣)في م: م الله.

(٤) ط: لم يذكر لفظ الجلالة.

(٥) في م: عرفت.

(٦) كلمة «مبنيا» سقطت من ط.

(٧) كلمة «سبب» سقطت من م.

(٨) كلمة «عليه» سقطت من م.

(٩) في ط «كذلك».

(١٠) في م: «حركة».

(١١) في ط: «الحروف».

يدخل عليها عاملٌ يؤثِّر فيها، كصهْ بالإسكان بمعنى اسكت، وآمينَ بالفتح بمعنى استجب، وبُنِيَ على الفتح فراراً من التقاء الساكنين بأخف الحركات. و«إيهِ» بالكسر بلا تنوين بمعنى امضِ في حديثك، وبالتنوين بمعنى امض في حديث ما. وبني على الكسر، لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين كما مر. و«**هيْتَ**» مثلثاً بمعنى تهيأت.

قال تعالى[1]{وَقَالَتْ هيْتَ لَكَ}[2]. وبني على الفتح لما مر في «آمين»، وعلى الكسر لما مر في «إيهِ»، وعلى الضم تشبيهاً بحيث.

وثانيها:[3] **المضمرات** وبنيت لشبهها بالحرف[4] في الوضع، لأن أكثرها على حرف حرف أو حرفين، «كباء الجر» و«لامه»، و«واو» العطف و«فائه»، و«قد»، و«بل» و«هل»، وما كان منها أكثرُ، حُمِلَ على ذلك. وقيل: بُنيت لشبهها به[5] في الجمود، وقيل للاستغناء عن إعرابها باختلاف صيغها الدَّالَّةِ على المعاني،«كقومي» بالإسكان، و«قمتُ» بالضم، و«قمتَ»بالفتح، و«قمتِ» بالكسر.

واختُصَّ الضمُّ الذي هو أقوى الحركات بتاء المتكلم لكونها أعرفَ، والفتحُ الذي هو أخفُّها[6] بتاء المخاطب لأصالة المذكر على المؤنث.

وثالثها: **الإشارات** أي أسماؤها.وبنيت لشبهها بالحرف في المعنى، وهو الإشارة، وإن لم تضع العربُ له حرفاً. كما وضعوا للتمني «ليت» وللترجي «لعلَّ». «كذي» و«تي» بالإسكان، و«ثَمَّ» أي هناك بالفتح لما مر في «آمين» و«هؤلاء» بالكسر في اللغة المشهورة لما مر في «إيه».

---

(١) في م: قال الله تعالى.

(٢) يوسف ١٢/ ٢٣.

(٣) في م «وثانيهما».

(٤) في ط «بالحروف».

(٥) في م: «له».

(٦) في م «أخف الحركات».

ورابعها: **الموصولات** وبنيت لشبهها بالحرف[1] في الاستعمال لافتقارها افتقاراً متأصلاً إلى جملة. كالذي و«التي» بالإسكان، و«الذينَ» بالفتح و«الأولاءِ» بالكسرِ بمعنى الذين فيمن؛ أي: في لغة من مدّهُ، وهي قليلة. و«ذاتُ» بالضم بمعنى التي فيمن؛ أي في لغة مَنْ بناه، وهي الفصحى، كقوله: بالفضل ذو فضّلكم الله به والكرامةِ ذاتُ أكرمكم اللهُ بَهْ، بضم ذات مع أنها صفة للكرامة، أي أسألكم بالفضل. وبه الثاني بفتح الباء وأصله بها حذفت الألف، ونقلت حركة الهاء إلى الباء بعد سلبها [2] كسرتها. وكذات «ذوات» بمعنى اللاتي.

والحاصل أن جميع أسماء الإشارة والموصولات مبنية إلا «ذَيْنِ» و«تَيْنِ» في أسماء الإشارة، و«اللَّذيْنِ» و«اللَّتيْنِ» في الموصولات، «فكالمثنى» في أنها معربة بإعرابه لما عارض سبب البناء من مجيئها على صورة التثنية التي هي من خواص الأسماء، وإلا «أيّا» الموصولة في بعض أحوالها كما مر بيانه. ولهذا لم يصرح بها هنا.

وأخر اسمي الإشارة والموصول[3] إلى هنا، روماً للاختصار، ولاشتراكهما مع اللذين واللتين [4] في المعارض لسبب البناء، واستثناءُ الألفاظ الأربعة إنما يأتي على القول بأنها معربة.

أما على القول بأنها «صيغ» [5] موضوعة للمرفوع والمنصوب وهو ما عليه ابن الحاجب وغيره من المحققين، فلأنها مبنّية لقيام علة البناء فيها. وفُهِم من قوله «كالمثنى» أنها ليست بمثّناة حقيقة، وهو كذلك، لأنه لا يجوز أن يثنى من المعارف إلا ما

---

(١) في م: بالحروف.

(٢) في ط «سلب».

(٣) سقطت من «ط».

(٤) عبارة مع «اللذين واللتين» سقطت من ق.

(٥) في م «صيغة».

لا يقبل التنكير كزيد وعمرو. ألا ترى أنهما لما اعتقد فيهما التنكير جاز[1] تثنيتهما[2]. ولهذا قيل: الزيدان والعمران بلام التعريف. ولو كانا باقيين على تعريف العلمية لم يجز دخول حرف التعريف عليهما.

والألفاظ الأربعة لا تقبل التنكير، لأن تعريف الأولين بالإشارة والآخرين بالصلة، وهما ملازمان [3] لها، فدل على أنها أسماء تثنية بمنزلة قولك: هما وأنتما، وليست تثنيةً حقيقةً، ولهذا لا يصح في «ذين» و«تين» أن تدخل عليهما «ألـ». كما لا يصح دخولها على «هما»و«أنتما»: نَبَّه على ذلك المصنف.

وخامسها وسادسها: **أسماء**[4] الشرط وأسماء الاستفهام وبُنيتا لشبههما بالحرف[5] بالحرف[5] في المعنى وهو الشرط والاستفهام «كَمَنْ» و«ما» و«أينَ» و«أيَّان» إلا «أيّاً» فيهما فمعربة لضعف الشبه فيها[6]، بما عارضه[7] من مجيئها غالباً ملازمة للإضافة التي التي هي من خواص الأسماء.

فالشرطية نحو: أيُّكم يَقُمْ أَقُمْ مَعه، ونحو قوله تعالى {أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى}[8] والاستفهامية، كقوله تعالى {أَيُّكُمْ يأتيني بِعَرْشِها}[9] وقوله {فأيَّ آياتِ

---

(١) في ط «جازت».

(٢) في م «تثنيتها».

(٣) في ط «لازمان».

(٤) كلمة «أسماء» سقطت من م.

(٥) في م «بالحروف».

(٦) في م «فيهما».

(٧) في م «لما عارضته».

(٨) الإسراء ١٧/ ١١٠.

(٩) النمل ٢٧/ ٣٨.

اللَهِ تُنكِرُون} [١] وقوله {بِأَيِّكُم المَفْتُونُ} [٢].

وسابعها: **بعض الظروف**

«كإذ» وهو ظرف لما مضى من الزمان (وبني لافتقاره) [٣] افتقاراً متأصلاً إلى جملة نحو {وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ}[٤]. وتأتي ظرفاً لما يستقبل نحو {فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الأَغْلاَلُ فِي أَعْنَاقِهِم}[٥] وللتعليل نحو {وإِذْ اعْتَزَلْتُمُوهُم}[٦]، أي لأجل اعتزالكم إياهم، وللمفاجأة، كقوله:

٣٢ استقدر اللهَ خيراً وارضينّ به   فبينما العسرُ إذْ دارت مياسيرُ

و«الآن» وهو اسم لزمن حضر كلُهُ، نحو {الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ}[٧] أو بعضُه نحو

---

(١) غافر ٤٠/ ٨١ الآية «ويريكم آياته فأي آيات الله تنكرون».

(٢) القلم ٦٨/ ٦.

(٣) في م: «بنيت لافتقارها».

(٤) الأنفال ٨/ ٢٦.

(٥) غافر ٤٠/ ٧٠-٧١.

(٦) الكهف ١٨/ ١٦.

* ٣٢- من بحر البسيط. مختلف في نسبته، فقد نسب إلى عثير بن عبيد العذري، وحريث بن جبلة، أو لجبلة العذري الغساني، وعيينة المهلبي. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ١١٥ ش ١٢٩. وبعجزه بلا نسبة أيضاً في الجامع الصغير ٢٢١. وهو منسوب لعثير ولحريث في السيوطي ١/ ٢٤٤ ش ١١٨ وفيه ذكر لقصة البيت. واللسان (دهر) ٤/ ٢٩٣ والدرر ٣/ ١٠٠ ش ٧٩٦. ولجبلة العذري الغساني في الحماسة البصرية ٢/ ٦٤ ش ١٦٨. ولحريث في المعمرين ٤٠ وابن السيرافي ١/ ٣٦٠ ش ١٧٦. ونسب أيضاً لأبي عيينة المهلبي: في معجم الشعراء ٢٦٧. وغير منسوب في: أمالي القالي ٢/ ١٨١ وفيه «فاستقدر» واللسان (قدر) ٥/ ٧٦ والرصف ٤٠٣ وفيه «جاءت» مكان «دارت» وسر الصناعة ١/ ٢٥٥ والمقتصد ٢/ ١١٣٩ ش ٣٠٢ والكتاب ٣/ ٥٢٨ وابن الشجري ٢/ ٢٠٧.

الشاهد قوله «إذ» فإنها كلمة دالة على المفاجأة.

(٧) البقرة ٢/ ٧١.

{فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ يجِدْ لَهُ شِهَاباً رصَداً}.[1]

وبُنِي لتضمنه لام الحضور، وفُتِح تخفيفاً. وقد يُعْرب كقوله:

٣٣ لِسَلْمَى بذات الخال دارٌ عرفتُها ... وأخرى بذات الجِزْعِ آياتُها سطرُ
كَأنهما مِلآنِ لَم يتغيرا ... وقد مرَّ للدراين من بعدِنا عصرُ

أي كأنهما من الآن، فحذف نون «من» لالتقاء الساكين، ولم يحركها له على الغالب. وأعرب الآن فجرَّه بالكسر.

و«أمس»وبني[2] لتضمنه معنى اللام كما مر، وإنما ذكر ثمَّ لمشاركته حَذَامِ في اختلاف الحجازيين والتميميين، وكسر لما مر في «إيهِ»[3]. وحيثُ، مثلثاً بالحركات لكثرة الاستعمال، ويقال له في لغة طيء «حوْث» بالواو مثلثاً أيضاً. وهو ظرف مكان، وبني (لما مر)[4] في إذ. ويضاف إلى الجملتين. وقد يضاف إلى المفرد، كقوله:

---

(١) الجن ٧٢/ ٩.

* ٣٣- من بحر الطويل، لأبي صخر الهذلي. البيتان منسوبان في: أمالي القالي ١/ ١٤٨ وفيه «لليلى» مكان «لسلمى» و «الجيش» مكان «الخال» والخزانة ٣/ ٢٥٨.

وروايته كما في الأمالي وسر الصناعة ٢/ ٥٣٩ والسيوطي ١/ ١٦٩ وفيه «بذات البين» مكان «بذات الخال» و «بذات الجيش» مكان «بذات الجزع». والثاني في الدرر ٣/ ١٠٦ ش ٨٠٣ واللسان (أ ي ن) ٣/ ٤٣. والثاني بلا نسبة في الرصف ٣٩١ ش ٤٣٩ وشرح المفصل ٨/ ٣٥ وأمالي الشجري ١/ ٣٨٦ والدرر ٦/ ٢٩١ ش ١٧٨٧. وصدر الثاني بلا نسبة في: الخصائص ١/ ٣١٠ والهمع ٣/ ١٨٦ ش ٨٠٣ و٦/ ١٠٨ ش ١٧٨٧.

الشاهد فيه: قوله «ملآن» حيث اعرب «الآن» فجره بالكسرة، بحرف الجر «من» إذ الأصل: من الآن.

(٢) في م «ومتى».

(٣) عبارة «في إيه» سقطت من م.

(٤) عبارة «لما مر» سقطت من م.

٣٤- أما ترى حيث سـهيلٍ طالعاً

نجماً يضيء كالشّـهاب لامعاً[1]

وبعضهم يعربه، وقرئ {سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ}[2] بالكسر فيحتمل الإعراب والبناء.

---

* ٣٤- من بحر الرجز، ولم أعثر على قائله. انظره في ابن عقيل ٢/ ٥٦ ش ٢٢٦ وحاشية الصبان ٢/ ٢٥٤ ش ٤٦٦ وشرح الأشموني ١/ ٥٠٦ ش ٤٦٦. والدرر ٣/ ١٢٤ ش ٨٣٢ والخزانة ٧/ ٣ ش ٥٠١ وفيها «ساطعاً» مكان «لامعاً» وشرح شواهد ابن عقيل/ الجرجاوي ١٦٠ وابن الناظم ٣٩١ وحاشية يس ٢/ ٣٩. وصدره في الهمع ٣/ ٢٠٦ ش ٨٣٢ والسيوطي ١/ ٣٩٠ ش ١٩١ وشرح الكافية / ابن جماعة ١٩٨ ش ٨٠ والمفصل ١٦٩ وشرح المفصل ٤/ ٩٠.

الشاهد فيه: قوله «حيث سهيل» فقد أضاف «حيث» إلى اسم مفرد. وجمهور النحاة يعد ذلك شذوذاً. وإنما يضاف «حيث» إلى الجملة فعلية كانت أو اسمية. وقد أجاز الكسائي إضافة حيث إلى المفرد.

(١) في م «ساطعاً».

(٢) الأعراف ٧/ ١٨٢.



بَابٌ في بَيانِ النَّكِرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ

الاسم بحسب التنكير والتعريف نوعان[1]

أحدهما[2]: نكرة

وهي الأصل لاندراج[3] المعرفة تحتها من غير عكس، وهو أي الاسم النكرة، ما يقبل رُبَّ، وإن لم يتعدد في الخارج كرجل وشمس، تقول فيهما: رُبَّ رجلٍ، ورُبَّ شمسٍ، فإنها تصْدُقُ بمتعدد لأنَّها موضوعة لكوكب نهاري، وكضميرِ الغيبة، فيما مرجعه غيرُ مختصٌ به نحو: رُبَّهُ رجلاً، ونِعْم رجلاً، ورُبَّ رجلٍ[4] وأخيه. على أنَّ في هذا الضمير ثلاثةَ أوجه:

أحدها: نكرةٌ مطلقاً.

ثانيها: معرفةٌ مطلقاً.

ثالثها: إن كان مرجعُه واجبَ التنكير كما في الأمثلة المذكورة فنكرة، أو جائزَه كما في: جاء رجل فأكرمته فمعرفة.

وإنما اختُصت النكرة برُبَّ لأنها للتقليل أو التكثير[5]، وذلك لا يتأتى إلا في النكرة.

وثانيهما: معرفة

وهي، مالا يقبل رب. وعرّفها ابن الحاجب بأنها ما وضع لشيء بعينه، والنكرة بأنها ما وضع لشيء، لا بعينه، وهي؛ أي المعرفة أنواع ستة:

---

(١) كلمة «نوعان» سقطت من م.

(٢) كلمة «أحدهما» سقطت من م.

(٣) في م «لانداج».

(٤) عبارة «ورب رجل» سقطت من م.

(٥) في م «للتكثير».

المضمرِ، والعلمِ، واسمِ الإشارةِ، والموصولِ، والمحلىِّ بألـ، والمضافِ إلى واحد منها، وترك سابعاً وهو المنادى المقصود، وكأنه تركه لذكره له في مبحث المبني على الضم أو نائبه.

وقد رتَّبَ المعارف على ماذكرتُهُ، وقد يُفْهم أنّ ترتيبها في التعريف كذلك، وفي الشرح ما يشير إليه. واختار ابن مالك في تسهيله أنَّ أعرفَهَا ضميرُ المتكلم، ثم ضميرُ المخاطب، ثم العلمُ، ثم ضميرُ الغائبِ السالمِ من الإبهام، ثم اسمُ الإشارة والمنادى في رتبة واحدة. ثم الموصولُ وذوالأداة كذلك، والمضاف في رتبة المضاف إليه. واستثنى منه المصنف المضاف إلى المضمر[1] فإنه ليس في رتبته، بل في رتبة العَلَمِ. وإلا لما صحَّ: مررت بزيد صاحبك. إذ الصِّفة لا تكونُ أعرفَ من الموصوف.

قال: وزعم بعضهم أنَّ ما أضيف إلى معرفة فهو في رتبة ما تحتها. ودلَّ على بطلانه قوله:

٣٥ مكــــر مفــــر مقبــــل مـــدبرمعا كخـــــذروفِ الوليـــــدِ المثقَّـــــبِ

فوصف المضاف إلى المعرفة بألـ بالمعرَّفِ بها، والصفةُ لا تكونُ أعرفَ من الموصوف.

فالمعارفُ بدون المنادى ستةُ أنواع:

أحدها: المضمر

---

(١) في م «الضمير».

* ٣٥- قطعة من بيت من بحر الطويل، لامرئ القيس بن حجر الكندي والبيت بتمامة هكذا.

فـــأدرك لم يُجهـــد، ولم يـــثن شـــأوه يمـــر كخـــذروف الوليـــد المثقـــب

وهو من قصيدة ساجل بها علقمة الفحل أمام امرأة اسمها أم جندب حين تحاكما إليها في أن يصف كل منهما فرسه. وهو في ديوانه ٥٥ القصيدة الثانية ومختار الشعر ١/ ٤٩.

الشاهد فيه قوله «كخذروف الوليد» فإن «المثقف» نعت لقوله خذروف. وهذا النعت محلّى بال. وأما المنعوت «خذروف» فإنه مضاف إلى المحلى بأل. والنعت لا يجوز أن يكون اعرف من المنعوت؛ فثبت بذلك أن المضاف إلى معرفة يكون في رتبة هذه المعرفة.

ويسمى الضمير[1]، ويسميه[2] الكوفيون[3] الكِناية والمَكْنِيَّ وهو ما دلَّ وضْعاً على متكلم «كأنا» أو مخاطب «كأنت» أو غائب «كهو»، فياء إياي، وكاف إياك، وهاء إياه ليست بضمائر، لأنها لا تدلُّ على متكلم ولا مخاطب ولا غائب، بل على تكلُّمٍ وخطابٍ وغَيبةٍ فهي حروفٌ، والدالُّ على المتكلم والمخاطبِ والغائب إنما هو «إيّا» لكنّه لما وضع مشتركاً بينها[4] وأرادوا بيان ما عنوا به احتاجوا[5] إلى قرينة تبيِّن ذلك.

ثم لابدَّ للضمير من مُفسِّر، فإن كان لمتكلم أو مخاطب فمفسِّرُه حضورُ مَنْ هو له، أو لغائب[6] فمفسِّره معلوم أو مذكور كما ذكرهما بقوله معلوم أي [7] في الذهن نحو قوله تعالى {إِنّا أَنْزَلْنَاهُ}[8] أي القرآن، وهو معلوم أو مذكور متقدم مطلقاً، أي لفظاً ورتبةً نحو قوله تعالى {والْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ}[9] فالقمر المفسر للضمير، كما هو متقدم لفظاً متقدم رتبةً لأنه على قراءة الرفع مبتدأ، وعلى قراءة النصب مفعولٌ لفعل [10] يفسره «قدرناه» المذكور، أو متقدِّمٌ لفظاً لا رتبة، نحو قوله تعالى {وإِذِ ابْتَلى إِبْرَاهِيمَ ربُّه}[11] فإبراهيم المفسِّر للضمير، متقدِّم لفظاً متأخر رتبةً، لأنه مفعول، ورتبة المفعول

---

(١) في م «الضمير ويسمى المضمر».

(٢) في ق «وتسميه».

(٣) في م: الكوفية.

(٤) في م: بينهما.

(٥) في م: احتاج.

(٦) في م: لغائبة.

(٧) كلمة «أي» سقطت من ط.

(٨) يوسف ١٢/ ٢ {إنا أنزلناه قرآنا عربياً لعلكم تعقلون}.

الدخان ٤٤/ ٣ {إنا أنزلناه في ليلة مباركة إنا كنا منذرين}.

القدر ٩٧/ ١ {إنا أنزلناه في ليلة القدر}.

(٩) يس ٣٦/ ٣٩.

(١٠) في ط «الفعل».

(١١) البقرة ٢/ ١٢٤.

متأخرة عن الفاعل، أو متقدم رتبة لا لفظاً نحو قوله تعالى {فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى}[1] فموسى المفسِّر للضمير، متأخرٌ لفظاً، متقدمٌ رتبةً، لأنه فاعل، ورتبة الفاعل متقدمة متقدمة على المفعول وغيره من الفضلات. وقيل: إنَّ[2] فاعل أوجس ضميرٌ مستتر، وإنَّ موسى بدل منه فلا دليل في الآية.

وهو إما جملة أو مفرد. والمفرد ستة، فالجميع سبعة، وقد أخذ في بيانها فقال في نحو {قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ}[3] من كل جملة وقعت مفسِّرَةً لضمير الشأن، ولا يكونُ إلا مفرداً، لأنه بمعنى الشأن أو الحديث. وجاز ذلك لغرضٍ تعظيم الشأن، فإنَّ ذِكرَه مبهماً ثمَّ تفسيرَهُ مع توفُّر الدَّواعي عليه أقوى في النَّفس. ولا يكون مؤنَّثاً إلا إذا كان في الجملة مؤنث عمدة كقوله تعالى {فَإِنَّها لا تَعْمَى الأَبْصَارُ، وَلَكِنْ تَعْمَى القُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ}[4]، ويسمى حينئذ[5] ضمير القصَّةِ، وفي نحو {وَقَالُوا مَا هِيَ إلا حَيَاتُنا الدُّنْيا}[6] من كل مفرد وقع خبراً للضمير[7]، وفي نِعْمَ رجلاً زيد، و{بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً}[8] ورُبَّهُ رجلاً، من كل مفرد وقع تمييزاً للضمير المرفوع بنعم وبئس، والمجرور برُبَّ[9]، وفي نحو: قاما وقعد أخواك، من كل مفرد وقع فيه التنازع، إذا أعمل الثاني واحتاج الأولُ إلى مرفوع، فإن البصريين يضمرونه، لامتناع حذف العُمَد، فالإضمار قبل الذكر أسهل منه لوقوعه في مواضع، وفي نحو: ضربْتُهُ زيداً، من كل مفرد وقع بدلاً

---

(١) طه ٢٠/ ٦٧.

(٢) كلمة «إن» سقطت من ط ق.

(٣) الإخلاص ١١٢/ ١.

(٤) الحج ٢٢/ ٤٦. والكلام من قوله «كقوله.. إلى نهاية الآية سقط من ق».

(٥) في م «ح».

(٦) الجاثية ٤٥/ ٢٤.

(٧) في م «بضمير».

(٨) الكهف ١٨/ ٥٠.

(٩) من قوله «وفي نحو... إلى هنا ساقط من م».

من الضمير كقول بعضهم: اللهمَّ صلِّ[1] عليه الرءوفِ الرَّحيمِ. وفي نحو قوله:

٣٦ جزى ربُّه عني عديَّ بنَ حاتمٍ   جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَل

من كل مفرد وقع مفعولاً مؤخراً واتصل ضميرُهُ بالفاعل. وعليه جرى ابن مالك تبعاً لابن جنّي وغيره، لكثرة وُروده.

والأصح ما عليه الجمهور أنَّ هذا ضرورةٌ، بل أجاب بعضهم بأنّ الضمير في «ربه» عائد على[2] المصدر، المفهوم من جزى، أي جزى ربُّ الجزاء، واستُشكل هذا بمنع: صاحبُها في الدار، إجماعاً، مع أن الضمير في كل منهما عائد على متأخر لفظاً ورتبة. وفُرق بأن صاحب الضمير وما اتصل بالضمير هنا اشتركا في العامل، فكان[3] في الكلام ما يُشعر به؛ لأنَّ الفعل المتعدي يَدلُّ على فاعل ومفعول بخلافهما في تلك، فامتنعت. ونظيرُها: ضرَبَ غلامُها جارَ هندٍ، لأن صاحب الضمير لم يشارك الفاعل

---

(١) في ق: صلى

* ٣٦- من بحر الطويل. وقد اختلف في نسبته، للنابغة الذبياني، وأبي الأسود الدؤلي، وعبد الله بن همارق. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ٤٨٩، وبصدره في الأوضح ٢/ ١٢٥ ش٢٢٠ والجامع الصغير ٧٦ وهو منسوب للنابغة في: الخصائص ١/ ٢٩٤ والعمدة ١/ ٢٨٢ و٣٣٠. وصدره فيها هكذا: جزى الله عبساً عبس آل بغيض. وشرح شواهد ابن عقيل/ للجرجاوي ١٠٩ وديوان النابغة ١٦١ ضمن أبيات متفرقة والخزانة ١/ ٢٨٧. وللنابغة وأبي الأسود وعبد لله في شرح التصريح ١/ ٢٨٣. ولأبي الأسود في ديوانه ١٢٤ والخزانة ١/ ٢٧٧ والدرر ١/ ٢١٧ ش ١٧٧. وبلا نسبة في الإيضاح (في شرح المفصل) ١/ ١٦٠ ش ٤٧ وشرح جمل الزجاجي/ ابن هشام ١٩٩وابن عقيل ١/ ٤٩٦ ش ١٥٢ وشرح الأشموني ١/ ٣١٩ والكشاف ٤/ ٥٠٩ وشرح المفصل ١/ ٧٦وأمالي الشجري ١/ ١٠٢ واللسان (عوى) ١٥/ ١٠٨ وشرح الكافية / ابن الحاجب ٦٣ ش ١٩ والتهذيب الوسيط ١٠٤ والموشح ٧٩ وصدره بلا نسبة في الهمع ١/ ٢٣٠ ش١٧٧.

الشاهد فيه قوله «جزى ربه عني عدي» حيث عاد الضمير من الفاعل المتقدم «ربه»على المفعول به المتأخر، فالضمير عاد على متأخر لفظاً ورتبة، وقد اختلف النحاة في ذلك فجمهورهم اعتبروا ذلك شذوذا، وأساغه ابن جني وجماعة.

(٢) في ق «إلى».

(٣) في م «وكان».

وهو غلامها، في العامل، لأن العامل فيه الإضافة وفي الفاعل ضرب.

واعلم أن الضمير:

إمَّا بارز، وهو ما له صورة في اللفظ كتاء قمت.

أو مستتر وهو بخلافه كالمقدر في قم.

والبارز: إما منفصل، وهو ما يبتدأ به ويقع بعد إلا في الاختيار كأنا وإياك. أو متصل وهو بخلافه، «كياء» ابني «وتاء» قمت.

والضمائر أحد وستون، لأنَّ كُلاً من المنفصل والمتصل. إما مرفوع، أو منصوب، أو مجرور. فهي ستة، لكن المجرور لا يكون إلا متصلاً؛ لأن المتصل بمنزلة الجزء الأخير من العامل بحيث لا يفصل بينهما، والمجرور، كذلك فهي خمسة، وكل منها: إما مفرد أو مثنى، أو مجموع، فهي خمسة عشر وكل منها، إما مذكر أو مؤنث، فهي ثلاثون، لكن اكتفى في المثنى بلفظ واحد لقلة استعماله فتسقط خمسة من ضرب واحد فيها، فهي خمسة وعشرون وكل منها إما: متكلم أو مخاطب أو غائب، فهي خمسة وسبعون لكن اكتفى في المتكلم بلفظين، لأن المتكلمَ يُرَى في أكثر الأحوال، أو يُعلمُ بالصوت، أنّه مذكَّر أو مؤنث فتسقط خمسةَ عشَرَ من ضرب ثلاثة في خمسة فيبقى ستون. وتضم[1] إليها ياء المخاطبة، كما زادها سيبويه خلافا للأخفش والمازني في قولهما: إنها حرف تأنيث والفاعل مستتر فذلك[2] أحد وستون.

النوع الثاني **العلم** وهو نوعان، لأنه إما:

شخصيّ: إن عين مسماه تعييناً مطلقاً، أي بلا قيد، كزيد.

فخرج بتعيين مسماه النكرات، فإنها لا تعين مسماها، وبمطلقاً بقية المعارف. فإنها إنما

---

(١) في ط «ويضم» بالياء.

(٢) في م «فذاك».

تعين مسماها بقيد كالمضاف إليها، والمحلى بأل والضمير فإنها إنما تعين مسماها بقيد الإضافة في الأول، و«أل» في الثاني، والتكلم أو الخطاب أو العِلْمِ بالمرجع في الثالث.

وأما علم الجنس فإنه، وإنْ عَيَّنَ مُسمَّاه مطلقاً، لكنه إنما يعينه تعيينَ ذي الأداةِ الجنسيَّة أو الحضوريَّة كما سيأتي. ولا يردُّ على ذلك العلم المشترك كزيد إذا سمي به متعدِّدٌ، حيث لم يعيِّن مسمَّاه، لأنَّ المرادَ بالتعيين إنما هو باعتبار وضع واحد. وعدمُ التعيين في ذلك إنما حصل بعروض تعدد الوضع.

أو جنسيّ: إن دلَّ بذاته على ذي الماهية تارة بزيادة «ذي»، وعلى الحاضر أخرى، كأسامة للأسد، وثُعالة للثعلب، وذُؤالة للذئب. فإن كلا منها يعين[1] مسماه تعيين «ذي» الأداة الجنسية كأسامة أجرأ[2] من ثعالة.

أو الحضورية كهذا أسامة مقبلا، فهو كاسم الجنس المعرف بأل، كقولك الأسد أجرأ[3] من الثعلب، وهذا الأسد مقبلا، لكنه يدل بذاته، أي بلا قيد، وذاك إنما يدل بقيد «أل» الجنسية أو الحضورية. وعنه وعن سائر المعارفِ، غيرِ علمِ الشخصِ، احترز بقوله، بذاته واحترز بما بعده عن علم الشخص، فهو الفارق بينهما عنده.

وبما قاله علم أنه لا يجوز إطلاقُ علمِ الجنسِ على شخصٍ غائبٍ. لا تقولُ لمن بينك وبينه عهد في أسد خاصّ، ما فعلَ أسامةُ؟ وبه صرَّح في بعض كتبه.

هذا، والمعتمد في تعريفهما ما عرَّف به غيره أنَّ علم الشخص ما وضع لمعين في الخارج، وعلم الجنس ما وضع لمعين في الذهن.

وأما اسم الجنس النكرة المعبر عنه في الأصول بالمطلق فهو ما وضع للماهية

---

(١) في ق «تعين».

(٢) في م «أجرى».

(٣) في م: «أجرى» وف ط «اجراء».

مطلقاً، أي بلا تعيين كأسدٍ اسم لماهية السَّبعِ، فيُقال: أسد أجرأ [1] من ثعلب، كما يقال: أسد أجرأ من ثعالة.

ويعبر عنه بالنكرة أيضا، لكن الفرق بينهما بالاعتبار: إن اعتبر في اللفظ دلالته على الماهية بلا قيد، سمي اسم جنس، ومطلقاً أو مع قيدِ الوحدةِ الشائعةِ سُمِّي نكرة.

ولم يفرق الآمدي وابن الحاجب بين الثلاثة. فالوحدة على هذا مدلول اللفظ في الثلاثة، وعلى الأول مدلوله في النكرة فقط، ومدلوله في اسم الجنس والمطلق الماهية. والوحدة ضرورية إذ لا وجود للماهية بأقل من واحد.

وكالنكرة في الإبهام، المعرف بلام الجنس بمعنى بعضٍ، غير معيَّنٍ، نحو: إنْ رأيتَ الأسد، أي فرداً منه، ففرَّ منه، ودليل اعتبار التَّعيين في علم الجنس إجراء الأحكام اللفظية لعلم الشخص عليه، كمنعه الصَّرف مع تاء التأنيث. ومجيء الحال منه كهذا أسامة مقبلاً وعدم نعته بالنكرة.

ثم استعمال علم الجنس أو اسمه معرفاً أو منكراً في المفرد المعين أو المبهم إن كان من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة، وإلا فمجاز.

ومن العلم شخصياً كان أو جنسياً

الكنية: وهي ما صُدِّرَ بأب أو أم، كأبي بكر وأم عمرو وأبي المضاء للفرس وأم عِرْيَط للعقرب.

واللقب: وهو ما أشعر برفعة المسمّى كزَينِ العابدين، أو بِضَعَتِه كقُفَّة. ويؤخَّر اللقبُ غالباً عن الاسم إذا اجتمعا حالة[2] كونه تابعاً له في إعرابه مطلقاً، أي سواء أُفرِدا كسعيدِ كُرزٍ وعُمَرَ الفاروقِ أم أُضيفا كعبدِ الله زينِ العابدينَ، أم اختلفا كزيدِ زينِ العابدينَ وكعبد

---

(١) في م «اجرى».

(٢) في م «بحالة».

الله كرزٍ، أو تابعاً له أو مخفوضاً بإضافته إليه إن أفردا، ويراد به المسمى، وباللقب الاسم، وإتباعُه أقيسُ من إضافته وإضافته أكثر. وبما قاله عُلِمَ أنه يتعين إتباعه له إذا لم يفردا، لتعذر إضافته. وظاهر أنها لا تتعذر إذا أفرد الاسم وحده[1]، وأنّ إضافته محلها إذا لم يُمنع منها مانع «كأل» في: الحارث كرز عند جمهور البصريين. وحيث أتبع جاز قطعُه برفعه خبراً لمبتدأ محذوف أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوفٍ كما يُعْلم مما سيأتي في التوابع. وإنما وجب تأخيره لأنه موضح لما وقع فيه الاشتراك، ولأنه غالباً منقول من اسم غير إنسان، فلو قُدِّم لتُوهم أن المراد مسماه الأصلي.

وندر تقديمه على الاسم في الشعر كقوله:

٣٧- أنا ابنُ مزيقياء عمروٍ[2] وجَدّي ... أبـــوه منـــذر مـــاء الســـماء

والعمل على جوازه في النثر أيضاً:

وخرج بالاسم الكنيةُ، فلا ترتيبَ بينها وبين اللقب، كما لا ترتيبَ بينها وبين الاسم، كقوله:

٣٨- أقسم بالله أبو حفصٍ عمر ... .

---

(١) العبارة من قوله «وظاهر...» إلى هنا ساقطة من «ق».

* ٣٧- من بحر الوافر. قائله أوس بن الصامت (أخو عبادة بن الصامت). استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ١١٨ وفيه «عامر» مكان «منذر». وبصدره في الأوضح ١/ ١٢٧ ش٣٩. وهو منسوب له في شرح التصريح ١/ ١٢١والعيني ١/ ٣٩١. ولبعض الأنصار في: الخزانة ٤/ ٣٦٥ عرضاً وفيه «عامر» مكان «منذر». وغير منسوب في شرح الأشموني ١/ ٩٠ وحاشية الصبان ١/ ١٢٨. مزيقياء: لقب عمرو بن عامر الأزدي من ملوك اليمن، لقب بذلك لأنه كان يلبس كل يوم حلتين فإذا أصبح مزقهما حتى لا يلبسهما ثانية أو يلبسهما غيره وأبوه عامر، لقب «ماء السماء» لأنه كان يغيث قومه إذا أجدبوا.

الشاهد فيه قوله «ابن مزيقيا عمرو» حيث قدم اللقب «مزيقيا» على الاسم. ويأتي ذلك نادراً، إذ الأصل فيه أن يتأخر اللقب عن الاسم.

(٢) في ق «عمر»

وقولِ حسان:

٣٩وما اهتزعرش الله من أجل هالك   سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو

والنوع الثالث: **الإشارة إليه**

أي أسماؤها. وهي ما دل على مسمًى وإشارة إليه، وهي: ذا للمفرد، وذان رفعا، وذيْنِ جراً ونصباً للمثنى في التذكير فيهما. «وذِي» و«تِي» و«ذِهِي» و«تِهِي» و«ذِهِ» و«تِهِ» بالاختلاس و «ذِهْ»[1] بالإسكان، و«ذاتُ» و«تا» للمفرد و«تانِ» رفعاً و«تَيْنِ» نصبا وجراً[2] للمثنى[3] في التأنيث فيهما. و«أولاءِ» بالمد في لغة الحجازيين، وبالقصر في لغة التميميين للجمع[4] فيهما، أي في التذكير والتأنيث. فالأقسام الوضعية لأسماء

* ٣٨- من الرجز المشطور، ينسب لعبد الله بن كيسبة (وقيل اسمه عمرو بن كيسبه) ولرؤبة بن العجاج، ولأعرابي قدم على عمر بن الخطاب يطلب راحلة، فأبى عمر. وبعده. ما مسها من نقب ولا دبر. وحكاية الشاهد في الخزانة ٥/ ١٥٤ - ١٥٦. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في الأوضح ١/ ١٢٨ ش٤٠. نسب لأعرابي في شرح التصريح ١/ ١٢١ ومعاهد التنصيص ١/ ٢٧٩ ش ٥٠ والخزانة ٥/ ١٥٤-١٥٦ ش ٣٥٨ وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي ٢٠٤. ولرؤبة في شرح المفصل ٣/ ٧١ (وهو وهم) وذكر أن قوما ينسبونه إلى عبد الله بن كيسبة. ولعمرو بن كيسبة في: الإصابة ٥/ ٩٦-٩٧. وغير منسوب في: الأشموني ١/ ٩٢ وحاشية الصبان ١/ ١٢٩ عرضاً، وابن عقيل ٢/ ٢١٩ ش٢٩٢ واللسان (نقب) ١/ ٧٦٦ والمفصل ١٢٢ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٠٧ وابن الناظم ٥١٤ وشرح الكافية / الاستراباذي ١/ ٢٣٨. وصدره بلا نسبة في الصاحبي ٢٩٨. والنقب: رقة الأخفاف. أبو حفص كنية عمر بن الخطاب. والحفص: الأسد كني بذلك لشجاعته.
الشاهد فيه: قوله «أبو حفص عمر» حيث قدم الكنية على الاسم وهذا جائز.

* ٣٩- من بحر الطويل، لحسان بن ثابت، وليس في ديوانه. استشهد به ابن هشام منسوباً في الأوضح ١/ ١٢٩ ش ٤١. وهو منسوب في: حاشية الصبان ١/ ١٢٩ عرضاً وشرح التصريح ١/ ١٢١ ولرجل من الأنصار في الاستيعاب ٢/ ٦٠٥، وغير منسوب في شرح الاشموني ١/ ٩٢. سعد أبو عمرو:هو سعد بن معاذ الانصاري، والبيت مأخوذ من قول الرسول صلى الله عليه وسلم بعد موت سعد «اهتز العرش لموت سعد بن معاذ».
الشاهد فيه: قوله «لسعد أبي عمرو» حيث قدم الاسم «سعد» على الكنية «أبي عمرو».

(١) عبارة «بالاختلاس وذه» سقطت من م.

(٢) في م: جراً ونصباً.

(٣) «للمثنى» سقطت من م.

(٤) «للجمع» سقطت من م.

الإشارة بحسب من هي له خمسة، وإن تعددت ألفاظ بعضها كما عرف، لأنها إما لمفرد أو مثنى أو مجموع. وكل منها إما مذكر[1] أو مؤنث فهي ستة لكن الجمع مشترك بين المذكَّرِيْنَ والمؤنَّثاتِ فهي خمسة، ويلحقه، وفي نسخة، ويلحقُهُنَّ، أي: اسمُ الإشارة في البعد كاف تدل على بعد المشار إليه حَرْفِيَّة؛ إذ [2] لا محل لها من الإعراب لانتفاء الرافع والناصب والجار لها.

أما غير الأخير فظاهر، وأما الأخير فالجار، أو الإضافة، وأسماء الإشارة لاتضاف، لأنها لا تقبل التنكير كما مر، فثبت أنها حرف وإن تصرفت تصرف الكاف الاسمية غالباً بفتحها للمذكر، وكسرها للمؤنث واتصالها بميم وألف للمثنى مطلقاً، وبميم لجمع المذكر، وبنون لجمع المؤنث، نحو «ذاك» «ذاكما» «ذاكم» «ذاكنَّ». فللمخاطب خمسة أحوال وإن كان أصلها ستة.

وتقدم أن للمشار إليه[3] خمسةَ أحوال، فذلك خمسةٌ وعشرون صورةَ بحسب التقسيمِ الوضعيّ، وأما بحسب التقسيم العقليٌ فستةٌ وثلاثون، مجردة، أي الكاف من اللام مطلقاً، أي سواء كان المشار إليه مفرداً أم[4] مثنى أم مجموعاً[5]، أو مقرونة بها، فتقول «ذاك» و«ذلك» إلا في المثنى وفي الجمع في لغة من مدَهُ وهي الفصحى، وفي[6] ما سبقته هاءُ التنبيه، فلا تقترن باللام فيها فلا يقال «ذانِلك» [7]، ولا «أولائلك» مع المد، ولا هذا لك. وسميت الهاء هاء التنبيه لأنها تنبه المخاطب على المشار إليه.

---

(١) في م: لمذكر.

(٢) «إذ» سقطت من م.

(٣) في م «المشار إليه».

(٤) في م «أو».

(٥) في م «أو».

(٦) في م «فيما».

(٧) في ط: ذايلك.

واعلمِ أن من[1] أسماء الإشارة ما لا يلحقه لامٍ ولا كاف كـ «ثَمَّ» وأن كلامه يقتضي أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان: قُربى وبُعدى، وهي طريقة ابن مالك[2] وغيره من المحققين لكن الجمهور على أن له[3] ثلاث مراتب.

قُربى، وهي المجردة من اللام والكاف.

وبُعدى، وهي المقرونة بهما في غير المثنى. وبالنون المشددة والكاف في المثنى. ووُسطى، وهي التي بالكاف وحدها لأن زيادة الحروف تشعر بزيادة المسافة، فعليه للمفرد المذكر القريب «ذا» وللمتوسط «ذاك» وللبعيد «ذلك». ولمثناه[4] القريب «ذانِ» رفعاً، و«ذَيْنِ» جراً ونصباً، وللمتوسط «ذانِك وذينك» بتخفيف النون، وإما بتشديدها للبعيد، ولجمعه القريب أولاء[5]، وللمتوسط «أولئك»، وللبعيد أولاء لك[6]، مع القصر.

وقس على ذلك المؤنث يكن المجموع ثماني عشْرةَ[7] صورةً، لكن أولاء مشترك بينه وبين المذكر فيكون[8] خمسةَ عشرَ.

النوع الرابع: **الموصول الاسمي**

---

(١) في م: «في».

(٢) «ابن مالك» سقطت من م.

(٣) في م «لها».

(٤) في م «وللمثناة».

(٥) العبارة من قوله «بتخفيف... إلى هنا» سقطت من م.

(٦) في م: أولالك.

(٧) في م: ثمانية عشر.

(٨) في ط «فتكون».

وعرفه بالحد وبالعقد فقال: وهو ما افتقر إلى الوصل إما بجملة خبرية معهودة متأخرة عنه، لكونها معرفة، ومبيِّنة له، كجاء الذي قام أبوه. بخلاف الإنشائية، كبِعْتُكَهُ، بقصد الإنشاء، واضربْهُ، ولا تضرِبْهُ. وبخلاف المبهمة إلا في مقام التهويل والتفخيم[1] نحو {فَغَشِيَهُمْ مِنَ اليمِّ مَاغَشِيَهُمْ}[2] ونحو {إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى}[3].

أو وصف لغير تفصيل صريح، أي خالص من غلبة الاسم، وتختص به «أل» كضارب ومضروب كما سيأتي، بخلاف ما غلبت عليه الاسمية كأبطح وأجرع وصاحب.

أو ظرف أو مجرور تامّين، أي تتم[4] بهما الفائدة نحو: جاء الذي عندك، والذي في الدار، بخلاف جاء الذي اليوم أو بك، وحكى الكسائي: نزلنا المنزل الذي البارحة، أي الذي نزلناه البارحة وهو شاذ.

ويجب أن يكون متعلقهما فعلاً محذوفاً كاستقر. ولا يجوز تقديره وصفاً كمستقر لأنه مفرد.

وإلى عائد مطابق للموصول في الإفراد والتذكير وفروعهما ليرتبط الموصول بصلته، كجاء الذي قام أبوه أو التي قام أبوها، أو اللذان أو[5] اللتان قام أبوهما، أو الذين[6] قام أبوهم، أو اللاتي قام أبوهن، أو خَلَفِهِ، كقوله:

٤٠ سعادُ التي أضناك حُبُّ سعادا وإعراضُها عنك استمر وزادا

(١) في م: أو التفخيم.

(٢) طه ٢٠/ ٧٨.

(٣) النجم ٥٣/ ١٦.

(٤) في م: يتم.

(٥) في م: «و».

(٦) في ط م «اللذين».

* ٤٠- من بحر الطويل، لم أعثر على قائله. صدره بلا نسبة في حاشية الصبان ١/ ١٤٦ عرضاً، وشرح الاشموني ١/ ١٠٥ و١٢٢.

أي أضناك حبها. وكقولك: أبو سعيد الذي رويتُ عن الخدري، أي عنه.

ثم ثنّى بالعدّ فقال: وهو «الذي» للمفرد المذكر العاقل وغيره، و«التي» للمفرد المؤنث كذلك وتثنيتهما وهي: «اللَّذانِ» و«اللَّتانِ» رفعاً، و«اللَّذيْنِ» و«اللَّتيْنِ» جراً ونصباً بإثبات النون مخففة ومشددة وبحذفها. والأصل التخفيف والثبوت.

قال المصنف في شرحه: وظاهر كلامه في توضيحه تخصيص حذفها بحالة الرفع كما هو مذهب البصريين[1]. والأولى بالقصر أشهر من المد، و«الذِيْنَ» بالياء رفعاً وجراً ونصباً لجمع المذكر فيهما للعاقل كثيراً، ولغيره قليلاً. وربما جاء في الرفع بالواو نحو:

٤١ - نحن اللذون صبَّحوا الصَّباحا

يوم النخيل غارةً ملحاحا

واللاتي واللائي لجمع المؤنث، وقد تحذف ياؤهما.

والموصول قسمان:

والشاهد فيه «التي أضناك حب سعادا» حيث وضع الاسم الظاهر «سعاد» في آخر الصدر موضع الضمير، فربط به جملة الصلة والأصل أن يقول: سعاد التي أضناك حبها... ووضع الاسم الظاهر في موضع الضمير في جملة الصلة بنوع خاص، أنكره كثير من العلماء، وذكروا أنه لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية. ومنهم ابن هشام نفسه فقد ذكر في المغني أنه ضرورة لا يجوز تخريج القرآن عليها.

(١) عبارة «كما هو مذهب البصريين» سقطت من م.

* ٤١- من الرجز، ونسبته مختلف فيها، فقد نسب لأبي حرب الأعلم من بني عقيل، ولليلى الأخيلية في قتل دهر الجُعفي ولرؤبة بن العجاج. استشهد به ابن هشام غير منسوب في: شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٦٩ (ت صلاح) ومنسوباً في التخليص ١٣٥ م ٣٠ لرجل جاهلي من بني عقيل. وبصدره بلا نسبة في المغني ٥٣٥ ش ٧٥٩ وفيه «الذون» بلام واحدة. وهو منسوب لرؤبة في ديوانه ١٦٨ ضمن أبيات مفرده. ولليلى في ديوانها ٦١ والعباب ٤٧. ولليلى وأبي حرب الأعلم في العيني على هامش الأشموني ١/ ١٠٩ والدرر ١/ ١٨٧ ش ١٤٣ وحاشية الصبان ١/ ١٤٩ والسيوطي ٢/ ٨٣٢ ش ٦٤٧ والخزانة ٦/ ٢٣-٢٤. ولرؤبة، وليلى، وأبي حرب في الدرر ١/ ٢٥٩ - ٢٦٠ ش ٢٣٦. وغير منسوب في: ابن عقيل ١/ ١٤٤ش ٢٧ عرضاً وشرح التصريح ١/ ١٣٣ والأزهية ٢٩٨ والأشموني ١/ ١٠٩ وابن الناظم ٨٣ والمخصص ٦/ ٩٢. وصدره بلا نسبة في الهمع ١/ ٢٠٨ ش ١٤٣ و٢٨٥ ش ٢٣٦.

الشاهد فيه: قوله «اللذون» حيث جاءت بالواو في حالة الرفع كما لو كانت جمع مذكر سالماً، وليست كذلك.

نص وهو ما مر.

ومشترك وهو العام في المفرد المذكر وفروعه، وقد أخذ في بيان ذلك **فقال: وما بمعناهن وهو:**

«مَنْ» للعالِم نحو {وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الكِتَابِ}[1] ونحو: جاءني من قام أبوه أو أبوها أو أبوهما أو أبوهم أو أبوهن. وقد تأتي لغيره إذا نزل منزلته كقوله تعالى: {وَمَنْ أَضَلُّ مِمَنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ مَنْ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ}[2] فإنهم بدعائهم الأصنام نزلوها[3] منزلة العلماء، أو اجتمع معه فيما إذا وقعت عليه من نحو: {كَمَنْ لاَ يَخْلُقُ}[4] لشموله الآدميِّيْنَ والملائكة والأصنام، ونحو: من يمشي على رجليه، أو اقترن به في عموم فُصِّلَ بمن نحو: {فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ}[5] لاقترانهما[6] بالعالم في كل دابة.

و«ما» لغيره، أي لغير العالِم نحو {مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللهِ بَاقٍ}[7]. وقد تأتي للعالِم مع غيره نحو {سَبّح لِلهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ}[8] وللمبهم أمره كقول مَنْ رأى شبحا لا يعرف ما هو: انظر إلى ما ظهر. ولأنواع من يعقل نحو

---

(١) الرعد ١٣/ ٤٣.

(٢) الأحقاف ٤٦/ ٥.

(٣) في م «نزلوهم».

(٤) النحل ١٦/ ١٧.

(٥) النور ٢٤/ ٤٥.

(٦) في ط: لاقترانها.

(٧) النحل ١٦/ ٩٦.

(٨) الحشر ٥٩/ ١ {سبح لله ما في السموات وما في الأرض وهو العزيز الحكيم}.
والصف ٦١/ ١ {سبح لله ما في السموات وما في الأرض وهو العزيز الحكيم}.



{فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ}(1).

و«ذو» عند طيء، كقوله:

٤٢-.............. وبئــري ذو حفــرتُ وذو طويــتُ

أي التي حفرتها والتي طويتها.

والمشهور بناؤها. وقد تُعربُ بالحروف كقوله.

٤٣-............... فحسبي من ذي عندهم ماكفانيا

فيمن رواه بالياء كما مر.

و«ذا» بعد ما أو من الاستفهاميتين إن لم تُلْغَ ولم تكن للإشارة كقوله:

---

(1) النساء ٤/ ٣.

* ٤٢ – عجز بيت من الوافر، لسنان بن الفحل الطائي. وصدر البيت: فإن الماء ماء أبي وجدي. وقصة البيت أوردها ابو تمام في ديوان الحماسة. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ١٤٣م ٣٥ وشرح القطر ١٠٢ ش ٣١ والأوضح ١/ ١٥٤ ش ٥١. وهو في: شرح التصريح ١/ ١٣٧ والإنصاف ٢/ ٣٨٤ ش ٢٤٤ وديوان الحماسة / الجواليقي ١٦٥ الحماسية ١٩٣ وآمالي الشجري ٢/ ٣٠٦ والدرر ١/ ٢٦٧-٢٦٨. وغير منسوب في شرح الكافية / الاستراباذي ٢/ ٤١ والمرتجل ٦٩ وشرح الأشموني ١/ ١١٨ والهمع ١/ ٢٨٩ ش ٢٤٩ وشرح المفصل ٣/ ١٤٧ و ٨/ ٤٥ والأزهية ٢٩٥ واللسان (ذو وذات) ١٥/ ٦٠، ٤٦٠، ومجمع الأمثال ١/ ١٠٥.

الشاهد فيه قوله «ذو حفرت وذو طويت» حيث استعمل «ذو» اسما موصولا بمعنى التي وأجراه على غير العاقل.

* ٤٣ –عجز بيت من الطويل، لمنظور بن سحيم الفقعسي. وصدره: فإما كرام موسرون لقيتهم. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في شرح اللمحة (ت راوي) ١/ ٢٠١ والأوضح ١/ ٤٢ ش ٧ والمغني ٥٣٥ ش ٧٥٨. وبالبيت كاملاً ومنسوباً في التخليص ٥٤-٥٥ م ٥. وهو منسوب في شرح التصريح ١/ ٦٣ وشرح المفصل ٣/ ١٤٨ وفيه «أتيتهم» مكان «لقيتهم» و «ذو» مكان «ذي» والحماسة / الجو اليقي ص ٣٣٨ حماسية ٤٢٦ وروايته كما في شرح المفصل والسيوطي ٢/ ٨٣٠-ش ٦٤٦ والدرر ١/ ٢٦٨-٢٦٩ ش ٢٥٠. وغير منسوب في شرح الأشموني ١/ ١١٨ وفيه «ذو» مكان «ذي» وابن عقيل ١/ ٤٥ ش ٤ وحاشية الصبان ١/ ١٥٧ والمقرب ٦٢ والهمع ١/ ٢٨٩ ش ٢٥٠.

الشاهد فيه قوله: «من ذي عندهم» حيث جاءت (ذو) الموصولة معربة بالحروف (إعراب الأسماء الستة) على لغة طيء.

٤٤ ألاتسألان المرء ماذايحاول　　　أنحبٌ فيُقْضى أم ضلالٌ وباطلُ

أي ما الذي يحاوله. وقوله:

٤٥- ألا إن قلبي لدى الظاعنينا　　　حزين، ومن ذا يعزِّي الحزينا

فلا تكون «ذا»[1] موصولة فيما إذا لم يتقدمها استفهام بما أو بمن، بل تكون اسم إشارة. ومنه قوله:

٤٦ عدسْ، ما لعبَّاد عليك إمارةٌ　　　أمِنتِ وهذا تحملين طليق

---

* ٤٤- من بحر الطويل، للبيد بن ربيعة العامري يرثي النعمان بن المنذر. استشهد به ابن هشام منسوباً في المغني ٣٩٥ ش ٥٥٧. وغير منسوب في التخليص ٤٤. وبصدره في الأوضح ١/ ١٥٩ ش ٥٣. وهو منسوب في ديوانه ١٣١ القصيدة ٤٤ والعيني على حاشية الصبان ١/ ١٥٩ عرضاً، والأبيات المشكلة ٤٢٥ وشرح جمل الزجاجي / ت الحمد ٣٤٩ وشرح التصريح ١/ ١٣٩ والعيني على الأشموني ١/ ١٢٠ والحماسة البصرية ٢/ ٤١٧ وفاتحة الإعراب ٢٠٧ والكتاب ٢/ ٤١٧ واللسان (ق ح ب) ١/ ٧٥١، وابن الشجري ٢/ ١٧١ والخزانة ٢/ ٢٥٢ و٦/ ١٤٥ - ١٤٧ والمفصل ١٥٠ والأصول في النحو ٢/ ٢٦٣ - ٢٦٤. وغير منسوب في: شرح المفصل ٣/ ١٤٩ واللامات / ٦٤ (الزجاجي) والبحر المحيط / ١٣٩ والتهذيب الوسيط ١٣٤ ش ٢٢٥. ومعاني القرآن/ للفراء ١/ ١٣٩ وشرح أبيات سيبويه ٢٦٧ ش ٥٢٦ والجمل للفراهيدي ١٦٠.

الشاهد فيه قوله: «ماذا يحاول» حيث استعمل «ذا» موصولة بمعنى الذي وأخبر بها عن «ما» الاستفهامية وأتى لها بصلة هي جملة «يحاول».

* ٤٥- من بحر المتقارب. استشهد ابن هشام بقطعة من العجز بلا نسبة في الأوضح ١/ ١٦١. ينسب لأمية بن أبي عائذ الهذلي أو أمية بن أبي الصلت في شرح التصريح ١/ ١٣٩. ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٨١ وفيه «لفي» مكان «لدى» و «حزين» مكان «الحزينا».

الشاهد فيه قوله «من ذا يعزي» فقد استعمل «ذا» موصولة وأخبر بها عن «من» الاستهامية وأتى لها بصلة هي جملة «يعزي».

(١) كلمة «ذا» سقطت من م.

٤٦* - من بحر الطويل، ليزيد بن مفرغ الحميري يهجو عباد بن زياد بن أبي سفيان. ويروى «نجوت» و «عتقت» مكان «نجوت». استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ١٥٠ م ٣٦. وبعجزه بلا نسبة في المغني ٦٠٢ ش ٨٣٤ والأوضح ١/ ١٦٣ ش ٥٥ وشرح القطر ١٠٦ ش ٣٣. وهو منسوب في ديوان يزيد ١٧٠ القصيدة ٤٠ وإعراب القرآن/ للزجاج ١/ ٢١٣ والحماسة البصرية ١/ ١٧٣ وشرح المفصل ٤/ ٧٩ وشرح التصريح ١/ ١٣٩ و ٣٨١ و ٢/ ٢٠٢ وأدب الكاتب ٤١٧ والعمدة ٢/ ١٠٢٥-١٠٢٦ والشعر والشعراء ١/ ٢٨٠ وظام الغريب ١٣٠ والأنصاف ٢/ ٧١٧ م ١٠٣ وأمالي الشجري ٢/ ١٧٠ واللسان (عدس)

بدليل دخول هاء[1] التنبيه عليها، أي وهذا طليق محمولاً لك[2]، ولا فيما إذا ألغيت، وذلك بتقديرها مركبةً مع ما في نحو ماذا صنعت؟ بدليل إثبات ألف ما، إذا دخل عليها جارٌ نحو: عمَّاذا تسأل؟ لوقوعها في حشو الكلمة فتنزل «ماذا» منزلة أي شيء، فتكون مفعولاً لصنعت مقدماً عليها. ويجوز إلغاؤها بتقديرها زائدةً، فإن قدرت «ما» مبتدأ، و «ذا» خبر فهي موصولة لأنها لم تُلغَ، ولا فيما إذا كانت اسم إشارة نحو: من ذا الذاهب؟ وماذا التّواني؟ أي من هذا الذاهب؟ وما هذا التّواني؟

و«أيّ»: كقوله {لننزعنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهُمْ أَشَدُّ} [3] اي الذي هو أشد. ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم خلافاً للبصريين، وقد قال الكسائي في جواب من سأله، لِمَ لا يعمل فيها الماضي: «أيُّ كذا خُلِقَتْ» وأجاب غيره بأن المضارع مبهم كأي فيتناسبان، بخلاف الماضي إذ [4] لا إبهام فيه فيتنافيان.

و«أل» في نحو الضارب من كل اسم فاعل نحو: {إنَّ المُصَّدِّقِيْنَ والمُصَّدِّقَاتِ}[5]، وكاسم الفاعل الصفة المشبهة كـ زيدٌ الحسَنُ وجهُهُ، وصرَّح به المصنف في توضيحه وغيره.

٦/١٣٣ والدرر ١/٢٦٩-٢٧٠ ش ٢٥٢، والخزانة ٤/٣٣٣ عرضاً ضمن حديثه عن الشاهد ٣٠٣ وذكر قصة البيت، وابن الناظم ٩٠.

وغير منسوب في معاني القرآن/ للفراء ١/١٣٨ وشرح المفصل ٢/١٦ و ٤/٢٣وحاشية الصبان ١/١٦٠ والجمل/ للفراهيدي ١٥٨ وأمالي ابن الحاجب ١/٣٦٣ و ٤٤٧ والمفصل ١٥٠. وصدره بلا نسبة في الهمع ١/٢٦٠ ش ٢٥٢

الشاهد فيه: قوله «وهذا تحملين طليق» حيث زعم الكوفيون أن «ذا» اسم موصول صلته «تحملين» لأنهم لا يشترطون لاعتبار «ذا» موصولاً أن يسبق باسم استفهام، ولايمنع من اعتباره موصولاً عندهم أن يتقدم عليه حرف التنبيه.

(١) في ط «هـ».

(٢) «لك» سقطت من م.

(٣) مريم ١٩/٦٩.

(٤) «إذ» سقطت من ط ق.

(٥) الحديد ٥٧/١٨.

واستشكل بأنها تدل على الثبوت فلا تؤول [1] بالفعل الدالّ على الحدوث ولهذا كانت الداخلةُ على اسم التفضيل غيرَ موصولة ويجاب بأن الصفة المشبهة تعمل في الفاعل الظاهر عمل الفعل باطراد، بخلاف اسم التفضيل، ونحو: المضروب من كل اسم مفعول نحو (والسَّقْفِ المَرْفُوْعِ) [2].

وأما وصلها بمضارع كقوله:

٤٧ ما أنت بالحكم التُّرضى حكومتُهُ ....

أو بظرف كقوله:

٤٨ من لا يزال شاكراً على المعه

فهو حر بعيشةٍ ذات سَعة

فقليل أو ضرورة.

وبما تقرر عُلم أن «أل» المذكورة، ليست حرف تعريف خلافاً للأخفش، لأنه يجوز عطف الفعل على مدخولها نحو {فالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً، فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً}[3]. أي فاللاتي أغرن

---

(١) في م «فلا يؤول».

(٢) الطور ٥٢/ ٥.

* ٤٧- أنظر الشاهد رقم ١

* ٤٨- من الرجز. لم اعثر على قائله. استشهد به ابن هشام في المغني ٧٢ ش ٦٩. بصدره في الجامع الصغير ٣٠. وهو في ابن عقيل ١/ ١٦٠ ش ٣٢ وشرح الأشموني ١/ ١٢٥ والجنى ٢٠٢ وحاشية الصبان ١/ ١٦٥ عرضاً، والهمع ١/ ٢٩٤ ش ٢٦٣ والسيوطي ١/ ١٦١ ش ٦٢ والدرر ١/ ٢٧٧ ش ٢٦٣. ومعناه: من كل دائم الشكر لله تعالى على ماهو فيه من خير، فإنه يستحق الزيادة ورغد العيش، وهو مأخوذ من قوله تعالى «لئن شكرتم لأزيدنكم».

الشاهد فيه قوله «المعه» حيث جاء بصلة «أل» ظرفاً، وهو شاذ على خلاف القياس.

(٣) العاديات ١٠٠/ ٣-٤.

فأثرن. ولأنّه لا يتقدَّمِ عليها معمولُ مدخولِها، فلا تقول: جاء زيداً الضَّارِبُ، وأما قوله تعالى {وكانوا فيه من الزَّاهدينَ}[1] فتقديره: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين.ولا موصولاً حرفياً، خلافاً للمازني، لعَوْدِ الضمير عليها كما في نحو: المتقي ربه[2]، ولأنها لا تُؤَوَّلُ مع صلتها بمصدر، كما هو حقيقةُ الموصولِ الحرفيِّ وهو ستة: «أن»، و«أنّ»، و «ما»، و «كي» و «لو» و «الذي» نحو {أوَلَمْ يَكْفِهِمْ أنّا أنْزَلْنا}[3] و{أنْ تَصُوموا خيرٌ لكم}[4] و{بما نَسُوا يومَ الحساب}[5]{لكيلا يكونَ على المؤمنينَ حَرَجٌ}[6]، {يودُّ أحَدُهُمْ لو يُعَمَّرُ}[7]،{وخُضْتُمْ كالَّذي خاضوا}[8].

النوع الخامس: **المحلّى**، أي المعرف بألـ.

والتعريف بها مذهب الخليل، والهمزة عنده أصليّة، وهي همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، وعن سيبويه ما يوافقه في[9] أنّ التعريف بألـ ويخالفه في أصالة الهمزة، فعنده أنّها زائدةٌ معتدٌّ بها في الوضع، وعنه أيضاً أن التعريف باللام وحدها. والهمزة همزة وصلٍ، جُلِبَتْ للتَّمكُّن من الابتداء بالساكن، كما في ابنٍ وابْنُم، وفُتِحت لكثرة استعمالها مع اللام.

وعن المبرد أن التعريفَ بالهمزة، وزِيدت اللامُ وحدَها للفرق بين همزة التَّعريفِ

---

(١) يوسف ١٢/ ٢٠.

(٢) العبارة «كما في نحو المتقي ربه» سقطت من م.

(٣) العنكبوت ٢٩/ ٥١.

(٤) البقرة ٢/ ١٨٤.

(٥) ص ٣٨/ ٢٦.

(٦) الأحزاب ٣٣/ ٣٧.

(٧) البقرة ٢/ ٩٦.

(٨) التوبة ٩/ ٦٩.

(٩) في م و «من».

وهمزةِ الاستفهام.

وإنما لم تُتركِ الهمزة وتحرك اللام على الثاني من قولَيْ سيبويه؛ لأنها إن حُرِّكتْ بالكسر حَصَلَ به الثِّقل مع كثرةِ الاستعمال، واشتَبَهت بلام الجر. أو بالفتح اشتبهت بلام الابتداء. أو بالضم، فلا نظير لها.

والمشهورُ عند المصنفِ وغيرِهِ أنَّ التَّعريفَ بألـ:

إمَّا العهدية وهي: التي عُهِد مصحوبُها إما:

ذهناً كجاء القاضي، في قاضٍ بينك وبين مخاطبك عَهدٌ فيه. وكقوله تعالى: {إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ}[1] وقوله {إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ}[2].

أو ذكْراً نحو {كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ}[3] ونحو {فِيها مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ}[4]. الآية.

أو حضوراً نحو {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيَنَكُمْ}[5] ونحو القرطاسَ، لمن سدد سهما.

أو الجنسية وهي: الدالة على الجنس أو استغراق أفراده حقيقة أو مجازاً، لأنها إن خلفها «كلٌّ» حقيقة فهي لشمول أفراد الجنس نحو{وَخُلِقَ الإِنْسَانُ}[6] أي كل واحد من جنسه ضعيفا، ونحو {إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ}[7] وإن خلفها «كلٌّ» مجازاً فهي

---

(١) التوبة ٩/ ٤٠.

(٢) الفتح ٤٨/ ١٨.

(٣) المزمل ٧٣/ من الآيتين ١٥و ١٦.

(٤) النور ٢٤/ ٣٥.

(٥) المائدة ٥/ ٣.

(٦) النساء ٤/ ٢٨.

(٧) العصر ١٠٣/ ٢.

لشمول خصائص الجنس مبالغةً نحو {ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ}[1] أي هو كلُّ كتابٍ في صفاتِ المدح. ونحو: أنت الرَّجلُ، أي كُلُّ رجلٍ في صفات المدح.

وإن لم تخلُفها «كلٌّ» فهي الجنسية، ويعبر عنها بالتي لبيان الماهية وبالتي لبيان الطبيعة، وبالتي لبيان الحقيقة نحو {وَجَعَلْنَا مِنَ الْماءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ}[2] ونحو: أنا أُحِبُّ الطِّيبَ وأشتهي اللَّحمَ. فتلخص أن «الـ» المعرفة إما عهدية أو جنسية، وكل منهما ثلاثة أنواع، وأنّ الجنسية في القسم مقيدة بمعنى الماهية، وفي المقسم مطلقة، فلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره[3]، كما لم يلزم في تقسيم المنطقي التصور المطلق إلى تصور ساذج وتصور معه الحكم[4].

وخرج بهما الموصولةُ وقد تقدَّمتْ، والزَّائدةُ، كالدَّاخِلةِ في نحو «الَّذِي» وفي نحو ادخلُوا الأولَ فالأولَ.

ويجب ثبوتها أي «الـ» المعرفة في فاعلي[5] نعم وبئس المُظْهرَيْنِ أو فيما أضيفا إليه، إليه، أو فيما أضيفا إلى ما أضيفا إليه نحو نعم العبدُ وبئس الشرابُ و{بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ}[6] و{لَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ}[7] وقول الشاعر:

٤٩ فنعمَ ابنُ أختِ القومِ غيرَ زهير حسام مفردٌ من حمائل

(١) البقرة ٢/ ٢.

(٢) الأنبياء ٢١/ ٣٠.

(٣) «وغيره» سقطت من م.

(٤) في م «حكم» والعبارة من قوله «وال الجنسية.. إلى هنا» سقطت من «ق».

(٥) في م: فاعل.

(٦) الجمعة ٦٢/ ٥.

(٧) النحل ١٦/ ٣٠.

* ٤٩- من بحر الطويل، لأبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم من كلمة يمدح فيها الرسول ويعاتب قريشا على ما كان منها من مقاطعة آل عبد المطلب. والبيت في ذكر زهير بن أبي أمية، وهو ابن أخت أبي

ولما كان مرجعُ تعريفِ الفاعلِ في الأمثلة المذكورة إلى «ألـ» صحَّ التمثيلُ بها لقوله[1]: ويجب ثبوتها في فاعلي نعم وبئس، وإن كان في التمثيل له ببعضها تسمّحٌ. فأما فاعلهما المضمر فمستتر مفرد مُفسَّر بتمييز بعده نحو:

٥٠- نِعْمَ امرأً هَرِمٌ لم تعْرُ نائبةٌ   إلاّ وكان لِمُرتاعٍ بها وَزَرا

فامرأً، تمييزٌ مفسِّرٌ للضميرِ المستتر في «نعم»، ونحو: نعم رجلاً زيدٌ. ونعم رجلَيْنِ الزيدان، ونعم رجالاً الزيدونَ، ففاعل نعم في الثلاثة ضمير مفرد تقديره هو. ومنه قوله تعالى{فَنِعِمّا هِيَ}[3]. فما تمييز، فهي نكرة تامة، وقيل فاعل، فهي معرفة تامة.

واستغنى عن التصريح بالإفراد بذكر الاستتار، لأن الماضي لا يستتر فيه المضمر[4] إلا إذا كان مفرداً. والمخصوص بالمدح أو الذم بالمبتدأ، والجملة قبله خبر، والرَّابطُ بينهما العمومُ المستفادُ من «ألـ» فيما إذا كان الفاعلُ ظاهراً والضميرُ فيما عداه.

طالب (عاتكة) وكان زهير أحد الذين نقضوا الصحيفة التي كتبتها قريش بذلك. استشهد ابن هشام بصدره بلا نسبة في الأوضح ٣/ ٢٧٢ ش ٣٨٣. والبيت منسوب في شرح التصريح ٢/ ٩٥ وشواهد العيني على الأشموني ٢/ ٣١ والسيرة ١/ ٢٩٧ والدرر ٥/ ٢٠٠. وغير منسوب في ابن الناظم ٤٦٩. وصدره بلا نسبة في الهمع ٥/ ٢٩ ش ١٤٠٨ وفيه «حساما».

الشاهد فيه: قوله «فنعم ابن اخت القوم» حيث أتى بفاعل نعم اسما مضافاً إلى اسم مضاف إلى مقترن بألـ.

(١) في ق بقوله.

* ٥٠- من بحر البسيط. ينسبه البعض إلى زهير بن أبي سلمى وليس في ديوانه. استشهد ابن هشام بصدره بلا نسبة في الأوضح ٣/ ٢٧٥. وهو بلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٩٥.

وحاشية الصبان ٢/ ١٨٨ عرضاً و٣/ ٣٢ عرضاً كذلك. والمساعد ١/ ١١٤ وشرح الأشموني ٢/ ٣٥ عرضاً. هَرِم: بفتح الهاء وكسر الراء اسم رجل وممدوح زهير بن أبي سلمى هو هرم ابن سنان المرّي. وذكر هذا الاسم في البيت هو الذي جعل بعض الناس يتوهمون نسبته إلى زهير.

الشاهد فيه قوله «نعم امرأهرم» فإن في نعم عند الجمهور ضميراً مستتراً هو فاعلها. وقد فسر هذا الضمير لإبهامه بالتمييز الذي هو «امرأ».

(٣) البقرة ٢/ ٢٧١.

(٤) في ط م «الضمير».

ويجب تأخيرُه عن الفاعلِ والتمييز، فلا يجوزُ توسيطُهُ بين الفعلِ والفاعلِ، ولا بينه وبين التمييز، خلافاً للكوفيين في الثاني. فلا يقال: نعم زيدٌ الرجُلُ، ولا نعم زيدٌ رجُلاً.

ويجوز حذفه لدليل، كقوله تعالى[1] {فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ}[2] أي نحن، وقوله تعالى {إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ}[3]، أي هو، أي أيوب عليه الصلاة والسلام.

ويجب ثبوتُها أيضاً في نعتي اسم الإشارة مطلقاً، أي سواء كان في نداء نحو: يا هذا الرجل أم في غيره نحو: هذا الرجل فعل كذا، ونحو {مَا لِهَذَا الرَّسُولِ}[4].

و «أيٌّ» في النداء. نحو {يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ}[5] ونحو {مَا لِهَذَا الْكِتَابِ}[6]، هذا مثال لاسم الإشارة، ففي كلامه لفٌّ ونشرٌ معكوس. وقد تُنعَتُ «أيٌّ» باسم الإشارة، كما ذكره بقوله: «وقد يقال: يا أيهذا افعل كذا، ويا أيهذا الرجل افعل كذا، بنعت اسم الإشارة، وهو الغالب لأنه عريق في الإبهام. وقد تُنعت «أيٌّ» أيضاً بموصول مبدوء «بألـ» نحو يا أيُّها الذي فعل كذا، وإنما وجبَ في نعتها ما ذكر؛ لأنها مبهمة. ويجب في السعة حذفها، أي «ألـ»[7] من المنادى، لئلا يجتمع فيه تعريفان، فلا تقل: يا الرَّجل إلا في الضرورة، كقوله:

---

(١) كلمة «تعالى» سقطت من ق.

(٢) المرسلات ٧٧/ ٢٣.

(٣) ص ٣٨/ ٤٤.

(٤) الفرقان ٢٥/ ٧.

(٥) الانفطار ٨٢/ ٦ {يا أيها الإنسان ما غرك بربك الكريم}.

والانشقاق ٨٤/ ٦ {يا أيها الإنسان إنك كادح إلى ربك كدحاً}.

(٦) الكهف ١٨/ ٤٩.

(٧) عبارة «أي أل» سقطت من ق م.

٥١- فـــيا الغـلامـــان الـلذان فرا

إيــاكمـــا أن تـكـسـبانا شــــرا

وعنها احترز بقوله: في السعة، إلا من اسم الله تعالى فتدخل عليه «ألـ» نحو ياالله بإثبات الألفين، ويلّله بحذفهما، ويالله بحذف الثانية فقط. وإلا من الجملة الاسمية كالمنطلق زيدٌ المسمى بها، تقول فيها يا المنطلقُ زيدٌ.

واستثنى المصنف في توضيحه أيضاً اسمَ الجنس المشبَّهَ به نحو: يا الخليفةُ هيبةً والموصولُ المسمَّى به نحو: «يا الذي»و«يا التي».

وأيضاً[1] يجبُ حذفها من المضاف لئلا يجتمعَ فيه تعريفان، فلا تقل الغلامي إلا إذا كان المضاف صفة. إما معربة بالحرف نحو الضاربا زيد والضاربو زيد، أو مضافة[2] إما إلى ما عرف «بألـ»، وفي نسخة إلى ما فيه «الـ» أو إلى المضاف إلى ما عرف بها أو إلى المضاف إلى ضميره نحو الضاربُ الرجلِ، والضاربُ رأسِ الرجلِ، والرجلُ أنت الضاربُ رأسِهِ على قلة[3].

وما عداها لا يجوز فيه ذلك، خلافاً للفرَّاء، في إجازة: الضاربُ زيدٍ، وللكوفيين كلِّهم في إجازة نحو: الثلاثةُ الأثواب، وللرُّمَّانيّ وغيره في قولهم: الضاربي والضاربك والضاربه:ُ أنّ الضمير في موضع جر بالإضافة.

النوع السادس: **المضاف لمعرفة إضافة محضة**

إذا لم يكن متوغّلاً في الإبهام «كغير» بقرينة ما يأتي في الإضافة، كغلامي وغلامِ زيدٍ.

وتقدم أنه في رتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى الضمير، ففي رتبة العلم.

---

٥١ - من الرجز المشطور لم أقف على قائله.وهو في المقرب ١٩٤وأسرار العربية وإيضاح ابن الحاجب ١/ ٢٧٥ والمقتضب للكبرد ٤/ ٢٤٣

الشاهد: قوله فيا الغلامان، حيث جاز نداء مافيه آل ٌ

(١) كلمة «أيضاً» سقطت من ق.

(٢) في ق «أو مضافاً».

(٣) في ط: أضيفت عبارة «في المثال الأخير» بعد كلمة «قلة».



بَابٌ فِي المَرْفُوعَات

بدأ بها لأنها العمدةُ، ثم ثنّى بالمنصوبات لأنها فضلة غالباً، ثم ثلّث بالمجرورات لأنها منصوبة المحل فهي دون المنصوبات لفظاً.

المرفوعات عشرة بالاستقراء[1]

أحدها **الفاعل**: بدأ به لأصالته على نائبه، ولأن عامله لفظي، وعامل المبتدأ المقدم على البقية لأصالته، معنوي. واللفظي أقوى منه بدليل أنه يزيل حكمه، ولأن رفعه للفرق بينه وبين المفعول وليس ذلك في المبتدأ. والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني.

وهو، أي الفاعل، ما أيّ اسم أو ما في تأويله. قُدم الفعل أو شبهه مما يعمل عمله كاسم الفاعل أو الصفة المشبهة والمصدر واسمه عليه وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه، كعَلِمِ زيدٌ، ومات بكر، مثالان لقيام الفعل به، وضرب عمرو، مثال لوقوع الفعل منه و{مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ}[2] مثال شبه الفعل به، وكلها أمثلة للفاعل اسماً. ومثال ما في تأويله {أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا}[3].

وخرج بتقديم ما ذكر عليه المبتدأ في نحو: زيد قام أو قائم، وكذا قائم زيد، لأن المسند فيه وإن قُدِّم لفظاً مؤخرٌ رتبةً.

وبالإسناد إليه «المفعول» في نحو ضربت زيداً، وأنا ضارب زيداً، وبالقيد الأخير النائب عن الفاعل كضُرِبَ زَيدٌ، ومضروبٌ غُلامُه، فإنّ إسناد ما ذكر إليه إنما هو على جهة وقوعه عليه.

---

(١) في ق «بالاستقصاء».

(٢) النحل ١٦/ ٦٩.

(٣) العنكبوت ٢٩/ ٥١.

الثاني **من المرفوعات نائبه،** أي الفاعل:

قال: وهذا أولى من تعبيرهم بمفعول ما لم يسم فاعله، لأن نائب الفاعل يكون مفعولاً وغيره كما سيأتي. ولأن المنصوب في نحو: أُعطيَ زيدٌ ديناراً، يصدق به أنه مفعول لما لم يُسمَّ فاعلُه، وليس مراداً.

وهو، أي نائب الفاعل، ما؛ أيُّ اسم أو ما في تأويله حُذِفَ فاعله. وأقيم هو مقامَه في إسناد العامل إليه، ووجوب تأخيره عنه، واستحقاقِ الاتصال به، وتأنيث عاملِهِ لتأنيثه. وخرج بهذا نحو: «درهماً» في قولك: أعطي زيدٌ درهماً، ثم ذكر ما لا تتأتى[1] الإنابةُ بدونه في الفعل، واسم الفاعل، وإنْ تم التعريف بدونه خلاف ما يوهمه كلامُه، فقال: وغُيِّرَ عاملُه إلى طريقة فُعِل أو يُفْعَلُ من ضَمِّ أول الماضي والمضارع وكسر ما قبل آخر الماضي، وفتح ما قبل آخر المضارع. ويشارك[2] أول الماضي في الضم ثاني نحو «تعلَّم» وثالث انطلق واستخرج، أو إلى طريقة اسم مفعول[3] وهو المفعول به سواء كان العامل ثلاثياً أم رباعياً مجرداً أم مزيداً فيه نحو: وقُضِيَ الأمرُ، وأُخرِجَ واقْتُدِرَ واستُخرِجَ وقُوتِلَ، ونحو يُضرَبُ ويُخرَجُ[4] ويُقْتَدَرُ ويُستَخرَجُ ويُقَاتَلُ، ونحو مضروب ومُخرَجٌ ومُقْتَدَر ومُستَخرَج ومُقَاتَل. وأصل قُضيَ الأمر قضى الله الأمر، فحذف الفاعل وأنيب عنه المفعول.

وخَصَّ الثلاثي المجرد بالذكر لكونه أصلاً، فإنْ فُقِد المفعول به فالمصدرُ، أي فينوب: إما المصدر نحو {فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ}[5] ونحو[6] {فَمَنْ عُفِيَ لَهُ

(١) في ق «يتأتى».

(٢) في م «شارك».

(٣) في ط «مفعول بدلاً من اسم مفعول».

(٤) عبارة «ونحو يضرب ويخرج» سقطت من م.

(٥) الحاقة ٦٩/ ١٣.

(٦) في م «ونحوه».

مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ}[1] أي عفوٌ ما من جهة أخيه. أو الظرف الزماني أو المكاني، نحو: صِيمَ رمضانُ، وجُلسَ أمامُك. أو المجرور نحو {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ}[2] ومنه {وإِنْ تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لا يُؤْخَذْ مِنها }[3]. وإنما قال: ومنه؛ لأن الآية تحتمل إعراباً آخر وهو جعل النائب ضميراً مستتراً في يؤخذ إن أوِّلَ بيقبل.

وعلم من قوله «فإن فُقِدَ». أنه لا ينوب شيء من هذه المذكورات مع وجود المفعول به، وهو مذهب البصريين إلا الأخفش تبعاً للكوفيّينَ فيجوِّزون ذلك مطلقاً. وعن الأخفش أيضاً أنه إنما يجوز ذلك إذا تقدم النائب.

ورجَّح ابنُ مالكٍ مذهب الكوفيين لورودِ السماعِ به، كقراءة أبي جعفر {ليُجْزَىَ قوماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ}[4] وقول الشاعر:

٥٢ - أتــيح لي من العِدا نذيرا

وُقــيتُ الـشرَّ مســتطيراً

وظاهر كلام المصنف أنه لا أولوية لشيء من المذكورات. وقيل: المجرور أولى ونقل عن أبي حيان أولوية ظرف المكان.

---

(١) البقرة ٢/١٧٨.

(٢) الفاتحة ١/٧.

(٣) الأنعام ٦/ ٧٠.

(٤) الجاثية ٤٥/ ١٤، انظر قراءة أبي جعفر في البحر المحيط ٧/ ٤٦٢.

* ٥٢- من مشطور الرجز، ينسب ليزيد بن القعقاع. استشهد به ابن هشام في شرح شذور الذهب ١٦٣ وهو في الكواكب الدرية ١/ ١٧٥ ش ٤٦.

الشاهد فيه قوله «أتيح لي نذيراً» فإن أتيح فعل ماض مبني للمجهول وأصل هذا الفعل أنه يتعدى إلى مفعولين. وحين بنى الشاعر هذا الفعل للمجهول أسنده إلى الجار والمجرور مع ذكر المفعول به، بدليل أن هذا المفعول به منصوب، وهذا جائز عند الكوفيين والأخفش. أما البصريون فقد جعلوه ضرورة في الشعر.

ويشترط في المصدر والظرف والاختصاص والتصرف وفي المجرور أن لا يلزم الحرف الجار وجهاً واحداً في الاستعمال "كمذ" و" رب " و" في ".

وفي قوله والمجرور، تنبيه على أنّ النائبَ المجرور وحده، لأنه المفعول حقيقة، واختار ابن مالك أنه مجموع الجار والمجرور.

ولا يحذفان أي الفاعل ونائبه، بل يستتران في الفعل، إذ لا يجوز حذفُ العمدة، وخالف بعضهم في ذلك، محتجاً بخبر: لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن[(١)] ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، إذ لا يصح أن يجعل فاعل يشرب ضميراً يعود على الزاني لأنه خلاف المراد، إذ المراد أنّ الشارب للخمر لا يشربها وهو مؤمن، كما أن الزاني لا يزني وهو مؤمن[(٢)]. ففاعله الشارب وهو محذوف.

وردّه الجمهور بأنّ فاعله ضمير يعود على الشارب المفهوم منه مثل {أعدلوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَقْوَى}[(٣)].وحسن ذلك تقدم نظيره في "لا يزني الزاني".

ويحذف عاملُهما لدليل، إما جوازاً نحو زيد، جواباً لمن قال:من قام أو من ضرب[(٤)]. كذا مَثَّلَ. وظاهر أن زيداً في ذلك[(٥)] مبتدأ لا فاعل، إذ التقدير زيد القائم، وزيد المضروب ليكون[(٦)] الجواب بالجملة الاسمية مطابقاً للسؤال. فكان[(٧)] الأولى أن يقول لمن قال: هل قام أحد، أو هل ضرب أحد؟ ليكون التقدير قام زيد، وضرب زيد فيطابق الجوابُ السؤالَ في الجملة الفعلية. وإماّ وجوباً بأن فسره فعل أسند إلى ضمير

---

(١) في ط ورد الخبر بصورة أكمل هكذا "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، أنظر الحديث في سنن إبن ماجة فتن ١٩٣.

(٢) العبارة من قوله "إذ لا يصح... إلى هنا ساقط من م

(٣) المائدة ٥/ ٨

(٤) في م "ضربني"

(٥) "في ذلك" سقطت من م

(٦) في م "وليكون"

(٧) في م "وكان"

الفاعل أو نــائبه، فالأول نحو {إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَتْ}[1] أي إذا إنشقت السماءُ إنشقت، والثاني نحو {وَإِذَا الأَرضُ مُدَتْ}[2] أي وإذا مدت الأرض مدت، لأن أدوات الشرط لا يليها إلا الجمل الفعلية. وإنما وجب حذفه لأنّ المذكور عِوَضٌ عنه، والعوض والمعوض عنه يمتنع إجتماعهما.

ولا يكونان، أي الفاعل ونائبه جملةً بل مفرداً نحو {وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيفَ فَعَلنَاَ بِهِمْ}[3] بِهِمْ}[3] مما ظاهره أنَّ الفاعل جملة محمول على إضمار التبيين المفهوم من تبيّنَ، أو إضمار الحال المفهوم من السياق؛ أي وتبين لكم هو أي التبيين أو حالـهم. وجملة الاستفهام تفسره[4]، ونــحو {وَإِذَا قِيلَ إنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌ}[5] مما ظاهره أنّ نائب الفاعل جملة، محمول على الإسناد اللفظي لا المعنويِّ الذي الكلام فيه؛ أي وإذا قيل لهم هذا اللفظ. والإسناد اللفظي يجري في جميع الألفاظ كقول العرب: زعموا مطيةُ الكذب.

وكخبر: لا حول ولا قوة إلا بالله كنزٌ من كنوز الجنة.

ويؤنث فعلهما لتأنيثهما:

إماً وجوبا نحو طلعت الشمس أو أُطْلِعت، وهند قامت، أو اقيمت[6]، مما الفاعل أو نائبه فيه ضمير مؤنث مجازي كما في مثاله، أو حقيقي بالنظر للفاعل[7]. وهو مما له فرج كما في مثالنا لهما[1] من مثاله بالأَوْلَى. وأمّا قوله:

---

(١) الإنشقاق ٨٤/ ١

(٢) الإنشقاق ٨٤/ ٣

(٣) إبراهيم ١٤/ ٤٥

(٤) في م "تفسيرية"

(٥) الجاثية٤٥/ ٣٢.

(٦) "او اقيمت" سقطت من م.

(٧) عبارة "بالنظر للفاعل" سقطت من م.

.٥٣- إنَّ السماحةَ والمروءةَ ضُمِّنا   قبرا بمروَ على الطريقِ الواضحِ

وقوله:

.٥٤- فلا مُزْنةٌ ودقت وَدْقها   ولا أرضُ أبقل إبقالها

---

(١) "لهما" سقطت من ط م.

. ٥٣- من بحر الكامل، لزياد بن الأعجم يرثي المغيرة بن المهلب بن أبي صفرة ونسبه البعض للصلتان العبدي.

البيت منسوب لزياد في معجم الأدباء ١١/ ١٧٠ والشعر والشعراء ١/ ٣٤٤ وشعر زياد الأعجم ٥٤ القصيدة ١٤ واللباب ٣٦٩ وأمالي القالي ٣/٨-٩ والحماسة البصرية ١/ ٢٠٦ المقطوعة ٢١ وفيه "والشجاعة" مكان "والمروءة" والمذكر والمؤنث / ابن الأنباري ٢/ ٢٢٨ ومعاهد التنصيص ٢/ ١٧٤ وأمالي المرتضى ١/ ٧٢.

ونسب للصلتان العبدي في دقائق التصريف ٣٩ والسمط ٧و٨.

وغير منسوب في: الخصائص ٢/ ٧٦٣ ش ٤٦٨ والجمل / للفراهيدي ٢٧٦ ومعاني القرآن / الفراء ١/ ١٢٨ والمحلّى ٢٥٤ ش ٣٨١ والإنصاف ٢/ ٧٦٣ ش ٤٦٨.

الشاهد فيه: قوله "ضُمِّنا" حيث أن ضمن "فعلٌ ماضٍ مسند إلى ضمير المؤنث، وهو الألف العائدة إلى السماحة والمروءة وكان من حقه أن يؤنث الفعل فيقول "ضمنتا" لأن الفعل إذا أسند إلى ضمير مؤنث يجب تأنيثه. أما ترك الشاعر تأنيث الفعل في هذا البيت فإنه شاذٌ.

. ٥٤- من بحر المتقارب، لعامر بن جوين الطائي يصف أرضاً مخصبة

استشهد به ابن هشام في التخليص ٤٨٢ م١٧٢ (بلا نسبة).

ويعجزه بلا نسبة أيضا في الأوضح ٢/ ١٠٨ ش ٢١١ والمغني ٨٦٠ ش ١١٥ و٨٧٩ ش ١١٣٠.

وهو منسوب في: شرح التصريح ١/ ٢٧٨ وشرح المفصل ٥/ ٩٤ والكتاب ٢/ ٤٦ والدرر ٦/ ٢٦٨ — ٢٧٠ ش ١٧٦٨ والأصول ٢/ ٤١٣ وقال: إنه عامر بن حريم والسيوطي ٢/ ٩٢٣ ش ٨٣٥ والخزانة ١/ ٤٥ و٧ / ٤٣٧ و٩/ ٩٨ و١١/ ٣٤٨ والكامل ٢/ ٢٧٩ و٣/ ٩١ وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٠٥.

ونسب إلى الأعشى في شرح القصائد السبع / لابن الأنباري / ت عبد السلام ١٠٧ و٥٢٢.

وغير منسوب في: الرصف ٢٤١ ش ٢٠٧ وفيه "أودقت" مكان "ودقت" والتكملة ٢٩٥ ش ٥٢ والمقرب ٣٣١ وابن عقيل ١/ ٤٨٠ ش ١٤٦ ومعاني القرآن / الفراء ١/ ١٢٧ وشرح الأشموني ١/ ٣١١ ش ٢٨٢ وشرح الفصيح ١٩٣ وحاشية الصبان ٢/ ٥٣ ش ٢٨٢ وشرح الفصيح ١٩٣ وحاشية الصبان ٢/ ٥٣ ش ٢٨٢ وشرح أبيات سيبويه ١٧٥ ش ٣٤٨ والتهذيب الوسيط ٤٢٥ والخصائص ٢/ ٤١١ والرد على النحاة ٨٣ ش

فضرورة، خلافا ليونس في تجويزه الشمس طلع كعكسه؛ لكون التأنيث مجازيا وفي نحو قامت أو أقيمت هند أو الهندان أو الهندات مما الفاعل أو نائبه ظاهر حقيقي التأنيث متصل بالفعل.

وإنما ذُكر الفعل في قوله:

.٥٥- تمنى ابنتايَ أن يعـيش أبوهمـا وهل أنا إلا مِنْ ربيعة أو مُضَرْ

ضرورة إن قدر ماضيا، فإن قدر مضارعا وأصله تتمنى فحذفت إحدى التاءين فلا ضرورة.

---

٨ والمذكر والمؤنث/ ابن الأنباري ١/ ٣٤٤ وعجزه بلا نسبة في الهمع٦/ ٦٥ ش١٧٦٨ وأمالي الشجري ١٥٨/١.

الشاهد فيه: قوله " ولا ارض ابقل إبقالها " حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وهذا الفعل هو " أبقل " وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود على مؤنث وهي السحابة " وذلك ضرورة شعرية، ولأن التأنيث مجازي.

. ٥٥- من بحر الطويل، للبيد بن ربيعة العامري من أبيات يقولها لابنته وقد حضرته الوفاة.

استشهد ابن هشام بصدره بلا نسبة في المغنى ٧٤١ ش ٩٧٢ و٨٧٨ ش ١١٢٩.

وهو منسوب في شرح المفصل ٨/ ٩٩ وفيه " وماءٌ مكان " وهل " والموشح ٢٠ والحماسة البصرية ١/ ٢٨١ وديوان لبيد ٧٩ القصيدة ٢٤ والأزهية ١١٧ والخزانة ٤/ ٣٤٠ ومختار الشعر ٢/ ٥٣٠ القصيدة ٣٢ وأمالي الشجري ٢/ ٣١٧ و٣٦١ والسيوطي ٢/ ٩٠٢ ش ٧٨٠ والدرر ٦/ ٢٧٠ – ٢٧١ ش ١٧٦٩. وغير منسوب في الزهرة ٢/ ٥٥٤

الشاهد فيه: قوله " تمنى ابنتاي " فإن الفاعل " ابنتاي " مؤنث حقيقي التأنيث وهو فاعل للفعل تمنى، فإن قدر هذا الفعل ماضيا كان ذلك شذوذا أو ضرورة حيث لم يؤنث الفعل المسند إلى اسم ظاهر متصل حقيقي التأنيث وإن قُدر الفعل مضارعاً فلا ضرورة فيه ولا شذوذ.

والاعتبار الثاني أولى،لأنه لا يجوز التخريج على الشاذ أو الضرورة ما أمكن غيره.

وإما جوازاً راجحاً في نحو حضرت القاضي أو أحضرت للقاضي امرأة مما الفاعل أو نائبه فيه ظاهر حقيقي التأنيث مفصول بغير إلا نحو {إِذاَ جَاءَكَ الْمُؤمِنَاتُ}[1] وفي نحو طلعت أو أطلعت الشمس مما الفاعل أو نائبه فيه ظاهر مجازي التأنيث، متصل. ومنه ما إذا كان الفاعل أو نائبه جمع تكسير لمذكر، نحو قامت أو أقيمت الرجال، أو اسم أجمع نحو قامت أو أقيمت النساء، أو جمع تكسير لمؤنث نحو قامت أو أقيمت الهنود. أو اسم جنس نحو جفف أو جففت اللبن[2] أو جمعا على حد المثنى، ولم يسلم فيه بناء واحده، نحو قامت أو أقيمت البنون، والتأنيث في ذلك كله بمعنى الجماعة، والتذكير بمعنى الجمع. ومنه أيضا نعمت أو بئست المرأة هند وجاز فيه التذكير وإن كان الفاعل حقيقي التأنيث متصلا بالفعل لأنه ليس المراد امرأة واحدة، بل المراد الجنس مبالغة فمدحوه أو ذموه عموما،ثم خصّوا مَنْ أرادوا مدحه أو ذمه. ونسخ المتن هنا مختلفة بتقديم وتأخير وزيادة ونقص[3].

ومرجوحا في نحو ما قام أو أقيم إلا هند، مما الفاعل أو نائبه فيه مفصول بإلاّ، لأن الفعل حينئذٍ مسند في المعنى إلى مذكر، أو التقدير ما قام أو أقيم أحد، فكان الغالب التذكير. وجاز التأنيث نظراً للظاهر، كقراءة أبي جعفر{إنْ كَانَتْ إلاّ صَيْحَةٌ واحدةٌ}[4] بالرفع وقول الشاعر:

.٥٦- ما برئت من ريبةٍ وذمّ   في حربنا إلا بناتُ العـــمّ

---

(١) المتحنة ٦٠/ ١٢.

(٢) في م "خضت او خضضت"

(٣) في م "ونقصان"

(٤) يس ٣٦/ ٢٩ "إن كانت إلا صيحة واحدة فإذا هم خامدون"

يس ٣٦/ ٥٣ "إن كانت إلاّ صيحة واحدة فإذا هم جميع لدينا مُحضرون".

.٥٦ - من الرجز، لم أعثر على قائله

استشهد به ابن هشام، بلا نسبة في الأوضح ٢/ ١١٣ ش ٢١٤

وقيل: إنما يؤنث ضرورة، وهو مردود بما مر آنفاً.

ولا تلحقه، أي الفعل علامة تثنية ولا جمع، فلا يقال قاما ولا أقيما الزيدان، ولا قاموا أو أقيموا الزيدون، ولا قامتا أو أقيمتا الهندات، ولا قمن أو أقمن الهندات. وإنما يقال فيها ما يقال في المفرد.

وشذ نحو قول العرب "أكلوني البراغيث"، وقوله في الحديث "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"[1] وقوله:

٥٧- أُلْفِيَتَا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واقية

وهو في شرح الأشموني ١/ ٣١٠ ش ٢٧٩ وشرح التصريح ١/ ٢٧٩ وحاشية الصبان ٢/ ٥٢ ش ٢٧٩ والهمع ٦/ ٦٦ ش ١٧٧١ والدرر ٦/ ٢٧٢ ش ١٧٧١.

الشاهد فيه: قوله "ما برئت إلا بنات العم" حيث أدخل تاء التأنيث على الفعل، مع أنه مفصول عن فاعله، وهذا أرجح من عدم إدخال التاء على الفعل.

(١) رواه الشيخان والنسائي عن أبي هريرة – التاج الجامع للأصول ١٣٤.

٥٧- من بحر السريع، لعمر بن ملقط الباهلي الطائي يصف رجلا يعيره بالهرب وينسب أيضا لبشر بن أبي خازم

استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ٤٧٤ م ١٢٥ وبصدره بلا نسبة في المغنى ٤٨٥ ش ٦٩١ والأوضح ٢/ ٩٨ ش ٢٠٦وهو منسوب لعمرو في: شرح التصريح ١/ ٢٧٥ والخزانة ٩/ ٢١ عرضا والسيوطي ١/ ٣٣٠ عرضا خلال حديثه عن الشاهد ١٤٩.

ولبشر في: الحلى ٢٤١ ش ٣٦٢ والنوادر / لأبي زيد ٢٦٧ – ٢٦٨.

وبلا نسبة في شرح المفصل ٣/ ٨٨ وفيه "واعية" مكان "واقية" والحماسة البصرية ١/ ١٨ وأمالي الشجري ١/ ١٣٢.

وصدره بلا نسبة في الرصف ١١٢ ش ٢١ وإصلاح الخلل ٣٧.

يصف الشاعر رجلاً جباناً يهرب من القتال، ويكثر من الالتفات وراءه مخافة أن يتبعه بعض المقاتلين، فتجد عينيه وكأنما أصبحتا عند قفاه.

الشاهد فيه قوله "ألفيتا عيناك" فقد ألحق ألف الاثنين بالفعل "ألقى" مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر "عيناك" وهذه لغة جماعة من العرب.

وقوله:

٥٨.- نـــتَجَ الربيـــعُ محاسـناً ألْقَحْنَهـا غُـرُّ السـحائبْ

وقوله:

.٥٩- رأَيْن الغواني الشيبَ لاح بعارضي فأعرضنَ عني بالخدود النواضـرِ[1]

وقد حُمِل على هذه اللغة آيات منها قوله تعالى: {وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا}[2] قال المصنف والأجود تخريجها على غير ذلك.

.٥٨- من الكامل المجزوء: ينسب لأبي فراس الحمداني، والمراد به مجرد التمثيل لان أبا فراس متأخر.
استشهد به ابن هشام بلا نسبة في الأوضح ٢/ ١٠٢ س ٢٠٨
وهو منسوب في: شرح التصريح ١/ ٢٧٦ والدرر ٢/ ٢٨٤
وغير منسوب في الهمع ٢/ ٢٥٧ ش ٦٣٠
والشاهد فيه قوله ألقحنها غر السحائبْ حيث ألحق نون النسوة بالفعل الذي هو ألقح مع أنه مسند إلى الاسم الظاهر بعده غر السحائبْ.

(١) في ق م "النواظري"

. ٥٩- من بحر الطويل، لأبي عبد الرحمن محمد بن عبدالله العتبي.
استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ٢٧٤ م ١٢٥.
وهو منسوب له في الحماسة البصرية ١/ ١٢٩ وفيه بمفرقي مكان بعارضي وبالوجوه مكان بالخدودْ. والبيان والتبيين ٢/ ١٨٢.
ولعمر ابن أبي ربيعة في ديوانه ٤٩٣ (الملحقات).
ولعمر أو العتبي أو أبي الشبل في الوحشيات ٢٩٠.
و غير منسوب في شواهد التوضيح ١٩٣ ش ١٩٦ وابن عقيل ١/ ٤٧١ ش ١٤٤ وشرح الأشموني ١/ ٣٠٤ ش ٣٧٢ وابن الناظم ٢٢١ وحاشية الصبان ٢/ ٤٧ ش ٢٧٣.
الشاهد فيه قوله رأين الغواني حيث ألحق نون النسوة بالفعل رأى مع أنه مسند إلى الاسم الظاهر وهو الغواني

(٢) الأنبياء ٢١/ ٣

وأحسن الوجوه فيها إعراب[1] الذين ظلموا مبتدأ وما قبله خبراً[2]. وإنما كان الفصيح تركَ علامة تثنية الفاعل، أو نائبه وجمعه، على عكس علامة تأنيثه، لأن تثنيته وجمعه قد يُعلمان[3] من لفظه دائماً، بخلاف تأنيثه قد لا يعلم من لفظه؛ بأن يكون مقدر التأنيث. مع أنّ في الإلحاق هنا زيادة ثِقَل بخلافه ثمّ.

الثالث من المرفوعات: المبتدأ

وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، صريحاً كان أو مؤولاً حالة كونه مخبراً عنه، أو وصفاً رافعاً لمكتفى به، من ظاهر نحو: أقائم الزيـدان، أو ضميراً نحو {أَرَاغِبٌ أَنْتَ}[4] فاعلاً كان أو مفعولاً، كما يعلم مما يأتي، فعلم أن المبتدأ نوعان:

مبتدأ له خبر وهو الغالب، ومبتدأ لا خبر له لأنه في معنى الفعل، لكن له مرفوع يغني عن الخبر.

فالأول كزيد قائم مثال للاسم الصريح {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ}[5] للمؤول لأن تقديره صيامكم خير لكم. و{هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ}[6] مثال لما دخل عليه حرف زائد. ومثله بحسبك درهم. فالزائد لا يمنع الابتداء به لأنه في نية الطرح.

---

(١) كلمة "إعراب" سقطت من م

(٢) في م "خبر"

(٣) في م "يعلم"

(٤) مريم ١٩/ ٤٦

(٥) البقرة ٢/ ١٨٤

(٦) فاطر ٣٥/ ٣

والثاني شرطه نفي بحرف أو فعل أو اسم أو استفهام بحرف أو اسم نحو: أقائم أو كيف قائم الزيدان، وما أو ليس مضروب العمران، أو غير قائم الزيدان. ففي كلامه لف ونشر معكوس.

وخرج بالمجرد عن العوامل اللفظية اسم كان ونحوها فليس[1] مبتدأ.

وباللفظية العامل المعنوي وهو الابتداء الذي هو التجرد للإخبار، فإنه العامل في المبتدأ على الصحيح، فهو قيد للإدخال لا للإخراج.

وبمخبر عنه الأسماءُ التي لم تركب نحو واحد، اثنان، ثلاثة فإنها وإن تجردت عما ذكر لكن لا أخبار عنها.

وبالوصف، والمراد به: (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة) غيرُه كاسم الفعل[2]، نحو هيهات الحجازُ أي بعد.

وبمكتفى به، مالا يكتفى به نحو: أقائم أبواه[3] زيد؛ فلا يعرب قائم مبتدأ لأنه لم يكتف بمرفوعه، بل زيد هو المبتدأ، وقائم خبره وأبواه فاعل به.

ولا يبتدأ بنكرة لأن الغرض من الإخبار الإفادة وهي منتفية إذا كان المبتدأ[4] نكرة نكرة إلا إذا عمت بوقوعها في سياق النفي نحو: ما رجل في الدار أو بغيره[5] لكونها صيغة عموم نحو: {كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ}[6] ونحو من يقم أقم معه، ونحو من جاءك؟ أو خُصت بوصف مذكور نحو رجل صالح جاءني، أو مقدر نحو السمن منوان بدرهم.

---

(١) كلمة "فليس" سقطت من م

(٢) العبارة في م هكذا "غير اسم الفعل"

(٣) في م "أبوه"

(٤) كلمة "المبتدأ" سقطت من ط

(٥) في م "بغيرها"

(٦) البقرة ٢/ ١١٦

فالسمن مبتدأ ومنوان مبتدأ ثان، وبدرهم خبره. والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول. وسوغ الابتداء بمنوان وصفه المقدر، أي منوان منه بدرهم.

وفي معنى وصفها تصغيرها نحو رجيل[1] جاءني، لأنه بمعنى رجل صغير جاءني وإضافتها نحو قوله صلى الله عليه وسلم "خمس صلوات كتبهن الله على العباد"[2] وتعلق المعمول بها نحو قوله صلى الله عليه وسلم "أمر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة"[3].

وعليهما، أي العموم والخصوص نـــزل[4] قــوله تعــالى: {وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ}[5]. أما العموم فمن حيث أنّ الغرض المستفاد من الآية إنّ كل مؤمن خير من المشرك وأما الخصوص فبالوصف بمؤمن.

الرابع من المرفوعات:

خـبره: أي خبر المبتـدأ، وهو ما تحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور. فخرج عن[6] أن يكون خبراً، مرفوع الفعل من الفاعل أو نائبه، لأنه ليس مُتِماً للفائدة مع مبتدأ بل مع فعل. ومرفوع الوصف المذكور[7]. وإن تمت به الفائدة مع مبتدأ لما مر، مر، إنّ هذا الوصف لا خبر له.

ولا يكون الخبر زماناً، والمبتدأ اسم ذات، فلا يقال زيد اليوم ولا عمرو غداً، ونحو: الليلةَ الهلالُ، واليومَ خمرٌ، مُتأوَّلٌ برؤية الهلال وشرب خمر، ليكون معنى، فيصح

---

(١) في ط "رجل"

(٢) البخاري: الإيمان ٣٤ والشهادات ٣٦.

(٣) مسند أحمد ٥/ ١٦٧و ١٦٨ وفيهما: أمر بالمعروف و١٧٨ وفيه أمرك..... ونهيك. وصحيح مسلم: الزكاة ٥٣.

(٤) في ط "ينزل"

(٥) البقرة ٢/ ٢٢١

(٦) كلمة "عن" سقطت من م

(٧) زيدت كلمة "لأنه" بعد كلمة "المذكور" في م

الإخبار عنه باسم الزمان، كما يصح الإخبار به عن سائر المعاني، كما فُهم من قوله:
والمبتدأ اسم ذات نحو الصوم اليوم والسفر غداً.

وخرج باسم الزمان، اسم المكان، فيصح الإخبار به عن اسم الذات كاسم المعنى نحو زيد أو العلمُ أمامك أو عندي.

الخامس من المرفوعات

اسم كان وأخواتها المسماة بالنواسخ والنواقص رفع بها تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها حقيقة وفاعلها مجازاً، كما يسمى منصوبها خبرها حقيقة ومفعولها مجازاً.

ومشهور أخوات كان: أمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس وهذه السبعة مع كان تعمل مطلقاً عن التقيد[1] بشروط مما[2] يأتي نحو[3]{وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً}[4].

وأربعة تالية لنفي أو شبهه من نهي ودعاء وهي: زال ماضي يزال. فالنفي نحو {وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينِ}[5]، والنهي نحو قوله:

٦٠- صاح شمِّرْ ولا تزل ذاكر الموتِ   فنسيانه ضلال مبين

---

(١) "عن التقييد" ساقطة من م

(٢) في م "ما"

(٣) كلمة "نحو" سقطت من م

(٤) الفرقان ٢٥/ ٥٤

(٥) هود ١١/ ١١٨

. ٦٠ - من بحر الخفيف، لم أعثر على قائله استشهد به ابن هشام في التخليص ٢٣٠ م ٦٢ وشرح القطر ١٢٧ ش ٤٠. وبصدره في الأوضح ١/ ٢٣٤ ش ٨١.
وهو في ابن عقيل ١/ ٢٦٥ ش ٦١ وشرح الأشموني ١/ ١٨١ ش ١٢٧ وشواهد ابن عقيل للجرجاوي ٤٤ وحاشية الصبان ١/ ٢٨٨ عرضاً وشرح التصريح ١/ ١٨٥ والهمع ٢/ ٦٥ ش ٣٥٢ والدرر ٢/ ٤٤ ش ٣٥٢ وابن الناظم ١٣١ والنكت الحسان ٦٥ وعمدة الحافظ ١٩٩.

والدعاء نحو قوله:

.٦١- ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلاً بجرعائك القطرُ

بخلاف زال ماضي يزول، وماضي يزيل؛ فإنهما تامان والأول منهما قاصر بمعنى ذهب وانتقل نحو {إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ أَنْ تَزُولا}(١) والثاني متعد لواحد بمعنى ماز نحو: زل ضأنك من معزك، أي مزه منه، وبرح نحو {لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ}(٢) وفتئ نحو {تَاللَّهِ تَفْتَأُ}(٣) أي لاتفتأ تذكر يوسف وانفكّ كقوله:

٦٢- ليس ينفكُّ ذا غنىً واعتزاز كل ذي عِفَّةٍ مُقِلٍ قَنُوعِ

الشاهد فيه قوله "ولا تزل ذاكر الموت" حيث أجرى مضارع "زال" مجرى "كان" في العمل لكونها مسبوقة بحرف النهي، وهو شبه النفي لأن من ينهى عن فعل الشيء إنما يقصد عدم حصول هذا الفعل، وعدم حصوله هو معنى النفي.

. ٦١ - البيت من بحر الطويل، لذي الرمة في ديوانه ٢٠٦.

استشهد به ابن هشام في شرح اللمحة ٢/ ٢٣ وفي شرح القطر ١٢٨ ش ٤١ وبعجزه في الأوضح ١٣٥ ش ٨٢ والمغني ٣٢٠ ش ٤٤٠.

وهو في ابن عقيل ١/ ٢٦٦ ش ٦٢ والأشموني ١/ ١٨١ ش ١٢٨ والصناعتين ٣٩٠ وشرح التصريح ٢/ ١٨٥ والعمدة ٢/ ٤٨ والموشح ١٨٥ ومجالس ثعلب ١/ ٣٤.

الشاهد فيه قوله "ولا زال" حيث عمل لا زال الرفع والنصب لوجود شرطه وهو تقدم النفي عليه. وقد علم أن زال وبرح وفتأ وانفك من الأفعال الناقصة لا تعمل إلا بشرط تقدم نفي أو شبهه.

(١) فاطر ٣٥/ ٤١

(٢) طه ٢٠/ ٩١

(٣) يوسف ١٢/ ٨٥

. ٦٢- من بحر الخفيف، لم اعثر على قائله، استشهد به ابن هشام في التخليص ٢٣٠ م ٦٢.

وهو في الأشموني ١/ ١٧٩ ش ١٢٤ وحاشية الصبان ١/ ٢٢٧ عرضاً وشرح التصريح ١/ ١٨٥ والهمع ٢/ ٦٥ ش ٣٥٠ والدرر ٢/ ٤٣ ش ٣٥٠

معنى البيت: لم يزل كل ذي عفاف وإقلال وقناعة غنياً وعزيزاً

الشاهد فيه قوله "ليس ينفك ذا غنى وإعتزاز كل.." حيث أجرى ينفك مجرى كان بحيث ترفع الاسم "كل" وتنصب الخبر "ذا" وذلك لتقدم النفي عليها وأما ليس فيمكن أن تكون مهملة فلم تعمل. ويجوز أن تعمل بأن يضمر فيها ضمير الشأن، ويكون اسمه وما بعده خبره.

وواحدٌ صلة لما المصدرية الوقتية، وهي دام نحو قوله تعالى {وَأَوْصَـانِي بِالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ مَادُمْتُ حَيّاً}[1]، أي مدة دوامي حيّاً. وسميت مصدرية لأنها تقدر بمصدر وهو الدوام. وظرفية لأنها تقدر بظرف، وهو المدة، فلو قلت دام زيد صحيحاً كان قولك "صحيحاً" حالاً لا عجبت من دوامه صحيحاً.

ويجب حذف كان وحدها، أي دون اسمها وخبرها وسائر أفعال الباب بعد أما في نحو قول العباس بن مرداس رضي الله عنه:

٦٣- أبا خراشة أما أنت ذا نفر ... فإنّ قومي لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

ونقل العيني في شرحه على هامش الأشموني: وضبط الشيخ أو حيان مقل قنوع برفع قنوع على الابتداء ومقل مقدماً خبره.

وقيل: تنازع ليس وينفك في قوله كل ذي عفةٍ، والأصح إعمال الثاني لقربه

(١) مريم ١٩/ ٣١

. ٦٣- من بحر البسيط، للعباس بن مرداس السلمي يهجو أبا خراشة خفاف بن ندبة، وندبة هي أمه.

استشهد به ابن هشام منسوباً في شرح القطر ١٤٠ ش ٢٧ والتخليص ٢٦٠ م ٧١ وبصدره في الأوضح ١/ ٢٦٥ ش ٩٧ والمغني ٥٤ ش ٤٤.

وهو منسوب في شرح المفصل ٢/ ٩٩ وشرح التصريح ١/ ١٩٥ والكتاب ١/ ٢٩٣ والجمهرة ١/ ٣١٢ والسيوطي ١/ ١١٦ ش ٤١٨ وشواهد الكشاف ٤/ ٤٣٨ والشعر والشعراء ١/ ٥٨ واللسان (ضبع) ٨/ ٢١٧ وديوان العباس ١٢٨ "منفرد".

وغير منسوب في المقرب ٢٨٤ وابن عقيل ١/ ٢٩٧ ش ٧٤ والرصف ١٨٣ ش ١١٥ الخصائص ٢/ ٣٨١ والأزهية ١٤٧ والتكملة ٣٨١ والمقاييس ٣/ ٣٨٧ والبغداديات ٣٠٤ والتهذيب الوسيط ٢٩٣.

الضبع: السنة المجدبة. ومعنى البيت: يا أبا خراشة إن كنت ذا جماعة كثيرة فإن قومي لم تأكلهم السنوات المجدبة، لكثرتهم.

الشاهد فيه: قوله "أما أنت ذا نفر" حيث حذف كان وعوض عنها "ما" الزائدة، وأدغمها في نون "أن" المصدرية وأبقى اسم كان وهو الضمير البارز المنفصل وخبره وهو قوله "ذا نفر" وانظر أيضاً ما كتبه الدكتور رمضان عبد التواب عن هذا البيت في كتابه (بحوث ومقالات).

أي السنة الجدبة، وأصله افتخرت لأن كنت ذا نفر، فقُدِّمَت العلة على المعلول لإفادة الاختصاص، ثم حذفت اللام للاختصار، ثم حذفت كان كذلك، فانفصل الضمير، فصار إن أنت ذا نفر، زيدت "ما" للتعويض من كان المحذوفة وأدغمت فيها النون لما بينهما من التقارب، فصار إما أنت ذا نفر. وإنما وجب الحذف هنا لامتناع الجمع بين العوض والمعوض منه، ويقاس بضمير المخاطب غيره.

وقد مثل سيبويه بإما زيد ذاهباً. فإن قلت: قولهم تحذف كان بعد أما لا يصح لأن "ما" إنما زيدت للتعويض من كان المحذوفة، والإدغام مرتب على زيادتها كما مر. فلم توجد أما إلا بعد حذف كان، فكيف يصح أن يقال تحذف بعدها؟ قلت: المراد أنه إذا وجد هذا التركيب حكم على كان بأنها محذوفة وأن موضعها موضع ما.

ويجوز حذفها دون سائر أخواتها مع اسمها، وبقاء خبرها بعد "إن" و"لو" الشرطيتين كثيراً وبعد غيرهما قليلاً نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "التمس ولو خاتماً من حديد"[1] ونحو قوله "الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر"

وفي هذا ونحوه أربعة أوجه:

أقواها نصب **الأول** ورفع **الثاني**، لأن ما فيه من حذف كان مع اسمها. وحذف المبتدأ بعد فاء الجزاء كثير، **وأضعفها** عكسه، لأن ما فيه من حذف كان مع خبرها وإبقاء اسمها وحذف الناصب بعد الفاء قليل. **ورفعهما ونصبهما** متوسطان لاشتمال كل منهما على أحد الكثيرين وأحد القليلين.

ومثال حذفها بدون "إن" و"لو" قوله:

---

(١) صحيح البخاري، الحديث ٤٧٩٧ (مطابع الشعب/ القاهرة) وسنن أبي داود ٥/ ٣٥ (القاهرة ٥٢) وشرح اللمحة (هادي) ٢/ ١٢

٦٤- ونُبِّئْتُ ليلى أرسلت بشفاعة إليّ، فهلا نفسُ ليلى شَفيعُها

في المنصوبات وقوله:

٦٥ - من لدُ شولاً فإلى إتلائها.

٦٤- من بحر الطويل، ينسب إلى الصِّمّة القشيري وقيس بن الملوح وابن الدمينة، وإبراهيم بن العباس الصولي.

استشهد به ابن هشام بلا نسبة في: التخليص ٣٢٠ والمغني ١٠٣ ش ١١٧ و٧٥٩ ش ٩٩٠ وقطعة من عجزه في المغني ٤٠٤ ش ٥٧٢ وفي الأوضح ٣/ ١٢٩ ش ٣٣٤.

وهو منسوب: لقيس في ديوانة ١٥٤ المقطوعة ١٨٤

ولابن الدمينة في الحماسة البصرية ٢/ ١٩٠ قصيدة وديوانه ولإبراهيم الصولي في الطرائف الأدبية ١٨٥.

ولابن الصمة في ديوانه ١١٣ القصيدة ٢٨ والدرر ٥/ ١٠٦ ش ١٣٢٧ والخزانة ٣/ ٦٠-٦٣ ش ١٦٥ ونقل عن العيني نسبته إلى قيس، وابن الدمينة.

ولقيس، أو ابن الدمينة في شرح شواهد العيني على هامش الأشموني ١/ ٥١١ ش ٤٧٤.

ولقيس، أو الصِّمّة، أو ابن الدمينة في شرح التصريح ٢/ ٤١ والسيوطي ١/ ٢٢١ ش ١٠٨.

وغير منسوب في: ابن الناظم، ٧١ والأشموني ٢/ ٣٥٩ ش ٨٨٠ وحاشية الصبان ٤/ ٥٢ ش ٨٨٠ والزهرة ١/ ١٩٣ وفيه "وأنبئت".

وقطعة من عجزه بلا نسبة في الرصف ٤٧٢ ش ٥٦٢ والهمع ٤/ ٣٥٣ ش ١٣٢٥ وحاشية الصبان ٣/ ٢٥٩ ش ٤٧٤ وديوان الحماسة / الجواليقي ٣٦٦ مقطوعة ٤٦١.

الشاهد فيه قوله "فهلا نفس ليلى شفيعها" حيث حذف الفعل بعد "هلا" ونفس مبتدأ، وشفيعها خبر، وهذه الجملة في محل نصب خبر لكان المضمرة مع اسمها، والتقدير "فهلا كانت هي (أي القصة) نفس ليلى شفيعها."

٦٥- من مشطور الرجز، ولم اقف على قائلة وهو قول جرى مجرى المثل.

استشهد به ابن هشام في الأوضح ١/ ٢٦٣ ش٩٦ والتخليص ٢٦٠م ٧١ والمغني ٥٥١ ش ٧٨٠

وهو في ابن عقيل ١/ ٢٩٥ ش ٧٣ وشرح الأشموني ١/ ١٩٧ والكتاب ١/ ٢٦٤ وشواهد التوضيح ١٣٠ ش ١٤٤ والهمع ٢/ ١٠٥ ش ٤١١ واللسان (ش ول) ١١/ ٢٦٤و(ل د ن) ١٣/ ٣٨٤ وفيه "مذلدْ" وأمالي الشجري ١/ ٢٢٢ وشرح شواهد ابن عقيل / الجرجاوي ٥٤ وشرح التصريح ١/ ١٩٤ والسيوطي ٢/ ٨٣٦ والخزانة ٤/ ٢٤ و٩/ ٣١٨. وشرح المفصل ٤/ ١٠١ والدرر ٢/ ٨٧ ش ٤١١.

والشاهد فيه قوله من لد شولا حيث حذف كان واسمها بدون وجود إن أو لو.

قال الجمهور "وتقديره من لدُ أن كانت شولا

وقد تحذف كان مع اسمها وخبرها بعد إنْ في قولهم: افعلْ هذا إمّا لا، أي إن كنت لا تفعل غيره، "فما" عوض من كان و((لا)) هي النافية للخبر المحذوف.

ويجوز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون وصلاً، إلا اي إن لم يكن قبل ساكن أو مضمر متصل به "نحو " {وَلَمْ أَكُ بَغِيّاً}[1] اصله أكون فحذفت الضمّة للجازم والواو للساكنين والنون للتخفيف، بخلاف نحو[2]{مَنْ تكَوُنُ لَه عَاقِبَةُ الدّارِ}[3]، {وَتكونُ لَكُما الكِبرْياءُ}[4]. لانتفاء الجازم[5]، ونحو {وَتكَونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْماً صَالِحينَ}[6]. لأنَّ جزمه بحذف النون.

وبخلاف المجزوم بالسكون حالة[7] الوقف لانّ الفعل[8] الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقي على حرف أو حرفين يجب الوقف عليها بهاء السكت كقولهم "عه، ولم يعه، فلم يكُ بمنزلة لم يع، فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن. وإنما لم يلزم مثله في لم يع، لأنّ إعادة الياء فيه تؤدّي إلى إلغاء الجازم ولا كذلك لم يكن، فإن الجازم إنّما اقتضى حذف الضمة، لا حذف النون وبخلاف نحو {لَمْ يَكُنِ الله ليغْفِرَ لَهُم}[9] لاتصاله بساكن، فكسرت النون لأجله، فبعدت عن الحذف لقوتها بالحركة. ونحو "إنْ لَمْ يكُنهُ فلن تُسلَّط عليه[10] لاتصاله

---

(١) مريم ١٩/ ٢٠

(٢) كلمة "نحو" سقطت من ق م

(٣) الأنعام ٦/ ١٣٥

(٤) يونس ١٠/ ٧٨

(٥) في ط "الجزم"

(٦) يوسف ١٢/ ٩

(٧) في ق م "حال"

(٨) في م: الفعل المضارع

(٩) النساء ٤/ ١٣٧ وقد سقطت كلمة "لهم" من ط

(١٠) جزء من حديث نبوي يقوله النبي صلي الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب في شأن ابن صياد كان عمر قد

بالضمير، والضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها. وخالف في المتصل بالساكن يونس فأجاز الحذف تمسكا بنحو قوله:

.٦٦- فان لم تكُ المرآة أبدتْ وَسامةً فقد أبدت المرآةُ جبهةَ ضيغمِ

وتبعه ابن مالك، وحمله الجماعة على الضرورة كقوله:

.٦٧- ... ... ولَكِ اسقِنِي إن كان مَاؤُكَ ذا فضل

ظنه المسيخ الدجال وتتمة الحديث "وإلا يكُنْه فلا خير لك في قتله" وكان النبي عليه السلام قد وصف المسيخ الدّجّال لأصحابه، ثم جاءت فتنة ابن صياد ورآه عمر فظنه هو المسيخ الدّجّال، فهم بقتله، فقال له النبي صلي الله عليه وسلم هذا الكلام، يريد إن كان هذا الذي تراه هو المسيخ الدّجّال فإنّك لن تقتله، لان الذي يقتله هو عيسى بن مريم عليه السلام، وإنْ لم يكن هو فلا خير لك في قتله. انظر الحديث في صحيح البخاري/ كتاب الجنائز باب ٨٠.

. ٦٦- من بحر الطويل، لخنجر بن صخر الأسدي يصف نفسه.

استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ٢٦٨م ٧٢ وبصدره في الأوضح ١/ ٢٦٩ ش ٩٩.

وهو منسوب له في شرح التصريح ١/ ١٩٦ والدرر ٢/ ٩٦ ش ٤١٦ والخزانة ٩/ ٣٠٤ وفيه "فانْ لا تكُ". ولبعض بنى أسد في: التمام ١٧٦ وفيه "فإلاّ". وغير منسوب في شرح الاشموني ١/ ٢٠٠ ش ١٤٨ وابن الناظم ١٤٤ وحاشية الصبان ١/ ٢٤٥ عرضا، وشواهد التوضيح ١٧٦ ش ١٨٦ واللسان (لكن) ١٣/ ٣٩١. وصدره بلا نسبة في: الهمع ٢/ ١٠٨ ش ٤١٦.

الشاهد فيه: قوله "لم تكُ" حيث حذفت النون من مضارع "كان" المجزوم بالسّكون، مع أنه قد وليها حرف ساكن وهو اللام من "المرآة" لانّ الألف الف وصل، فلا حركة لها حين الوصل. وقد ذهب يونس بن جيب إلى أنّ الحذف في هذا الموضوع جائز في سعة الكلام، وأنه غير مختص بضرورة الشعر.

. ٦٧- عجز بيت من الطويل، للنجاشي الحارثي، واسمه قيس بن عمرو بن مالك وصدر البيت:

فلست بآتيه ولا أستطيعه. وكان النجاشي يصف أنّه اصطحب ذئبا في فلاة لا ماء فيها، وزعم أنّ الذئب رد عليه فقال: لا أستطيع صحبتك فإني وحشي وأنت إنسي، لكن أرجو أن تسقيني ماء إنْ كان لديك فضل منه والشاعر بذلك يشير إلى ارتياده القفار الخالية. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ٣٨٤ ش ٥٣٩ والأوضح ١/ ٢٧١ ش ١٠٠. وهو منسوب في الكتاب ١/ ٢٧ والحماسة البصرية ٢/ ٢٥٠ والجمل للفراهيدي ٢٩٦ وأمالي الشجري ١/ ٣٨٥ والخزانة ١٠/ ٤١٨-٤١٩ ش ٨٧٥ واللامات / الزجاجي ١٥٩ والسيوطي ٢/ ٧٠١ ش ٤٦٤ وفيه "ولا مستطيعه" وشرح التصريح ١/ ١٩٦ والدرر ٦/ ٢١٦ ش ١٧٠٤ والموشح ١٢٩ والمحلّي ١٩٠ ش ٣٠٤ والإفصاح ٥٨.

السادس من المرفوعات

أسماء أفعال المقاربة المسماة بالنواسخ، والنواقص أيضا، وتسميتها بما قاله من باب تسمية الشي باسم جزئه تغليباً؛ كتسميتهم الكلام بالكلمة؛ لأنها باعتبار معانيها ثلاثة أقسام: ما يدل على قرب خبرها، وما يدل على ترجيه، وما يدل على الشروع فيه كما يعلم ذلك من كلامه الآتي وهي ثلاثة عشر:

كاد وكرب بفتح الراء وحُكي كسرها، وأوشك والثلاثة لدنو الخبر أي قربه وعسى واخلولق وحرى والثلاثة لترجيه، أي الخبر،وطفق وعلق وأنشأ وأخذ وجعل وهبْ وهلهل. والسبعة للشروع فيه وعمل الجميع عمل كان نحو {يكادُ زَيْتُها يُضِيءُ}[1] و{عَسَى رَبُّكُمْ أن يَرْحَمكُمْ}[2] و{طَفِقاَ يَخْصِفَان}[3].

وإنما أفردت بباب لاختصاص خبرها بأحكام ليست لخبر كان. كما سيأتي بيانها مع بيان الأمثلة.

السابع من المرفوعات

اسم ما حمل على ليس فيعمل عملها لشبهه بها في نفي الحال غالبا والجمود والدخول على الجمل الاسمية وهو أربعة:

وغير منسوب في الرصف ٣٤٧ ش ٣٧٩ والهمع ٥/ ٣٣٦ ش ١٧٠٤ والخصائص ١/ ٣١٠ واللسان (لكن) ١٣/ ٣٩١ والخزانة ٥/ ٢٦٥ عرضا والإنصاف ٢/ ٦٨٤ ش ٤٣٢ والأصول ٣/ ٤٥٥ والنكت الحسان ٣٠٥.
الشاهد فيه قوله 'ولاك اسقني' حيث حذف نون لكنْ مع أنها لو ذكرت لكانت متحركة بالكسرة تخلصا من التقاء الساكنين: سكون نونها وسكون السين في 'اسقنى' ومع ذلك حذفها الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن. وقد ذهب الجمهور إلى أن حذفها ضرورة.

(١) النور ٢٤/ ٣٥

(٢) الإسراء ١٧/ ٨

(٣) الأعراف ٧/ ٢٢

أحدها لات، وأصلها لا، زيد عليها التاء لتأنيث اللفظ والمبالغة في معناه كربة وثمَّةَ، وحركت لالتقاء الساكنين، وعملها عمل ليس في لغة الجميع؛ أي جميع العرب. وعبر عنه في توضيحه بقوله: وعملها إجماع من العرب انتهى.

لكن خالف فيه الأخفش فقال مرة لا تعمل شيئاً، ومرة تعمل عمل إنَّ. فقوله الأول أنْ نقله عن العرب، بطل نقل الإجماع، أو اختاره فلا؛ وظاهر كلام جماعةٍ الأولُ، ولا تعمل إلاَ في أحد ثلاثة ألفاظ.

إما في الحين بكثرة، كقوله تعالى {فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاص}[1]

أو الساعة أو الأوان بقلة، كقول الشاعر:

. ٦٨- ندم البغاةُ ولاتَ ساعة مندمِ   والبغيُ مرتعُ مبتغيه وخيمُ

وقوله:

.٦٩- طلبـــوا صـــلحنا ولات أوان   فاجبنـــا أنْ لـــيس حـــينَ بقـــاءِ

---

(١) ص ٣٨/ ٣

. ٦٨ - من بحر الكامل، ينسب لمحمد بن عيسى بن طلحة التميمي، ومهلهل بن مالك الكناني كما ينسب لرجل من طيء

استشهد به ابن هشام في التخليص ٢٩٤ م ٧٨ (بلا نسبة).

وهو منسوب لمحمد بن عيسى في شرح شواهد ابن عقيل/ الجرجاوي ٦٢ ولمحمد بن عيسى، ومهلهل بن مالك في شرح شواهد العيني على الاشموني ١/ ٢١٢ ولرجل من طيء في الخزانة ٤/ ١٧٥.

وغير منسوب في المساعد ١/ ٢٨٣ ش ٣٠٤ وشرح ابن عقيل ١/ ٣٢٠ ش ٨٣ وابن الناظم ١٥١.

وصدره بلا نسبة في الهمع ٢/ ١٢٢ ش ٤٣٩

الشاهد فيه قوله "ولات ساعة مندمْ" حيث أعمل لات في لفظ دالّ على الزمان وهو ساعة، ولم يعمله في لفظ الحين، والعلماء في إعمال لاتْ فريقان: فريق ذهب إلى أنها لا تعمل إلاّ في لفظ الحين، وفريق قالوا: إنها تعمل فيه وفيما يرادفه.

. ٦٩- من بحر الخفيف، لأبي زبيد الطائي وهو المنذر بن حرملة.

أي ليس الحين أوانَ صلح، فحذف اسمها، وكذا ما أضيف إليه خبرها ونُوِيَ معناه، فبُني كقبلُ وبعدُ، لكنه يشبه نزالِ وزنا، فبني على الكسر ونُوِّن للضرورة.

وأما قوله:

*٧٠ - لهفي عليك لَلَهفةٌ من خائف ... يبغي جوارك حينَ لاتَ مجيرُ

استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ٢٩٥.

وهو منسوب في الخصائص ٢/ ٣٧٧ والكشاف ٣/ ٣٥٩ وفيه أنْ لات حين بقاء " والإنصاف ١/١٠٩ ش ٦٢ وفيه التصقت التاء بهمزة أوان هكذا ولا تأوان والخزانة ٤/ ١٦٩ والمخصص ٤/ ٨٢ والدرر ٢/ ٢١٩ ش ٤٤٢ واللسان (أون) ١٣/ ٤٠ والسيوطي ٢/ ٦٤٠ ش ٣٩٨.

وغير منسوب في: شرح المفصل ٩/ ٣٢ وفيه لات مكان ليس وشرح الاشموني ١/ ٢١٢ ش ١٦٦ وحاشية الصبان ١/ ٢٥٦ وفيه أوانٌ بالتنوين بقاءٌ بالضم والرصف ٢٤٤ ش ٢١٤ وفيه أوانَ مكان بقاءٌ وكرره ٣٤٤ ش ٣٥٧ وفيه لات مكان ليس " والأصول ٢/ ١٣٤ والمخصص ١٦/ ١١٩ ومعاني القرآن / للفراء ٢/ ٣٩٨ ومعاني الحروف للزجاجي ٦٩ وابن الناظم ١٥١ والمسائل المنثورة ١٠٧ م ١١٢ ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٥٣ ش ٢٩٦.

الشاهد وصدره بلا نسبة في الهمع ١/ ١٢٤ ش ٤٤٢ فيه قوله ولات أوان حيث أعمل لات النافية في لفظ الأوان وهو في معنى الحين وليس هو لفظه، وفي ذلك رد على سيبويه الذي اشترط في إعمال لات أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين.

*٧٠- من بحر الكامل، لأبي عبدالله التميمي، وقيل شمردل الليثي أو أعشى قيس.

استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ٨٢٥ ش ١٠٦٥.

وهو منسوب للتميمي في ديوان الحماسة ٢٧٠ – ٢٧١ والدرر ٢/ ٦٣.

وللشمردل الليثي في الحماسة البصرية ١/ ٢٣٠، وفيه ليس مكان لات. وشرح التصريح ١/ ٢٠٠، والسيوطي ٢/ ٩٢٧ ش ٨١٤.

وغير منسوب في الخزانة ٤/ ١٧١ وعيون الأخبار مع اختلاف في بعض الألفاظ، والزهرة ٢/ ٥٢٥. وليس موجوداً في ديوان الأعشى.

الشاهد فيه: إهمال لات لعدم دخولها على الزمان، لذلك ارتفع مجير على الإبتداء والفاعلية على تقدير حين حصل مجير.

فارتفاع مجير على الابتداء والفاعلية. والتقدير حين لات مجير أو يحصل له مجير ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان ولا يجمع بين جزأيها، أي اسمها وخبرها في الكلام، بل يذكر أحدهما ويحذف الآخر كما في الأمثلة، والأكثر كون المحذوف اسمها نحو {ولاَتَ حينَ مَنَاَصٍ}[1] أي وليس الحين حين فرار. ويقل عكسه. وعليه قُرئ {ولاَتَ حِينُ مَنَاَصٍ}[2] بالرفع، أي وليس حينُ مناص حيناً موجوداً لهم عند تناديهم ونزول ما نزل بهم من العذاب.

وثانيها وثالثها: "ما" و"لا" النافيتان، فيعملان عمل ليس في لغة أهل الحجاز وبنو[3] تميم يهملونها.

ورابعها: إنِ النافية فتعمل كذلك في لغة أهل العالية[4]. وهو مذهب الكوفيين وكثير من البصريين.

وشرط إعمالهن، أي الثلاث: نفي الخبر، أي خبرهُن، وتأخيره عن اسمهن، وأن لا يليهن معموله، أي معمول خبرهن بأن يتقدم على اسمهن. فيمتنع عملهن في نحو قوله تعالى {وَماَ محمدٌ إلاَّ رَسُولٌ}[5] وقوله {إنِ الكافِرُون إلا فِي غُرُورٍ}[6] لانتقاض النفي بإلا. وفي نحو قولهم: ما مسيء من أعتب، وقوله {إنْ عِنْدَكِمْ منْ سُلْطَاَنٍ بهذَاَ}[7] وفي نحو قوله:

٧١- وقالوا تَعرَّفْها المنازلَ مِنْ مِنىً   وما كُلُّ من وافى منىً أنا عـارفُ

(١) ص ٣٨/ ٣

(٢) ص ٣٨/ ٣

(٣) في ط "بنوا"

(٤) المراد بها ما فوق نجد إلى أرض تهامة "وما وراء مكة" اللسان (علا) ١٥/ ٨٧

(٥) آل عمران ٣/ ١٤٤

(٦) الملك ٦٧/ ٢٠

(٧) يونس ١٠/ ٦٨.

٧١ - من بحر الطويل، لمزاحم بن الحارث العقيلي.

لضعفهن في العمل، فلا يتصرف في أخبارهن ولا معمول أخبارهن بالتقديم.

وخرج بقوله "وليس" أي معمول خبرهن ظرفاً ولا مجروراً ما لو كان كذلك فيجوز، كقوله:

. ٧٢- بأهْبةِ حزم لُذْ وإن كنت آمناً ۝ فما كُلُّ حينٍ مَنْ تُوالي مُواليا[1]

وقضية كلامه كغيره، أن تقديم الخبر يمنع العمل وإن كان ظرفا أو مجروراً، قال ابن عقيل: "وبه صرح ابن مالك"، وقيل: لا يمنع حينئذٍ، وهو المختار، قياساً على معمول الخبر وعلى خبر إن وأخواتها.

استشهد ابن هشام بعجزه بلا نسبة في الأوضح ١/ ٢٨٢ ش ١٠٥ والجامع الصغير ٥٧ والمغنى ٩١٠ ش ١١٨٠. وهو منسوب في شرح التصريح ١/١٩٨ والكتاب ١/ ٧٢ و١٤٦ والحماسة البصرية ٢/ ٢٢٦ وشرح أبيات سيبويه ٤٠/ ٦٧ وفيه "يأتي" مكان "وافى" وشرح المفصل ٤/ ٤٦ والخزانة ٢/ ٢٦٩ - ٢٧٣ والسيوطي ٢/ ٩٧٠ ش ٨٦٩.

وغير منسوب في شرح الأشموني ١/ ٢٠٤ ش ١٥٤ وحاشية الصبان ١/ ٢٤٩ عرض واللسان "غرف" ٩/ ٢٣٧ ومعاني القرآن / للفراء ١/ ١٣٩ وفيه "يغشى" مكان "وافى" ومعجم ما استعجم ١/ ٢٧٤

الشاهد فيه قوله "ما كُلَّ من وافى مِنىً أنا عارفٌ" بنصب كل، فإن "ما" هنا نافيه وقد وجب إهمالها لتقدم معمول خبرها على اسمها، فخبرها هو قوله "عارف" ومعموله هو قوله "كل" لأن عارف اسم فاعل يعمل عمل الفعل فيرفع فاعلا وينصب مفعولا. هذا على رواية نصب "كل" أمّا إذا رفعته فإنّ الإعمال جائز، بان تجعل "كل" اسم ما، وجملة "أنا عارف" في محل نصب خبر ما، والرابط بين جملتي الخبر والمبتدأ على هذا الوجه ضمير منصوب بعارف محذوف والتقدير "وما كل من وافى منىً أنا عارفُهُ"

(١) في ط "موليا"

. ٧٢- من بحر الطويل، لم اعثر على قائله،

استشهد به ابن هشام في الأوضح ١/ ٢٨٣ ش ١٠٦ والجامع الصغير ٥٧وهو في شرح الأشموني ١/ ٢٠٤ ش ١٥٣ وشرح التصريح ١/ ١٩٩.

المعنى: عليك أن تكون حاذقاً في كل شئون الحياة ولا سيما في اصطفاء الإخلاء والأصدقاء، لأن المرء قد يناله المكروه ممن يؤمل فيه الخير والمعونة من الأصدقاء.

الشاهد فيه قوله "ما كل حين من توالي مواليا" حيث أبقى عمل ما النافية عمل ليس مع أنه قد تقدم معمول الخبر وهو قوله - كل حين - على الاسم والخبر جميعا. وقد جاز ذلك لكون هذا المعمول المتقدم ظرفاً. ومعروف أن الظروف يتوسع فيها مالا يتوسع في غيرها.

ويشترط أيضاً تنكير معمولي لا، فلا تقول: لا زيد قائما إلا قليلا كقوله:

.٧٣- أنكرْتُها بعد أعوامٍ مضيْنَ لِ لا الدَّارُ داراً ولا الجيرانُ جيرانا

وأن لا يقترن اسم ما "بإن" الزائدة، فإن اقترن بها امتنع عملها نحو قوله:

.٧٤- بَني غُدانةَ ما إنْ أنتُمُ ذهب ولا صريفٌ، ولكن أنتُمُ الخـزفُ[1]

وروي ذهباً بالنصب، وأُوِّلَ على أنَّ "إنْ" نافية[2] مؤكدة لما زائدة.

وإنما لم يشترطوا عدم اقتران اسم لا بإن الزائدة؛ لأنها لا تقترن بها. وشرط جماعة في "ما"[1] عدم تكرارها[2]؛ لأنها لو تكررت كانت لنفي النفي، ونفي النفي إثبات،

. ٧٣- من بحر البسيط، لم أعثر على قائله.
انظره في: المحلى ١٧ ش ٢٥ والتهذيب الوسيط ١٤٠ وكشف المشكل ١/ ٣٦٦ والجمل للفراهيدي ٤٨ والبحر المحيط ٢/ ٨٨ والدر المصون ٢/ ٣٢٤ ش ٨٨٢
وقد وقع عجزه في شعر جرير في بيت صدره:
حي المنازل إذ لا نبتغي بدلاً ... ...
انظر ديوان جرير ٦٩٩.
الشاهد فيه قوله "لا الدار داراً" و"ولا الجيران جيراناً" حيث أعمل "لا" فيهما عمل ليس مع أن اسمها معرفة، إذ هو محلى بالـ".
(١) في م "خزف"
. ٧٤- من بحر البسيط، لم أعثر على قائله
استشهد به ابن هشام في شرح القطر ١٤٣ ش ٥٠ والتخليص ٢٧٧ م ٧٥ والمغني ٣٨ ش ٢٤ وفيه "ذهبا" مكان "ذهب" و"صريفاً" مكان "صريف".
وبصدره في الأوضح ١/ ٢٧٤ ش ١٠١.
وهو في شرح التصريح ١/ ١٩٦ وشرح الأشموني ١/ ٢٠١ ش ١٤٩ والهمع ٢/ ١١٢ ش ٤٢١ والخزانة ٤/ ١١٩ ش ٢٧١ والسيوطي ١/ ٨٤ ش ٢٢ واللسان (صرف) ٩/ ١٩٠ وفيه "حقا لستم ذهبا" والدرر ٢/ ١٠١ ش ٤٢ ومجالس ثعلب (الزيادات) ٢/ ٧٤١ وابن الناظم ١٤٥ والمقاييس ٣/ ٣٤٣ وفيه "ذهبا" و"صريفا"
الشاهد فيه قوله "ما إن أنتم ذهب" برفع "ذهبٌ" وعلى هذه الرواية تكون "إنْ" زائدة، ويهمل عملها، وهذا ما ذهب إليه ابن هشام علماً أنه توجد رواية أخرى "ذهبا" لا داعي للإتيان عليها.
(٢) في م "النافية"

وشرط الإعمال استمرار النفي[٣]. وقال ابن مالك ليس بشرط. قال المرادي: وهو الصواب.

ومثال "ما" العاملة نحو قوله تعالى: {مَا هَذَا بَشَراً}[٤]، ومثال "لا" نحو قول الشاعر:

.٧٥- تعزَّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزَرٌ مما قضى الله واقيا

ولا تعمل إلا في الشعر. ومثال "إن" نحو إن ذلك نافعك ولا ضَّارك، ونحو قوله:{إنِ الَّذينَ تَدْعونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أمْثالَكُمْ}[٥] في قراءة سعيد بن جبير بتخفيف إن وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عباد بالخبرية.

الثامن من المرفوعات

خَبر إن وأخواتها المسماة بالنواسخ أيضاً، فإنها[٦] تنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها. وأخوات إنّ بالكسر والتشديد خمسة:

---

(١) في ق "فيما"
(٢) في ط "تكررها" وفي ق "تكريرها"
(٣) العبارة من قوله "لأنها.... إلى هنا" سقطت من ق م
(٤) يوسف ١٢/ ٣١
. ٧٥- من بحر الطويل، لم أقف على قائله.
استشهد به ابن هشام في الأوضح ١/ ٢٨٦ ش ١٠٨ والتخليص ٢٩٤ م ٧٨ وشرح القطر ١٤٤ ش ٥١ والمغني ٣١٥ ش ٤٣٤.
وهو في: الأشموني ١/ ٢٠٨ ش ١٦٠ وحاشية الصبان ١/ ٢٥٣ عرضاً وشرح التصريح ١/ ١٩٩ وابن عقيل ١/ ٣١٣ ش ٧٨ والهمع ٢/ ١١٩ ش ٤٣٤ والدرر ٢/ ١١١ ش ٤٣٤ والسيوطي ٢/ ٦١٢ ش ٣٨١ وشرح الكافية/ لابن الحاجب ١٠٢ ش ٣٣.
الشاهد فيه قوله "لا شيء باقيا" وقوله "لا وزر... باقيا" حيث أعمل "لا" في الاسم والخبر عمل ليس وهما (الاسم والخبر) نكرتان.
(٥) الأعراف ٧/ ١٩٤ انظر القراءة بالنصب في إعراب القرآن / للنحاس ١/ ٦٥٧ والبحر ٤/ ٤٤٤ والجامع ٧/ ٣٤٢ والكشاف ٢/ ١١٠.
(٦) "فإنها" سقطت من ط

أنّ، بالفتح والتشديد وهما لتوكيد النسبة ونفي الشك والإنكار عنها نحو ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ﴾[1] ونحو[2]{وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ}[3].

ولكنّ، وهي للاستدراك نحو زيد شجاع، لكنه بخيل، وللتوكيد نحو: لو جاءني أكرمته، لكنه لم يجئ.

وكأن، وهي للتشبيه المؤكد لتركُّبها من الكاف المفيدة للتشبيه، وأنَّ المفيدة للتأكيد نحو كأن زيداً أسد، وللظن نحو كأن زيداً كاتبٌ.

وليت، وهي للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه نحو: ليت الشباب يعود. أو ما فيه عُسْرٌ كقول من لم يرج مالا: ليت لي مالاً فأحج به.

ولعل، وهي للترجي في المحبوب نحو لعل الحبيب يواصل، وللإشفاق في المكروه نحو لعل زيداً هالك، وللتعليل كقوله تعالى {فَقُولَا لَهُ قَوْلاً لَيِناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ}[4] أي لكي يتذكر، ونحو قوله {إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ}[5] مثال لـ"إنّ" كما قدمته.

ولا يجوز تقدُّمه، أي خبر المذكورات عليها مطلقاً، أي سواء كان ظرفاً **أو** مجروراً **أم** لا، فلا يقال قائم إنَّ زيداً، ولا عندك أو في الدار إنَّ زيداً، لضعفها في العمل، **لأنها إنما** عملت بالحمل على الأفعال.

ولا يجوز توسطه بينها وبين اسمها لذلك، إلا إن كان ظرفاً **أو** مجروراً، فيجوز **نحو** {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً}[6] ونحو {إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً}[1] للتوسع في الظرف والمجرور كما مر، مع

---

(١) طه ٢٠/ ١٥

(٢) ونحو" سقطت من م

(٣) البقرة ٢/ ١٩٦

(٤) طه ٢٠/ ٤٤

(٥) طه ٢٠/ ١٥

(٦) النازعات ٧٩/ ٢٦.

تأخرهما عن العامل. بل قد يجب ذلك لعارض، نحو: إنّ في الدار لصاحبها.

ولـ «إنَّ» ثلاث حالات: وجوب كسرها إن لم يجب أن يسد المصدر مسدها ومسد مفعوليها، ووجوب فتحها إن وجب ذلك، وجواز الأمرين إن صح الاعتباران.

وقد أخذ في بيانها فقال: وتكسر إنَّ في الابتداء حقيقة نحو {إنّا أنْزَلناهُ}[2] أو حكماً نحو: {ألاَ إنّ أولياءَ اللّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ}[3]. وفي أول الصلة نحو: جاء الذي إنه فاضل لأنها مع معموليها حينئذ في تأويل المصدر، أي فضلة. وفي أول الصفة نحو: جاء الذي إنه رجل فاضل، بخلاف الواقعة في أثنائها نحو: جاء رجل عندي أنّه فاضل. وفي أول الجملة الحالية سواء اقترنت بالواو نحو {كَما أخرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بالحَقِّ وإنَّ فَرِيقاً مِنْ المُؤْمِنِينَ لَكَارِهونَ}[4]. أم لا، نحو {وَمَا أرسَلنَا قَبْلَكَ مِنَ المُرسَلينَ إلاَّ إنَّهُمْ لَيأكُلونَ الطَعَامَ}[5] بخلاف الواقعة في أثنائها، كجاء زيد وعندي أنه فاضل. وفي أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجمل كإذ وحيث، نحو: جلسْت إذ أو حيث اعتقادي أنّه زمنٌ حسنٌ أو مكانٌ حسنٌ.

قال المصنف: وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح «إنَّ» بعد «حيث»، وهو لحن فاحش، فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة، وأنَّ المفتوحة ومعمولاها في تأويل المفرد انتهى.

والحقُّ كما قاله شيخنا شيخ الإسلام أبو عبد الله القاياتي[6] رحمه الله جواز

---

(١) المزمل ٧٣/ ١٢.

(٢) يوسف ١٢/ ٢.

الدخان ٤٤/ ٣.

القدر ٩٧/ ١.

(٣) يونس ١٠/ ٦٢.

(٤) الأنفال ٨/ ٥.

(٥) الفرقان ٢٥/ ٢٠.

(٦) شمس الدين محمد بن علي بن محمد بن يعقوب القاياتي، نسبة إلى «قايات» بلد قرب الفيوم ولد سنة خمس وثمانين وسبعمائة تقريباً، تتلمذ على الشيخ البلقيني والعز بن جماعة والعلاء البخاري. برع في الفقه والعربية وسمع الحديث، عمل في التدريس والقضاء وشرح المنهاج توفي سنة خمسين وثمانمائة انظر الشذرات ٤/ ٢٦٨.

الأمرين. أما الكسر فلما ذكر، وأما الفتح فاعتباراً بالأصل. إذ الأصل في المضاف إليه أن يكون مفرداً. وفي أول الجملة المحكية بالقول نحو {قالَ إنّي عَبْدُ اللَّهِ}[1] بخلاف الواقعة في أثنائها نحو: قلت اعتقادي أنَّ زيداً فاضل. وفي أول جواب القسم سواء اقترن باللام نحو {وَالعَصرِ، إنَّ الإنسانَ لَفي خُسْرٍ}[2] أم لا نحو {وَالكِتابِ المُبِينِ إنَّا أنزَلناهُ في لَيلةٍ مُبارَكَةٍ}[3] بخلاف الواقعة في أثنائها لفظاً نحو، والله اعتقادي أنَّ زيداً فاضل، أو تقديراً نحو قوله:

٧٦ أو تحلفي بـــربــك العليِّ

أنّي أبو ذيّالــك الــــصبيِّ

إذ التقدير عند مَنْ فتح أنَّ «على أنّي» وفي أول الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو زيد إنه فاضل، بخلاف الواقعة في أثنائها، أو في أولها لكنها خبر عن اسم معنى، نحو: زيد اعتقادي أنّه فاضل، وقبل اللام المعلقة للعامل عن العمل نحو {وَاللَّهُ يَعْلَمُ إنَكَ لَرَسولُهُ، واللَّهُ يَشْهَدُ إنَّ المُنافِقينَ لَكاذِبونَ}[4]

---

(١) مريم ١٩/ ٣٠.

(٢) العصر ١٠٣ / ١-٢.

(٣) الدخان ٤٤/ ٢-٣.

* ٧٦- من الرجز، ينسب لرؤبة بن العجاج، كما ينسب لأعرابي قدم من سفر وقد ولد له ولد أبيض، وكان هو شديد السمرة فأنكره. من شواهد ابن هشام (بلا نسبة) في الأوضح ١/ ٣٤٠ ش ١٣٥. وهو منسوب لرؤبة في شرح التصريح ١/ ٢١٩ وديوانه ١٨٨ ضمن أبيات مفردة.ومنسوب لأبي الجراح العقيلي في المذكر والمؤنث/ الأنباري ٢/ ٣٦٤. وغير منسوب في الأشموني ١/ ٢٣٥ ش ٢٩١ وحاشية الصبان ١/ ٢٧٦ عرضاً واللسان (ذا) ١٥/ ٤٥٠ وفيه ذكر للقصة والحماسة البصرية ٢/ ٤٠٣ ومعاني القرآن / الفراء ٢/ ٧٠ وابن الناظم ٧٩٣.

الشاهد فيه: قوله «إني أبو» حيث يجوز فيه الوجهان: الكسر لإنه جواب القسم، والفتح على إضمار على، أي أو تحلفي بربك على أني.... فلما أضمر الجار فتحت إن، وذيالك مصغر ذلك، كما أن مصغر ذاك، ذياك.

(٤) المنافقون ٦٣/ من الآية ١.

وتكسر أو تفتح بعد «إذا» الفجائية، نحو: خرجت فإذا إنَّ زيداً واقف، فالفتح على تأويلها بمصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، أي فإذا وقوفه حاصل. والكسر على عدم التأويل، أي فإذا هو واقف، وقال ابن مالك: «وهو أولى لأنه لا يحوج إلى تأويل».

وروي بالوجهين قوله:

٧٧ وكنتُ أرى زيداً كما قيل سيِّدا إذا إنَّه عبدُ القفا واللهازمِ

وبعد الفاء الجزائية نحو {مَنْ عَمِلَ مِنْكُم سوءاً بِجَهالةٍ ثُمَ تابَ مِنْ بَعْدُ وأصْلَحَ فَإنَهُ غَفورٌ رَحيمٌ}[1]. فالكسر على معنى فهو غفور، والفتح على معنى فالغفران والرحمة أي حاصلان، أو فالحاصل الغفران والرحمة[2].

وفي نحو أولُ قولي[3]:إنيّ أحمد الله، من كل ما تقع فيه إنّ خبراً عن قول ووقع خبرها قولاً، وفاعل القولين واحد. فالكسر على معنى أول قولي هذا اللفظ، والفتح

* ٧٧- من بحر الطويل. لم أعثر على قائله. استشهد به ابن هشام في التخليص ٣٤٨ م ٨٦ وبعجزه في الأوضح ١/ ٣٣٨ ش ١٣٤. وهو في: ابن عقيل ١/ ٣٥٩ ش ٩٧ وشرح الأشموني ١/ ٢٣٤ ش ١٩٠ وشرح المفصل ٤/ ٩٧و ٨/ ٦١ وحاشية الصبان ١/ ٢٧٦ عرضاً وشرح التصريح ١٤/ ٢١٨ وفيه«سيدٌ» بالرفع، والمقتضب (للمبرد) ٢/ ٣٥١ وشرح أبيات سيبويه ٣٠٤ ش ٦٠٧ والخصائص ٢/ ٣٩٩ والهمع ٢/ ١٦٨ ش ٥١٦ والخزانة ١٠/ ٢٦٥ والكتاب ٣/ ١٤٤ ونسب فيه لرجل من العرب والدرر ٢/ ١٨٠ ش ٥١٦ والمفصل ٣٢٧ والأصول ١/ ٢٦٥ والمقتصد ٢/ ١١٠١ ش ٢٨٧ وشرح شواهد ابن عقيل/ الجرجاوي ٧٢. وعجزه في الإيضاح، لابن الحاجب ٢/ ١٦٧ ش ٢٢٩. اللهازم، جمع لهزمة وهي الحلق، أو عظم ناتئ تحت الأذن. كنت أظن زيداً سيداً ماجداً، كما قيل، فإذا به يتبين أنه ذليل محتقر فهو يضرب على قفاه ولا يضرب عليهما إلا العبد.

الشاهد فيه: قوله «إذا أنَّه» حيث يجوز في همزة أن الفتح والكسر أما الفتح فعلى تقديرها مع معمولها بالمفرد وأما الكسر فلتقديرها مع معموليها جملة.

(١) الأنعام ٦/ ٥٤.

(٢) عبارة «أو فالحاصل الغفران والرحمة» سقطت من م.

(٣) كلمة «أول» سقطت من م.

على معنى أول قولي حمداً لله، فلو لم تقع خبراً عن قول[1] نحو: علمي[2] أني أحمد الله[3] وجب فتحها، أولم يخبر عنها بقول نحو: قولي إني مؤمن، أو اختلف القائل نحو قولي: إن زيداً يحمد الله وجب كسرها.

ويجوز الأمران أيضاً في الواقعة للتعليل نحو:{إنّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدعوهُ إنهُ هُوَ البَرُّ الرَحِيمُ}[4]. فالكسر على أنه تعليل مستأنف، والفتح على تقدير لام العلة؛ أي لأنه.

وفي الواقعة بعد «حتى» أو «أما» أو «لا جرم» أو «فعل قسم» لا لامَ بعده، أو بعد «واو» مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو {إنَّ لَكَ ألاَّ تجوْعَ فيها ولا تَعْرى وأنَّكَ لا تَظْمَأُ فيها ولا تَضْحَى}[5]. فالكسر على الاستئناف والفتح على العطف. وقد بسط في التوضيح الكلام على هذه الأمور.

وتفتح في الباقي: كأن تقع فاعلةً نحو {أوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أنَّا أنْزَلْنَا}[6]، أو مفعولة غير محكية نحو {وَلاَ تخَافُونَ أنَّكُمْ أشْرَكْتُمْ}[7]، أو نائبة عن الفاعل نحو {قُلْ أُوْحِيَ إِلَيَّ أنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ}[8]، نَفَرٌ}[8]، أو مبتدأ نحو {ومِنْ آيَاتِهِ أنَّكَ تَرَى الأَرْضَ}[9]، أو مجرورة بالحرف نحو {ذَلِكَ بأنَّ اللهَ هُوَ هُوَ الْحَقُّ}[10]، أو بالإضافة نحو {إِنَّهُ لَحقٌّ مِثْلَ مَاْ أنَّكُمْ تَنْطِقُونَ}[11]، أو معطوفة على شيء من

---

(١) في م «قولي».
(٢) في م «عملي».
(٣) في م لم يذكر لفظ الجلالة.
(٤) الطور ٥٢/ ٢٨.
(٥) طه ٢٠/ ١١٨-١١٩.
(٦) العنكبوت ٢٩/ ٥١.
(٧) الأنعام ٦/ ٨١.
(٨) الجن ٧٢/ ١.
(٩) فصلت ٤١/ ٣٩.
(١٠) الحج ٢٢/ ٦. / الحج ٢٢/ ٦٢. / لقمان ٣١/ ٣٠.
(١١) الذاريات ٥١/ ٢٣.

ذلك نحو {اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ}[1]

التاسع من المرفوعات: خبر لا العاملة عمل إنَّ وهي التي لنفي الجنس نصاً نحو:لا رجلَ أفضلُ من زيد. بخلاف الزائدة نحو {مَا مَنَعَكَ أَنْ لاَ تَسْجُدَ}[2] فلا تعمل شيئاً، وبخلاف التي لنفي الوحدة والتي لنفي الجنس، لا نصاً بل احتمالا، فإنها تعمل عمل ليس كما مر.

ويجب تنكيره، أي الخبر كالاسم. أما تنكير الاسم فليدل على عمومه بوقوعه في سياق النفي، وأما تنكير الخبر فلئلا يخبر بالمعرفة عن النكرة، فلو دخلت على معرفة وجب إهمالها وتكرارها نحو: لا زيدٌ في الدار ولا عمرو. وأما نحو قول عمر رضي الله عنه[3]: «قضيَّةٌ ولا أبا حسنٍ لها». يريد علياً رضي الله عنهما، فمؤول بتقدير مثل، أي ولا مثلَ أبي حسن لها.

ويجب تأخيره، أي تأخير خبرها، ولو ظرفاً أو مجروراً عن اسمها لضعفها في العمل، لأنها فرعُ إنَّ، وإنَّ فرع الفعل فهي فرع الفرع. فلم يتوسعوا فيها بتقديم وتأخير، ولأن عملها على غير القياس، لأنها من الحروف التي لم تختص بالاسم أو بالفعل، ومالا يختص لا يعمل. فلو دخلت على خبر مقدم وجب إهمالها وتكرارها نحو {لاَ فِيهَا غَوْلٌ وَلاَهُمْ عَنْهَا يَنْزِفُونَ}[4]. ويشترط ألا يدخل عليها جار، فإن دخل[5] وجب الجر، نحو: جئت بلا زادٍ، وغضبتُ من لا شيء، وشذ جئت بلا شيءَ بالفتح.

ويكثر حذفه، أي خبرُها إن عُلِمَ نحو: {وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ}[6] أي لهم.

---

(١) البقرة ٢/ ٤٧.

(٢) الأعراف ٧/ ١٢.

(٣) عبارة «رضي الله عنه» سقطت من ق.

(٤) الصافات ٣٧/ ٤٧.

(٥) في م: زيدت كلمة «عليها» بعد كلمة «دخل».

(٦) سبأ ٣٤/ ٥١.

ونحو: لا ضَيْرَ، أي علينا، وتميمٌ لا تذكرُه، أي تُوجِب حذفه حينئذٍ، أي حين العلم به استغناءً عن ذكره بالعلم به. وظاهرٌ أنَّ هذا لا يقتضي وجوبَ الحذفِ أما إذا لم يُعْلَم فلا يجوزُ حذفُهُ عند أحدٍ، فضلاً عن وجوبِهِ نحو: لا أحد أَغْيَرُ من الله.

العاشر من المرفوعات: الفعل المضارع إذا تجرد من ناصب أو جازم:

كيقوم زيد. وأما قول علي رضي الله عنه مخاطباً النبي صلى الله عليه وسلم:

٧٨- محمدٌ تفْدِ نفسَك كُلُّ نفسٍ ... إذا ما خفتَ من شيءٍ تَبالا

فالجازم فيه مقدر، وهو لام الدعاء، أي لتفدِ[1]. وقوله: تبالاً أصله وبالاً فأبدلت الواو تاء. كما قالوا في وراث ووجاه تراث وتجاه.

واختلفوا في رافع المضارع، فقال الكوفيون: هو تجرده من ناصبٍ وجازمٍ، والكسائي حرفُ المضارَعَة، وثعلبُ مضارعتُه للاسم، والبصريون حلُولُه محلَّ الاسم. قالوا، ولهذا إذا دخل عليه نحو: إنْ، ولنْ، ولمْ، امتنع رفعُهُ لأنَّ الاسم لا يقع بعدها، فليس حينئذ حالاًّ محل الاسم.

---

* ٧٨- من بحر الوافر، ينسب لأبي طالب، أو لابنه علي ولحسان بن ثابت أو للأعشى، ولايوجد في ديوان أي منهم. ويروى «أمر» مكان «شيء». استشهد به ابن هشام (بلا نسبة) في المغني ١٩٧ ش ٤٠٧. وهو غير منسوب في: المقرب ٢٩٨ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٤ ش ٨٣٤ والأصول ٢/ ١٤٦ وشرح المفصل ٧/ ٣٥ وحاشية الصبان ٤/ ٥ ش ٨٣٤ والكتاب ٣/ ٨ وأسرار العربية ٣١٩ والمقتضب للمبرد ٢/ ١٣٢ وشرح أبيات سيبويه ٢٦٨ ش ٥٢٨ وشواهد الكشاف ٤/ ١٠٠. والرصف ٣٢٩ ش ٣٤٧ والإنصاف ٢/ ٥٣٠ ش ٣٥٠ وشرح الكافية للرضى ٢/ ٢٥٢ وأمالي الشجري ١/ ٣٧٥ واللامات/ للزجاجي ٩٦.

والسيوطي ٢/ ٥٩٧ ش ٣٥٩ وشرح الكافية/ الاستراباذي ٢/ ٢٥٢ والخزانة ٩/ ١١ ش ٦٨٠ وفيه ينقل عن البغدادي: «والبيت لا يعرف قائله، ونسبه الشارح في الباب الذي بعد هذا لحسان. وقال ابن هشام في شرح الشذور قائله أبو طالب عم النبي، وقال بعض فضلاء العجم في شرح أبيات المفصل هو للأعشى» ولم أجد في ديوان أي منهم، والنكت الحسان ١٥، وابن الناظم ٦٩٠.

الشاهد فيه قوله «تفْدِ» فإنه فعل مضارع لم يسبق لفظاً بناصب أو جازم، ومع ذلك جاء على صورة المجزوم. وبذلك يقدر مجزوماً بلام أمر محذوفة.

(١) في م «لتفذ نفسك».

قال المصنف وغيره: وأصحُّ الأقوالِ الأوّلُ، وهو الجاري على ألسنة المعربين حيث يقولونَ: مرفوعٌ لتجرُّده من الناصب والجازم. ويَرُدُّ قولَ الكسائيِّ أنَّ جزء الشيء لا يعمل فيه، وقول ثعلب أن المضارعة إنما اقتضت إعرابه في الجملة. ثم يحتاج في كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه، ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعاً دائماً ولا قائل به.

ويرد قولَ البصريينَ ارتفاعُه بعد «لو» وأدوات التحضيض نحو «هلاَّ» يقوم زيد مع أنه لم يحل محل الاسم. لا يُقال: التجرُّدُ عدميٌّ والرفعُ وجوديٌّ، والعدميّ لا يعملُ في الوجوديّ، لأنا نمنعُ أنّه عدميّ لأنّه عبارةٌ عن الإتيانِ[1] بالمضارع على أول أحواله. وهذا ليس بعدمي، ولو سُلِّم أنه عدمي، فلا نُسلِّم أنه لا يعمل في الوجودي[2]، بل يعمل لأنه هنا علامةٌ لا مؤثِّرٌ.

---

(١) «عن الإتيان» سقطت من ط.

(٢) في م: الوجود.



بَابٌ في المَنصُوبَات

المنصوبات خمسة عشر بالاستقراء.

أحدها: المفعول به.

بدأ منها بالمفاعيل، لأنها الأصلُ في النصب، وغيرُها محمول عليها. وبدأ من المفاعيل بالمفعول به؛ لأنّه أحوجُ إلى الإعراب، لأنه الذي يلتبس بالفاعل، ولأنه أكثر استعمالاً.

وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربْتُ زيداً، وأردْتُ السَّفَرَ وخرج بذلك بقية المفاعيل. إذ المفعول المطلق نفس الفعل الواقع، والمفعول له وقع لأجله الفعل، والمفعول فيه وقع فيه الفعل، والمفعول معه وقع معه.

وناصبه إما فعل متعد نحو {وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ}[1] أو صفةٌ نحو {إنّ اللّهَ بَالِغُ أمرِهِ}[2] أو مصدره[3] نحو {وَلولا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ}[4] أو اسم فعله نحو {عَلَيْكُمْ أنفُسَكُمْ}[5]. ومنه، أي المفعول به ما أضمر عامله للعلم به.

إما جوازاً سواء عُلِم بقرينةٍ مَقالية، نحو قوله تعالى {وَإذا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أنزَلَ رَبُّكُم قَالُوا خَيرَاً}[6] أي أنزل خيراً. أم بقرينة حاليّة كقولك لمن تأهب لسفرٍ، مكَّةَ: أي[7] تريدُ.

---

(١) النمل ٢٧/ ١٦.

(٢) الطلاق ٦٥/ ٣.

(٣) في م «مصدر».

(٤) البقرة ٢/ ٢٥١.

(٥) المائدة ٥/ ١٠٥.

(٦) خلط بين الآيتين ٢٤و ٣٠ من سورة النحل.

(٧) في م «أين» وهو خطأ.

أو وجوباً في ستة مواضع:

الأول منها: باب الاشتغال إذا نُصِبَ الاسمُ السابق. وحقيقتُهُ أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل أو وصف مشتغل بضمير الاسم، أو ملابسه عن العمل فيه. فالفعل بقسميه نحو {وكُلَّ إنسانٍ ألْزَمناه}[1] أو ألزمنا عنقه، أي وألزمنا كلَّ إنسانٍ. والوصف بقسميه نحو زيداً أنا ضاربُه أو ضاربُ غلامِهِ الآن أو غداً. وإنما وجبَ حذفُه لأنه فُسِّرَ بالفعل المذكور، وهم لا يجمعون بين المفسِّر والمفسَّر. وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى في محلِّهِ.

والثاني منها: المنادى. وهو علماً أو نكرةً مقصودةً، ولكن إنما يظهر نصبه إذا كان مضافا أو شبهه، (وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه كما مر). أو نكرةً غيرَ مقصودة. ومثَّل للثلاثة[2] بقوله نحو: يا عبدَ الله، ويا طالعاً جبلاً، وقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي.

وناصبه فعل مقدر. إذ أصل يا زيد مثلاً أدعو[3] زيداً، فحذف الفعل وعوض منه حرف النداء للتخفيف وليدل على الإنشاء. وإنما وجب الحذف لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه. وقال المبرِّد: ناصبُهُ حرفُ النداء، فعليه لا يكون مما نحن فيه.

والثالث منها: المنصوب بأخُصّ مقدراً بعد ضمير متكلم غالباً، ويكون المنصوب تارة بألـ نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف، وتارة مضافا، نحو قوله صلى الله عليه وسلم (نَحْنُ مَعاشِرَ الأنبياء لا نُورثُ)[4] وتارةً «أيّاً» في المذكر و«أيّةَ» في المؤنث فيلزمها ما يلزمها في النداء من ضمها ووصفها باسم واجب الرفع محلّى بألـ نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل، ونحو: اللَّهمَّ اغفرلنا أيتها العصابة.

---

(١) الإسراء ١٧/ ١٣.

(٢) في ط «ومثل الثلاثة».

(٣) في ط ق «إدعوا».

(٤) من قوله «وتارة.... إلى هنا» ساقط من م.

ويكون علماً وواقعاً بعد غير ضمير المتكلم[1] قليلاً، فنحو قول بعضهم: بك اللهَ نرجو[2] الفضل، شاذٌّ من وجهين: كونُهُ لم يقع بعد ضمير متكلم بل مخاطب، وكونُه علماً.

وإنما وجب حذف عامل هذا المنصوب لشبهه بالمنادى في الجملة، ولهذا جعله عقبه، ويفارقه في أنه ليس معه حرف نداء، لا لفظاً ولا تقديراً، وفي أنه لا يقع في أول الكلام، بل في أثنائه كما في: نحن معاشر الأنبياء، أو بعد تمامه كما في أنا أفعل كذا أيها الرجل، وفي أنه يشترط أنْ يتقدم عليه اسم بمعناه، والغالب كونُهُ ضميرَ متكلم. وفي أنّه يَقِلُّ كونُهُ عَلَماً، وفي أنّه ينتصِبُ وإن كان علماً. وفي أنه يكون[3] بألـ قياساً كما مر. وفي أنّ الغرض من ذكره تخصيصُ مدلولهِ بما نسب إليه، فأيها الرجل مثلا[4] في المثال السابق لم يرد به المخاطب، بل أريد به ما دل عليه ضمير المتكلم السابق وهو أنا.

والرابع منها: المنصوب بالزمْ أو نحوه، وهو المنصوب على الإغراء، وهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله كالعلم والصلاة أو باتّقِ أو نحوه[5] وهو المنصوب على التحذير، وهو تنبيه المخاطب على أمر مذموم لِيتجنَّبَه كالشر والكذب.

وإنما يجب حذف العامل إن كُرِّرَ المنصوبُ أو عطف عليه، أو كان في حالة التحذير بلفظ إياك، ولو بلا تكرُّرٍ وعطف.

فالإغراء بالتكرار نحو: السلاحَ السلاحَ، وبالعطف نحو: السيفَ والرمحَ والتحذير بالتكرار نحو: الأسدَ الأسدَ، وبالعطف نحو {ناقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاها}[6]، وبإياك نحو: إياكَ

---

(١) في ط ق «ضمير متكلم».

(٢) في ط ق «نرجوا».

(٣) «يكون» سقطت من م.

(٤) «مثلا» سقطت من م.

(٥) «أو نحوه» سقطت من م.

(٦) الشمس ٩١/ ١٣.

منِ الأسد، أيِ باعد نفسك منه ونحو قول الشاعرِ:

٧٩- وإيّاكَ إياك المِرَاءَ فإنّه ... إلى الشرِّ دعَّاءٌ وللشرِّ جالِبُ

ونحو: إيَّاكَ والأسدَ؛ أي احذر تلاقي نفسِك والأسدِ، فحُذِفَ الفعلُ وفاعلُه ثم المضاف الأول ثم الثاني وأنيب الثالث، وهو الضمير فانفصل لزوال اتصاله. وإنما وجب حذفُ العامِلِ في ذلك لأن التكرر[1] والعطف بمنزلة ذكر العامل. و«إيّا» كثُر التحذيرُ بها فجُعِلَتْ بدلاً من اللَّفظِ بالفعل.

وإذا انتفى ما ذكره من الشروط لم يجب الحذف لكنه يجوز: مثاله في الإغراء: الصلاةَ جامعةً، وفي التحذير: الأسدَ، وإن شئت قلت في الأول: احضروا الصلاةَ جامعةً وفي الثاني احذروا الأسدَ.

وأفهم كلامه أنَّ «إيّا» هنا لا تكون لمتكلم ولا لغائب. وشذ قول عمر رضي الله عنه: وإيَّايَ وأنْ يحذِفَ أحدُكم الأرنبَ. وقول بعضهم: إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشوابِّ. وأصل الأول إياي باعدوا عن حَذْفِ الأرنبِ وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدُكُم الأرنبَ. وأصل الثاني: فليحذر تلاقي نفسِه وأنفُسِ الشوابِّ. وفيه

---

* ٧٩- من بحر الطويل، للفضل بن عبد الرحمن القرشي. ويروى «إياك» و«فإياك» و«وإياك» و«الغي» مكان « الشر» و«للصرم» مكان «للشر». استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ٨٩٠ ش ١١٤٦. وبصدره في الأوضح ٣/ ٣٣٦ ش ٤٠٣. وهو منسوب في: الخزانة ٣/ ٦٣ ش ١٦٦ ومعجم الشعراء ٣١٠ وطبقات الزبيدي ٥٣ ترجمة يونس بن حبيب رقم ١٧. وغير منسوب في: شرح الأشموني ٢/ ١٩٢ ش ٧٣٣ وشرح المفصل ٢/ ٢٢٥ وشرح التصريح ٢/ ١٢٨ وحاشية الصبان ٣/ ٨٠ ش ٦٢٧ وكرره ٣/ ١٨٩ ش ٣٦٢ والخصائص ٣/ ١٠٢ والكتاب ١/ ٢٧٩ والمقتضب للمبرد ٣/ ٢١٣ وشرح أبيات سيبويه ١٢٦ ش ٢٣٩ واللامات / للزجاجي ٧٠ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٠٦ ش ١١٧ والبيان والتبيين ١/ ١٩٧ وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٨٦ والمسائل العضديات ٤٠ م ٩ ش ٣٠ وما يجوز للشاعر/ للقزاز ٣٣٥ والمُحلَّى ٦٦ش١١٠ والمخصص ١٦/ ٣٣.

الشاهد فيه قوله «إياك إياك» توكيد الضمير المنفصل المنصوب توكيداً لفظياً.

(١) في م « التكرار».

شذوذان آخران أحدهما: اجتماع حذف الفعل وحذف حرف[١] الأمر. والثاني: إقامةُ الضمير وهو (إيَّا) الثانية مقام المظهر وهو الأنفس، لأن المستحق للإضافة إلى المظهر، إنما هو المظهر لا المضمر.

والخامس منها: المحذوف عامله إذا جعل بدلاً من اللفظ به كَسقْياً ورَعياً، وكالحال المؤكدة لمضمون جملة قبله نحو: زيد أبوك عطوفاً، وسيأتي بيانها في بابها.

والسادس منها: المعمول الواقع في مَثل، وهو قول مركب مشهور شُبِّه مضربهُ بموردهِ أو شِبهِهِ، من كلام اشتهر وحذف عامله. فالأول نحو: الكلابَ على البقر[٢] أي أرسلِ الكلابَ على البقر، وكليهما وتمراً[٣] أي أعطني كليهما وأزيدك تمراً[٤]، والثاني نحو: انتهِ خيراً لك[٥] أي: وأتِ خيراً لك. ومنه قوله تعالى {انتهوا خيراً لكم}[٦] وإنما وجب حذف العامل فيهما، لأن الأمثال وشبهها لا تُغيَّر.

الثاني من المنصوبات: المفعول المطلق

سُمي مطلقاً ؛ لأنه لا يتقيد بصلة، بخلاف بقية المفاعيل. إذ يقال مفعول به، وله، وفيه، ومعه.

وهو المصدرُ الفضلةُ المؤكّدُ لعامله إن كان مصدراً، وإلاَّ فللمصدر المفهوم منه أو

---

(١) في م «لام الأمر».

(٢) عبارة «الكلاب على البقر» ساقطة من ط ق. وهو مثل يضرب عند تحريش القوم على بعض من غير مبالاة، يعني لاضرر عليك فخلهم. انظره في مجمع الأمثال ٢/ ١٧٠ رقم ٣٠٣٦ وفصل المقال ٤٠٠.

(٣) مثل كثر في كلامهم، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام انظره في مجمع الأمثال ٢/ ١٨٠ رقم ٣٠٧٩، وفصل المقال ١١٠.

(٤) عبارة «كليهما وأزيدك تمراً» ساقطة من ق ط.

(٥) «لك» ساقطة من ق ط.

(٦): النساء ٤/ ١٧١.

المبيِّنُ لنوعه أو عدده. فهو ثلاثة أقسام: كضربت ضرباً مثال للأول[1]، وسيأتي مثال الآخر[2]، أو ضربت ضربَ الأميرِ مثال للثاني، ومنه {فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ}[3] وضربته ضرباً شديدا، وضربته الضربَ، أي الضرب[4] المعهود، أو ضربت ضربتين مثال للثالث[5]، ومنه {فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً}[6] وضربتُ ضرباتٍ.

وخرج بالفضلة العمدةُ، نحو: جدٌّ جَدُّهُ، ونحو: ركوعُكَ ركوعٌ حسنٌ؛ فإنه وإن أفاد النوع لكنه غيرُ فضلةٍ، وبالمؤكِّد... إلى آخره ماعداه من المصادر الواقعة فضلةً. نحو قمت إجلالاً لك، وكرهتُ ضربَكَ، لانتفاء التَّأكيدِ وبيانِ النَّوعِ والعدد. ونحو: الفجورَ الثاني في كرهتُ الفُجُورَ الفُجُورَ،لأنه وإن كان مؤكِّداً لكنْ لا لعامله، وما بمعنى المصدر مثله، في كونه منصوباً بأنه مفعول مطلق بأقسامه الثلاثة.

فالمبين لنوعه نحو {فَلاَ تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ}[7] من كلِّ ما دلَّ على كلِّيَّةٍ أو بعضيَّةٍ مضافاً للمصدر نحو ضربتَهُ بعضَ الضَّرب، ونحو {وَلا تَضُرُّوهُ شَيْئاً}[8]؛ أي بنوع من أنواع الضرر. والمراد بنحوه كلُّ[9] ما دل على المصدر من النكرات المفيدة للعموم، بوقوعه في سياق نفي أو شبهه نحو: هل حَسُنَ زيدٌ شيئاً، أي من أنواع الحُسْنِ.

---

(١) العبارة في ط هكذا: لأحد شقي الأول.

(٢) عبارة «وسيأتي مثال الآخر» سقطت من ق م.

(٣) القمر ٥٤/ ٤٢.

(٤) كلمة «الضرب» سقطت من ط.

(٥) «مثال للثالث» سقطت من م.

(٦) الحاقة ٦٩/ ١٤.

(٧) النساء ٤/ ١٢٩.

(٨) التوبة ٩/ ٣٩.

(٩) «كل» سقطت من م.

والمبين لعدده، نحو {فَاجْلِدُوهُمْ ثمانينَ جَلْدَةً}[1] من كل عدد مميز[2] بمصدر.

والمؤكّد له كالمرادف له في نحو: قعدْتُ جلوساً، وكالمشارك له في مادته، وهو اسم مصدرٍ، نحو: اغتسل غُسْلاً، واسمُ عَيْنٍ نحو {وَاللَّهُ أَنبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً}[3] أو مصدر لفعل آخر نحو نحو {وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلا}[4] والأصل إنباتاً واغتسالا وتبتُّلا.

وبهذا عُلِم أن ما ينوب عن المصدر لا ينحصر فيما ذكره، وإليه يشير تعبيره بنحو: ومما ينوب عنه صفتُه نحو {وَاذكُرْ رَبكَ كَثِيراً}[5] وضميرُه نحو{فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذاباً لاَ أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعَالَمينَ}[6] أي لا أُعذِّبُ التعذيبَ أحداً منهم. والإشارة إليه كضربْتُهُ ذلك الضَّرْبَ، فذلك مفعولٌ مُطلقٌ والضَّربُ صفةٌ له. أو عطفُ بيانٍ عليه. ومنه أيضاً ما يدل على نوع منه، وإن كان بغير ما مر نحو: رجع القهقرى. أو على آلته نحو: ضربْتُه سوطاً أو عصاً أي ضرب سوط أو عصاً.

وناصب المصدر إمّا مصدرٌ مثلُه نحو {فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً}[7] أو فعلُهُ نحو: {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً}[8] أو وصفُهُ نحو {وَالصَّافَّاتِ صَفاً}[9].

وشرط الفعل التصرف والتمام، فلا يجوز ما أحسن زيداً إحساناً، ولا كان زيد قائماً كوناً، على خلاف فيه.

(١) النور ٢٤/ ٤.

(٢) في م «ميز».

(٣) نوح ٧١/ ١٧.

(٤) المزمل ٧٣/ ٨.

(٥) آل عمران ٣/ ٤١.

(٦) المائدة ٥/ ١١٥ وهي في م «ومن يكفر....» الآية.

(٧) الإسراء ١٧/ ٦٣.

(٨) النساء ٤/ ١٦٤.

(٩) الصافات ٣٧/ ١.

وشرطُ الوصفِ أن يكونَ دالاً علي الحدث، فلا يجوز زيدٌ حسَنٌ وجهُهُ حُسْناً، ولا زيدٌ أفضَلُ منكَ فضلاً، لأنَّ الصِّفةَ المشبَّهة واسمُ التفضيلِ للثُّبوتِ، ولهذا لا يكونانِ إلاَّ للحال، ولا ينتصبُ بغيرِ الثلاثة، لا تقولُ نَزَالِ نُزُولاً، ولا صَهْ سُكُوتاً.

وزعم ثعلب[1] في نحو: أنت الرجلُ عِلماً، أنَّ علماً مفعولٌ مطلقٌ متصبٌ بالرجلِ بالرجلِ على تأويله بالعالِم، والوجهُ أنّهُ تمييز محول عن الفاعل بتأويل الرجل بالكامل؛ أي أنت الكاملُ علمهُ.

الثالث من المنصوبات: المفعول له

ويقال المفعول لأجله، ومن أجله، وهو المصدر القلبي الفضلة المعلَّل بكسر اللام، أي الواقع علّةً لحدث شاركه في الزمان والفاعل، سواء كان باعثاً وغايةً، كقمتُ إجلالا لك، أم باعثاً فقط كقعدت عن الحرب جبناً، فإجلالا علَّةٌ للقيام باعثة عليه وغاية له. وهو مصدرٌ قلبيٌّ وزمنه وزمن القيام وفاعلهما واحد، وهو المتكلِّم، والجبن علة للقعود عن الحرب باعثة عليه وليس غاية له.

وإنما شرط كَوْنِ المفعولِ له مصدراً، لأنه علة للفعل والعلل إنما تكون[2] بالمصادر لا بالذوات. وخرج به نحو {والأَرْضَ وَضَعَهَا للأَنَامِ}[3] وبالقلبي نحو: جئتك قراءةً للعلم. كما قاله ابن الخباز وغيره، واعتمده المصنف في توضيحه. لكنْ جوَّز الفارسيَّ جئتك ضرْبَ زيدٍ، أي لِتضْرِبه. وبالفضلة العمدَةُ نحو: حصل لي رغبةٌ في الخير. وبالمُعلَّل لحدثٍ بقيّة المفاعيل؛ إذ لا تعليل فيها. وبمشاركة الحدث له في الزمان والفاعل، ما خالفه في الزمان: كتهيأت اليوم للسفر غداً، وفي الفاعل كقمت لأمرك

---

(١) في م «ثلعب».

(٢) في م «يكون».

(٣) الرحمن ٥٥/ ١٠.

إياي، أوفيهما معاً كقوله تعالى {أَقِمِ الصّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمسِ}[1] فكل من الثلاثة وإن كان عِلَّةَ لحدث، ليس مفعولاً له لانتفاء المشاركة.

ويجوز فيه، أي في المفعول له أن يُجر بحرف التعليل بكثرة إن كان بألـ كضربته للتأديب، وبقلّة إن كان مجرداً منها ومن الإضافة نحو قوله.

٨٠ مـنْ أمَّكُم لرغبةٍ فيكم جُبِرْ
ومَنْ تكونوا ناصريه ينتصرْ

ويستوي نصبه وجره في المضاف نحو {ينُفِقونَ أموالَهُمْ ابتَغاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ}[2] و{وإنَّ منها لَمَا يَهْبطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ}[3].

ويجب في معلل الحدث إن فقد شرطاً من شروطِ جوازِ النَّصْبِ أن يجر باللام التعليلية أو نائبها مما يدخل على المفعول له[4]،ويفيد التعليل وهو الباء ومن، وفي، والكاف نحو ما مر في المخرجات بالقيود المذكورة، ونحو قوله تعالى {فَبِظُلْمٍ مِنَ الَذِينَ هادُوا حَرَّمْنا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ}[5] وقوله {الَذي أحَلَّنا دَارَ المُقَامَةِ مِنْ فَضْلِهِ}[6] وقوله {لَمَسَّكُمْ فِيمَا أفَضْتُمْ}[7] أي بسببه، وقوله {وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ}[8] أي لهدايته إياكم.

---

(١) الاسراء ١٧-٧٨.

*٨٠- من الرجز لم اعثر على قائله. غير منسوب في شرح التصريح ١/ ٣٣٦ وشرح الأشموني ١/ ٣٧٥ ومعجم شواهد النحو ٢٠٨ ش ٣٤٠٨ وفيه «منكم» مكان «فيكم».

الشاهد فيه قوله «أمكم لرغبة» حيث دخلت اللام المفعول له (رغبة) رغم أنه مجرد من الـ والإضافة، وهذا جائز لكنه قليل.

(٢) البقرة ٢/ ٢٦٥.

(٣) البقرة ٢/ ٧٤.

(٣) «له» سقطت من م.

(٥)النساء ٤/ ١٦٠.

(٦)فاطر ٣٥/ ٣٥.

(٧) النور ٢٤/ ١٤.

(٨)البقرة، ٢/ ١٩٨.

الرابع من المنصوبات: المفعول فيه

ويسمى ظرفاً، وهو ما ذكر فضلةً لأجل أمر وقع فيه من زمان مطلقاً ؛ أي سواء كان مبهما أم مختصّا. أو مكان مبهم، وهو ما لا يختص بمكان بعينه وهو أسماء الجهات، وما يشبهها في الإبهام كأرض ومكان، أو مفيد مقدارا كبريد وميل وفرسخ، أو مادّتُهُ مادّةُ عامِلِهِ، وهو اسم المكان المشتق من المصدر، كصمت يوماً مثالٌ للظرف من الزمان المبهم، أو صمتُ يومَ الخميسِ مثالٌ له من الزمان المختص، وجلست أمامك مثالٌ له من المكان المبهم، ومثاله أيضاً {أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضاً}(١) وسرت فرسخاً مما يفيد مقداراً، وجلست مجلسك مثالٌ لما اتحدت مادتُهُ ومادّةُ عامِلِهِ، ومنه سرّني جلوسي مجلسَكَ، فلا فرق في العامل بين الفعل والاسم.

وخرج بالفضلة العمدة نحو: يوم الجمعة يوم عظيم.

وبأمر وقع فيه بقيّةُ المفاعيل نحو قوله تعالى {يَخَافُون يَوْماً}(٢) وقوله {اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ}(٣) فلا يسمى المنصوب فيهما ظرفاً، بل مفعولا به لوقوع الفعل عليه لا فيه. فيه. وناصب «حيث» يعلم محذوفا لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً.

وبقوله: من زمان إلى آخره، نحو: رغب المتقون أنْ يفعلوا خيراً، أي في أن يفعلوا فإنَّ «يفعلوا» ذكره فضلة متضمنة معنى في، لكنه ليس بزمان ولا مكان ولا مادته مادة عامله، فلا يسمى ظرفا، بل مفعولا به لما مر آنفاً، مع أن هذا خرج بقوله: لأمرٍ وقع فيه، ونحو ذهبت في مرمى زيد، ورميت في مذهب عمرو، فلا يجوز في القياس نصبُ شيء منه ظرفاً، لعدم اتحاد مادته ومادة عامله.وما سمع منه كذلك، كقولهم: هو منّي مقعدَ القابلة، ومزجرَ الكلب، ومناطَ الثريّا، فشاذّ إنْ قُدِّر عاملُهُ مستقراً أو نحوه، فإنْ قُدِّر قعد في المقعد، وزجر

(١) يوسف ١٢/ ٩.

(٢) النور ٢٤/ ٣٧.

(٣) الانعام ٦/ ١٢٤.

في المزجر، وناط في المناط، فلا شذوذ، وقضيّةُ عطفه المفيد للمقدار على المبهم أنه ليس بمبهم، وبه صرح بعضهم. وأكثرهم على أنه مبهم.

قال المصنف: وحقيقة القول فيه أنَّ فيها إبهاماً من جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها، واختصاصاً من جهة دلالته على كمية معيّنة. قال: فعلى هذا يصح فيه القولان.

والمكاني غيرهن؛ أي الذي هو غير الاقسام السابقة، يُجرّ بفي كصليت في المسجِدِ، وأقمت في الدارِ، فلا ينصب المجرور فيهما ظرفا، فلا تقول صليت المسجد، ولا أقمت الدارَ وأما نحو: جِنّيٌّ سمعوا بمكة صوته ولم يروا شخصه في النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي الله عنه حين هاجر.

٨١جزى الله رب الناس خيرجزائه رفيقينِ قالا خيمتيْ أمِّ معْبَدِ

أي قيّلا فيها، ونحو قولهم: دخلتُ الدارَ أو المسجدَ، وسكنتُ البيتَ، فهو على التوسع إلاّ أنه مع «دخلت» مُطَّرِدٌ[1] لكثرة استعماله، والتوسع في ذلك بإسقاط الجار وإجراء القاصر مجرى المتعدي، فيكون المنصوب مشبهاً بالمفعول به. وهذا مذهب الفارسي، واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه، وقيل منصوب على الظرفية، وهو مذهب أبي عليٍّ الشلوبين وعزاه لسيبويه والجمهور، وقيل مفعول به وهو مذهب الأخفش.

---

* ٨١- من بحر الطويل، نسب لرجل من الجن كما جاء في المتن. وهو في المقرب ١٦٤ ورواية صدره هكذا:

جزى الله بالإحسان ما فعلا بكم ... ...

والدرر ٣/ ٨٧ ش ٧٧٠ والسيرة (دار الفكر) ٢/ ١٠١ والروض ٢/ ٢٣٤ وتاريخ دمشق ٧/ ٢٧٢ و٢٧٩ و٢٨١ و٢٨٤ والدر المصون ١/ ٣٧٢ ش ٤٨١. وجزء من عجزه في الهمع ٣/ ١٥٤ ش ٧٧٠. قالا: نزلا في وقت القيلولة. «أم معبد» امرأة من بني كعب اسمها عاتكة بن خالد الخزاعية وهي التي قالا عندها وقت الهاجرة.

الشاهد فيه: قوله «قالا خيمتي أم معبد» حيث نصب «خيمتي» على معنى في، أي قالا في خيمتي أم = =معبد ونصبه يعتبر ضرورة وقد وقعت في شعر بعض من يحتج بكلامهم ولا يجوز أن يقاس عليه.

(١) في ق: «المطرد».

وأخره عن سائر المفاعيل للخلاف في أنه قياسي أو سماعي ؛ ولأن العامل لا يصل إليه إلاّ بواسطة، وهو الواو: وهو الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة حالة كونها مسبوقة بفعل، أو ما فيه معناه وحروفه. فالأول كسِرْتُ والنيلَ. والثاني نحو أنا سائر والنيلَ.

وخرج بالاسم نحو: لا تأكلِ السمك وتشربِ اللبن، ونحو: سرت والشمسُ طالعةٌ، لأنّ التالي للواو ليس باسم. بل هو في الأول فعل، وفي الثاني جملة.

وبالفضلة العمدة نحو اشترك زيد وعمرو، وبالتالي للواو نحو خرجت مع زيد، وبعتك العبد بثيابه، وإنْ أفاد المصاحبة.

وبواو المصاحبة نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده، ونحو مزجت عسلاً وماءً لانتفاء واو المصاحبة؛ إذ الواو فيها إنّما هي للعطف، فلا مصاحبة في الأول لأن معناها المشاركة في العامل في وقت واحد ولم يوجد في ذلك، والمصاحبة في الثاني إنما استفيدت من العامل وهو مزجْتُ.

وبقوله مسبوقة إلى آخره نحو: كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ، فلا يجوز نصب ضيعته، لعدم تقدُّمِ الفعل، أو ما فيه معناه وحروفه. ونحو هذا لكَ وأباك فلا يتكلم به خلافا لأبي علي. وإن كان في «ها» معنى أنبّه، وفي ذا معنى أشير، وفي لك معنى استقر لأنه ليس فيها حروف الفعل.

قال في التوضيح: فإن قلت فقد قالوا: ما أنت وزيداً؟ وكيف أنت وزيداً قلت: أكثرهم يرفع بالعطف، والذين نصبوا قدّروا الضمير فاعلاً بمحذوف، والتقدير: ما تكون؟ وكيف تصنع؟ فلما حذف الفعل وحده برز الضمير وانفصل. والثاني مما قاله موافق لقول أبي علي في هذا لك وأباك[1].

---

(١) انظر الاوضح ٢/ ٢٣٩-٢٤٠.

قال: والناصب للمفعول معه، ما سبقه من فعل أو شبهه، لا الواو، خلافاً للجرجاني. ولا الخلافُ، خلافاً للكوفيين، ولا محذوف. والتقدير سرت ولا بسْتُ النيل، فيكون مفعولا به خلافاً للزجاج.

السادس من المنصوبات: المشبه بالمفعول به

وهو معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّى لواحد، وهي الصفة التي استحسن إضافتها لفاعلها في المعنى، نحو زيدٌ حسنٌ وجهَه، بنصب وجهه، والأصل رفعه بالفاعلية لـ «حَسَنٌ» تبعاً للفعل في زيد حَسُنَ وجهُهُ بضم السّين وفتح النّون، لكنّهم لمّا قصدوا المبالغة حوّلوا الإسنادَ عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصّفه، راجع إلى زيد، ليفيد تعميم الحسن له، فقيل «زيدٌ حَسَنٌ» أي هو، ثم نصب وجهَهُ بخلاف نحو زيدٌ ضاربٌ أبوه؛ لامتناع إضافة الوصف[1] فيه لفاعله لئلا يلتبس بإضافته للمفعول. ونحو: زيدٌ كاتبٌ أبوهُ، لأنّ إضافة الوصف فيه وإن لم تمتنع لعدم الالتباس، لكنّها لا تحسن؛ لأن الصّفة لا تضاف لمرفوعها حتى يُقدر تحويلُ إسنادِها عنه، إلى ضمير موصوفها، لأنهم لو لم يقدّروا ذلك، لزم إضافة الشيء إلى نفسه،ولأنهم يؤنثون الصّفة في نحو: هندٌ حسنةُ الوجه، فلم يحسُن أن يُقال: كاتبُ الأب، لأنّ من كتب أبوه لا يحسن إسناد الكتابة إليه.

وحسُن أن يقال فيما مرّ حسَنُ الوجهِ، لأن مَنْ حَسنُ وجهُه، حسن إسنادُ الحُسنِ إلى جملته، فيقال زيدٌ حَسَنٌ؛ أي هو، ثم يُذكَرُ وجهُه منصوباً كما تقرّر، وليس منصوبا بالمفعولية ؛ لأنَ الصّفة إنّما تتعدى تبعاً لتعدي فعلها، وهو هنا غير متعد، ولا بالتمييز، لأنه معرفة بالإضافة للضمير. والتمييزُ لا يكون معرفةً على الأصح، فتعيّن أنْ يكون منصوبا بالتشبيه بالمفعول به؛ لأنّ عامله وهو الصّفة، مشبّهُ باسم الفاعل المتعدي لواحد كما مر، بجامع أنّ كُلاً منهما صفة، تثنى وتُجمع وتؤنث، وتطلب ما بعدها، بعد استيفاء

(١) في ق وردت كلمة «فيه» قبل كلمة «إلى».

فاعلها وسيأتي الكلام على ذلك مع زيادة في محله[1]

السابع من المنصوبات: الحال

يُذَكَّرُ ويؤنث لفظاً ومعنى، يقال: حالٌ حسن وحسنة، وحالة حسنة، وهو وصفٌ فضلةٌ مسوقٌ إما لبيان هيئة صاحبه، أي كيفيَّةِ وقوعِ الفعلِ منه أو عليه، أو تأكيدِهِ، أو تأكيدِ عاملِهِ معنىً فقط، أو معنىً ولفظاً، أو تأكيدِ مضمونِ الجملةِ[2] قبلَه. **فالحال**: إما مؤسِّسةٌ وهي التي لا يستفاد معناها بدونها.

أو مؤكِّدةٌ لأحد الأنواع المذكورة نحو {فَخَرَجَ مِنْها خَائِفاً}[3] مثالٌ للمؤسسة، ونحو {لآمَنَ مَنْ فِي ٱلأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً}[4] مثالٌ للمؤكِّدةِ لصاحبها، {فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً}[5] مثالٌ للمؤكِّدةِ لعاملها معنى فقط، ونحو {وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً}[6] مثالٌ للمؤكِّدةِ لعاملها معنىً ولفظاً[7]، ونحو قول سالم بن دارة:

٨٢أناابنُ دارةَ معروفاً بها نسبي   وهلْ بدارةَ ياللَّناسِ من عار؟

مثالٌ للمؤكِّدةِ لمضمون الجملة ومثلها زيدٌ أبوك عطوفاً. ولابد في هذه الجملة أن

---

(١) في كافة النسخ عدا «م» شبهه، وأثبتُّ ما في م.

(٢) في ط «جملة».

(٣) القصص ٢٨/ ٢١.

(٤) يونس ١٠/ ٩٩.

(٥) النمل ٢٧/ ١٩.

(٦) النساء ٤/ ٧٩.

(٧) الآية الكريمة سقطت من م. والكلام من قوله «مثال للمؤكدة لعاملها... إلى هنا» ساقط من ط.

* ٨٢- من البحر البسيط، لسالم بن داره. استشهد به ابن هشام في شرح الشذور ٢٤٧ ش ١١٨ وهو في معجم شواهد النحو للدكتور حنا حداد، والدرر ٦/ ٣٣ ش ١٥٥٥، والهمع ٥/ ٢٠٠ ش ١٥٥٥، والخصائص ٢/ ٢٦٨.

الشاهد فيه: قوله «معروفاً» فإنه حال مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية «أنا ابن دارة».

يكون جزآها[1] اسمينِ معرفتينِ جامدينِ، وأن يتأخَّرَ الحالُ عنها، فلا يتقدَّمُ عليها ولا يتوسَّطُ جزأيها، كما أشار إلى ذلك بالمثال. ونبّه على الأخير، بقوله: فيما مر قبله. وحُذِفَ عاملُ هذه الحال وجوباً لجعلِ الجملةِ المذكورة بدلاً من اللفظِ به. وتقديره في نحو: زيد أبوك عطوفاً، أحِقُّه أو أعرفه[2].

والمرادُ بالوصْفِ، الوصفُ بالفعلِ أو بالقوَّةِ، فيشمل الحالَ المفردةَ والجملةَ وشبهها، والمشتقة والجامدة على ما يأتي. وخرج به نحو القهقرى في: رجعت القهقرى. وبالفضلة العُمْدَةُ نحو: القائمُ زيدٌ، وزيدٌ قائمٌ. وبقوله مسوق.... إلى آخره، النعت في نحو: رأيت رجلاً فاضلاً، ومررتُ برجلٍ فاضلٍ، والتمييز في لله دَرُّهُ فارساً، لأنَّ النعتَ إنما يُذكَرُ في مثل ذلك لتخصيص المنعوت، والتمييزَ لبيان جنس المتعجَّب منه. وبيانُ الهيئةِ حصل بهما ضِمنًاً.

وتأتي الحالُ من الفاعلِ نحو {فَخَرَجَ مَنها خَائِفاً}[3]، ومن المفعول نحو {وَأَرْسَلناكَ {وَأَرْسَلناكَ للّناسِ رَسُولاً}[4]، ومنهما معاً: لقيت زيداً راكبَيْنِ مطلقاً في الأحوال الثلاثة عن التقييد بشيء مما يأتي في قوله: ومن المضاف إليه إن كان المضافُ بعضَهُ نحو قوله تعالى {أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأكُلَ لَحْمَ أَخيهِ مَيتاً}[5] ونحو قوله {وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدورِهِمْ مَنْ غِلٍّ إِخْواناً}[6] فميتاً، وإخواناً، حالان من المضاف إليه، وهو الأخ والضمير، والمضافُ إلى كلٍّ منهما بعضُهُ أو كان كبعضِه في صحَّةِ حذفه والاغتناء عنه

---

(١) كلمة «جزآها» سقطت من م وهي في ق «جزأيها».

(٢) في م «واعرفه».

(٣) القصص ٢٨/ ٢١.

(٤) النساء ٤/ ٧٩.

(٥) الحجرات ٤٩/ ١٢.

(٦) الحجر ١٥/ ٤٧.

بالمضاف، إليه نحو قوله تعالى {أنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إبْراهِيمَ حَنِيفاً}[1] فحنيفاً حال من المضاف إليه، وهو إبراهيم. وليست المِلَّةُ بعضَه، لكنَّها كبعضِه فيما ذكر. ويغتفر فيه وفيما قبله كونُ العاملِ في الحالِ غيرِ العاملِ في صاحبها، لأنَّ المضاف إليه مع المضاف في ذلك كشيء واحد، فَصَحَّ مجيءُ الحال منه. ولهذا لو قيل في الكلام: ونزعنا ما فيهم من غِلٍّ، واتبعوا إبراهيم حنيفاً لكان سائغاً. أو كان المضاف عاملاً فيها، أي في الحال نحو قوله تعالى {إلَيهِ مَرجِعُكُمْ جَمِيعاً}[2] فجميعاً حالٌ من الضمير قبله، وهو مضاف إليه، والمضاف عامل فيها، لأن المعنى عليه، مع أنه مصدرٌ بمنزلة الفعل، ومثلُهُ هذا شاربُ السَّوِيقَ ملتوتاً.

وحقها أن تكون نكرةً لأنها الأصل، والبيان حاصلٌ بها متنقِّلةً، أي غير لازمةٍ كجاءَ زيدٌ راكباً، فالركوب غير لازم لزيد، مشتقةً؛ أي مصوغةً من مصدر للدلالة على متصفٍ بها كالأمثلة المذكورة...

وحقُّها أن يكون صاحبها معرفة لأنها معه في المعنى خبرٌ ومُخْبَرٌ عنه، فالأصل في صاحبها التعريفُ كما في المُخبَرِ عنه، أو يكون خاصّاً نحو {فِي أرْبَعَةِ أيَّامٍ سَوَاءً}[3] أو عامّاً نحو قوله تعالى: {ومَا أهْلَكْنَا مَنْ قَرْيَةٍ إلا لَهَا مُنْذِرُونَ}[4] فالجملة التي بعد «إلا» حالٌ من قرية، وهي نكرةٌ عامَّةٌ لوقوعها في سياق النفي.

ويصلُحُ لهما معاً قوله تعالى {فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أمْرٍ حَكِيمٍ أمْراً}[5] فأمراً إذا أعربَ حالاً فهو: إما حال من أمر فيكون مثالاً للخاص، أو من كلٍّ فيكون مثالاً للخاص أيضاً للإضافة، أو مثالاً للعامِّ لأنه من صيغ العموم، أو مؤخراً نحو في الدار قائماً

---

(١) النحل ١٦/ ١٢٣.

(٢) يونس ١٠/ ٤.

(٣) فصلت ٤١/ ١٠.

(٤) الشعراء ٢٦/ ٢٠٨.

(٥) الدخان ٤٤ من الآيتين ٤و٥.

رجلٌ، وقول الشاعر:

٨٣- لِمَيَّـــةَ مُوحِشـــاً طَلَـــلُ ‏ ‏ ‏ ‏ يَلُـــوحُ كَأَنَّـــهُ خِلَـــلُ

ونظير ذلك ما مر في باب المبتدأ.

وقد يَتَخَلَّفْنَ، أي[1] الأمور المذكورة بأن تتعرف الحال في اللفظ، كقولهم ادخلوا الأولَ فالأولَ، وجاؤوا الجَمَّاء الغفيرَ، وجاؤوا قضَّهم بقضيضهم[2]، واجتهد وحدَك.

وهي مؤوَّلة بالنكرة، والتقديرُ في الأول أولاً فأولا، وفي الثاني والثالث جميعاً. وفي الرابع منفرداً. وبأن لا تنتقل، نحو: زيد أبوك عطوفاً، ونحو: وخلقَ اللهُ الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها، ونحو {قائِماً بالقِسْطِ}[3]. وبأن تكون جامدة مؤولة بالمشتق نحو: بدت الجاريةُ قمراً، وتثنَّتْ غُصناً، أي مضيئةً ومعتدلة. وغير مؤولة بمشتق نحو:

---

* ٨٣- من بحر الوافر، أو مجزوء الوافر، لكثير عزة، أو لذي الرمة. استشهد ابن هشام به غير منسوب في شرح القطر ٢٣٦ ش ١٠٥ وبصدره بلا نسبه في الأوضح ٢/ ٣١٠ ش ٢٦٩ والمغني ١١٨ ش ١٣٢. وهو منسوب لكثير في شرح التصريح ١/ ٣٧٥ مع اختلاف في روايته واللسان (وحش) ٦/ ٣٨٦ السيوطي ١/ ٢٤٩ ش ١٢١. ومختلف في نسبه في الخزانة ٣/ ٢١١ يقول: فمن روى أوله «لمية» نسبه لذي الرمة، ومن رواه «لعزة» نسبه لكثير عزة. وغير منسوب في: شرح الجمل/ للفراهيدي ٧٦ ونظام الغريب ٩٢ والإفصاح ٢١٤ ضمن الشاهد ١٢٩ وأسرار العربية ١٤٧ واللسان (خلل) ١١/ ٢٢٠ وإعراب ثلاثين سورة ٢٣١ ومعاني القرآن/ للفراء ١/ ١٦٧ والتهذيب الوسيط ٢٢٣ والصحاح ٣/ ١٠٢٥. وصدره منسوب لكثير في الكتاب ٢/ ١٢٣، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٩٢ ومجالس العلماء ١٣١ وشرح المفصل ٢/ ٦٢ وفيها جميعاً «لعزة» مكان «لمية» وشرح الأشموني ١/ ٤١٧ ش ٣٦٢ وحاشية الصبان ٢/ ١٧٤ ش ٣٦٢ والمسائل العضديات ٢٣٠ ش ٣١٣.

الشاهد فيه: قوله «موحشا طلل» حيث جاءت الحال من «نكرة» والذي سوغ ذلك كون النكرة متأخرة عن الحال.

(١) كلمة «أي» سقطت من م.

(٢) القض في الأصل: مصدر بمعنى الكسر، والمراد به هنا اسم الفاعل، والباء في قولهم «بقضيضهم» بمعنى مع، فالمعنى: جاءوا قاضهم مع قضيضهم: أي كاسرهم مع مكسورهم.

(٣) آل عمران ٣/ ١٨.

{قرآناً عربياً}[1] ونحو: هذا حديدُكَ خاتماً. وبأنْ يأتي صاحبها مجرداً عن التعريف والخصوصِ والعموم نحو قولهم: عليه مائةٌ بيضاً.

وفي الحديث «وصلَّى وراءه رجالٌ قياما»[2]

الثامن من المنصوبات: التمييز

ويقال له التفسير والتبيين، وهو لغةً: فصلُ الشيء من غيره. قال الله تعالى {وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أيُّها المُجرِمُونَ}[3] أي انفصلوا. واصطلاحاً اسمٌ - ولو وصفاً - نكرةٌ فضلةٌ يرفع إبهامَ اسم كرطلٍ زيتاً، أو يرفعُ إجمالَ نسبةٍ كطبتُ نفساً.

وخرج بالنكرة المعرفة نحو: زيدٌ حَسَنٌ وجهَهُ وأما قوله.

٨٤- رأيتُكَ لـمّا أنْ عرفتَ وجوهَنا صددتَ وطبت النفس يا قيسُ عن عمرو

فمؤوَّلٌ بزيادة «ألـ».

وبالفضلةِ العمدةُ نحو زيد قائم.

---

(١) يوسف ١٢/ ٢ {إنا أنزلناه قرآنا عربياً لعلكم تعقلون}. طه ٢٠/ ١١٣ {وكذلك أنزلناه قرآنا عربيا وصرفنا فيه من الوعيد لعلهم يتقون}. فصلت ٤١/ ٣ {كتاب فصلت آياته قرآنا عربياً لقوم يعلمون}. الشورى ٤٢/ ٧ {وكذلك أوحينا إليك قرآنا عربياً لتنذر أم القرى ومن حولها وتنذر يوم الجمع لا ريب فيه فريق في الجنة وفريق في السعير}. الزخرف ٤٣/ ٣ {إنا جعلناه قرآنا عربياً لعلكم تعقلون}.

(٢)البخاري أذان ٥١ وسهو ٩ وموطأ مالك/ جماعة ١٧ ومسند ابن حنبل ٦و١٤٨.

(٣) يس ٣٦/ ٥٩.

* ٨٤- من بحر الطويل، لرشيد (راشد) بن شهاب اليشكري مخاطباً قيس بن مسعود اليشكري. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ١٦٨ م ٤٣، وبعجزه بلا نسبة في الأوضح ١/ ١٨١ ش ٦٣. وهو منسوب في شرح التصريح ١/ ٣٩٤ والمفضليات ٣١٠ المفضلية ٨٧. والدرر ١/ ٢٤٩ ش ٢٢٣. وغير منسوب في: ابن عقيل ١/ ١٨٢ ش ٣٧ والأشموني ١/ ١٤٠ وعجزه غير منسوب في الهمع ١/ ٢٧٨ ش ٢٢٣.

الشاهد فيه: قوله «طبت النفس» حيث أدخل الألف واللام على التمييز ضرورة.

وبما بعدها الحالُ، فإنه ليس رافعاً لإبهام اسم، ولالإجمال نسبة، وإنما هو مبين للهيئة كما مر. والنعتُ فإنه مخصِّصٌ أو مقيِّدٌ كما سيأتي. ورفع الإبهام به إنما حصل ضمناً كما مر.

فالأول: وهو الرافع لإبهام اسم، ما يقع بعد العدد الصريح من الأحدَ عشَر فما فوقَها إلى المائة، بإخراج الغاية نحو قوله تعالى {إنِّي رَأيْتُ أحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً}[1] و{بَعَثْنَا منهُمْ اثنَيْ عَشَرَ نَقيباً}[2] و{وَوَاعَدْنَا[3] مُوسَى ثلاثِيْن لَيْلَةً}[4] الآية و:{إنَّ هَذا أخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسعونَ نَعْجَةً}[5] وبعد غير الصريح من كم الاستفهامية، نحو كم عبداً ملكت؟ أما تمييز كم الخبرية والمائة فما فوقها فمجرور. وبعد المقادير؛ أي ما يفيدُها من وزنٍ ومساحةٍ وكيلٍ، كرَطْلٍ زيتاً وشبراً أرضاً، وقفيزاً بُراً أو بعد شبههن، أي المقادير، فشِبهُ الوزن نحو {مثقال ذَرةٍ خَيْراً}[6] وشبه الكيل[7] عندي نِحْيٌ سمناً، وهو بكسر النون وإسكان الحاء: وعاء السمن، ونحو: عندي سِقاءٌ ماءً، وزِقٌّ خمراً.

وشبه الوزن أو المساحة نحو: على الثمرة مثلُها زُبْداً لاحتماله لهما.

وشبه المساحة نحو ما في السماء موضعُ راحةٍ سحاباً.

وإنما كانت هذه الأمور شبه ما ذكر لا عينه، لأنها ليست مُعدَّةً لذلك وإنما تشبهه.

وبعد فرعه، أي التمييز نحو: هذا خاتمٌ حديداً، فإنَّ الخاتَمَ فرعُ الحديد، ومثله بابٌ ساجاً، وجُبَّةٌ خزاً.

---

(١) يوسف ١٢/ ٤.

(٢) المائدة ٥/ ١٢.

(٣) في ق وعدنا.

(٤) الأعراف ٧/ ١٤٢.

(٥) ص ٣٨/ ٢٣.

(٦) الزلزلة ٩٩/ ٧ والعبارة من قوله «أو بعد.. إلى نهاية الآية ساقطة من ط».

(٧) الكلام من أو بعد شبههن... إلى هنا ساقط من ط.

والثاني: وهو الرافع لإجمال نسبة.

إما مُحَوَّل عن **الفاعل**، نحو: {وَاشْتَعَلَ الرَّأسُ شَيْبَاً}[1] فأصله اشتعل شيبُ الرأس، فحُوِّلَ الإسناد إلى الرأس، ونُصبَ شيبٌ على التمييز مبالغةً وتأكيداً، لأن ذكر الشيء مبهماً ثم مفسراً أوقعُ في النفس من أن يفسر أولاً.

أو عن **المفعول به** نحو: {وَفَجَّرْنا الأَرْضَ عُيُوناً}[2] أصلُه وفجرنا عيونَ الأرض، ثم أوقِعَ الفعل على الأرض[3] ونُصِبَ «عيون» على التّمييز.

أوعن غيرهما نحو {أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً}[4] أصله مالي أكثر فحُذِفَ المضاف وأُقيم وأُقيم المضاف إليه، وهو ضميرٌ لمتكلم مُقامَهُ فارتفع وانفصل، وصار أنا أكثرُ منك، ثم جيء بالمحذوف تمييزاً، ومثلُه زيدٌ[5] أحسَنُ وجهاً.

أو غير محوَّلٍ وهو الواقع بعد ما يفيد التعجب نحو قولهم: لله دَرُّهُ فارساً، وحسبُكَ به[6] ناصراً، وما أحسنه رجلاً، وأحسِنْ بِهِ أباً.

والناصبُ للتمييز الرافع لإبهام اسم هو ذلك الاسم، ولإجمال نسبةٍ هو المسندُ من فعل أو شبهه.

ولا يتقدم التمييز على[7] عامله إذا كان اسماً كرطلٍ زيتاً، أو فعلاً جامداً نحو ما أحسَنَهُ رجلاً.

---

(١) مريم ١٩/ ٤.

(٢) القمر ٥٤/ ١٢.

(٣) «على الأرض» سقطت من م.

(٤) الكهف ١٨/ ٣٤.

(٥) كلمة «زيد» سقطت من م.

(٦) «به» سقطت من م.

(٧) «التمييز على» سقطت من ط.

وندر تقدمه على المتصرف كقوله:

٨٥- أنفْسـاً تطيـب بنيـل المُنـى وداعـي المنايـا يُنـادي جَهـاراً

وقاس على مثل ذلك المازني والمبرد والكسائي.

ويجوز في التمييز الرافع لإبهام الاسم أن يُجَرَّ بإضافة الاسم إليه كشبرِ أرضٍ، إلا أنْ يكون الاسم عدداً نحو ثلاثين ليلةً، أو مضافاً نحو مثلُها زُبْداً، وأن يجرَّ بمن كشبرٍ من أرض، ومثلُها من زُبدٍ إلا أن يكونَ الاسمُ عدداً.

وأما الرافعُ لإجمال النسبة فلا يجرُّ بالإضافة، ويجرُّ بمن في نحو: ما أحسنه رجلاً، ولله دَرُّهُ فارساً، لا في نحو ما أحسنه أدبا، وطاب زيدٌ نفْساً، وزيدٌ أكثرُ مالاً، وفجَّرْنا الأرضَ عُيوناً، كما هو مبين في المطولات.

التاسع من المنصوبات: المستثنى

أي المخرَجُ بليس، وبلا يكون نحو قاموا ليس، أولا يكون زيداً، والمنصوب بهما خبرُهُما، واسمُهما ضميرٌ مستترٌ فيهما عائدٌ عند الكوفيين على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، أي ليس أو لا يكونُ هو؛ أي القائمُ زيداً. وعند البصريين على[1] البعضِ المفهومِ من الكلِّ السابق، أي ليس ولا يكونُ هو؛ أي بعضُ القائمين زيداً - ذكرهما في توضيحه - وعلى الثاني اقتُصِرَ في غيره. وجملة الاستثناء هل هي حالٌ فمحلُّها النَّصْبُ، أو مُستأنفَةٌ فلا محلَّ لها قولان، صحَّحَ ابنُ عُصفورٍ منهما الثاني.

---

* ٨٥- من بحر المتقارب لم أعثر على قائله، استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ٦٠٣ ش ٨٣٨ وبصدره في الأوضح ٢/ ٣٧٢ ش ٢٨٦. وهو في: السيوطي ٢/ ٨٦٢ ش ٧٠١ وشرح الأشموني ١/ ٤٤٨ ش ٣٦٩ وحاشية الصبان ٢/ ٢٠١ ش ٣٦٩ وشرح التصريح ١/ ٤٠٠ وفيه نسب لرجل من طيء.

الشاهد فيه: قوله «أنفساً» فإنه تميز، وقد تقدم على عامله وهو «تطيب» لأنه فعل متصرف، وذلك نادر.

(١) في م «هو» مكان «على».

أو المستثنى بما خلا أو بما عدا نحو قاموا ما خلا أو[1] ما عدا زيداً. وخلا وعدا حينئذ فعلان لا حرفان؛ لوقوعهما بعد ما المصدرية التي لا يليها الحرف.

وبعضهم قدر «ما» زائدة، فجوَّز الجرَّ بهما على أنهما حرفان. وهو شاذ، إذ لم تعهد زيادتها قبل حرف الجر، بل بعده نحو {عَمَّا قَليلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ}[2] {فبما رَحْمَةٍ مِنَ اللَّه لِنْتَ لَهُمْ}[3] ومحلُّ «ما وصلتها» نصب بلا خلاف، وإن اختلفوا في أنه على الحال أو على الظرفية، أي مجاوزين زيداً أو وقت مجاوزتهم زيداً[4] مطلقاً في الصور الأربع عن التقييد بشيء مما يأتي.

أو المستثنى بإلاَّ إنْ وقع بعد كلام تام، بأن كان المستثنى منه مذكوراً، إمَّا مُوجَبٍ بفتح الجيم، بأن لم يتقدَّمه نفي أو شبهه، سواء تأخر المستثنى عن المستثنى منه أم تقدم عليه، أو غيرِ موجبٍ، وتقدَّم المستثنى على المستثنى منه.

فالأول فيما إذا تأخر المستثنى نحو قوله تعالى {فَشَرِبُوا مِنْهُ إلا قَليلاً مِنْهُمْ}[5] وفيما إذا تقدم نحو قام إلا زيداً القومُ.

والثاني نحو قول الشاعر:

٨٦- ومــاليَ إلا آلَ أحمــدَ شــيعةٌ ومــاليَ إلا مــذهبَ الحــقِّ مــذهبُ

(١) «الهمزة» سقطت من م.

(٢) المؤمنون ٢٣/ ٤٠.

(٣) آل عمران ٣/ ١٥٩.

(٤) عبارة «أو وقت مجاوزتهم زيد» سقطت من م.

(٥) البقرة ٢/ ٢٤٩.

* ٨٦- من بحر الطويل، للكميت بن زيد الأسدي من قصيدة يمدح بها آل البيت. استشهد به ابن هشام منسوباً في شرح القطر ٢٤٦ ش ١٠٩ والأوضح ٢/ ٢٦٦ ش ٢٦٢. وهو منسوب في: الإنصاف ٢٧٥ ش ١٦٣ وفيه «مشعب» مكان «مذهب» في الموقعين. وشرح المفصل ٢/ ٧٩ والهاشميات ٥٠ والكامل للمبرد ٢/ ٩٠ والمفصل ٦٨ واللسان (شعب) ١/ ٥٠٢ والخزانة ٤/ ٣١٤ و٩/ ١٣٨ وشرح التصريح ١/ ٣٥

وبعضهم جوَّزَ في هذا رفعَه بتفريغ العامل له وجعل المستثنى منه بدلاً وهو قليل

وبما قرَّرتُ به كلام المصنف من إدخالي في القسم الأول حُكميَ تأخُّرِ المستثنى، وتقدُّمِهِ المقتضي له عطفُ الثاني على الأول بلفظه المذكور، عُلِمَ أنه استعمل لفظة بعد في حقيقتها ومجازها، لأنها في التأخر[1] بعديَّة حقيقيَّة وفي التقدم[2] بعدية تقديرية من حيث الرتبة، لأن رُتْبَةَ المستثنى متأخرةٌ عن رُتبةِ المستثنى منه. ولو قال بدل قوله «أو غير موجب إلى آخره أو تقدم المستثنى» كان أوضح وأخصر، وإن كان ما فعله أدقُّ.

وغير الموجب بأن تقدمه نفي أو نهي أو استفهام إن ترك فيه المستثنى منه فلا أثر؛ أي عمل فيه لـ «إلا» بل العمل لما قبلها. ويسمى الاستثناء مفرَّغاً؛ لأن ما قبلها قد تفرغ للعمل بعدها. مثال النفي نحو ما قام إلا زيدٌ برفعه بالفاعلية. وما رأيت إلا زيداً بنصبه بالمفعولية، وما مررت إلا بزيدٍ بجرِّهِ لفظاً بالباء، ونصبهِ معنىً بمررت كما لو لم تكن «إلا» ومثال النهي {وَلاَ تَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلاَ الْحَقَّ}[3] ومثال الاستفهام {فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاّ الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ}[4] وإن ذكر فيه المستثنى منه وكان الاستثناء متصلاً، بأن كان المستثنى من جنس المستثنى منه، فإتباعُهُ للمستثنى منه في إعرابه بدلُ بعضٍ عند البصريين، وعطفُ نَسَقٍ عند الكوفيين أرجحُ من نصبه على الاستثناء نحو {مَا فَعَلُوهُ

والسيوطي ١/ ٣٥ عرضاً واللمع ٦٨ وفيه «مشعب» والجمل للزجاجي ٢٣٤ وشرح شواهد ابن عقيل/ الجرجاوي ١٢٠ ومقاييس اللغة ٣/ ١٩١ والتلقين ١٥٢ ش ١٧. وغير منسوب في ابن عقيل ١/ ٦٠١ ش ١٦٧ وشرح الأشموني ١/ ٣٦٩ ش ٣٤٧ وحاشية الصبان ٢/ ١٤٩ ش ٣٢٧ وفاتحة الإعراب ٢١٦ وفيه «مشعب» والمقتضب للمبرد ٤/ ٣٨٩ والجمل للفراهيدي ٢٩٨.

الشاهد فيه: قوله «إلا آلَ أحمد» وقوله «إلا مذهب الحق» فقد نصب المستثنى في الموضعين، لأنه متقدم على المستثنى منه.

(١) في م: التأخير.

(٢) في م: التقديم.

(٣) النساء ٤/ ١٧١.

(٤) الأحقاف ٤٦/ ٣٥.

إِلاّ قَلِيلٌ مِنهُمْ}[1] قرأ السبعةُ بالرفعِ إلا ابنَ عامرٍ فبالنصب.أو كان منقطعاً بأن كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه، فتميمٌ تُجيزُ (مع اختيارهم النصب) إتباعَهُ للمستثنى منه في إعرابه بمثل ما مرَّ، إن صحَّ التفريغُ فيه بأن أمكن تسلُّطُ العاملِ السابق «إلا» عليه نحو قوله:

٨٧ - وبلدةٍ ليس بها أنيسُ
إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

والحجازيون يوجبون نصبه، وقد أجمعت السبعةُ عليه في قوله تعالى {مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلاّ اتّباعَ الظَّنِّ}[2] وقوله {وَمَا لأَحَدٍ عِنْدهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلاّ ابْتِغاءَ وَجْهِ رَبِهِ الأَعْلَى}[3] فإن لم يصِحَّ التفريغُ نحو: ما زادَ هذا المالُ إلا ما نقص، وما نفع زيدٌ إلا ما ضرَّ، إذ لا يصِحُّ أن يُقال ما زاد إلا النَّقْصُ، وما نفع إلا الضُّرُّ، تعيَّنَ النصبُ إجماعاً. والتقدير في ذلك ما زاد هذا المال لكن نقص، وما نفع زيد لكن ضرَّ وكذا كلُّ استثناءِ

---

(١) النساء ٤/ ٦٦. انظر في القراءة: الإتحاف ١٩٢ والإملاء ١/ ١٠٨ والبحر ٣/ ٢٨٥ والكشاف ١/ ٢٧٨.

* ٨٧- من الرجز، لعامر بن الحارث المعروف بجران العود، وينسب لنزال بن غلاّب. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في الأوضح ٢/ ٢٦١ ش١٦١. وهو بجران العود في شرح التصريح، وديوانه ٥٢ والدرر ٣/ ١٦٢ ش ٨٨٦ والخزانة ١٠/ ١٥-١٧ ش ٨٠٤. ولجران أو نزال بن غلاب في ابن السيرافي ٥٣٨. وغير منسوب في شرح التصريح ٢/ ٨٠ وحاشية الصبان ٢/ ١٤٧ ش ٣٤٣ والكشاف ٤/ ٢٦٢ وفاتحة الإعراب ٢٢٨ وشرح أبيات سيبويه/ ابن النحاس ٢٤٢ ش ٤٧٨ والفصول المفيدة ٢٦٠ والإنصاف ١/ ٢٧١ ش ١٦٠ والهمع ٣/ ٢٥٦ ش ٨٨٦ واللسان (كنس) ٦/ ١٩٨ والمقتضب ٤/ ٤١٤ ومعاني القرآن/ للفراء ١/ ٤٧٩ وفيه «وبلد ليس به أنيس». وصدره بلا نسبة في شرح جمل الزجاجي/ ابن عصفور ١/ ٥٠٢. اليعافير جمع يعفور وهو ولد الظبية، وولد البقرة الوحشية أيضاً، والعيس جمع عيساء، الإبل البيض يخالط بياضها شقرة وقد تسمى به البقر لبياضها.

الشاهد فيه: قوله «إلا اليعافير وإلا العيس» حيث رفع اليعافير والعيس على أنهما بدلان من قوله «أنيس» مع أنهما ليس من جنس المستثنى منه.

(٢) النساء ٣/ ١٥٧.

(٣) الليل ٩٢/ ١٩-٢٠.

منقطعٍ يقدَّرِ بـ «لكنْ».

والمستثنى بغير وسوى بوزن رِضى وهُدى، ويقال فيها سَواء كسماء وسِواء كبناء، مخفوض دائماً بإضافتهما إليه.

والمستثنى بخلا وعدا وحاشاً مخفوض بها على أنها حروف جر، وهذا قليلٌ، أو منصوبٌ على أنها أفعالٌ متعدِّيَةٌ إليه، وفاعلُها ضميرٌ عائدٌ على ما عاد عليه اسم ليس ولا يكونُ، وقد مرَّ، نحو: قاموا خلا أو عدا أو حاشا (زيدٍ أو زيداً)[1].

والجملة المستثناة حالية أو مستأنفة على ما مر ثَمَّ. ويقال في حاشا «حشا» بحذف ألفه الأولى و«حاش» بحذف الثانية، ولا تدخل عليها «ما» بخلاف خلا وعدا كما مر. قال ابن مالك وربما دخلت بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: «أسامةُ أحَبُّ الناس إليَّ ما حاشا فاطمةَ»[2]. وقول الشاعر:

٨٨رأيتُ الناسَ ما حاشا قريشاً   فإنَّا نحنُ أفضلُهم فِعالا

قال: وإذا وليها مجرور باللام فارقت الحرفيَّة أي قطعاً، إذ لا يدخل جارٌّ على جارٍّ. ومذهبُ المبرِّد أنها حينئذٍ فعلٌ، والصحيحُ أنها اسمٌ منتصبٌ انتصابَ المصدرِ الواقعِ بدلاً من اللفظ بالفعل. فمن قال حاشا لله كأنه قال تنزيها لله[3] واللام حينئذ مقوِّيَةٌ

---

(١) في ط «زيداً أو زيدٍ».

(٢) مسند أحمد، سند الكثيرين. الحديث رقم ٥٤٤٩ مطبعة الحلبي.

* ٨٨- من بحر الوافر، ينسب للأخطل، وليس في ديوانه. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ١٦٤ ش ١٩٣. وهو منسوب في: شرح التصريح ١/ ٣٦٥ والخزانة ٣/ ٣٨٧ ش ٢٣٣ نقلاً عن العيني. والسيوطي ١/ ٣٦٨ ش ١٧٣ والدرر ٣/ ١٨٠ ش ٩١٧ وشرح شواهد ابن عقيل، للجرجاوي ١٢٨. وغير منسوب في: ابن عقيل ١/ ٦٢٣ ش ١٧٨ وشرح الأشموني ١/ ٤٠٩ ش ٣٦٠ والهمع ٣/ ٢٨٧ ش ٩١٧.

الشاهد فيه: قوله «ما حاشا» حيث دخلت «ما» على «حاشا» وذلك نادر.

(٣) لم يذكر لفظ الجلالة في «م»

للعامل كقوله تعالى {فَعّالٌ لِمَا يُريدُ}[1] ويؤيِّدُ ما قاله قراءةُ ابنِ السماك حاشاً لله بالتنوين. فهذا كقولهم رعياً لك.

وتعرب «غير» لفظاً باتفاق و«سوى» تقديراً على الأصح، إعراب المستثنى بـ «إلا» فتجري فيهما الأحكام السابقة في المستثنى بـ «إلا» ومقابل الأصح، وهو قول الجمهور أنّ «سوى» ملازمة للنصب على الظرفية بدليل وصل الموصول بها نحو: جاء الذي سِواكَ، ولا يقال جاء الذي غيرك. ولا يخرج عن الظرفية إلا في الشعر، والذي اختاره ابن مالك تبعاً لجماعةٍ، الأولُ، فتنصرف[2] لوقوعها فاعلاً في حكاية الفراء: أتاني سواك. ومبتدأ في قوله:

٨٩-............. فســواك بائعهــا وأنــت المشــتري

ومجرورةً في قوله صلى الله عليه وسلم: «ما أنتم في سواكم»[3] الحديث.

والبواقي من المنصوبات من العاشر إلى الخامس عشر.

---

(١) البروج ٨٥/ ١٦.

(٢) في م «فينصرف».

* ٨٩- عجز بيت من الكامل. وصدره.

وإذا تباع كريمة أو تشترى ... ...

ينسب لابن المولى محمد بن عبد الله بن مسلم المدني يخاطب به يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب كما وينسب للحطيئة جرول بن أوس يمدح طريف بن دفاع الحنفي. وهو منسوب لمحمد بن عبد الله في الدرر ٣/ ٩٢ ش ٧٧٩ وشرح شواهد ابن عقيل/ للجرجاوي ٦١٣ ش ١٧٢. وغير منسوب في: الأشموني ١/ ٤٠٣ ش ٣٥١ وحاشية الصبان ٢/ ١٥٩ ش ٣٥١ وابن عقيل ١/ ٦١٣ ش ١٧٢ وابن الناظم ٣٠٥ وعجزه بلا نسبة في الهمع ٣/ ١٦١ ش ٧٧٩.

الشاهد فيه:: قوله «فسواك» حيث وقعت «سوى» مرفوعة بالابتداء، وخرج عن النصب على الظرفية.

(٣) مسند أحمد ١/ ٣٨٦ و٤٣٨و ٤٤٥. و٢/ ٢٧٨ و٣/ ٣٢ وسنن الترمذي / جنة ١٣.

فالعاشر منها خبر كان وأخواتها:

نحو {وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً}[1] وأمسى زيد فاضلا، وأصبح قائماً.

ويجوز توسطه[2] بينها وبين أسمائها نحو {وَكَانَ حَقاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ}[3] إلا أن يمنع مانعٌ كحصرٍ، نحو {وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عَنْدَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاءً وَتَصْدِيَةً}[4].

ويجوز تقدمه عليها إلا خبرَ دام، فيمتنع تقدمه على «ما» المقترنة بها، لئلا يلزم تقدم معمول الصلة على الموصول.

وكذا يمتنع توسطه بينهما على الصحيح، لئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته؛ إذ لا يجوز عجبتُ مما زيد تصحبُ، وإلاّ خبر ليس فيمتنع تقدمه عليها عند الجمهور، إذ لم يُسمعْ نحو: ذاهباً لستُ، ولأنها فعل جامد كعسى، وخبرها لا يتقدم عليها.

والحادي عشر من المنصوبات: خبر كاد وأخواتها.

وهو كخبر كان وأخواتها، ولكن يجب كونه مضارعاً {يَكَادُ زَيْتُها يُضِيءُ}[5] والمراد أنه يجب كونه جملة. وندر مجيئه مفرداً بعد عسى وكاد. وأن تكون الجملة فعلية، وأن يكون فعلُها مضارعاً. وندر كونها اسمية وكون فعلها [6] ماضياً بعد جعل.

ويجب كون خبرها مؤخراً عنها، فلا[7] يجوز تقدمه عليها لضعفها وعدم تصرف أكثرها.

وقضّية كلامه جوازُ توسُّطِهِ بينها وبين أسمائها، وهو كذلك، فقد قال به المبرد

---

(١) الفرقان ٢٥/ ٥٤.

(٢) في م «يصح» مكان «يجوز».

(٣) الروم ٣٠/ ٤٧.

(٤) الأنفال ٨/ ٣٥.

(٥) النور ٢٤/ ٣٥.

(٦) العبارة «مضارعاً وندر كونها اسمية وكون فعلها» سقطت من ط.

(٧) في ط «ولا».

والسيرافي والفارسي مطلقاً وقال به الشلوبيون[1] فيما لم يقترن فيه الخبر «بأنْ» وبمنعه فيما سواه. فعليه لا تقول عسى أن يقومَ زيدٌ، بجعلِ أنْ يقومَ خبر عسى، وكونه رافعاً لضمير اسمها، لأنه إنما جيء بها لتدل على شروع اسمها في خبرها أو قربه منه، أو ترجّي حصوله كما مر. فلا يرفعُ السَّبيُّ إلا خبرَ عسى كما سيأتي. وأما قوله:

٩٠- فقد جعلت إذا ما قمت يُثقلني ثوبي فأنهضُ نهضَ الشاربِ الثملِ

فشاذٌ[2]، أو مُؤوَّلٌ على حذف مضاف، أي وقد جعل ثوبي يثقلني، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامَه.

وكونه مجرداً من «أنْ» بعد أفعال الشروعِ السابقِ بيانُها في الكلام على اسمها لأنها للحال وأنْ للاستقبال فبينهما تنافٍ، فتقول: أخذ يقول وشرع ينشد، ولا تقول أن يقول، ولا أن ينشد. وكونه مقروناً بها أي بـ «أنْ» بعد حرى واخلولق نحو: حرى زيدٌ أنْ يقومَ، واخلولقت السماءُ أن تمطرَ، فلا يجوز حرى زيدٌ يقومَ، واخلولقت السماءُ تمطر.

وندر تجرد خبر عسى وأوشك من «أنْ» كقوله:

---

(١) ط م «الشلوبين».

* ٩٠- من بحر البسيط، لأبي حية النميري، وينسب إلى عمرو بن أحمر الباهلي، وإلى الحكم بن عبدل الأعرج. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ٧٥٤ ش ٩٨٤. وهو منسوب لأبي حية (المشمر بن الربيع) في: العيني على هامش الأشموني ١/ ٢٢٢ ش ١٨٠ وحاشية الصبان ١/ ٢٦٣ عرضاً والدرر ٢/ ١٣٢ ش ٤٦٠. ولعمرو بن أحمر في: الخزانة ٩/ ٣٥٨ والموشح ١٠٥ وفيه «ردفي» مكان «ثوبي» و«السكر» مكان «الثمل». ولأبي حية، وللحكم بن عبدل في السيوطي ٢/ ٩١١ ش ٧٨٩ وغير منسوب في المقرب ١١٠ وفيه «وقد» والهمع ٢/ ١٣٢ ش ٤٦٠ وشواهد التوضيح ٧٨ ش ٩٢ والمساعد ١/ ٣٠٢ ش ٣٤١.

الشاهد فيه قوله «ثوبي» فإنه بدل اشتمال من اسم جعل «التاء» وليس هو فاعل «يثقلني».

(٢) كلمة «فشاذ» سقطت من ط.

٩١ عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيهِ   يكـونُ وراءهُ فـرجٌ قريـبُ

وقوله:

٩٢- يوشك مَنْ فرّ من منيّته   في بعضِ غِرّاتِه يوافقُها

والكثير اقترانُه بها نحو {عَسَى رَبُّكُمْ أن يَرْحَمَكُمْ}[1] ونحو قوله:

٩٣ ولو سُئل الناسُ الترابَ لأوشكوا   إذا قيل هاتوا أن يملّوا ويمنعوا

---

* ٩١- من بحر الوافر، لهدبة من خشرم العذري من قصيدة قالها وهو في الحبس يخاطب ابن عمه أبا نمير، متمنياً أن يزيل الله محنته، وقيل يخاطب نفسه، في قصة وردت في الشعر والشعراء. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في الأوضح ١/ ٣١٢ ش ١٢٤ والتخليص ٣٢٢ والمغني ٢٠٣ ش ٢٧٠. وهو منسوب في الكتاب ٣/ ١٥٩ والحماسة البصرية ١/ ٤٤ وشرح التصريح ١/ ٢٠٦ والزهرة ١/ ٤٦٦ والدرر ٢/ ١٤٥ ش ٤٧٧ والكامل ١/ ١٩٦ وأمالي القالي ١/ ٧١-٧٢. وغير منسوب في المقرب ١٠٧ وابن عقيل ١/ ٣٢٧ ش ٨٦ والمقتضب للمبرد ٣/ ٧٠ والأشموني ١/ ٢١٧ ش ١٧١ وشرح المفصل ٧/ ١١٧ و١٢١ وحاشية الصبان ١/ ٢٦٠ و٢٦٤ والكشاف ٢/ ٣١٧ وفاتحة الإعراب ١١٧ والهمع ٢/ ١٤٠ ش ٤٧٧ وأسرار العربية ١٢٨ والدر المصون ٢/ ٣٨٧ ش ٩٢٨. وما يجوز للشاعر/ للقزاز ٢٢٤ وشرح الكافية / لابن جماعة ٤٢٣ ش ١٨٦ والجمل للزجاجي / ت علي الحمد ٢٠٠ والمقتصد ١/ ٣٦٠ ش ٦٣ والمفصل ٢٧٠ والتهذيب الوسيط ١٢٤ وابن الناظم ١٥٥.

الشاهد فيه قوله «يكون وراءه....» حيث وقع خبر «عسى» فعلا مضارعاً مجرداً من «أنْ» المصدرية، وذلك قليل نادر

*٩٢- من بحر المنسرح، لأمية بن أبي الصلت. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في الأوضح ١/ ٣١٣ ش ١٥٨ والتخليص ٣٢٣ م ٨٢ وكرره في ٣٢٨، وهو في ديوانه ٥٣ وشرح التصريح ١/ ٢٠٧ والكتاب ٣/ ١٦١ وشرح المفصل ٧/ ١٢٦ والحماسة البصرية ٢/ ٤٢٠ واللسان (يس) ٦/ ٣٢ والأصول ٢/ ١٠٨ والمفصل ٢٧٢ وشرح شواهد ابن عقيل/ الجرجاوي ٦٧. وغير منسوب في: العمدة ١/ ٣١٢ والمقرب ١٠٧ وابن عقيل ١/ ٣٣٣ ش ٩٠ والكشاف ٤/ ٥٦١ ورواية عجزه فيه هكذا.

... ... يوماً على علةٍ يوافقها

والأشموني١/ ٢٢٠ ش ١٧٥ وشواهد التوضيح ١٤٤ ش ١٦٢، وشرح الكافية / ابن جماعة ٢٢٨٠ ش١٩٠.

الشاهد فيه قوله «يوافقها» حيث أتى بخبر «يوشك» جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من «أنْ» وهذا نادر.

(١) الإسراء ١٧/ ٨.

* ٩٣- من بحر الطويل، لم أعثر على نسبة لقائله. استشهد به ابن هشام في التخليص ٣٢٢م ٨٢ والأوضح ١/ ٣١١ ش ١٢٣. وهو في: ابن عقيل ١/ ٣٢٢ ش ٨٩ والأشموني ١/ ٢١٩ وحاشية الصبان ١/ ٢٦١

وندر اقتران خبر كاد وكرب بها نحو قول عمر رضي الله عنه: ما كدت أن أصلّي العصرَ حتى كادت الشمس أن تغرب. ونحو قول الشاعر:

٩٤- سقاها ذوو الأحلام سَجْلاً على ظمأ   وقـد كَربـتْ أعناقُهـا أن تَقطَّعـا

والكثير تجرُّده منها نحو {ومَاَ كَاَدُوا يَفْعَلُونَ}[1] ونحو قوله:

٩٥- كَرَبَ القَلبُ من جواهُ يَـذوبُ   حـينَ قَـالَ الوشـاةُ هنـدٌ غَضُـوبُ

وربما رُفِعَ السببيّ بخبر عسى، (والمراد بالسببي الظاهر المتصل بضمير اسم عسى)، ففي قوله:

عرضاً وشرح التصريح ١/ ٢٠٦ وابن الناظم ١٥٧ والهمع٢/ ١٤٠ ش ٤٧٦ والمساعد١/ ٢٩٦ ش ٣٣٣ وشرح شواهد ابن عقيل، للجرجاوي ٦٦ وأمالي الزجاجي ١٧٩ واللسان (وشك) ١٠/ ٥١٣ والدرر ٢/ ١٤٤ ومجالس ثعلب ٢/ ٣٦٥ وفيه «ولو يسأل» وعيون الأخبار ٣/ ٢١٠ وروايته فيه هكذا:

فلـو تسـأل النـاس الـتراب لأوشـكوا   إذا قلـت هـاتوا أن يملـوا فيمنعـوا

الشاهد فيه قوله «لأوشكوا أن يملوا» حيث اقترن خبر أوشك بأن المصدرية، وهذا هو الغالب فيها.

* ٩٤- من بحر الطويل، لأبي زيد الأسلمي، يهجو إبراهيم بن هشام وكان قد مدحه من قبل، فلم تعجبه مدحته ولم يعطه، وزاد فأمر أن يعذب بضربه بالسياط. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ٣٣٠ م ٨٣، وهو في: شرح التصريح ١/ ٢٠٧ وحاشية الصبان ١/ ٢٦٢ وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي ٦٨ والعيني على هامش الأشموني ١/ ٢٢٠ ش ٧٠. وغير منسوب في: ابن عقيل ١/ ٣٣٥ ش٩٢ وابن الناظم ١٥٧ وشرح الكافية / لابن الحاجب ٤٢٩ ش ١٩١.

الشاهد فيه قوله «كربت أعناقها أن تقطعا» حيث اقترن خبر كرب(وهو فعل مضارع)بأن المصدرية. وهذا نادر.

(١) البقرة ٢/ ٧١.

* ٩٥- من بحر الخفيف، للكلحبة اليربوعي، وينسب أيضاً لرجل من طيء. استشهد ابن هشام به بلا نسبة في التخليص ٣٣٠م ٨٣ وبصدره في الأوضح ١/ ٣١٥ ش ١٢٦. وهو منسوب للكلحبة في الدرر ٢/ ١٤١ وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي ٦٨. وللكلحبة، ولرجل من طيء في حاشية الصبان ١/ ٢٦٢ والعيني على هامش الأشموني ١/ ٢٢١ والمساعد ١/ ٢٩٥ ش ٣٣٠ وشرح التصريح ١/ ٢٠٧ وابن الناظم ١٥٦. والبيت بلا نسبة في: ابن عقيل ١/ ٣٣٥ ش ٩١.

الشاهد فيه قوله «كرب القلب... يذوب» حيث جاء خبر كرب فعلاً مضارعاً مجرداً من «أن» وهذا هو الغالب.

٩٦-وماذا عسى الحجاجُ يبلغ جُهدُه إذا نحن جاوزْنا حفيرَ زيادِ

فيمن رفعه، أي جهدهُ، شذوذان، تجرد خبر عسى من «أنْ» ورفعه السببي. وأما فيمن نصبه ففيه شذوذ واحد، وهو الأول.

والثاني عشر من المنصوبات: خبر ما حمل على ليس

وتقدم بيانه، وتزاد الباء بكثرة في خبر ما[1] نحو: {وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ}[2] ويقلّة في خبر «لا» نحو:

٩٧ وكن لي شفيعاً يومَ لا ذو شفاعةٍ بمغنٍ فتيلاً عن سوادِ بنِ قاربِ

---

* ٩٦- من بحر الطويل، ينسب للفرزدق، ولمالك بن الريب. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ١٤٦ ش ١٦٣ وبصدره بلا نسبة في الأوضح ١/ ٣٨ ش ١٢٢. وهو منسوب للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٧٢ وفيه «خَلّفنا» مكان «جاوزنا» ومعجم ما استعجم ٢/ ٤٥٩ وشرح التصريح ١/ ٢٠٥ وديوان الحماسة/ شرح الجواليقي ١٩٠ القصيدة ٢٢٨ والدرر ٢/ ١٥٤. ومنسوب لمالك بن الريب في الشعر والشعراء ١/ ٢٧١ وفيه «فماذا» مكان «وماذا» و«قناة» مكان «حفير» وعيون الأخبار ١/ ٣٤١ والكامل للمبرد ٢/ ١٠٤. وغير منسوب في شرح الأشموني ١/ ٢٢٣ ش ١٨١. ينكر أن يكون للحجاج يد تناله بسوءٍ إذا وصل المكان المسمى «حفير زياد» لأنه واقع خارج حدود سيطرته.

الشاهد فيه قوله «يبلغ جهده» على رواية الرفع حيث رفع المضارع الواقع خبراً لعسى اسماً ظاهراً «جهده» مضافاً إلى ضمير يعود على اسم عسى وهذا جائز في هذا الفعل دون أخواته. وفيه شاهد آخر حيث جاء خبر عسى مضارعاً غير مقترن بأن المصدرية.

(١) في م «خبرها».

(٢) الأنعام ٦/ ١٣٢.

* ٩٧- من بحر الطويل، لسواد بن قارب الأزدي (الأسدي) يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ٥٤٨ ش ٧٧٢ و٧٥٩ ش ٩٨٨ والأوضح ١/ ٢٩٤ ش ١١٢. وهو منسوب في شرح التصريح ١/ ٢٠١ و٢/ ٤١ والدرر ٢/ ١٢٦ ش ٤٥٠ وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي ٦٠ وجمهرة الأشعار ١/ ١٧٦ وفيها قصة الأبيات التي منها الشاهد. وغير منسوب في ابن عقيل ١/ ٣١٠ ش ٧٦ وفيه «فكن» مكان «وكن» والسيوطي ٢/ ٨٣٥ ش ٦٥٧ وشرح الأشموني ١/ ٥٠٨ ش ٤٦٨ وحاشية الصبان ١/ ٢٥١ عرضاً، والهمع ٢/ ١٢٧ ش ٤٥٠ والدر المصون ١/ ١٦. الفتيل: الخيط الدقيق في شق النواة.

الشاهد فيه قوله «بمغنٍ» حيث دخلت الباء الزائدة على خبر «لا» النافية، وهذا قليل.

والثالث عشر من المنصوبات:[1] اسم إنَّ وأخواتها.

وتقدَّم بيانُها. وإن اقترنت بـ «ما» الزائدة ألغيت عن عملها، ولهذا سميّت «ما» هذه كافة، لكفِّها ما اقترن بها عن العمل وجوباً، إلاّ ليت فجوازاً، لأنَّ ماعداها زالَ اختصاصه بالأسماء بخلافها.

وإنما جاز إلغاؤها إلحاقاً لها بما عداها. وذلك نحو قوله تعالى {قُلْ إنَمَا يُوحَى إليَّ، أنَّمَا إلهُكُمْ إلهٌ وَاحِدٌ}[2] وقوله {كَأنّما يُسَاقونَ إلىَ الْمَوْتِ}[3] وقول الشاعر:

٩٨-............ ...... ولكنما يُقضَى فَسوف يكونُ

---

(١) «من المنصوبات» سقطت من م.

(٢) الأنبياء ٢١/١٠٨.

(٣) الأنفال ٨/ ٦ والآية في «م» كاملة حتى قوله وهم ينظرون.

* ٩٨- عجز بيت من الطويل. صدره:

فو الله ما فارقتكم قالياً لكم ... ...

ينسب للأفوه الأودي، وليس في ديوانه، كما ينسب إلى أبي المطواع بن حمدان من قصيدة يقولها في دمشق. استشهد ابن هشام بالبيت كاملاً في شرح القطر ١٤٩ ش ٥٤ بلا نسبة وبالعجز بلا نسبة في الأوضح ١/٣٤٨ ش ١٣٧. والبيت منسوب للأفوه في الدرر ٢/ ٤٠ ش ٣٤٦. ولأبي المطواع في معجم البلدان ٤/ ٧٧ وأمالي القالي ١/ ٩٩ (دار الكتب). وغير منسوب في العيني على هامش الأشموني ١/ ٢٤٢ ش ١٩٨ وشرح التصريح ١/ ٢٢٥، والعجز بلا نسبة في الهمع ٢/ ٦٠ ش ٣٤٦.

الشاهد فيه قوله «لكنّ ما..» حيث دخلت لكن على «ما» الموصولة فلم تكفها عن العمل، بل عملت في «ما» وهي اسمها. وقد وهم المؤلف فاعتبرها كافة وأنها منعت «لكنّ» عن العمل والصواب أن «ما» هذه موصول اسمي هو «اسم لكن» و«لكن» هنا عاملة وداخلة على جملة اسمية لا فعلية كما ظن المؤلف وفي هذا العجز للنحاة شاهد آخر في قوله «فسوف يكون».................

وقوله:

٩٩- قالت ألا ليتما[١] هذا الحمامُ لنا إلى حمامتِنا أو نصفَه[٢] فقدِ

يروى بنصب الحمام على الإعمال، وبرفعه على الإلغاء.

وخرج بالمزيدة[٣] المصدريةُ والموصولةُ فلا تكفَّانِ عن[٤] العمل نحو أعجبني أنْ قمتَ، أي قيامُك، ونحو {أيَحسبونَ[٥] أنّما نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ}[٦] أي أن قمتَ،

---

(١) في ق ليت ما كما سقطت منها كلمة قالت.

٩٩- من بحر البسيط، للنابغة الذبياني (زياد بن معاوية) من قصيدة يعتذر فيها إلى النعمان مما رماه به المنخل اليشكري من تغزله بالمتجردة زوجة النعمان ومطلع القصيدة:

يا دار ميةَ بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد

استشهد به ابن هشام منسوباً في التخليص ٣٦٢ م ٩٢ والمغني ٨٩ ش ٩٨.

(٢) في «م» ونصفه.

و٣٧٦ ش ٥٢٤. وبلا نسبة في شرح القطر ١٥١ ش ٥٦. وهو منسوب في: ديوان النابغة والأزهية ٨٩ والسيوطي ١/ ٧٥ عرضاً ومعاني الحروف ٨٩ وشرح الأشموني ١/ ٢٤٢وشرح التصريح ١/ ٢٢٥ وفاتحة الإعراب ٦٥ وجمهرة الأشعار ١/ ١١٤ والمقرب ١٢١ والخصائص ٢/ ٤٦٠ والإنصاف ٢/ ٤٧٩ ش ٣٠٢ والرصف ٣٦٧ ش ٤٠٠ وشرح العيون ٩٧ وشرح المفصل ٨/ ٥٨ والكتاب ٢/ ١٣٧. وأمالي الشجري ٢/ ١٤٢ و٢٤١ ومختار الشعر الجاهلي ١/ ١٥٣ وتلقين المتعلم ١٣٣ ش ١٢٠ واللمع ٢٣٣ والحلى ٢٦٩ ش ٣٩٤. وغير منسوب في الأصول ١/ ١٣٣ والحلى ٦٧ ش ١١١ و١٤٢ ش ٢٣٧ وحاشية الصبان ١/ ١٠٨ والمقتصد ١/ ٤٦٨ ش ١٠٠ والتهذيب الوسيط ١٢٦. وصدره منسوب في المفصل ٢٩٣، وعجزه بلا نسبة في اللسان (قدر) ٣/ ٣٤٧. «فقد»: قد ههنا. اسم فعل بمعنى يكفي، أو هو اسم بمعنى كاف.

الشاهد فيه قوله «ليتما هذا الحمام لنا» حيث يروى بنصب الحمام ورفعه. أما النصب، فعلى أن ليت عاملة، وهو بدل من اسمها، وأما الرفع فعلى أن «ليت» مهملة واسم الإشارة مبتدأ، والحمام بدل منه وفي ذلك دلالة على أن «ليت» إذا اقترنت بـ «ما» الزائدة يجوز فيها الإهمال والإعمال بخلاف أخواتها.

(٣) في م« بما المزيدة».

(٤) كلمة «عن» سقطت من م.

(٥) «الهمزة» سقطت من م.

(٦) المؤمنون ٢٣/ ٥٥.

أي قيامُك، ونحو {أَيَحسبونَ[1] أنّما نَمُدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ}[2] أي أن الذي، بدليل عود الضمير في «به» إليها وقوله[3] {إنمَا صَنَعوُا كَيْدُ سَاحِرٍ}[4] يحتملهما[5]، أي أنّ صُنْعهم، أو أنَّ الذي صنعوه كيد ساحر، وليس لك أن تقدرها كافّة، لأن ذلك يوجبُ نصبَ كَيْدَ.

ويخفَّفُ ذو النون منها، أي من إنّ وأخواتها، فتُلغى «لكنْ» وجوباً نحو {ولِكِنِ اللَّهُ قَتَلَهُمْ}[6] في قراءة من خففها، لزوال اختصاصها بالأسماء بدليل قوله تعالى {ولَكِنْ ظَلَمُوا أنْفُسَهُمْ}[7] وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً.

وتلغى[8] «إنْ» غالباً نحو {وإنْ كُلٌّ لَمَا جَمِيعٌ}[9] {إنْ كُلُّ نفْسٍ لَمّا عَلَيْهَا حَافِظٌ}[10] لزوال اختصاصها بالأسماء، وإنما أعملت قليلاً استصحاباً لما كان قبل تخفيفها، نحو {وإنَّ كُلاً لَمّا ليوُفِّيَنَّهُمْ}[11] في قراءة من نصب.

ويغلب معها حالة[12] كونُها مهملة، اللام الابتدائية فارقةً بينها وبين[13] النافية

---

(١) «الهمزة» سقطت من م.

(٢) المؤمنون ٢٣/ ٥٥.

(٣) كلمة «تعالى» سقطت من م.

(٤) طه ٢٠/ ٦٩.

(٥) في ط «يحتملهن».

(٦) الأنفال ٨/ ١٧ انظر القراءة في الإتحاف ١٤٤ والكشاف ٢/ ١٤٩.

(٧) هود ١١/ ١٠١.

(٨) في م زيدت كلمة لكن، بعد «أن».

(٩) يس ٣٦/ ٣٢.

(١٠) الطارق ٨٦/ ٤

(١١) هود ١١/ ١١١ انظر القراءة في الإتحاف ٢٦٠ والبحر ٥/ ٢٦٦.

(١٢) في م «حال».

(١٣) في ق زيدت كلمة «ان» قبل كلمة «النافية».

ليرتفع اللبس، وخرج بـ«يغلب» ما لو أغنى عن اللام قرينة لفظية أو معنوية، فلا يؤتى باللام[1]. فاللفظية[2] نحو إنْ زيدٌ لن يقومَ، والمعنوية نحو قوله:

١٠٠ أنا ابن أباة الضيم من آل مالكٍ　　وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادنِ

لأنَّ غرَضَهُ إثباتُ الكرَمِ، لا نفيُهُ. ويغلِبُ كونُ الفعل التالي لها ناسخاً نحو {وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا}[3]. والأكثر في هذا الناسخ أن يكون ماضياً نحو {وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً}[4] و{إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ}[5] {وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ}[6].

أما وقوع غير الناسخ بعدها فقليل، والأكثر فيه كونه ماضياً نحو:

١٠١ شَلَّتْ يمينُك إنْ قتلت لَمُسْلِما　　حلَّت عليك عقوبةُ المتعمدِ

---

(١) عبارة «فلا يؤتى باللام» سقطت من ط.

(٢) في ق «واللفظية».

* ١٠٠- من بحر الطويل، للطرماح واسمه الحكم بن حكيم، وكنيته أبو نفر. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في شرح القطر ١٦٥ ش ٦٤ والتخليص ٣٧٨ ش ٩٦. وبعجزه بلا نسبة كذلك في الأوضح ١/ ٣٦٧ ش ١٤٦. وهو منسوب في ديوان الطرماح ٥١٢ والعيني على حاشية الصبان ١/ ٢٨٩ عرضاً وشرح التصريح ١/ ٢٣١. والعيني على هامش الأشموني ١/ ٢٤٦ ش ٢٠٣ وشواهد التوضيح ٥١ ش ٦١ والدرر ٢/ ١٩٣ ش٥٣٢. وغير منسوب في شرح ابن عقيل ١/ ٣٧٩ ش ١٠٣ والجنى١٤٣ وابن الناظم ١٧٩ والهمع ٢/ ١٨١ ش ٥٣٢.
الشاهد فيه قوله «وإنْ مالك كانت..» حيث ترك فيه لام الابتداء التي تفرق بين إن المخففة من الثقيلة وبين «إن»، النافية، والتقدير وإن مالك لكانت. وحيث أهمل «إن» بعد تخفيفها فلم ينصب بها الاسم.

(٣) القلم ٦٨/ ٥١.

(٤) البقرة ٢/ ١٤٣.

(٥) الصافات ٣٧/ ٥٦.

(٦) الأعراف ٧/ ١٠٢.

* ١٠١- من بحر الكامل، لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نُفيلْ ترثي زوجها الزبير بن العوام والخطاب لعمرو بن جرموز المجاشعي الذي قتله غدراً. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ٣٧ ش ٢١ والتخليص ٣٧٩ ش ٦٧ وبصدره في الأوضح ١/ ٣٦٨ ش ١٤٧. وهو لعاتكة في شرح التصريح ١/ ٢٣١ والحماسة البصرية ١/ ٢٠٣ وشرح شواهد ابن عقيل/ للجرجاوي ٧٧ والدرر ٢/ ١٩٤ ش ٥٣٣ والسيوطي ١/ ٧١ ش ١٩ وإلى بنت أبي بكر في الزهرة

ومثال المضارع قوله: إن يزينك لَنفسُكَ، وإن يشينك لَهِيه. ويجب استتار اسم أنْ المفتوحة وكونُ خبرها جملةً إمَّا فعليَّة كالأمثلة السابقة: أو اسميَّة نحو: {وَآخِرُ دَعْواهُمْ أنِ الْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}(1) أي أنه، أي الشَّأْنُ الحمْدُ للَّه، فعلم أنه يجب بقاء عملها وكون اسمها ضميراً محذوفاً وأن يكون بمعنى الشأن، وربما جاء اسمها مصرَّحاً به في الشعر غير ضمير شأن، فيأتي خبرها حينئذ مفردا، وجملة(2). وقد اجتمعا في قوله:

١٠٢ بِأنْــك رَبيــعٌ وَغيْــثٌ مَريــعٌ وأنْــكَ هُنــاك تكــون الثمـــالا

٢/ ٥٣٥ وفيه «ثكلتك أمك» مكان «شلت يمينك». والعقد ٣/ ٢٧٧ وشرح الكافية/ ابن جماعة ٤٨٢ - ٤٨٣ ش ٢٢٣ وفيه «هبلتك». وغير منسوب في اللامات/ للهروي ٩٠ وشرح الجمل/ لابن عصفور ١/ ٤٣٨ والرصف ١٩١ والمقرب ١٢٤ وشرح المفصل ٨/ ٧١ وفيه «بالله ربك» مكان شلت يمينك. والأزهية ٤٩ واللامات/ للزجاجي ١١٦ ومعاني القرآن / للفراء ٤١٩ وابن عقيل ١/ ٣٨٢ ش ١٠٤ وابن الناظم ١٨٠ والمفصل ٢٩٨ وفيه «بالله ربك» و«وجبت» مكان «شلت يمينك» و«حلت» وما لم ينشر من أمالي الشجري ٢٤. وصدره بلا نسبة في الهمع ٢/ ١٨٣ ش ٥٣٣. الشاهد فيه قوله «إن قتلت لمسلما» حيث وليَ «إنْ» المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ وهو «قتلت» على سبيل الشذوذ والقلة.

(1) يونس ١٠/ ١٠.

(2) «وجملة» سقطت من م.

* ١٠٢- من بحر المتقارب، ينسب لجنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ترثي أخاها عمراً الملقب «ذا الكلب». ولعمرة بنت العجلان، ولكعب بن زهير. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ٤٧ ش ٣٨ والتخليص ٣٨٠م و٩٨ وشرح القطر ١٥٦ ش ٥٨ والأوضح ١/ ٣٧٠. وهو منسوب لجنوب في: شرح الأشموني ١/ ٢٤٩ ش ٢٠٦ وشرح التصريح ١/ ٢٣٢ وزهر الآداب ٧٩٥ والخزانة ١٠/ ٣٨٢ش ٨٦٩. ونقل عن زهر الآداب أنه يروى:

بأنــــك كنـــت الربيـــع المغيـــث لمـــن يعتريـــك وكنـــت الثمـــالا

وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٨٧ والحماسة الشجرية ١/ ٣٠٩. ولعمرة بنت العجلان في السيوطي ١/ ١٠٦ش ٣٦. ولجنوب وعمرة في شرح المفصل ٨/ ٧٥.وينسب لكعب بن زهير وليس في ديوانه. وغير منسوب في الإنصاف ١/ ٢٠٧.عرضا ضمن الشاهد ١٢٨ وابن الناظم ١٨٠. مَريع: بفتح الميم وكسر الراء: أرض مخصبة، والثِّمال بكسر الثاء المثلثة: الغياث.

ويجب كون الفعل معها دعائيا نحو {وَالْخَامِسَةَ أنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْها}[1] في قراءة من خفَّف أنْ وكسرَ الضَّاد، أنه أي الشأنُ غَضِبَ اللهُ عليها[2] أو جامداً نحو {وأنْ لَيسَ لِلإنْسانِ إلاّ مَا سَعَى}[3]، أو مفصولاً بتنفيس: إما بالسين نحو {عَلِمَ أنْ سَيكُونُ}[4] أو بسوف كقوله:

١٠٣واعلمْ فعلمُ المرءِ ليسَ ينفعُهُ   أنْ سوفَ يأتي كلُّ ما قُدِرا

أو نفي نحو {وَحَسِبُوا أنْ لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ}[5] ونحو {أيَحْسَبُ أنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أحَدٌ}[6] ونحو {أيَحْسَبُ أنْ لَمْ يَرَهُ أحَدٌ}[7] أو «قد» نحو {وَنَعْلَمَ أنْ قَدْ صَدَقْتَنَا}[8] أو

الشاهد فيه قوله«بأنكَ ربيع» وقوله «وأنك تكون» حيث صرح باسم إن المخففة في الموضعين للضرورة. حيث خفف إن في الموضعين وجاء اسمها ضميرا في الكلام وخبرها في الأول مفرد وهو «ربيع» وفي الثاني جملة تكون واسمها وخبرها، وهذا خلاف الأصل. وإنما أصل الاسم أن يكون ضمير شأن محذوفا.

(١) النور ٢٤/ ٩ انظر هذه القراءة في الإتحاف ٣٢٢ والبحر ٦/ ٤٣٤ والكشف ٢/ ١٣٤.

(٢) العبارة من قوله «في قراءة... إلى هنا» سقطت من م

(٣) النجم ٥٣/ ٣٩.

(٤) المزمل ٧٣/ ٢٠.

* ١٠٣- من بحر الكامل. لم أعثر على قائله. استشهد به (ابن هشام) بلا نسبة في المغني ٥٢٠ش ٧٤٤. وهو في معاهد التنصيص ١/ ٣٧٧ ش ٦٩ وشرح الأشموني ١/ ٢٥٠ وابن عقيل ١/ ٣٨٧ وحاشية الصبان ١/ ٢٩٢ عرضا والهمع ٤/ ٥٥ ش ٩٦٦ والدرر ٤/ ٣٠ ش ٩٦٦ وشرح شواهد ابن عقيل ٧٩.

الشاهد فيه قوله «واعلم أنْ سوف يأتي» حيث استعمل فيه أن المؤكدة المخففة وأعملها في اسم هو ضمير الشأن محذوفا وخبر هو جملة «يأتي» مع فاعله، وفصل بين أن وجملة خبرها بحرف التسويف الذي هو «سوف».

(٥) المائدة ٥/ ٧١.

(٦) البلد ٩٠/ ٥.

(٧) البلد ٩٠/ ٧.

(٨) المائدة ٥/ ١١٣.

أو «لو» نحو {أَنْ لَوْ نَشَاءُ}[1].

وربما جاء ذلك بلا فصل كقوله:

١٠٤- علموا أنْ يؤَمَّلونَ فجادوا   قبلَ أنْ يُسألوا بأعْظَمِ سُؤْلِ

ويغلب لِـ «كأنَّ» ما وجب[2] لِـ «أنْ» المفتوحة فيما ذكر لقوله:

١٠٥-............   كأنْ ثدْياهُ حُقَّانِ

إلا أنّ الفعل إذا وقع بعدها دائما خبري، لا دُعائي كقوله:

١٠٦ ويوماً تُوافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ   كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارفِ السَّلَمْ

---

(١) الأعراف ٧/ ١٠٠,

١٠٤ - من الخفيف منشواهد ابن هشام في التخليص ٣٨٣،وشرح القطر ١٥٥ش٥٧ والجامع الصغير ٥٦ الشاهد فيه " أن يؤملون " حيث استعملت " أن " المخففة واعملها في الاسم الذي هو ضمبر الشأ ن ولم يأتي بفاصل مع أن جملة الخبر جملة فعلية فعلها متصرف ليس دعاء.المعنى: علم هؤلاء أن الناس يقصدونهم طلبا للعطاء فجادوا بالعطاء قبل أن يتوجه إليهم الناس بالعطاء.

(٢) في م «ما يجب».

* ١٠٥- عجز بيت من الهزج. صدره: صدر مشرق النحر. وبعض المصادر تذكر «وجه» مكان «صدر» ولم أعثر على قائله. من شواهد ابن هشام في الأوضح ١/ ٣٧٨ ش ١٥٢ والتخليص ٣٨٩م١٠٠ وشرح القطر ١٥٨ش٦٠. وهو في: ابن عقيل ١/ ٣٩١ ش ١٠٨ وفيه «ثدييه» وشرح المفصل ٨/ ٨٢ والأشموني ١/ ٢٥٢ ش ٢١٠ وحاشية الصبان ١/ ٢٩٣ عرضا وشرح التصريح ١/ ٢٣٤ والكشاف ٤/ ٥٥١ والكتاب ٢/ ١٣٥ وكرر في ٢/ ١٤٠ وفاتحة الإعراب ٦٢ والإنصاف ١/ ١٩٧ش ١١٨ والهمع ٢/ ١٨٧ ش ٥٣٩ وفيه «ثدييه» والمفصل ٣٠١. وشرح الكافية/ الرضى ٢/ ٣٦٠ والخزانة ١٠/ ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٨ ش ٨٧١ والإفصاح ٣٤٧ ضمن الشاهد ٢٢٩ وأمالي الشجري ١/ ٣ و٢/ ٢٣٧ وابن الناظم ١٨٤ والأصول ١/ ٢٤٦. وعجزه في معاني القرآن/ للفراء ٢/ ٣٤١ ش ٢٥٠.

الشاهد فيه قوله «كأن ثدياه حقان» حيث خفف كأن، وحذف اسمه وجاء بخبره جملة اسمية من المبتدأ والخبر وهي قوله«ثدياه حقان» ولما كانت جملة الخبر اسمية لم يحتج إلى فاصل يفصلها من كأن.

* ١٠٦- من بحر الطويل. اختلف الرواة في نسبته. فقد نسب إلى باعث (أو باغت) بن صريم اليشكري، أو

في رواية نصب ظبية مفصولٌ فيما يحتاج إلى الفصل، بقد أو لم خاصةً كقوله:

١٠٧ أزِفَ الترحُّلُ غيرَ أنّ ركابَنا لمّا تَزُلْ برحالِنا وكأنْ قدِ

أي وكأنْ قد زالت. وكقوله تعالى {كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ}[1]

أرقم بن علباء اليشكري، أو كعب بن أرقم اليشكري، أو زيد بن أرقم، أو علباء بن أرقم، أو راشد بن شهاب اليشكري. استشهد ابن هشام به بلا نسبة في المغنى ٥١ ش ٤١ وشرح القطر ١٥٧ ش ٥٩ وبعجزه في الأوضح ١/ ٣٧٧ ش ١٥١. ويروى «وارق»بالقاف مكان «وارف» و«تلاقينا» مكان «توافينا» و«ناضر» مكان «وارف». نسب إلى باعث بن صريم في الإنصاف ٣٤٦ ش ٢٢٩ والكتاب ٢/ ١٣٤ والأصول ١/ ٢٤٥ والأعلم ١/ ٢٨١. وإلى علباء بن أرقم في الأصمعيات ١٥٧ الأصمعية ٥٥. وشرح التصريح ١/ ٢٣٤ والاختيارين ٢٠٥ قصيدة ٣٥ ومعجم الشعراء ١٦٩-١٧٠. وإلى باعث بن صريم أو كعب بن أرقم في اللسان (قسم) ١٢/ ٤٨٢. وإلى باعث أو أرقم بن علباء في السيوطي ١/ ١١١ – ١١٢. وإلى راشد بن شهاب في اللآلي / للبكري ٨٢٩. وعجزه بلا نسبة في المقرب ١٢٢ والأمالي الشجرية ٢/ ٣. يذكر امرأته وينعتها بأنها حسنة الوجه.المقسم: الجميل / تعطو إليه: تتطاول إليه لتتناول منه. الوارف: الظليل، والوارق: المورق، السّلَمْ: شجر من العضاة.

الشاهد فيه «كأنْ ظبية» حيث رفع ظبية على الخبر لكأن المخفّفة واسمها منويّ ضمير الشأن. والنصب على إعمال «كأنْ» المخففة. والجر على زيادة «وأن» بين الكاف ومجرورها.

* ١٠٧- من بحر الكامل / للنّابغة الذّبياني من قصيدة له مطلعها:

أمـــــن آل نعـــــم... ... .

ويروى «أفِدَ» مكان «أزِفَ» و«كأن قدن» بالنون. استشهد به ابن هشام منسوباً في المغنى ٢٢٧ ش ٣١٣ وشرح القطر ١٦٠ ش ٦٢. وهو منسوب في الأزهية ٢٢١ والعيني على هامش الأشموني ١/ ١٥ وديوان النّابغة ١٠٥ والأغاني ١١/ ٨ وشرح التصريح ١/ ٣٦ والعيني على حاشية الصبان ١/ ٣١ عرضا. والسيوطي ١/ ٤٩٠ ش ٢٧٦ ومختار الشعراء ١/ ١٨٣ والخزانة ٧/ ١٩٧ – ٢٠٣ ش ٥٢٥ والدُّرر ٢/ ٢٠٢ ومقاييس اللغة ١/ ١٢٠. وغير منسوب في شرح المفصل ٨/ ١١٠ و١٤٨ والرصف ١٥٩ ش ٨١ وابن عقيل ١/ ١٩ ش ٢ والخزانة ٩/ ٨ والمفصل ٣١٧. أزف: قرُب، الترحّل: الرحيل، الركاب: الإبل واحدتها راحلة، وليس لها واحد من لفظها. يقول: قد دنا وقت الرحيل ومفارقة الدّيار، ولكن الإبل التي سوف ترحل عليها لا تزال واقفة لم تفارق ديارنا، وهي كالتي قد فارقت لأنها مهياة مُعدّة للمغادرة. الشاهد فيه قوله «وكأن قد» حيث خفف كان، وحذف اسمها، وأتى بخبرها جملة فعلية وفصل بين كان وخبرها بقد، وحذف الفعل الذي تدخل «قد» عليه.

(١) يونس ١٠/ الآية ٢٤.

الرابع عشر من المنصوبات: اسم لا النافية للجنس

ولو مفرداً، ولكنْ إنّما يظهر نصبه إنْ[1] كان مضافاً أو شبهه نحو، لا غلامَ سفرٍ عندنا[2] مثالٌ للمضاف. ولا طالعاً جبلاً حاضرٌ مثالٌ لشبهه، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه كما مر، سواء أكان منصوباً به، كهذا المثال أم مرفوعاً به نحو: لا حسناً وجهُه مذموم، أم مجروراً بجار متعلق به نحو لا خيراً مِن زيدٍ عندنا.

والخامس عشر من المنصوبات: وهو خاتمتها[3]

الفعل المضارع الواقع بعد ناصب من أربعة وهي:

«لن» {لَنْ نبْرَحَ عَلَيْهِ عاكِفِينَ}[4] وهي بسيطة لا مركبة من «لا» و «إنْ» وليست نونُها مُبْدَلَةً من ألف لا. وهي لنفي المستقبل، ولا تقتضي تأكيدَ النفي ولا تأييده، ولا دعاء، خلافاً لمن زعم ذلك.

أو «كي» المصدرية نحو {لكَيْلا يَكُونَ عَلَى الْمُؤمُنينَ حَرَجٌ}[5] فينصبان مطلقاً عن التقييد بشرط مما يأتي فيما بقي.

وخرج بالمصدرية التعليليةُ، فإنّ الناصب كما سيأتي «أنْ» مضمرة بعدها، لا هي، وتتعيّنُ مصدريّتها في نحو الآية السّابقة لئلا يدخل الجار على مثله. وتعليليتها في نحو قوله:

١٠٨ فقالت أكُلَّ النّاسِ أصبْحتَ مانحاً   لِسانَك كيما أنْ تغُرَّ وتخْدعاَ

---

(١) في م «إذا».

(٢) في ط «حاضر» مكان «عندنا».

(٣) عبارة «وهو خاتمها» سقطت من ط.

(٤) طه ٢٠/ ٩١.

(٥) الأحزاب ٣٣/ ٣٧.

* ١٠٨- من بحر الطّويل، لجميل بثينة، ونسبه بعضهم لحسّان بن ثابت. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغنى ٢٤٢ ش ٣٣٣ وبالعجز في الأوضح ٣/ ١١ ش ٢٩٠. وهو منسوب لجميل في: العيني على هامش الأشموني ١/ ٤٥٣ ش ٤٠١

لئلا يدخل الحرف المصدريّ على مثله ويصحّ الأمران في نحو قوله تعالى {كَيْ لا يكُونَ دُولَةً}[1] فيصح أن تكون مصدرية وتكون[2] قبلها لام التعليل مقدّرة، وأنْ تكون تعليليةً فتكون[3] بعدها أنْ مضمرة.

وحاصله أنها بعد اللام مصدريّة، وقبل أنْ الظاهرة - ولا تكونُ إلاّ في الشِّعر- عند البصريين تعليليَّةٌ، وفيما عداهما محتملةٌ وقد تكون «كي» مختصرة من كيف كقوله.

١٠٩ كي تجْنحون إلى سِلْم وما ثُئِرتْ　　قتلاكُم ولظى الهيْجاءِ تضطَرِم

أي كيف تجنحون، كما يقال في سَوْف «سَوْ».

أو إذن: وهي حرف جواب وجزاء، ولفظها بسيط، لا مركّب من «إذ» و«أنْ» خلافاً لمن زعمه، وإنّما تنصب إنْ صُدِّرت، وكان الفعل مستقبلاً متَّصلا بها نحو: إذن أكْرِمَكَ، أو منفصلا عنها بالقسم كقوله:

وشرح ديوان جميل ٤٩ والعيني على هامش الحاشية ٢/ ٢٠٤ ش ٤٠١ والمفصل ٣٢٥ وشرح المفصّل ٩/ ١٤ وشرح التصريح ٢/ ٣ و٢٣١ والدُّرر ٤/ ٦٧ ش ١٠٠٦ والخزانة ٤/ ٤٨١ - ٤٨٢ ش ٦٥٢. ولجميل وحسّان في السّيوطي ١/ ٥٠٨ ش ٢٩٥ وليس في ديوان حسّان وجزء من العجز بلا نسبة في الرّصف ٢٩٢ ش ٢٠٨ والهمع ٤/ ١٠٠ ش ١٠٠٦.
وغير منسوب في الجنى ٢٦٢ وشرح الكافية/ ابن الحاجب ٢٧٠ ش ١٥٣ ويروى:

....　　لســـانك هـــذا كـــي تضـــر وتخـــدعا

الشاهد فيه قوله «كيما أن تغر وتخدعا» حيث دخلت «كي» على «أنْ» فلزم اعتبار كي حرف تعليل لئلا يتوالى حرفان بمعنى واحد.

(١) الحشر ٥٩ / ٧.

(٢) في ق «ويكون» بالياء.

(٣) في ق: «فيكون».

* ١٠٩ - من البسيط، لم أعثر على قائله. من شواهد ابن هاشم (بلا نسبة) في المغنى ٢٤١ ش ٣٣٠. وهو في شرح الأشموني ٢/ ٢٧٧ ش ٧٩٣ وحاشية الصبّان ٢/ ٢٧٩ ش ٧٩٣ والسيوطي ١/ ٥٠٧ ش ٢٩٢ والدرر ٣/ ١٣٥ ش ٨٤٧. وصدره في الهمع ٣/ ٢١٥ ش ٨٤٧ والسيوطي ٢/ ٥٥٧ ش ٣٢٨.

الشاهد فيه قوله «كي تجنحون» حيث جاءت «كي» اسما مختصرا من «كيف».

١١٠-إذن واللهِ نَـــرْمِيَهُم بحـــربٍ   تُشِـيبُ الطِّفْـل مِـنْ قبْـل المَشِـيبِ

إذ القسم مؤكد فلا يمنع النّصب، كما لا يمنع الجرّ في قولهم: إنّ الشاةَ لتجترُّ فتسمع صوت واللهِ ربها. أو ب «لا» نحو. إذن لا أكرمُك لأنّ النافي كالجزء من المنفي فكأنه لا فاصل. وبما قاله عُلم أنها لا تعملُ فيما لو وقعت حشواً كقوله:

١١١- لئن عاد لي عبدُ العزيز بمثلِها   وأمْكَـــنني منهـــا إذنْ لا أقيلُهـــا

نعم إنْ تقدمها «واوٌ» أو «فاء» جاز النصب بها على قِلّة. ولا فيما لو كان الفعل حالا كأنْ قيل لك: أنا أحبك فقلت: إذن تصدُقُ، لأن النواصب للفعل تُخلِّصهُ للاستقبال، فلا تعمل في الحال، وما ورد مما يخالف ذلك فضرورةٌ أو مؤوَّلٌ. ولا فيما إذا فُصل بينهما بغير ما ذكر كظرف أو مجرور أو نداء ثم عطف على «لن» قولَه أو

---

* ١١٠-من بحر الوافر، ينسب لحسان بن ثابت. من شواهد ابن هشام، بلا نسبة في شرح القطر ٥٩ ش ١٣ وصدره في المغني ٩١٠ ش ١١٧٧ والأوضح ٤/ ١٦٨ ش ٤٩٧. وهو منسوب في: السيوطي ٢/ ٩٧٠ ش ٨٦٨ والدرر ٤/ ٧٠ ش ١٠١٠ والعيني على هامش الأشموني ٢/ ٢٨٧ ش ٨٠٨ والعيني على حاشية الصبان ٣/ ٢٨٩ ش ٨٠٨. وغير منسوب في شرح التصريح ٢/ ٢٣٥. وصدره بلا نسبة في الهمع ٤/ ١٠٥ ش ١٠١٠.

الشاهد فيه قوله «إذن والله نَرْمِيَهُمْ بحرب» حيث جاء الفعل المضارع «نرمي»: منصوبا بإذن مع أنه فصل بينهما بالقسم.

* ١١١-من بحر الطويل، لكثير عزة في مدح عبدالعزيز بن مروان في قصة ذكرها الجاحظ في البيان والتبيين ٢/ ٢٤١. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغنى ٣٠ ش ١٨ وبعجزه بلا نسبة في الأوضح ٤/ ١٦٥ ش ٤٩٥. وهو منسوب في شرح التصريح ٢/ ٢٣٤ والحماسة البصرية ١/ ١٢٩ والكتاب ١/ ١٥ وشرح المفصل ٩/ ١٣ وشرح أبيات سيبويه / ابن النحاس ٢٧٠ ش ٥٣٢ والدرر ٤/ ٧١ ش ١٠١١ والبيان والتبين ٢/ ٢٤١ والمفصل ٣٢٣ والسيوطي ١/ ٦٣ ش ١٦ والخزانة ٨/ ٤٧٤ –٤٧٦ وديوانه ٢/ ٧٨ ومعاني القرآن/ للأخفش ٢/ ٤٩٨ ش ٣٠٤ والمسائل العضديات ٦٧ ش ٦٧. وغير منسوب في الرصف ١٥٤ ش ٧٧ وحاشية الصبان ٣/ ٢٨٨ ش ٨٠٦ والهمع ٤/ ١٠٦ ش ١٠١١ وشرح الأشموني ٢٨٦ ش ٨٠٦ وابن الناظم ٦٦٩ وجمل الزجاجي / ت علي الحمد ١٩٥ والمقتصد ٢/ ١٠٥٥ ش ٢٧١ ولامات الهروي ١١١. لا أقيلها: لا أردها ولا أتركها تفوتني.

الشاهد فيه قوله «إذن لا أقيلها» حيث جاء الفعل المضارع بعد إذن بالرفع، ولم تعمل فيه «إذن» لأنها غير مصدرة وإنما وقعت هنا حشواً فلم تعمل النصب فيما بعدها. ومن شروط النصب بها أن تكون في صدر الكلام. التقدير: والله لئن عاد لي بمثلها لا أقيلها إذن.

«أنْ» المصدرية نحو: {والّذي أطْمَعُ أنْ يَغْفِرَ لي خطيئتي يَوْمَ الدِّين}[1].

وربّما أهملت «أنْ» حملاً على ما المصدرية كما أعملت ما المصدرية قليلا حملاً عليها نحو ما روي في الحديث «كما تكونوا يولّى عليكم»[2]

و«أنْ» أصل الباب، لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة، وإنّما أخّرها لطول الكلام فيها، ومحل النصب بها إذا لم تكن مخفّفة من الثقيلة بأن لم تقع بعد علم، كما نبه عليه بقوله: إن لم تُسبق بعلم، فإن سبقت به أهملت نحو {عَلِمَ أنْ سيكُونُ منكُم مرْضى}[3] فإنْ سُبقت بظنٍّ فوجهان: الرفع والنصبُ وهو أرجح نحو {وَحسبُوا أنْ لا تكُونُ فتْنةٌ}[4] قُرئ بالرفع والنصب[5] فمن نصب جعل «أن» مصدرية ومن رفع جعلها مخفّفة.

وخرج بالمصدريّة المفسِّرةُ والزَّائدةُ فلا ينصبان. والمفسرة هي التي تقدمها جملة فيها معنى القول دون حروفه، ولم تقترن هي بجارٍّ نحو: {فأوْحينا إليْهِ أنِ اصْنعِ الفُلْك بِأعْيننا}[6] ونحو:[7] {وانْطلَقَ المَلأُ منهُم أنِ امشوا}[8]، أيْ انطلقت ألسنتُهم بهذا الكلام بخلاف نحو: {وآخِرُ دَعْواهُمْ أنِ الْحمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعالمين}[9] لانتفاء تقدم الجملة، وبخلاف نحو: {ما قلتُ لَهُمْ إلاّ ما أمرْتني به أنِ اعْبدوا اللّهَ}[10]. قال الزمخشري: إلاّ إنْ أوّلَ، قُلْتُ: بأمرْتَ. وبخلاف نحو: كتبتُ إليه بأنْ افْعلْ. والزائدة هي

---

(١) الشعراء ٢٦/ ٨٢.

(٢) فيض القدير ٥/ ٤٦.

(٣) المزمل ٧٣/ ٢٠.

(٤) المائدة ٥/ ٧١ «انظر القراءة في الايمان» ٢٠٢ والبحر ٣/ ٥٣٣ والأملاء ١/ ١٢٩.

(٥) في م «بالنصب والرفع».

(٦) المؤمنون ٢٣/ ٢٧.

(٧) «ونحو» سقطت من م.

(٨) ص ٣٨/ ٦.

(٩) يونس ١٠/ ١٠

(١٠) المائدة ٥/ ١١٧.

الّتي وقعت بعد لمّا نحو[1] {فلمَّا أنْ جاءَ الْبشيرُ القاهُ}[2] أو بين الكاف ومجرورِها، كقوله:

١١٢-............ كـأنْ ظَبْيـةٍ تعطـو إلى وارف السَّـلَمْ

في رواية من جر ظبية. أو بين القسم و«لو» كقوله:

١١٣فأقْسـمُ أنْ لـو التقينـا وأنـتمُ لكـان لكـم يـومٌ مـن الشـرِّ مظلـمُ

وتضمر «أن» بعد ثلاثة من حروف الجر وهي:

كي: وأفاد بأنها من حروف الجر أنها التعليلية نحو {كَيْلاَ يَكُوْنَ دُولَةً}[3] أما المصدرية فهي الناصبة كما مر.

وحتى: إن كان الفعل مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها، سواء كان مستقبلاً أيضاً [4] بالنظر إلى زمن التكلم نحو {لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إلَيْنا مُوسَى}[5] أم لا،

---

(١) كلمة «نحو» سقطت من م.

(٢) يوسف ١٢/٩٦.

* ١١٢- مر البيت كاملا ش ١٠٦.

والشاهد فيه هنا: جر ظبية بالكاف على اعتبار «أن» زائدة بين الجار والمجرور والتقدير كظبية.

* ١١٣- من بحر الطويل ينسب للمسيب بن علس، واسمه زهير بن علس يخاطب بني عامر بن ذهل. ويروى: واقسم لو أن ... ... وبهذه الرواية ورد في م. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ٥٠ ش ٣٩. وبصدره في الأوضح ٤/١٦٠ ش ٤٩٤. وهو منسوب في: اللسان (ظلم) ١٢/٣٧٨ وشرح الأشموني ٢/٢٨٤ والكتاب ٣/١٠٧ وحاشية الصبان ٣/ ٢٨٦ ش ٨٠٤ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٣ وشرح المفصل ٩/٤٥.

الشاهد فيه قوله «فاقسم أن لو التقينا» حيث جاءت «أن» زائدة لوقوعها بين «لو» وفعل القسم.

(٣) الحشر ٥٩/٧.

(٤) كلمة «أيضاً» سقطت من م.

(٥) طه ٢٠/٩١.

نحو {وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ}[1] في قراءة من نصب، لأنَّ قولَ الرسول وإن كان ماضياً بالنظر إلى زمن التكلُّم، مستقبلٌ بالنظر إلى زمن[2] زلزالهم. وحتى هذه[3] قد تكون بمعنى «كي» بأن يكون ما قبلها علةً لما بعدها نحو: أسلم حتى تدخل الجنة. وقد تكون بمعنى «إلى» بأن يكون ما بعدها غايةً لما قبلها كالآيتين السابقتين، وكقوله:

١١٤ ليس العطاءُ من الفضولِ سماحةً حتــى تجـودَ ومـا لـديك قليـلُ[4]

واللام: حالة كونها [5] تعليلية مع الفعل المجرد من لا، نحو {لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ}[6] بخلاف نحو[7]: {لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ}[8] ونحو: {لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ}[9] لا يجوز فيها[10] الإضمار لعدم التجرد من «لا» وهي فيما مثلت[11] به نافية، وفيما مثل[1] به زائدة للتأكيد، أو حالة كونها

---

(١) البقرة ٢/ ٢١٤ انظر في القراءة الكشف ١/ ٢٨٩.

(٢) كلمة «زمن» سقطت من ط ق.

(٣) كلمة «هذه» سقطت من م.

* ١١٤- من بحر الكامل، للمقنع الكندي «محمد بن ظفر». استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغنى ١٦٩ ش ٢٠١. وهو منسوب في السيوطي ١/ ٣٧٢ ش ١٨٠ وديوان الحماسة / الجواليقي ٥٧١ مقطوعة ٧٨٥ والدرر ٤/ ٧٥ ش ١٠١٦ وشرح المرزوقي للحماسة ٤/ ١٧٣٤. وغير منسوب في: الأشموني ٢/ ٢٩٣ ش ٨١٢ والهمع ٤/ ١١٣ ش ١٠١٦ وحاشية الصبان ٣/ ٢٩٧ ش ٨١٢.

الشاهد فيه قوله «حتى تجود» فإن «حتى» بمعنى «إلى» لأن ما بعدها غاية لما قبلها.

(٤) الشاهدُ سقطت من م.

(٥) في ط «كونه».

(٦) الفتح ٤٨/ ٢.

(٧) كلمة «نحو» سقطت من م.

(٨) الحديد ٥٧/ ٢٩.

(٩) النساء ٤/ ١٦٥.

(١٠) في م «فيهما».

(١١) في م «مثل».

جحوديَّةً، وهي المسبوقة بكونٍ منفيٍّ ماضٍ لفظاً ومعنىً، أو معنى فقط نحو: ما كنتُ لأفعلَ أو[2] لم أكنْ لأفعلَ. ومثلُهما قوله تعالى: {مَا كَانَ اللهُ لِيَذَرَ الْمُؤمنينَ}[3] وقوله: {لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ[4] لهم}[5] ولام العاقبة نحو: {فَالتَقَطَهُ آلُ فِرعَونَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً}[6] داخلةٌ في لام التعليل عند كثير. واختار بعضهم دخول اللام المؤكِّدة فيها أيضاً نحو: {إنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهَبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ}[7] فلا يردان على المصنف. والأَوْلى ما صنعه بعضُهُم من إفصاحه بالجميع حيث قال: وتضمر بعد اللام التعليليَّة والجحوديَّة، والتي للعاقبة، والزائدة.

وكلام المصنف في إضمار «أنْ» بعد هذه الحروفِ والحروفِ الآتيةِ أعمُّ من كونه واجباً أو جائزاً. أما تمييز محالِّ الواجب من محال الجائز فقد ذكره آخر الباب.

وتضمر «أنْ» بعد ثلاثةٍ أيضاً من حروف العطف وهي:

أو: بمعنى «إلى» بأن صلحت «إلى» مكانها، بأن كان الفعلُ قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً، نحو لألزمنّك أو تقتضيَني حقي، أي إلى أن تقضيَني حقّي، ونحو قوله:

١١٥ لأستسهلنَّ الصعب أو أدركَ المُنى   فمـا انقـادتِ الآمـالُ إلا لصـابرِ

---

(١) في «مثلنا».

(٢) في ط « و» بدون الهمزة.

(٣) آل عمران ٣/ ١٧٩.

(٤) في ط «يغفر».

(٥) النساء ٤/ ١٦٨.

(٦) القصص ٢٨/ ٨.

(٧) الأحزاب ٣٣/ ٣٣.

* ١١٥- من بحر الطويل، نسب للأخطل في الرد على النحاة ١٢١ ش ٤٨. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في شرح القطر ٨٦٩ ش ١٦ والمغني ٩٤ ش ١٠٤. وبصدره بلا نسبة أيضاً في الأوضح ٤/ ١٧٢ ش ٤٩٨. وهو في: ابن عقيل ٢/ ٣٦٤ ش ٣٢٢ والأشموني ٢/ ٢٩١ ش ٨٠٩ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٦ وحاشية الصبان ٣/ ٢٩٥ ش ٨٠٩ وابن الناظم ٦٧٣ والسيوطي ١/ ٢٠٦ ش ٩٥ والدرر ٤/ ٧٧ ش ١٠١٩ وشرح شواهد

أو بمعنى «إلاَّ» بأن صلحت «إلاَّ» مكانها، نحو لأقتلَنَّهُ أو يُسْلِمَ: أي إلاَّ أن يسلم، ونحو قوله:

١١٦ وكنتُ إذا غمزتُ قناةَ قومٍ ... كسرتُ كعوبَها أو تستقيما

أيْ: إلاَّ أن تستقيم.

وفاء السببية: وهي التي قُصِد بها الجزاء، وواوُ المعيَّة حالةَ كونهما مسبوقين بنفي محض، أو طلب بغير اسم الفعل، مثاله في الفاء بعد النفي نحو: {لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيموتُوا}[1] ومثاله في الواو كذلك نحو: {ولَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذينَ جَاهَدوا مِنْكُمْ ويَعْلَمَ الصَابرينَ}[2] ومثاله في الفاء بعد الطلب نحو{وَلاَ تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي}[3] ومثاله في الواو كذلك نحو:

ابن عقيل/ للجرجاوي ٢٢٧. وصدره في الهمع ٤/ ١١٧ ش ١٠١٩.

الشاهد فيه قوله «أو أدرك» حيث جاء الفعل المضارع «أدرك» منصوباً بأو، وهي هنا بمعنى إلى.

* ١١٦- من الوافر، لزياد بن الأعجم في هجاء المغيرة بن حبناء التميمي. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ٩٣ ش ١٠٣ والإعراب عن قواعد الإعراب ١٣٨ وشرح القطر٧٠، وبعجزه في الأوضح ٤/ ١٧٣ ش ٤٩٩. وهو منسوب في الكتاب ٣/ ٤٨ والمقتضب للمبرد ٢/ ٢٩ والمحكم ١/ ١٦ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٦ والسيوطي ١/ ٢٠٥ ش ٩٤ وأمالي الشجري ٢/ ٣١٩ والأزهية ١٢١-١٢٢ واللسان (غمز) ٥/ ٣٨٩ وشرح شواهد ابن عقيل/ للجرجاوي ٢٢٨. وغير منسوب في المقرب ٢٨٨ وابن عقيل ٢/ ٣٤٧ ش ٣٢٣ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩١ ش ٨١٠ وحاشية الصبان ٣/ ٢٩٥ ش ٨١٠ وشرح المفصل ٥/ ١٥ وشرح أبيات سيبويه ٢٨١ ش ٥٥٤ وابن الناظم ٦٧٤ والدرر ٤/ ٧٧

عرضاً والمقتصد ٢/ ١٠٧٧ ش ٢٨٠ والنكت الحسان ١٤٦.

الشاهد فيه قوله «أو تستقيما» حيث جاء الفعل المضارع منصوباً بعد «أو» وهي ههنا بمعنى «إلا».

(١) فاطر ٣٥/ ٣٦.

(٢) آل عمران ٣/ ١٤٢.

(٣) طه ٢٠/ ٨١.

١١٧ لا تنه عن خُلُق وتأتيَ مثلَه   عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عظيمُ

وكالمثال الأول ما تأتينا فتحدِّثنا بالنصب إن قصدت السببيّة، أي ما تأتينا مُحدِّثاً فيكونُ المقصودُ نفيَ اجتماعهما. أو ما تأتينا فكيف تحدِّثنا، فيكونُ المقصود نفي الثاني لانتفاء الأول.

وخرج بالسببيّة الفاء الاستئنافية بأن يقدّر[1] ما بعدها مبنياً على مبتدأ محذوف، نحو قوله:

١١٨ ألم تسألِ الرَّبعَ القواء فينطقُ   ... ...

---

* ١١٧- من بحر الكامل، اختلف النحاة في نسبته، فقد نسب إلى أبي الأسود الدؤلي والمتوكل الكناني والمتوكل الليثي، والأخطل، وسابق البربري والطرماح وحسان بن ثابت. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في شرح القطر ٧٧ ش ٣٣ والمغني ٤٧ ش ٦٧١ وبصدره في الأوضح ٤/ ١٨١ ش ٥٠٠. ينسب لأبي الأسود في ديوانه ٨١ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٨. وللأخطل في: الكتاب ٣/ ٤١ والرد على النحاة ١٢١ ش ٤٨ وشرح المفصل ٧/ ٢٤ والفصول المفيدة ٢٠٩. وللمتوكل في الحماسة البصرية ٢/ ١٥ والمؤتلف والمختلف ١٧٩ والمحلى ٤٢ ش ٦٨.ومعجم الشعراء ١٧٩ والجمل / للفراهيدي ٦٨ ولحسان في فُرحة الأديب ١٣٤ وابن السيرافي ٥٧٦. ولأبي الأسود والمتوكل اللسان (ع ظ ظ) ٧/ ٤٤٧. وللأخطل والمتوكل الكناني لبي الأسود في الدرر ٤/ ٨٦- ٨٧ ش ١٠٣ والخزانة ٨/ ٥٦٤. وغير منسوب في الأزهية ٢٣٣ - ٢٣٤وجمل الزجاجي / ت علي الحمد ١٨٧ ش ١٩٩ والرصف ١٥٧ ومعاني الحروف/ الرماني ٦٢ والجنى ٤٨٦ والمقتضب للمبرد ٢/ ٢٦ والأصول ٢/ ١٥٤ والدقائق ٣٨ وابن الناظم ٦٨٢ واللمع ١٢٩ والمقتصد ٢/ ١٠٧٠ ش ٢٧٧ والتهذيب الوسيط ٧٣.

الشاهد فيه قوله «وتأتيَ» حيث جاء الفعل المضارع منصوباً بأن المضمرة وجوباً بعد الواو الدالة على المعية.

(١) في م «تقدر»بالياء.

* ١١٨- صدر بيت من الطويل، لجميل بن عبدالله بن معمر (جميل بثينة) وعجزه:

... ...   وهل تُخبرنْك اليوم بيداءُ سَمْلَقُ

استشهد ابن هشام بصدره بلا نسبة في الأوضح ٤/ ١٨٥ ش ٥٠٣ والمغنى ٢٢٢ ش ٣٠١. وهو منسوب في: ديوانه ٥٧ وشرح التّصريح ٢/ ٢٤٠ وذكر الفرق بين الأحرف الخمسة ٣٣٥ والدُّرر ٤/ ٨١ -٨٢ ش ٢٤. والسيوطي ١/ ٤٧٤ ش ٢٦٥ والخزانة ٨/ ٥٢٤. وغير منسوب في: إعراب القرآن / للفراء ٣/ ١٠٥ ش ٣٠٤ والكتاب ٣/ ٣٧ وفاتحة الإعراب ٢٢ والرّصف ٤٤٧ ش ٥٢٥ وشرح المفصل ٧/ ٣٦ والرد على النحاة ١٢١

ونحو: ما تأتيني فأكرِمُكَ على معنى ما تأتيني فأنا أكرِمُك[1] إذا كنت كارها لإتيانه.

والعاطفة نحو: ما تأتينا فتحدثُنا على معنى، ما تأتينا فما تُحدثُنا، ونحو: {لا يُؤْذَنُ لهُم فيعتذرُونَ}[2] فيجب الرفعُ فيهما.

وبالمعيّة، الواوُ الاستئنافيّةُ والعاطفةُ نحو لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللبنَ، فإن جعلت الواو استئنافية وجبَ الرّفعُ؛ لأن المعنى: لا تأكل السمك وأنت تشربُ اللبن، فيكون نَهْياً عن أكل السمك وإخبارا بشرب اللبن. وإنْ جعلتها عاطفة وجب الجزم، فيكون نهياً عن كل واحدٍ منهما. بخلاف ما إذا جعلتَها بمعنى «مع» يجب النصب على معنى لا يكن منك أكلٌ للسمك[3] مع شُرْبٍ للّبن، فيكون نهياً عن الجمع بينهما[4].

وخرج بسبْق النّفي أو الطّلب نحو: زيدٌ يأتينا فيُحدّثُنا فيمتنع نصبُه وأمّا قوله:

١١٩ سأتركُ منزلي لبني تميم ... والْحقُ بالحجازِ فأستريحا

فضرورة.

وبالمحض: النّفي التالي لتقرير نحو: ألم تأتني فأحسنُ إليك، والنفي المتلوّ بنفي[5]، نحو ما تزال تأتينا فتُحدثُنا، والنفي المنتقض بإلاّ قبل الفعل نحو: ما تأتينا إلاّ فتحدثُنا.

ش ٤٦ والهمع ٤/ ١٢٢ ش ١٠٢٤ و٥/ ٢٣٥ ش ١٦٠٠ واللسان (حدب) ١/ ٣٠٠ وجمل الزجاجي / ت علي الحمد ١٩٤ ومعاني الحروف/للرمّاني ٤٤. وصدره بلا نسبة في الإيضاح ٢/ ٣١ والجني ٧٦. القواء: البالي، والسملق: غير المبنيّة.

الشاهد فيه قوله «فينطقُ» حيث جاء الفعل المضارع مرفوعاً بعد الفاء مع أنه مسبوق باستفهام، وذلك لأنّ هذه الفاء ليست عاطفة ولا هي السببيّة، وإنّما هي استئنافيّة.

(١) في م زيدت كلمة «كما» بعد أكرمك.

(٢) المرسلات ٧٧/ ٣٦.

(٣) في م «أكل السمك».

(٤) كلمة «شرب» سقطت من ط.

(٥) في ط «النفي».

فيمتنع النصب فيها بخلاف المنتقض بها بعده[1] نحو: ما تأتينا فتحَدِّثَنا إلا في الدّار. ويتفرع على ذلك ما لو قلتَ: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ فأكرِمَه، فإن جعلتَ الهاءَ لأحدٍ نصبْتَ، لتقدم الفعل على انتقاض النّفي، وإنْ جعلتها لزيدٍ رفعْتَ لتأخره عنه. وقوله بغير اسم الفعل قاصر[2] عن المراد، والمراد أنّه يُعتَبَرُ في الطلب أن يكون بالفعل، ولو تقديراً، فيمتنع النصب مع غيره سواء كان اسم فعل أم غيره، نحو: صه فأكرِمُكَ، ونحو: حسبُك حديث فينامُ الناس، ونحو: سُقياً لك فيرْويك اللهُ.

والطلَبُ يشملُ:

الأمر، ومثاله قبل الفاء نحو قوله:

١٢٠ يا ناقُ سيري عَنَقاً فسيحا   إلى سليمانَ فنستريحا

ومثاله قبل الواو:

١٢١ فقُلْتُ ادعي وأدْعُوَ إنّ أندى   لِصَوْتٍ أنْ ينادِيَ داعيانِ

---

(١) كلمة «بعده» سقطت من م.

(٢) في م «ناءٍ».

* ١٢٠- من الرجز، للفضل بن قدامة (أبو النجم العجلي) يمدح سليمان بن عبد الملك الخليفة الأموي. استشهد به ابن هشام، بلا نسبة في الأوضح، ٤/ ١٨٢ ش ٥٠١.

وهو منسوب في: الكتاب ب ٣/ ٣٥ وشرح شواهد ابن عقيل / للجرجاوي ٢٢٠ والهمع ٤/ ١١٩ ش ١٠٢١ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٩ والردّ على النحاة ١١٥ ش ٣٣ واللسان (نفخ) ٣/ ٦٣. وغير منسوب في الأصول ٢/ ١٨٣ وابن عقيل ٢/ ٣٥٠ ش ٣٢٤ وشرح المفصل ٧/ ٢٦ والمقتضب / للمبرد ٢/ ٤١ وسرّ الصناعة ١/ ٢٧٠ ومعاني القرآن ١/ ٤٧٨ واللسان (عنق) ٦/ ٢٧٤ والمقتصد ٢/ ١٠٦٩ ش ٢٧٦ وصدره بلا نسبة في الهمع ٣/ ٨٠ ش ٧١٦. ناق: مرخم ناقة، وعنقا: ضرب من السَّير، وفسيح: واسع الخطى.

الشاهد فيه قوله «فنستريحا» حيث جاء الفعل المضارع منصوباً بأن مضمره وجوبا بعد فاء السببيّة الواقعة في جواب الأمر.

* ١٢١- من بحر الوافر، لدثار بن شيبان النّمري في هجاء بني قريع، وينسب أيضا للأعشي، والحطيئة، والفرزدق، وربيعة بن جشم. استشهد به ابن هشام، بلا نسبة في المغني ٥١٩ ش ٧٤٢ وبصدره في الأوضح ٤/ ١٨٢ ش ٥٠٢ وهو منسوب للأعشى في الكتاب ٣/ ٤٥ والرّد على النحاة ١٢٤ ش٥٢. وللأعشى

والنهي: وقد مثّل له المصنف مثالين. مثال لما قبل الفاء، ومثال لما قبل الواو كما عرفت.

والدُّعاء نحو: اللهم تُب عليّ فأتوبَ.

والعرْض نحو قوله:

١٢٢يا بْنَ الكرام ألا تدنو[1]فتُبْصرَ ما   قدْ حدّثوك، فما راءٍ كَمَنْ سمعا

والتّمنّي نحو: {يا لَيتني كُنتُ مَعهُمْ فأفُوزَ}[2].

والتحضيص: نحو هلاَّ اتَّقيتَ اللهَ فيغفرَ لك.

والاستفهام نحو: {فهَلْ لَنَا مِنْ شُفعاءَ فيشْفعوا لنا}[3]. ويشترط فيه أن لا يكون

والحطيئة وربيعة بن جشم ودثار بن شيبان في الدرر ٤/ ٨٦ ش ١٠٢٩. وغير منسوب في ابن عقيل ٢/ ٣٥٣ ش ٣٢٧ وسر الصناعة ١/ ٣٩٢ والإنصاف ٢/ ٥٣١ ش ٣٥١ واللسان (لوم) ١٢/ ٥٦٠ والهمع ٤/ ١٢٦ ش ١٠٢٩ والردّ على النُّحاة ١٢٤ ش ٥٢ ومجالس ثعلب ٢/ ٤٥٦ وآمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٦٤ والفُصول المفيدة ٢٠٨ وابن الناظم ٦٨١ والمقاييس ٥/ ٤١٢. ولدثار في مختارات الشجري ٣/ ٦ واللسان (ندى) ١٥/ ٣١٥٦ والسّمط ٢/ ٧٢٦. ولربيعة في المفّصل ٢٤٨ وشرح المفّصل ٧/ ٣٣. وللفرزدق في أمالي القالي ٢/ ٩٠. وللحطيئة أو الأعشى في شرح التصريح ٢/ ٢٣٩ والشنتمري ١/ ٤٢٦.

الشاهد فيه قوله «وأدعوَ» فقد نصب الفعل المضارع بأن مضمره وجوبا بعد واو المعية الواقعة في جواب الأمر المدلول عليه بقوله «ادعي».

* ١٢٢ – من بحر البسيط. لم أعثر على قائله. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في شرح القطر ٧٤ ش ٧١، وهو في شرح التصريح ٢/ ٢٣٩ والهمع ٤/ ١٢٣ ش ١٠٢٥ وابن عقيل ٢/ ٣٥١ ش ٣٢٦ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٨ ش ٨١٧ وحاشية الصبان ٢/ ٣٠٢ ش ٨١٧ والدُّرر ٤/ ٨٢ ش ١٠٢٥ وابن الناظم ٦٧٨.

الشاهد فيه قوله «فتبصرَ» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمره وجوبا بعد فاء السببية في جواب العرض.

(١) في ط م «تدنوا».

(٢)النساء ٤/ ٧٣.

(٣) الاعراف ٧/ ٥٣.

بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد، فيمتنع النّصبُ في نحو: هل زيد أخوك[1] فأكرمُه بخلاف هل زيدٌ قائمٌ[2] فأكرمَه، وإنّما لم ينصب الفعل بعد الاستفهام في قوله تعالى {أَلَمْ تر أنَّ الله نزّلَ مِنَ السَّماء ماءً فتُصبحُ الأرضُ مُخْضَرّةً}[3] لأن إصباح الأرض مُخضرَّةً لا يتسبَّبُ عمَّا دخلَ عليه الاستفهامُ، وهو رؤيةُ المطرِ، بل عن نزوله نفسه[4]، ولأن الاستفهام هنا معناه الإثبات. والمعنى: قد رأيت أنَّ الله أنزل من السماء ماء.

وقد ينصب الفعل بعد الفاء لتقدُّم ترجٍّ، قاله ابن مالك، تبعاً للفراء كقوله تعالى {لعلّهُ يزكّى أوْ يذكَّرُ فتنْفعَه الذّكرى}[5] بنصب تنفعه في قراءة عاصم. وتضمر أن أيضاً بعد «الفاء» و«الواو» و«أو» و«ثُمَّ[6]» إن عُطف على اسم خالصٍ من تأويله بالفعل.

مثاله بعد «أو» نحو {وَمَا كَانَ لِبشَرٍ أنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلاّ وَحْياً أوْ مِنْ وَرَاءِ حجابٍ أوْ يُرْسلَ رسُولاً}[7] في قراءة من نصب يرسلَ بأن مضمرة لعطفه على «وحياً».

ومثالُه بعد الواو نحو:

١٢٣ولُبْسُ[1] عباءةٍ وتقرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفوفِ

---

(١)في م: هل أخوك زيد.

(٢)في م: هل أخوك قائم.

(٣)الحج ٢٢/ ٦٣.

(٤) كلمة «نفسه» سقطت من م.

(٥) عبس ٨٠/ ٣-٤. انظر القراءة في الإتحاف ٤٣٣ والإملاء ٢/ ١٥١ والبحر ٨/ ٤٢٧ والجامع ١٩/ ٢١٤ والكشف ٢/ ٣٦٢.

(٦) في م «بعد أو والفاء، والواو، ثم»

(٧) الشورى ٤٢ / ٥١ / انظر في القراءة: الإتحاف ٣٨٤ البحر ٧/ ٥٢٧ الجامع ١٦/ ٥٣.

* ١٢٣- من بحر الوافر، لميسون بنت بحدل الكلبية. استشهد ابن هشام به منسوباً في المغني ٣٥٢ ش ٤٧١. وغير منسوب ٣٧٣ ش ٥١٦ و٦٢٣ ش ٨٦٤. وشرح اللّمحة ٢/ ٣٤١ وشرح القطر ٦٥ ش ١٥ وبصدره في الأوضح ٤/ ١٩٢ ش ٥٠٥. وهو منسوب في شرح التصريح ٢/ ٢٤٤ والحماسة البصرية ٢/ ٧٣ وسر الصناعة ١/ ٢٧٣ وفيه «للبس» مكان «ولبس» والخزانة ٨/ ٥٠٣ ش ٨٥٨ وكذلك ٨/ ٥٠٤ عرضا و٥٧٤ عرضا والدرر ٤/ ٩٠ ش ١٠٣٦ وآمالي الشجري

بنصب «تقرّ» بأن مضمرة لعطفه على لبس.

ومثاله بعد «الفاء» قوله:

١٢٤ لـولا توقّـع مُعتَـرٌ فأُرْضِـيَه ... ما كنـت أُوثـرُ إِتراباً علـى تُـرَبِ[2]

ومثاله بعد «ثم» قوله:

١٢٥ إنّي وقتلي سُليكا ثـم أعقِلَـه ... كـالثّور يُضـرَبُ لـمَّا عافـتِ البَقَـرُ

١/ ٢٨٠. وغير منسوب في: ابن عقيل ٢/٣٥٨ ش ٣٣٠ وشرح المفصل ٧/ ٢٥ والكتاب ٣/ ٤٥ وحاشية الصبان ٣/ ٣١٣ ش ٨٢٧ والمقتضب / للمبرد ٢/ ٢٧ والأصول ٢/ ١٥٠ وشرح الجمل / للزجاجي ٢٧١ والهمع ٤/ ١٤١ ش ١٠٣٦ والرصف ٤٨٥ ش ٥٨٠ وجمل الزجاجي / ت علي الحمد ١٨٧ والإفصاح ٣٤١ والتهذيب الوسيط ٢٤٩. من التقدير بالفعل هو قوله «لبس» وهذا الإضمار جائز لا واجب. وإذا كان الاسم السابق مقدراً بالفعل لم يجز نصب المضارع بعد الواو والاسم الذي يقدر بالفعل هو الوصف الصريح المقترن بألـ.

(١) في م «للبس».

*١٢٤- من بحر البسيط، لم أعثر على قائله.استشهد به ابن هشام في شرح اللمحه ٢/ ٣٤١ وبصدره في الأوضح ٤/ ١٩٤ ش ٥٠٦. وهو في شرح التّصريح ٢/ ٢٤٤ وفيه «على تربي» بالياء. وابن عقيل ٢/ ٣٦٠ ش ٣٣٢. وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٨ ش ٨٢٨ وابن الناظم ٦٨٦ وحاشية الصبّان ٣/ ٣١٤ ش ٨٢٨ والهمع ٤/ ١٤١ ش ١٠٣٧ والدُّرر ٤/ ٩٢ ش ١٠٣٧.

الشاهد فيه قوله «فأرضيَه» حيث نصب المضارع بأن المضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة لأنهّا مسبوقة باسم خالص عن التقدير بالفعل، وهذا الإضمار جائز لا واجب.

(١) في ط «تربي».

* ١٢٥- من بحر البسيط، لأنس بن مدركة الخثعمي. استشهد ابن هشام بصدره في الأوضح ٤/ ١٩٥ ش ٥٠٧. وهو منسوب في شرح التصريح ٢/ ٢٤٤ والدُّرر ٤/ ٩٣ – ٩٤ ش ١٠٣٨ واللّسان (ثور) ٤/ ١٠٩. وغير منسوب في ابن عقيل ٢/ ٣٥٩ ش ٣٣١ وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٩ ش ٨٢٩ وحاشية الصبّان ٣/ ٣١٤ ش ٨٢٩ والهمع ٤/ ١٤١ ش ١٠٣٨ وابن الناظم ٦٨٦ والمقاييس ١/ ٣٩٥ و٤/ ٧٠ والمذكر والمؤنث / الأنباري ٢/ ١٤٤. وعجزه منسوب (للحارثي) في المذكر والمؤنث / للسجستاني ١٢٥.

الشاهد فيه قوله «ثم أعقلَه» فقد نصب المضارع «أعقلَ» بأنْ المضمرة جوازاً بعد «ثُمّ» المسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل وهو قوله «قتل» الذي هو مصدر.

وخرج بالصريح[1] نحو قولهم: الطائرُ، فيغضبُ زيدٌ الذُّبابُ، فلا ينصب الفعلُ لأنّ الاسم المعطوف عليه مؤوّل بالفعل؛ أي الذي يطير.

وقد ورد مواضع نُصِبَ الفعل فيها بأنْ مضمرة، وليست[2] مما مر، كقولهم «خذ اللص قبل يأخُذَكَ» وقولهم «تَسْمَعَ بالمُعيْدي خير من أن تراه» بالنصب. وقراءة بعضهم {بلْ نَقذِفُ بِالحَقِّ على البَاطِلِ فَيدمغَه}[3] وهو شاذٌّ، يحفظ ولا يقاس عليه. ولك معهنّ ؛ أي هذه الأحرف[4] الأربعة في حالة العطف على اسم خالص، ومع لام التعليل إظهارُ أنْ، وما عدا ذلك لا يجوز إظهارها فيه إلاّ في الشّعر مع «كي» التعليلية.



(١) ف ق ط «الخالص» وفي ق «الصريح».

(٢) في م «وليس».

(٣) الانبياء ٢١/ ١٨، أنظر القراءة في الكشاف ٢/ ٥٦٦.

(٤) في م «الحروف».



باب المجرورات

ثلاثة: مجرور بحرف الجر، ومجرور بإضافة، على قول يأتي في بابها، ومجرور بمجاورة. قال: ولم أذكر المجرور بالتّبعية، لأنّها ليست عندنا العامل، بل العامل عامل متبوع في غير البدل، وعامل محذوف في البدل، فيرجع الجر في التوابع إلى الجر بالحرف أو بالإضافة.فالمجرورات ثلاثة فقط:

أحدها: المجرور بالحرف

وهي: «مِنْ»: وهي للتبعيض نحو:{حتّى تُنفقُوا مِمَّا تُحبُّونَ}[1] ولبيان الجنس وهي التي يصلح مكانها الذي هو أو هو فقط نحو:{فاجْتنبُوا الرِّجْس مِنَ الأوْثانِ}[2] أي الذي هو الأوثان، ونحو:{مِنْ شجرٍ مِنْ زقُّوم}[3] ؛ أي هو زقّوم. ولابتداء الغاية مكاناً أو زماناً أو غيرهما نحو: {مِنَ المسْجِدِ الحَرام}[4] ونحو {مِنْ أوَّل يوْمٍ}[5] ونحو: أعطيت الفقراء من درهم الى دينار. ونحو قولهم في الرّسائل: من فلان الى فلان. وللبدل: نحو{أرضيتُم بالْحياة الدُّنْيا مِنَ الآخرةِ}[6].

وللتأكيد نحو {هَلْ منْ خالقٍ غيْرُ اللّهِ }[7]. وللظّرفية نحو {ماذا[8] خلقُوا مِنَ الأرضِ}[9] وللتّعليل نحو قوله {مِمّا خطيئاتِهِمْ أغْرقِوا}[10].

---

(١) آل عمران ٣/ ٩٢.
(٢) الحج ٢٢/ ٣٠.
(٣) الواقعة ٥٦ / ٥٢.
(٤) الإسراء ١٧/ ١.
(٥)التوبة ٩/ ١٠٨.
(٦) التوبة ٩/ ٣٨.
(٧) فاطر ٣٥/ ٣.
(٨)«ذا» سقطت من ط.
(٩) فاطر ٣٥ / ٤٠.
(١٠)نوح ٧١/ ٢٥.

وإلى: وهي لانتهاء الغاية مكانا أو زمانا نحو {مِنَ المسْجد الْحرَامِ إلى الْمسجِدِ الأقْصى}[1] ونحو {ثُمَّ أتِمُّوا الصّيام إلى اللّيْل}[2].

و«عن»: وهي للمجاوزة، كسِرْتُ عن البلد، ورميْتُ عن القوس، وللبعديَّة نحو: {طبقاً عَنْ طَبَقٍ}[3] أي بعده، والاستعلاء نحو: {فإنّما يبْخلُ عَنْ نفْسِهِ}[4] وللتعليل نحو: {وَمَا نَحْنُ بِتاركي آلهتناعن قولك}[5] وللبدل، نحو: {يوْماً لا تَجزي نَفْسٌ عَنْ نَفسٍ شيْئاً}[6]

و«على»: وهي للاستعلاء، كصعدتُ على السّطح. وللظرفية نحو: على حين غفلة ؛ أي فيه. وللمجاوزة كقوله:

١٢٦- إذا رضيَتْ عليّ بنوُ قُشير لعمْـــــرُ اللهِ أعجـــــبني رضَـــــاها

---

(١)الإسراء ١٧/ ١.

(٢)البقرة ٢/ ١٨٧.

(٣)الانشقاق ٨٤/ ١٩.

(٤)محمد ٤٧/ ٣٨.

(٥)هود ١١/ ٥٣.

(٦) البقرة ٢/ ٤٨ {واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولاهم ينصرون}. والبقرة ٢/ ١٢٣» {واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها عدلٌ ولا تنفعها شفاعةٌ ولا هم ينصرون}.

* ١٢٦- من بحر الوافر، لقحيف بن سليم العامري في مدح حكيم بن المسيب القشيري. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ١٩١ ش ٢٤٦. وبصدره بلا نسبة في الأوضح ٣/ ٤١ ش ٢٩٨ والمغني ٨٨٢ ش ١١٤٢. وهو منسوب في شرح التصريح ٢/ ١٤، وأدب الكاتب ٥٠٧ واللسان (رضي) ١٤/ ٣٢٣ والكامل ٢/ ١٩٠ و٣/ ٩٨ والأزهية ٢٧٧ والخزانة ١٠/ ١٣٢ – ١٣٧ ش ٨٢٥ والسيوطي ١/ ٤١٦ ش ٢١٥ وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٦٩ والدرر ٤/ ١٨٦ وشرح شواهد ابن عقيل / للجرجاوي ١٤٨ والنوادر / لأبي زيد ١٧٦ والمحتسب ١/ ٥٢. وغير منسوب في: ابن عقيل ٢/ ٢٥ ش ٢٠٩ وشرح المفصل ١/ ١٢٠ وفيه «لعمر الله» مكان «عمر الله» والمقتضب / للمبرد ٢/ ٣٢٠ ومعاني القرآن / للفراء ١/ ١٣٣ ش ١٢٠ والخصائص ١/ ٦٣٠ ش ٤٠٥ والرّصف ٤٣٤ ش ٥٠٩ والخزانة ١٠/ ١٣٢ ش ٨٢٥ والإنصاف ٢/ ٣١١ و٣٨٩ وشرح الكافية/ ابن

والمصاحبة نحو: {وإنَّ ربَّكَ لذو مغفرةٍ للنَّاس على ظُلمِهِم}[1] أي معه والتعليل نحو{ولِتُكبِّروا اللهَ علَى ما هَدَاكُمْ}[2] وبمعنى من نحو: {إذا اكتالُوا على النّاس يستوفُون}[3] وبمعنى الباء نحو: حقيقٌ على أنْ لا أقُولَ على الله إلاّ الحق.

و«الباء»: وهي للاستعانة نحو: كتبتُ بالقلم، وللتعدية نحو: {ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ}[4] أي أذهبه، وللتعويض: كبعتُ هذا بهذا، وللإلصاق نحو أمسكتُ بزيد. وللتبعيض نحو {عَيْناً يشْرَبُ بها عِبادُ اللهِ}[5]، أي منها. وللمصاحبة نحو: {وَقَدْ دَخَلُوا بالْكُفر}[6] وللمجاوزة نحو: {فاسأل[7] بِهِ خَبيراً}[8] أي عنه. وللبدل نحو: أخذتُ الدراهم بالدّينار، وللظرفية نحو: {و[9]نجّيناهم بِسَحَرٍ}[10]، وللاستعلاء نحو: {مَنْ إنْ تأْمَنْهُ بقنْطارٍ يُؤدِّهِ إلَيْكَ}[11]، وللسببيّة نحو: {فبِما نَقْضِهِمْ ميثاقَهُمْ}[12]، وللتأكيد نحو:

جماعة ٤٦٠ ش ٢٠٩.

الشاهد فيه قوله «رضيت عليّ» فإن «على» استعملت بمعنى «عن» لأن الأصل في رضي أن يتعدى «بعن» حملا على «غضب» وقد درج في كلام العرب أن يحملوا الشيء على ضده.وقد ذكر ابن هشام في المغني ١٩١ ش ٢٤٦ أنه على التضمين.

(١) الرعد ١٣/ ٦.

(٢) البقرة ٢/ ١٨٥.

(٣) المطففين ٨٣/ ٢.

(٤) البقرة ٢/ ١٧.

(٥) الإنسان ٧٦/ ٦.

(٦) المائدة ٥/ ٦١.

(٧) في ق «فاسئل».

(٨) الفرقان ٢٥/ ٥٩.

(٩) «الواو» سقطت من ط.

(١٠) القمر ٥٤/ ٣٤.

(١١) آل عمران ٣/ ٧٥.

(١٢) النساء ٤/ ١٥٥.

{كفَى بِاللهِ شهيداً}[1]

و«اللام»: وهي: للملك نحو: {لله مُلْكُ السّمَواتِ}[2]، وللاختصاص نحو: السّرجُ للدابة. وللتعدية نحو: ما أضربَ زيداً لعمروٍ، وللتعليل نحو: {خَلَقَ لكُمْ}[3] وللتأكيد نحو: {عَسىَ أنْ يكُون رَدِفَ لكُمْ}[4]. وللظرفية نحو: {يَا لَيْتني قدَّمْتُ لحياتي}[5]، ولتقوية العامل الذي ضعف نحو: {مُصدقاً لِماَ مَعَهُمْ}[6] ونحو: {فَعّال لِمَا يُريدُ}[7]، ولانتهاء الغاية نحو: {لأجلٍ مُسمىًّ}[8]،وللقسم نحو لَلّهِ لا تفعل كذا، وللصيرورة نحو:

١٢٧ لِدُوا للمْوتِ وابْنوا للخَرَابِ ... ...

(١) النساء ٤/ ٧٩، النساء ٤/ ١٦٦، الفتح ٤٨/ ٢٨.

(٢) المائدة ٥/ ١٢٠.

(٣) البقرة ٢/ ٢٩ {هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سموات وهو بكل شي عليم} الروم ٣٠/ ٢١{ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآياتٍ لقومٍ يتفكرون}.

(٤)النمل ٢٧/ ٧٢.

(٥) الفجر ٨٩/ ٢٤.

(٦) البقرة ٢/ ٩١.

(٧)هود ١١/ ١٠٧{خالدين فيها ما دامت السموات والأرض الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد}. البروج ٨٥/ ١٦ {فعال لما يريد}.

(٨)الرعد ١٣/ ٢ {الله الذي رفع السموات بغير عمد ترونها ثم استوى للعرش وسخر الشمس والقمر كل يجري لأجل مسمى، يدبّر الأمر يفصل الآيات لعلكم بلقاء ربكم توقنون}.

فاطر ٣٥/ ١٣ {يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل وسخر الشمس والقمر وكل يجري لأجل مسمى ذلكم الله ربكم له الملك والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير}.

الزمر ٣٩/ ٥ {خلق السموات والأرض بالحق يكور الليل على النهار، ويكور النهار على الليل وسخر الشمس والقمر وكل يجري لأجل مسمى ألا هو العزيز الغفار}.

* ١٢٧- صدر بيت من الوافر، ينسب لأبي العتاهية. وعجزه:

والبَعديَّة نحو: {أقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ}[1] أي بعده. وللاستعلاء نحو: {يَخِرُّون للأذقانِ}[2]، وللتعجب نحو: لله درُه فارسا.

وفي: وهي للظرفيَّة المكانيَّة والزّمانيَّة والمجازيَّة نحو: {في أدْنى الأرْضِ}[3] ونحو: {في بِضْعِ سنين}[4] ونحو: {لقدْ كانَ في يُوسُفَ}[5] وللسببية نحو: {لَمسَّكُمْ فيما أفَضتُم}[6]، وللمصاحبة نحو{قال ادْخُلوا في أُمَمٍ}[7]، وللاستعلاء نحو{وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ في جُذوعِ النخلِ}[8] وللمقايسة نحو{فَماَ مَتَاعُ الْحياةِ الدُّنيا في الأخِرةِ إلاَّ قَليلٌ}[9]، وبمعنى الباء كقوله:

.... فكلكـــــــــم يصـــــــير إلى ذهـــــــاب

وقد وجدت هذا العجز عجزاً لبيت في ديوان علي بن أبي طالب ٥٧ المقطوعة ٥٨.

وصدره هنالك: له مَلِكٌ ينادي كل يوم

استشهد به ابن هشام بلا نسبة في الأوضح ٣/ ٣٣ ش ٢٩٦. وهو لأبي العتاهية في: الحماسة البصرية ٢/ ٤٢٧. وجمهرة أشعار العرب ١/ ١٤١ وأضاف أنه لجبريل. وديوان أبي العتاهية ٤٦ وفيه «تباب» مكان «ذهاب». ولعلي بن أبي طالب في الدرر ٤/ ١٦٧ والخزانة ٩/ ٥٢٩ – ١٦٤ ش ٧٩٣ وذكر أن بعضهم ينسبه للجن. والأغاني ٤/ ٧٠ وفيه «تباب» مكان «خراب». وغير منسوب في شرح التصريح ٢٤/ ١٢ والهمع ٤/ ٢٠٢ ش ١١٣ والتهذيب الوسيط ٢٦٧ ومعاني الحروف / للرماني ١٤٣.

الشاهد فيه قوله «للموت» و«للخراب» حيث جاءت اللام للصيرورة.

(١) الإسراء ١٧/ ٧٨.

(٢) الاسراء ١٧/ ١٠٧.

(٣) الروم ٣٠/ ٣.

(٤) الروم ٣٠/ ٤.

(٥) يوسف ١٢/ ٧.

(٦)النور ٢٤/ ١٤.

(٧)الأعراف ٧/ ٣٨.

(٨)طه ٢٠/ ٧١.

(٩) التوبة ٩/ ٣٨.

١٢٨ويركب[1] يَومَ الرَّوعِ منا فوارسٌ   بصيرون في طعْنِ الأباهر والكُلى[2]

وكل هذه الحروف يَجُرُّ مطلقاً عن التقييد بشيء مما يأتي:

و«الكاف»: وهي للتشبيه نحو زيد كالأسد، وللتعليل نحو{واذكُرُوهُ كما هَدَاكُمْ}[3] أي أي لأجل هدايته إياكم، وللاستعلاء كقول بعضهم وقد قيل له كيف أصبحت؟ كخير؛ أي على خير. وللتأكيد نحو{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ}[4] أي ليس شيء مثله.

و«حتى»: وهي للغاية ولا يجر بها إلا آخر، نحو: أكلت السمكة حتى رأسِها أو متصل بآخر نحو {حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفجْرِ}[5] ونحو: سهرتُ البارحةَ حتى مطلَعِ الصباح. بخلاف سهرت البارحة حتى نِصفِها.

والجر بها واجب وجائز، فالواجب إذا كان ما بعدها اسماً غير داخل فيما قبلها، لكونه غير جزءٍ له {سَلاَمٌ هِيَ حتّى مطْلَعِ الفَجْرِ}[6] ولكونه جزءاً له ولم يقع الفعل عليه نحو صُمْتُ الأيام حتى يومِ العيد.

---

* ١٢٨- من بحر الطويل، لزيد الخيل. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغنى ٢٢٤ ش ٣٠٥وبعجزه في الأوضح ٣،٣٩ ش ٢٩٧، وهو منسوب في: أدب الكاتب ٥١٠ وفيه «فيها» مكان «منا» وشعر زيد الخيل ٦٧ والأزهية ٢٧١ والدرر ٤/ ١٤٩ والسيوطي ١/ ٤٨٤ ش ٦٢٩ والخزانة ٤/ :٢٥٤ وفيه «تركب» مكان «يركب» وأمالي القالي ٣/ ٢٤ وأمالي الشجري ٢/ ٢٦٧ –٢٦٨ والنوادر – لأبي زيد ٨٠-٨١ والمخصّص ١٤/ ٦٦. وغير منسوب في شرح التصريح ٢/ ١٤ وشرح الأشموني ١/ ٤٦٦ عرضا وحروف المعاني ٨٤ وفيه «وتركب» بالتاء والجنى ٢٥١ وعجزه بلا نسبة في الهمع ٤/ ١٩٣ ش ١٠٩٥،

الشاهد فيه قوله «في طعن» فقد استخدمت «في» بمعنى الباء لأن بصيراً يتعدى بالباء.

(١)في ق «وتركب».

(٢)في ط «الحلى» وفي ق «الكلا».

(٣)البقرة ٢/ ١٩٨.

(٤)الشورى ٤٢/ ١١.

(٥)القدر ٩٧/ ٥.

(٦) القدر ٩٧/ ٥.

وإنّما امتنع العطف بها في الأول؛ لأنها إنما تعطف بعضاً على كل وفي الثاني لأن العطف بها إنما يراد به إدخال ما بعدها في حكم ما قبلها، وهو متعذر هنا. والجائز إذا كان ما بعدها اسما هو جزء مما قبلها ولم يتعذّر دخولُهُ نحو: صُمْت الأيامَ حتى يومَ الثلاثاء، فهذا يجوز فيه الجر والعطف.

و«الواو»[1] وهي للقسم نحو: واللهِ {والتّينِ والزّيْتُونِ}[2]

وكل من الثلاثة جارٌّ للظاهر، لا للضمير مطلقاً عن التقييد بظاهر مما يأتي. وما ورد من جر الكاف للضمير في قوله:

١٢٩ وأُمَّ أوْعالٍ كها أوْ أقْربا ....

(١) ط «هي» بدون واو.

(٢) التين ٩٥/ ١.

* ١٢٩- رجز، للعجاج، وقبله: خلّى الذّنابات شمالاً كثبا

استشهد به ابن هشام، بلا نسبة في الأوضح ٣/ ١٧ ش ٢٩١. وهو منسوب في التصريح ٢/ ٣ والكتاب ٢/ ٣٨٤ والمفصل ٢٨٩ واللسان (وع ل) ١١/ ٧٣١ والخزانة ١٠/ ١٩٥ -١٩٦ عرضا و٢٠٢ واللسان ٨٣٦ ومعجم ما استعجم ١/ ٢١٢ وروايته: «بها» مكان «كها» والدُّرر ٤/ ١٥٢ عرضاً. وملحقات ديوان العجاج ٧٤ والمقاييس ١/ ٢٥ وابن الناظم ٣٥٨. وغير منسوب في شرح التصريح ٨/ ٤٢ والأصول ٢/ ١٢٣، وما يجوز للشاعر ٣٤١ ش ١٢٧ وابن عقيل ٢/ ١٣ ش ٢٠٣ وشرح المفصل ٨/ ٤٢ وابن الناظم ٣٥٧ والمسائل العضديات ٢١٨ ش ٢٩٥ م ١٠٣ والمسائل العسكريات ١٠٢ ش ١٦.

الشاهد فيه قوله «كها» حيث جرت الكاف الضمير المتصل ضرورة، إذ أنّ الكاف لا تجرّ إلاّ الاسم الظاهر باتفاق أو الضمير المنفصل عند جماعة.



وقوله:

١٣٠- فلا ترى بعْلاً ولحلائلاً

كَهُ ولا كَهنَّ إلاّ حاظِلا

فشاذ.

و«التاء»: جارَّةٌ لله.

و«رُبّ» مضافاً للكعبة أو للياء نحو {تاللّهِ لأكِيدَنَّ أصْنامَكُمْ}(١) ونحو: تَرَبُّ الكْعْبةِ، وتربِّي لأفعلنّ.

و «كي» جارة لـ«ما» الاستفهامية كقولهم في السؤال عن عِلَّةِ الشيء كيمه، أو «أن» المضمره وصلتها نحو جئت كي تكرمني، إذا قدرت أنْ بعدها، أي أنْ تكرمني.

و «منذ ومذ» جارَّان لزمن غير مستقبل ولا مبهم بأنْ كان مُعَيَّنا إما ماضيا، وهما فيه لابتداء الغاية كقوله:

---

* ١٣٠- من الرجز، لرؤبة بن العجاج يصف حماراً وأتنه. استشهد ابن هشام بثانيهما في الاوضح ٣/ ١٨ ش ٢٩٢ بلا نسبة. والشاهد في ديوان روبه ١٢٨وفيه «كه» مكان «كه»،وشرح التصريح٢/ ٤ والكتاب ٢/ ٣٨٤ والخزانه ١٠/ ١٩٥ ش ٨٣٥ والدرر ٤/ ١٥٢ ش١٠٩٩ والشنتمري١/ ٣٩٢. وشرح شواهد ابن عقيل /للجرجاوي ١٤٤.الحلائل جمع حليلة وهي الزوجة، والحاظل المانع من الزواج، والبيت في وصف حمار الوحش وأتن، لأن الحمار يمنع أتنه منغيره، ولذلك جعلهن كالحلائل وجعله كالزوج. وغير منسوب في ابن عقيل ٢/ ١٤ ش ٢٠٤وفيه «ولا» مكان «فلا» والهمع ٤/ ١٩٦ ش ١٠٩٩، وما يجوز للشاعر ٣٤٢ والاصول ٢/ ١٢٣والمقرر ٢١٣ والرصف ٢٨٠ ش ٢٦٧ وشرح الكافية لابن جماعة ٤٦٥ ش ٢١٦ وشرح الاشموني١/ ٤٥٨ ش ٤١٠، وشرح التصريح ٢/ ٤ والخزانة ١٠/ ١٩٥ ش ٨٣٥ وابن الناظم ٣٥٨ والمسائل العسكريات ١٠٣ش ١٧ والمسائل العضديات ٢١٨ م ١٠٣ ش ٢٩٦ وما يجوز للشاعر ٣٤٢. العسكريات ١٠٣ش ١٧ والمسائل العضديات ٢١٨ م ١٠٣ ش ٢٩٦ وما يجوز للشاعر ٣٤٢.

الشاهد فيه قوله «كه» وقوله «كهن» حيث جرت الكاف الضمير المتصل وهذا شاذ او ضرورة.

(١) الأنبياء ٢١/ ٥٧.

١٣١- .... وربع عفتْ آثارُه منذ أزمان

وحاضراً، وهما فيه للظرفية نحو: ما رأيته منذ يومنا، فإن دخلا على جملة، فقيل هما مضافان إليها، وقيل إلى زمن مضاف إليها. والغالب كونها جملةً فعلية كقوله:

١٣٢- ما زال مذ عقَدتْ يداه إزارَه فسَمَا فأدرك خمسةَ الأشبارِ

وقد تكون اسمية كقوله:

١٣٣ وما زلتُ أبْغي المال مذْ أنا يافعٌ وليداً وكهلا حين شبتُ وأمردا

---

* ١٣١- عجز بيت من الطويل، لأمرئ القيس. وصدره: قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان. استشهد ابن هشام به غير منسوب في المغني ٤٤١ ش ٦٢٩ والأوضح ٣/ ٤٩ ش ٣٠١ويروي «أربع» و«رسم» مكان «ربع». وهو منسوب في ديوان أمرئ القيس ٢٠٨ القصيدة ٨٨ وشرح التصريح ٢/ ١٧ وشرح المفصّل ١٠/ ٩٤ والدرر ٣/ ١٤٢ ش ٨٥٧ ومختار الشعر ١/ ٧٣ القصيدة ٩ والسيوطي ٢/ ٧٥٠ ش ٥٤١. وغير منسوب في: الجنى ٥٠٣ ودقائق التصريف ٨٢ وحاشية الصبان ٢/ ٢٢٩ ش ٤٢٧ وشرح الأشموني ١/ ٤٧٧ ش ٤٢٧ والهمع ٣/ ٢٥٥ ش ٨٥٧.

الشاهد فيه قوله «منذ أزمان» حيث دخلت «منذ» على لفظ دال على الزمان الماضي، فدلّت على ابتداء الغاية الزمانية.

* ١٣٢- من بحر الكامل، للفرزدق يمدح يزيد بن المهلب بن أبي صفره. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في الأوضح ٣/ ٦١ ش ٣٠٦ والمغني ٤٤٢ ش ٦٣١. وهو منسوب في ديوان الفرزدق ١/ ٤٩٨ القصيدة ٢٤٠ والسيوطي ٢/ ٧٥٥ والدرر ٣/ ١٤٠ – ١٤١ ش ٨٥٥ وشرح المفصل ٢/ ١٢١ وكرره ٦/ ٣٣ والمقتضب للمبرد ٢/ ١٧٦ وفيه «ودنا»مكان «فسما» والكشاف ٣/ ٧٥ وشرح التصريح ٢/ ٢١ والخزانة ١/ ٢١٢ وابن الناظم ٣٧٢-٣٧٣ واللسان «خمس» ٦/ ٦٧ وجمل الزجاجي / ت علي الحمد ١٢٩ وتهذيب إصلاح المنطق ٦٤٨. وعجزه بلا نسبة في المفصّل ٨٣ والهمع ٣/ ٢٢٣ ش ٨٥٥. وغير منسوب في: شرح الأشموني ١/ ١٤٤ وحاشيته الصبان ١/ ١٨٧ عرضاً و٢/ ٢٢٨ ش٤٢٥. يصف يزيد بن المهلب بأن دلائل الذكاء وأماراته ظهرت عليه منذ أن كان طفلا.

الشاهد فيه قوله «مذ عقدت» فقد دخلت «مذ» على جملة فعليّة وهذا هو الغالب فيها.

* ١٣٣- من بحر الطويل، للأعشى ميمون بن قيس من قصيدة مطلعها:

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا وعادك ما عاد السليم المسهدا

يمدح النبي صلى الله عليه وسلم.استشهد ابن هشام بصدره بلا نسبة في الأوضح ٣/ ٦٣ ش ٣٠٧ والمغني ٤٤٢ ش ٦٣٢ وشرح اللمحة ٢/ ٢٥٤.وهو منسوب في ديوان الأعشى ٥٠ وشرح التصريح ٢/ ٢١ والسيوطي ٢/ ٥٧٦ وفيه

ولو دخلا على اسم مرفوع نحو مذ يومُ الخميس، ومذ يومان فهما مبتدآن وما بعدهما خبر، وقيل بالعكس، وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامَّة محذوفة.

فحرفيَّتهما التي الكلام فيها إنّما تأتي على ما إذا جرّا زمناً معينا ماضياً كان أو حاضراً.

أما بقية المذكورات فهما فيها اسمان، وأما الزمن المستقبل والمبهم فلا يدخلان عليه، فلا تقول لا أراه منذ غدٍ، ولا ما رأيته منذ حين.

و «رُبَّ» جارّةً إمّا لضمير غيبة مفرد مذكر مميز بمطابق للمعنى قليلا نحو قوله:

١٣٤- رُبَّـه فتيـةً دعـوتُ إلى مـا ... يُـورثُ المجـد دائمـاً فأجـابوا

ونحو: رُبَّه رجلين، ورُبَّه رجالاً، ورُبَّه امرأتين ورُبَّه نساء. وإما لمنكر موصوف كثيراً نحو: رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيته. وليس في حروف الجر ما له صدر الكلام سواها. وهي موضوعة للتكثير والتقليل، لكنها تستعمل للتكثير كثيراً نحو قوله:

١٣٥ ألا رُبَّ مـولـود وليس له أب ... وذي ولـدٍ لـم يَلْـدهُ أبـوان

«إذا» مكان «مذ» والدرر ٣/ ١٣٩ ش ٨٥٤.وصدره غير منسوب في شرح الأشموني ١/ ٤٧٦ ش ٤٢٦ وفيه «الخير» مكان «المال» والعيني على الأشموني ١/ ٤٧٦ وحاشية الصبان ٢/٢٢٨ ش ٤٢٦ والهمع ٣/ ٢٢٢ ش ٨٥٤
الشاهد فيه قوله «مذ أنا يافعٌ» فقد دخلت مذ على جملة اسمية.

* ١٣٤- من بحر الخفيف، لم أعثر على قائله استشهد به ابن هشام في المغني ٦٣٨ ش ٨٧٧ وبصدره في الأوضح ٣/ ١٩ ش ٢٩٣.وهو في الأشموني ١/ ٣٢١ عرضاً و٤٥٧ ش ٤٠٨ وحاشية الصبان ٢/ ٦٠ عرضا و٢/٢٠٨ ش ٤٠٨ وشرح التصريح ٢/ ٤. وفيه «نورث» مكان «يورث» والدرر «: ٤/ ١٢٨ ش»١٠٧٨ وفيه «الحمد» مكان «المجد» والهمع ٤/ ١٨٠ ش ١٠٧٨ والسيوطي ٢/ ٨٤٧ ش ٨٣١ وفيه «دائبا» مكان «دائما»
الشاهد فيه قوله «ربه فتية» فقد دخلت رب على الضمير، فدل ظاهر ذلك على أن قولنا «أن رب لا تجر إلا النكرات» غير صحيح،لأن الضمير معرفة. ويرى المؤلف أن الضمير هنا نكرة لأنه عائد إلى نكرة وهو قوله «فتية» والضمير إذا عاد على نكرة فهو نكرة.

* ١٣٥- الأبيات من بحر الطويل، لعمرو الجنبي، وقيل لرجل من أزد السراة. استشهد ابن هاشم به بلا نسبة في المغني ١٨١ ش ٢٢٤ وفيه «معاً» مكان «مضت» البيت الأول لرجل من أزد السراة في الكتاب ٢/ ٢٦٦

وذي شامةٍ سوداءَ في حُرِّ وجهه مجلّلةٍ لا تنقضي لزمان

ويكمل في خمسٍ وتسع شبابه ويهرمُ في سبع مضت وثمان

يريد آدم وعيسى والقمر

وفي رُبَّ ثماني عشرة لغةً بيّنتُها في شرح المنفرجة الكبير.

ويجوز حذفها معه، أي مع بقاء[1] مجرورها المنكر بخلاف الضمير، فيجب بعد حذفها بقاءُ عملها. وذلك بعد الواو كثيراً كقوله:

١٣٦ ومهمهٍ معبرّةٍ أرجاؤهْ

كأنّ لونَ أرضه سماؤهْ

والأصول ١/ ٣٦٤ والخزانة ٢/ ٣٨١ -٣٨٢ ش ١٤٦ وشرح المفصل ٩/ ١٢٦ وفيه «مخلدة» مكان «مجللة» وغير منسوب في: الأصول ٣/١٥٨ والكامل / للمبرد ٣/ ١٧٧ والتكملة وفيه «عجبت لمولود ... والموشح ١٣٠ وشرح أبيات سيبويه ٣٣٢ ش ٣٧٠ والمفصّل ٣٥٣ والمقرب ٢١٨ وشرح الأشموني ١/ ٤٧٨ ش ٤٢٩ وحاشية الصبان ٢/ ٢٣٠ والدرر ٤/ ١١٩ ش ١٠٧٠ والجنى ٤٤٠ -٤٤١. وعجزه بلا نسبة في: الخصائص ٢/ ٣٣ وما لا يجوز للشاعر عن ١٩٠ والبيتان الأول والثاني بلا نسبة في الهمع ٤/ ١٧٦ ش ١٠٧٠ والرصف ٢٦٦ ش ٢٣٤ والفصول المفيدة ٢٥٢ والأبيات الثلاثة لرجل من أزد السراة في شرح التصريح ٢/ ١٨ ولرجل من أزد السراة أو لعمر الجنبي في السيوطي ١/ ٣٩٨ وفيه «لا تنجلي» مكان «لا تنقضي» والدرر ١/ ١٧٤ ش ١٢٨

الشاهد فيه قوله «رب مولود» فقد أفادت التكثير وهذا هو الأصل

(١) كلمة» بقاء «حذفت من ق

* ١٣٦- من الرجز، لرؤبة بن العجاج التميمي البصري في وصف الصحراء والسراب استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغنى ٩١٢ ش ١١٨٤ والأوضح ٤/ ٣٤٢ ش ٥٥٣ وهو في: ديوان رؤبة ٣ وروايته: وبلدٍ عامية أعماؤه واللسان (عمي) ١٥/٩٨ ومعاهد التنصيص ١/١٧٨ ش ٣١ وأمالي الشجري ١/ ٣٦٦ وشرح التصريح ٢/ ٣٣٩ والسيوطي ٢/ ٩٧١ ش ٨٧٠ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢٧٠ وغير منسوب في سر الصناعة ٢/ ٦٣٦

الشاهد فيه قوله «ومهمهٍ» حيث حذف حرف الجر «رب» وأبقى عمله بعد الواو.

وقوله:

١٣٧وليل كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي

وبعد «الفاء»، و«بل» قليلاً، لكن بعد «بل» أقل، كقوله:

١٣٨فمثلِكِ حُبلى قد طرقتُ ومُرضعٍ فألهيتُها عن ذي تمائم مُحْوِلِ

وقوله:

١٣٩بل بلدٍ ملءُ الفجاج قتمُهْ لا يُشترى كتانُه وجهرمُه

---

* ١٣٧- من بحر الطويل، لامرىء القيس بن حجر الكندي من قصيدة مطلعها «وهي معلقته المشهورة»:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومَلِ

استشهد ابن هشام بصدره بلا نسبة في الأوضح ٣/ ٧٥ ش ٣١٤ والمغني ٤٧٣ ش ٦٧٢ وهو منسوب في ديوان امرىء القيس ١٤٣ وشرح الزوزني على المعلقات ٦ وجمهرة الأشعار ١/ ٢٦١ ومختار الشعر ١/ ٢٩ والموشح ٣٩ ومجالس العلماء ٢٠٨ والفصول المفيدة ٢٤٥. وغير منسوب في: المرتجل ٢٧٥ وابن الناظم ٣٧٧. وغير منسوب في الأشموني ١/ ٤٨٣ ش ٤٣٨ ويقول: وهم العيني فنسبه لجميل بن معمر.

الشاهد فيه قوله «وليلٍ حيث حذفت «رب» وبقي عملها، وذلك بعد الواو.

* ١٣٨- من بحر الطويل، لامرئ القيس بن حجر. من قصيدة الشاهد السابق. استشهد ابن هشام بصدره بلا نسبة في الأوضح ٣/ ٧٣ ش ٣١٣ والمغني ٢١٣ ش ٢٩٠. وهو منسوب في ديوانه ١٤٧ وشرح الزوزني ١٢ ومختار الشعر ١/ ٢٥ والموشح ٤٥ وفيه «ومثلك» مكان «فمثلك» وجمهرة الأشعار ١/ ٢٥١ وفيه «بكر» مكان «حبلى»و«مرضعا» مكان «مرضع» والأزهية ٢٤٤ والكتاب ٢/ ١٦٣ وروايته:

ومثلك بكراً قد طرقت وثيِّبا فألهيتها عن .... البيت

واللسان «غيل» ١١/ ٥١١ والسيوطي ١/ ٤٦٣ ش ٢٥٥ والصناعتين ٣٦٥ ودقائق التصريف ٨٢-٨٣ و٢٨٤ والمذكر والمؤنث / لابن الأنباري ٢/ ١٠٧ والرصف ٤٥٠ وروايته:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعا فألهيتها عن ذي تمام مُغْيلِ

والتهذيب الوسيط ٢٦٣- ٢٦٤ وجمهرة الأشعار ١/ ٢٥١وغير منسوب في: ابن عقيل ٢/ ٣٦ ش ٢١٨ ومعاني الحروف / للرماني ٤٦ وابن الناظم ٣٧٦ وفيه «معيل» والزاهر ١/ ٢٣٢ والأضداد لأبن الأنباري ١٨٦.
وصدره بلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٤٨٢ ش ٤٣٦ والهمع ٤/ ٢٢٢ ش ١١٣٩.

الشاهد فيه قوله «فمثلك» حيث حذف حرف الجر «رب» وأبقى علمه بعد الفاء.

* ١٣٩- من الرجز، لرؤبة بن العجاج. استشهد ابن هشام بالأول بلا نسبة في المغني ١٥٢ ش ١٧٧.وهو في ديوان رؤبة ١٥٠ وروايته:

بل بلد ملء الفجاج قتمه

لا يشترى كتانه وجهرمه

يجتاب ضحضاح السراب أكمه

وقد تحذف بدون عاطف كقوله:

١٤٠ رسمِ دار وقفتُ في طَلَلِه كدت أقضي الحياةَ من جلَلِه

ويجوز حذف اللام قبل «كي» المصدرية، ولهذا يجوز في نحو جئتك كي تكرمَني، أن تكون تعليلية، وأن مضمرة بعدها. وأن تكون «كي» مصدرية واللام مقدرة قبلها.

ويجوز حذف خافض «أنّ» المشددة مطلقاً و«أنْ» المخففة نحو: عجبت أنّك فاضل، ونحو عجبتُ أن قام زيد؟ أي من أنْ قام. وشرطه أمْنُ اللَّبْسِ، وإلا فيمتنع الحذف، نحو رغبتُ في أن تفعلَ، لأنه يوهم أنّ المعنى: رغبتُ عن أنْ تفعل، ولا يَشْكُلُ عليه

واللسان (ندل) ١١/ ٦٥٤ و(جهر) ١٢/ ١١١ والدرر ٤/ ١٩٤ ش ١١٤٠ والتكملة ٣٦٣ ش ١١٠ وشرح المفصل ٨ / ١٠٥ وابن الناظم ٣٧٦ والمخصص ١٦/ ١٠٢ والمقتصد ٢/ ٨٣٦ ش ٢٢١. وبلا نسبة في ابن عقيل ٢/ ٣٧ ش ٢١٩ والفصول المفيدة ٢٤٨ وشرح الأشموني ١/ ٤٨١ ش ٤٣٥ والإنصاف ٢/ ٥٢٩ والجنى ٢٣٧ وشرح الأبيات المشكلة ٦٢. الفجاج: جمع فج وهو الطريق الواسع. قتمه: أصله قتامه خفف بحذف الألف والقتام الغبار. والجهرم: قيل أصله جهرميّة بياء مشددة نسبة إلى جهرم وهي بلد بفارس ويقصد هنا البساط. يصف الشاعر نفسه بالقدرة على تحمل مشاق السفر من خلال الإشارة إلى قوة ناقته على قطع الطرق الوعرة.

الشاهد فيه قوله «بل بلدٍ» حيث حذف حرف الجر «رب» وأبقى عمله بعد «بل». وهذا قليل.

* ١٤٠- من بحر الخفيف لجميل بثينة (جميل بن عبد الله بن معمر). ويروى» أجله «مكان» جلله «و» الغداة «مكان» الحساة «. استشهد به ابن هشام منسوباً في المغني ١٦٤ ش ١٩٢، وبصدره بلا نسبة في الأوضح ٣/ ٧٧ ش ٣١٦. وهو في شرح التصريح ٢/ ٢٣ والسيوطي ٣٦٥ ش ١٧٢ وديوانه ٦٩ والدرر ٤/ ٤٨ ش ٩٨٧ والخزانة ١٠/ ٢٠ والأضداد للأصمعي (ضمن ثلاثة كتب) ١٠ والأضداد لابن السكيت ١٦٨، والأضداد للسجستاني ٨٤ وهما ضمن ثلاثة كتب...» وشرح شواهد ابن عقيل/ للجرجاوي ١٥٥ وأمالي القالي ١/ ٢٤٦. وغير منسوب في الإنصاف ٣٧٨ ش٢٣٧ وشرح المفصل ٣/ ٢٨و ٣/ ٧٩. والدرر ٤/ ١٩٩ ش ١١٤٣ ومعاني الحروف/ الرماني ٤٧ وابن الناظم ٣٧٧ وشرح الأشموني ١/ ٤٨٣ ش٤٣٩ وابن عقيل ٢/ ٣٨ ش ٢٢٠ وحاشية الصبان ٢/ ٢٣٢ ش ٤٣٩ وسر الصناعة ١/ ١٣٣ والتمام ٧٩و ١٤٩ وشرح الكافية / لابن جماعة ٤٥٦. وصدره بلا نسبة في: فاتحة الإعراب ١٧٦ والرصف ٢٣٣ ش ١٩٥ و٤٥٠ ش ٥٢٨ والهمع ٤/ ٨١ ش ٩٨٧.

الشاهد فيه: «رسم دارٍ» حيث حذف «رب» وأبقى عملها.

قولُه تعالى {وتَرْغَبُونَ أنْ تَنْكِحُوهُنَّ}[1] لأن المنْعَ من الحذف محَلُّهُ إذا لم يقصد الإبهام، وإلا فلا منْعَ؛ لأنَّه من مقاصد العقلاء. وهنا قصد لينزجر به من يرغب في نكاحهن لجمالهن ومالهن. ومن يرغب عنه لدمامتهن وفقرهن.

وحذف كل من اللام قبل كي، ومن خافض أنّ وأنْ جائز مطلقاً عن التقييد بما شرط في حذف خافض غيرهما. وعبارته تقتضي أنه لا يشترط أمن اللبس، وقد عرفت ما فيه.

وترك المصنف هنا من حروف الجر خلا، وعدا، وحاشا، لأنه قدمها في الاستثناء، ولعل ومتى لشذوذ الجر بهما. وسكت عن بقاء العمل وعدمه بعد حذف اللام. وخافض أنّ وأنْ، للخلاف في أن محل المخفوض نصب أو خفض أو محتمل لهما. وقد جزم في التسهيل بالأول.

الثاني من المجرورات: المجرور بالإضافة

وهي «لغةً» الإسناد، و«اصطلاحاً» إسناد اسم إلى غيره، بتنزيلِه من الأول منزلة التنوين مما قبله كغلامِ زيدٍ، وضارِبِ بكرٍ.

ويجرد المضاف وجوباً من تنوين ظاهر: كغلامِ زيدٍ، أو مقدر: كدراهمَ بكرٍ، ومن نونٍ تشبهُهُ من جهةِ كونِها تلي الإعرابَ، وهي نون التثنية وجمع المذكر وشبههما كغلامَيْ زيدٍ، واثنَيْ عشَر، وكالمقيمي الصلاة وعُشْرَي زيدٍ مطلقاً عن التقييد بما يأتي. وإنما وجب تجريدُهُ من ذلك لأنه يدل على كمال الاسم، والإضافة تدل على نقصانه، والشيءُ الواحدُ لا يكونُ كاملاً ناقصاً في حالة واحدة.

وخرج «بتشبهه» نونُ المفردِ وجمعُ التكسيرِ كشيطان وشياطين فلا تحذَفُ للإضافة.

---

(١)النساء ٤/ ١٢٧ وترغبون أن تنكحوهن والمستضعفين من الولدان.

وبجرد المضاف أيضاً من التعريف، فلا يقال الغلامَيْ زيدٍ، ولا زيداكم بل يجب حذف «أل» من الغلام. ويُقدَّرُ الشيوعُ والتنكيرُ في زيدٍ، إذ الغرضُ الأصليُّ من الإضافةِ إلى المعرَّف التعريف، وهو حاصل للمعرفة بغير إضافة، إلاَّ فيما مرَّ في المحلى بأل من المواضع التي يجوز دخول «أل» فيها على المضاف، وهي أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولها، وهو بأل أو مضاف إلى ما فيه أل، أو إلى ضميرِ ما فيه أل، أو يكون المضافُ المذكور مثنىً، أو مجموعاً جمع مذكر سالماً.

والعاملُ في المضاف إليه المضافُ لاتّصال الضمير به. والضمير لا يتصل إلا بعامله، وقيل: العامل الحرف المقدر، وقيلَ: معنىً، وهو الإضافة. ورد الثاني بأن إضمارَ الجارِّ ضعيفٌ، وبأنَّ معنى: غلامُ زيدٍ غيرُ معنى: غلامٌ لزيدٍ، والثالثُ بأنَّ المعنى إنما يصار إليه في العمل عند تعذر اللفظ.

وإذا كان المضاف صفة والمضاف إليه معمولاً لها سُمِّيَت؛ اي الإضافة لفظية لأنها أفادت أمراً لفظياً، وهو التخفيف بحذف التنوين أو شبهه، أو رفعَ القُبحِ في نحو: مررتُ بالرجلِ الحسَنِ الوجهِ، فإنَّ في جرِّه تخلصاً من قُبحِ رفعِهِ بخلوِّ الصفةِ من ضميرٍ يعودُ على الموصوفِ، نحو: الحسن وجهه، ومن قبح نصبه بإجراء وصف القاصر مجرى المتعدي. ولهذا يمتنع الجر إذا كان للنصب جهة أخرى نحو الحسنُ وجهاً؛ فإن النكرة تنصب تمييزاً. وسميت أيضاً غير محضة لأنها في نية الانفصال، إذ أصلُ: ضاربُ زيدٍ فيما نحنُ فيه ضاربٌ زيداً.

ولم تفد هذه الإضافة تعريفاً، لوصف النكرة بها كما في قوله تعالى {هدياً بالغَ الكعبةِ}[1]، ولوقوعها حالاً كما في قوله تعالى (ثاني عطفه)[2] ولدخول رب عليها في

---

(١) المائدة ٥/ ٩٥.

(٢) الحج ٢٢/ ٩ والكلام من قوله «ولوقوعها..» إلى نهاية الآية ساقط من «ق».

قوله:

١٤١ يارُبَّ غابطِنا لو كان يطلبُكُم ....

ولا تخصيصاً لما مرَّ، أنّ أصلَ: ضاربُ زيدٍ: ضاربٌ زيداً، لا ضاربُ فقط، فالتخصيص قبل الإضافة.

والمراد بالصفة فيما ذكر، اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، كضاربِ زيدٍ الآن أو غداً، ومُعْطَى الدينارِ الآن أو غداً، وحَسَنَ الوجهِ.

وإلا؛ أيْ: أفادت وإن لم يكن المضاف والمضاف إليه مما ذُكِرَ فمعنويَّة، أيْ فتسمَّى الإضافةُ معنويَّةً لأنَّها أفادت أمراً معنوياً من تعريف أو تخصيص كما سيأتي، ومحضةً، لأنها خالصة من نية الانفصال. تفيدهما؛ أي التعريف تارةً كغلامِ زيدٍ، وضَرْبِ عمروٍ، وضاربِ بكرٍ أمسِ، وزيد أفضل القوم والتخصيص أخرى كغلام رجل، وضارب رجلٍ أمسِ، إلا إنْ كان المضاف شديد الإبهام كغير و«مثل» و«خِدْن» بكسر الخاء المعجمة وإسكان الدال المهملة بمعنى صاحب، أو كان موضعه مستحقاً للنكرة كجاء زيدٌ وحدَهُ، وكم ناقةٍ وفصيلَها لكَ، وربَّ رجل وأخيه، ولا أباً له، فلا تتعرف، وإنما تتخصص، وذلك لعدم قبولها التعريف لتوغُّلِ الأول في الإبهام ووقوع البقية موقع النكرة لأن «وحده» حال بمعنى منفرداً، وفصيلها منصوب تمييزاً لـ «كم» الاستفهامية بمعنى: وفصيلا لها، وأخيه مجرور برب بمعنى وأخ له، وأباً له، لامه زائدة

---

* ١٤١- صدر بيت من البسيط لجرير بن عطية الخطفى، وعجزه.

.... لاقـــى مباعـــدة مـــنكم وحرمانـــا.

استشهد ابن هشام بالصدر بلا نسبة في المغني ٦٦٤ ش ٨٩٦. وهو منسوب: ديوان جرير ٧٠٢ والكتاب ١/ ٤٢٧ وفيه «يعرفكم» مكان «يطلبكم» والدرر ٥/ ٩ش ١٢١٦ والسيوطي ٢/ ٧١٢ عرضاً و٨٨٠ ش ٧٤٣ واللسان (عرض) ٧/ ١٧٤ والمقتضب للمبرد ٤/ ١٥٠ و٣/ ٢٢٧ وشرح التصريح ٢/ ٢٨ وجمل الزجاجي/ ت علي الحمد ٩١و ١٨١. والهمع ٤/ ٢٧١ ش ١٢١٦ وابن الناظم ٣٨٤.

الشاهد فيه قوله «غابطنا» فإن الإضافة فيه غير محضة، ولذلك دخلت عليه «رب».

فاصلة بين المتضايفين بدليل قوله:

١٤٢- أبالموتِ الذي لابدّ أنّي ... ملاقٍ لا أباك تخوّفيني

وهذا واقع موقع نكرة لأن «لا» لا تعمل في معرفة.

وتقدر الإضافة بمعنى «في» نحو {بل مكر الليل}[1] وعثمان شهيد الدار مما الثاني فيه ظرف للأول. وبمعنى «مِن» في نحو خاتم حديد، مما الأول فيه بعض الثاني وصالح للإخبار عنه به، كما يقال هذا الخاتم حديد [2] ويجوز فيه نصب الثاني تمييزاً وقيل حالاً، فتقول هذا خاتم حديدا، ويجوز فيه إتباعه للأول فتقول هذا خاتمٌ حديدٌ نعتاً لتأويله بالمشتق، أي مصنوع من حديد، أو بدلاً، أو عطف بيان.

وبمعنى «اللام»،أي لام الملك أو الاختصاص في الباقي، أي في عدا ما مر نحو غلام زيد، ويد بكر، ويوم الخميس.

الثالث من المجرورات: المجرور للمجاورة.

وفي نسخة بالمجاورة، أي الملاصقة وهو شاذ قياساً واستعمالاً، ويكون في النعت، نحو هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، بجر خرب لمجاورته لضب، وكان حقُّهُ الضم؛ لأنه نعتٌ لجُحر.

---

* ١٤٢- من بحر الوافر، لأبي حية النميري. وهو منسوب له في اللسان (ابي) ١٤/ ١٢ و(جعل) ١٥/ ٢١٠ والهمع ٢/ ١٩٧ ش ٥٥٣ والخزانة ٤/ ١٠٥ ومجاز القرآن ١/ ٣٥٢ ومعاني القرآن/ للفراء ١/ ٢٣٥. وهو للأعشى في آمالي الشجري ١/ ٣٦٢ وليس في ديوانه. وغير منسوب في المقتصد ٢/ ٨١١ ش ٢١٢ والكامل للمبرد ٢/ ١٤٢ و٣/ ٢١٨ والمقرب ٢١١ ولامات الزجاجي ١٠٣ والمقتضب للمبرد ٤/ ٣٧٥ والخصائص ١/ ٣٤٥ وشرح التصريح ٢/ ٢٦ وشرح المفصل ٢/ ١٠٥ والهمع ٢/ ١٩٧ ش ٥٥٣ وما يجوز للشاعر ٣١٩ والإفصاح ٢٣٠ ولامات الهروي ٧٢ والأصول ١/ ٣٩٠، والدرر ٢/ ٢١٩ ش ٥٥٣.

الشاهد فيه قوله «لا أباك» حيث استعمل «أبا» إسماً للا النافية للجنس وأضافها إلى ضمير المخاطبة فيكون قولهم «لا أبا لك» من باب الإضافة، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه.

(١) سبأ ٣٤ الآية ٣٣.

(٢) من قوله «مما الأول فيه...» إلى هنا ساقط من «ق».

وفي التوكيد نحو:

١٤٣- يا صاحِ بلِّغ ذوي الزوجاتِ كلِّهم   أنْ ليس وصلٌ إذا انحلَّت عُرى الذنَبِ

بجر كلهم لمجاورته للزوجات، وكان حقُّه النصبُ، لأنه توكيد لذوي. وليس منه {وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُم وَأَرْجُلِكُمْ}[1] على الأصح في قراءة أرجلِكم، لأن العاطف فاصل يمنع المجاورة ومقابل الأصح يغتفر العاطف، وعليه جماعة من المفسرين والفقهاء يمنعون أن عطف الجوارِ شاذٌّ استعمالاً. وعلى الأول، فأرجلكم مجرور بالعطف على رؤوسكم. والمراد بمسح الأرجل غسلها، والمسح يطلق على الغسل لغةً، وإنما عبر به في غسلها، لأنه محل السرف فأريد الاقتصاد فيه، أو المراد به مسح الخف لأنه بدل غسل الوجه.

---

* ١٤٣- من بحر البسيط، لأبي الغريب الأعرابي، استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني٨٩٥ ش ١١٦٠ وهو في الخزانة ٥/ ٩٠-٩٣ والدرر ٥/ ٦٠ ش ١٢٨٠.   وغير منسوب في السيوطي ٢/ ٩٦٢ ش ٨٥٥ واللسان (زوج) ٢/ ٢٩٢ ومعاني القرآن/ للفراء ٢/ ٧٥ والسيوطي ٢/ ٩٦٢، وصدره بلا نسبة في الهمع ٤/ ٣٠٤ ش ١٢٨٠،

الشاهد فيه قوله «كلهم» حيث وردت بالجر، مع أنها توكيد لـ «ذوي» المنصوب فكان حقه أن ينصب، ولكنه لما وقع مجاوراً للزوجات المجرورة بالإضافة جُرّ لمناسبة الجوار ويسمى ذلك «الجر بمجاورة المجرور» أو الجر للمجاورة، وهو شاذ لا يقاس عليه.

(١) المائدة ٥/ ٦ انظر في القراءة: الإتحاف ١٩٨ والبحر ٤/ ١٩٢ والكشاف ١/ ٥٩٧.



باب في المجزومات

المجزومات: هي الأفعالُ المضارعة الداخلُ عليها جازمٌ من الجوازمِ الخمسة عشر الآتية وهي ضربان:

أحدهما: جازم لفعل واحد وهو أربعة:

«لم» نحو {لَمْ يَلِدْ وَلَمَ يُولَدْ}(١) و«لـمّا» أختها وهي مركبة من «لم» و«ما» نحو {لَمَّا يَقْضِ مَا أمَرَه}(٢) ولم، ولـمَّا يشتركان في الحرفية والنفي والاختصاص بالمضارع وجزمه وقلبه ماضيا. ويفترقان في أنَّ النفي بـ «لم» لم يلزم اتصالُه بالحال، بل قد يكون متصلاً بها نحو {وَلَمْ أكُ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً}(٣) وقد يكون منقطعاً عنه نحو {هَلْ أتَى عَلَى الإنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمَ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً}(٤)، أي ثم كان بعد ذلك. وقد يكون مستمراً نحو {لَمَ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أحَدٌ}(٥). بخلاف «لـمّا» فإنه يجب اتصال نفيها بالحال. وفي أنّ الفعل بعد «لمّا» يجوز حذفه اختياراً.

ولا يحذف بعد «لم» إلا لضرورة كقوله:

١٤٤- احفظ وديعتَك التي استُودِعتَها يومَ الأعارب إنْ وصلت وإنْ لَمِ

وفي أنّ «لمّا» لا تصحب شيئاً من أدوات الشرط بخلاف نحو «إنْ لم» و«لو لم». وفي أنّ «لم» قد يرفع الفعل بعدها، في لغة بخلاف «لـمّا».

---

(١) الإخلاص ١١٢/ ٣.

(٢) عبس ٨٠/ ٢٣.

(٣) مريم ١٩/ ٤.

(٤) الإنسان ٧٦/ ١.

(٥) الإخلاص ١١٢/ من الآيتين ٣ و٤.

و«لام الأمر» نحو {لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ}[1]، ومنه الدعاء نحو {لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ}[2]، بخلاف لام التعليل ولام الجحود[3].

و«لا» في النهي نحو لا تحزن، ومنه الدعاء نحو لاتؤاخذنا، بخلاف «لا»[4] النافية[5].

النافية[5].

وثانيهما: جازم لفعلين، وهو أدوات الشرط، وهي:

«إنْ» و«إذ ما» وهما موضوعتان لمجرد التعليق، أي للدلالة على تجرُّدِ تعليق الجواب على الشرط نحو {وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ}[6]، ونحو: إن تقم أقم. وهما حرفان. أمّا أمّا «إنْ» فبالاتفاق، وأمّا «إذ ما» فعلى الأصح، لأنَّ «إذ» قد سلبت دلالتها على معناها الأصلي، واستعملت مع «ما» المزيدة بمعنى «إنْ» فكان مجموعهما حرفاً.

وأفهم كلامه أنّ [7] ما يأتي من الأدوات ليس حرفاً، وهو كذلك، بل هو اسم حتى «مهما» بدليل قوله تعالى {مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ}[8]حيث عاد الضمير عليها[9]، ولا يعود إلا على اسم.

و«مَنْ» وهي موضوعة للعاقل، أي للدلالة عليه، ثم ضُمِّنَ معنى الشرط نحو:

---

(١) الطلاق ٦٥/ ٧.

(٢) الزخرف ٤٣/ ٧٧.

(٣) عبارة «بخلاف لام التعليل ولام الجحود» سقطت من ق.

(٤) «لا» سقطت من ط.

(٥) عبارة «بخلاف لا النافية» سقطت من «ق».

(٦) الأنفال ٨/ ١٩.

(٧) في ط «إنما».

(٨) الإعراف ٧/ ١٣٢.

(٩) كلمة «عليها» سقطت من ط ق.

{مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ}[1].

و«ما ومهما» وهما موضوعتان لغيره، أي للدلالة على غير العاقل ثم ضُمِّنَتا معنى الشرط نحو {وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ}[2] و{مَهْما تَأْتِنا بِهِ}[3] الآية.

و «متى وأيان» وهما موضوعتان للزمان، أي للدلالة عليه ثم ضمنتا معنى الشرط نحو: متى تقم أقم، ونحو:

١٤٥أيّانَ نُؤمِنك تأمنْ غيرنا وإذا   لم تدركِ الأمن منا لم تزل حذِراً

و«أين وأنّى وحيثما»: وهي موضوعة للمكان، أي للدلالة عليه ثم ضمنت معنى الشرط نحو {أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ}[4] ونحو قوله:

١٤٦- خليليّ أنّى تأتياني تأتيا   أخاً غيرَ ما يرضيكما لا يحاولُ

وقوله:

---

(١) النساء ٤/ ١٢٣.

(٢) البقرة ٢/ ١٩٧.

(٣) الأعراف ٧/ ١٣٢.

* ١٤٥- من البسيط، لم أعثر على قائله، وهو في ابن عقيل ٢/ ٣٦٦ ش ٣٣٥ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٩ ش ٨٤٠ وحاشية الصبان ٤/ ١٠ ش ٨٤٠ وشرح الكافية / لابن جماعة ٢٩٣ ش ١٣٣ وابن الناظم ٦٩٤ ومبسوط الأحكام ٤/ ١٦٠٥ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٢٣

الشاهد فيه قوله «أيان نُؤمِنك تأمن» فقد جزم فعل الشرط وجوابه بـ «أيان».

(٤) النساء ٤/ ٧٨.

* ١٤٦- من الطويل، لم أعثر على قائله، وهو في ابن عقيل٢/ ٣٦٩ ش ٣٣٦ وحاشية الصبان ٤/ ١١ ش ٨٤٤ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢١ ش ٨٤٤.

الشاهد فيه قوله «أنى تأتياني تأتيا» حيث جزم الفعلان بـ «أنى».

١٤٧ حيثما تستقمْ يقدِّرْ لك اللـ ـــه نجاحــاً في غــابرِ الأزمــانِ.

و «أيّ» بحسب ما تضاف إليه، فهي مترددة بين المعاني الأربعة الأخيرة، فتكون للعاقل في نحو أيُّهم يقُمْ أقم معه، ولغيره في نحو: أيَّ الدوابِّ تركب أركب، وللزمان في نحو: أيَّ يومٍ تصم أصم. وللمكان في نحو: أيَّ مكان تجلس أجلس.

فعُلِم أن أدوات الشرط بالنظر لموضوعها ستة أقسام. والفعلان المجزومان بها يسمى أولهما شرطاً لأنه علامة على وجود الجزاء، والعلامة تسمى شرطاً، ولا يكون ماضي المعنى بل مستقبله وإن كان ماضي اللفظ لنكتة، لأنه مفروض حصوله في الاستقبال، فيمنع مُضيُّه، فلا تقول: إنْ قامَ زيدٌ. وأما قوله تعالى {إِنْ كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ}[1] فالمعنى إنْ تبيّن أنّي كنت قلته. ولا يكون إنشاء، كقُمْ ولْيَقُمْ، ولا فعلاً جامداً، كعسى وليس، ولا مقروناً بتنفيس كالسين وسوف، ولا قد،ولا نافٍ، غير لا، ولم، فلا تقول: إن قم، ولا إن عسى، ولا إن سيقم، ولا إن قد قام، ولا إن ما قام، ولا إن لما يقم... بخلاف لا، ولم نحو: {إِنْ لاَ تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ}[2] و{إِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ}[3] ويسمى ثانيهما جواباً وجزاء تشبيهاً له بجواب السؤال وبجزاء الأعمال لأنه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع الجواب بعد السؤال، والجزاء بعد الفعل المجازى عليه. وقد يكون الجواب واحداً من هذه الأمور الممتنع كونها شرطاً فيقترن وجوباً بالفاء.

* ١٤٧- من الخفيف، لم أعثر على قائله، استشهد به ابن هشام في شرح القطر ٨٩ ش ٢٨ والمغني ١٧٨ ش ٢١٨وهو في ابن عقيل ٢/ ٣٦٨ ش ٣٣٨ وشرح الاشموني ١/ ٣٢٠ ش ٨٤٣ وحاشية الصبان ٤/ ١١ ش ٨٤٣ والسيوطي ١/ ٣٩١ ش ١٩٢ والكامل للمبرد ١/ ٢٩٠ وابن الناظم ٦٩٥ وحاشية العلمي ٢/ ٣٩.

الشاهد فيه قوله «حيثما تستقم يقدر» فقد جُزم الفعلان بالأداة «حيثما».

(١) المائدة ٥/ ١١٦.

(٢) الأنفال ٨/ ٧٣.

(٣) المائدة ٥/ ٦٧.

مثال ماضي المعنى نحو: {إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ}[1] كذا قال. والوجه امتناع كونه ماضي المعنى كالشرط؛ لأنَّ حصولَه مُعلَّقٌ على حصول مضمون الشرط في المستقبل، ويمتنع تعليق الحاصل على حصول ما يحصل في المستقبل. فالآية مؤولة على معنى إنْ ثبت ذلك فقد ثبت صدقها.

ومثال ما إذا وقع إنشاء نحو: {فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَفْ}[2] في قراءة من جزم وجعل «لا» ناهية، ونحو {إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمْ اللهُ}[3].

ومثال ما إذا وقع فعلا جامداً نحو: {إِنْ تَرَنِي أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدَاً فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرَاً مِنْ جَنَّتِكَ}[4].

ومثال المقرون بتنفيس نحو: {وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ}[5].

ومثال المقرون «بِقَدْ» نحو: {إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ}[6].

ومثال المقرون بنافٍ غير «لا»، و«لم» نحو: {وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ}[7] ونحو: {فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ}[8].

وقد تحذف الفاء للضرورة نحو:

---

(١) يوسف ١٢/ ٢٦.

(٢) الجن ٧٢ / ١٣ أنظر البحر ٨/ ٣٥٠ والجامع ١٩/ ١٧ والكشاف ٤/ ١٦٩.

(٣) آل عمران ٣/ ٣١.

(٤) الكهف ١٨/ ٣٩،٤٠.

(٥) التوبة ٩/ ٢٨.

(٦) يوسف ١٢/ ٧٧.

(٧) آل عمران ٣/ ١١٥.

(٨) يونس ١٠/ ٧٢.

١٤٨وَمَنْ لَمْ يزل ينقادُ لِلغيِّ والهوى   سيُلفى على طولِ السلامةِ نادماً

أو يكون بجملة اسمية فيقترن وجوبا بها، أي «بالفاء» أو «بإذا» الفجائية. مثال الأول نحو: {وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}(١) ومثال الثاني نحو: {وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ}(٢) وإنما قامت مقام الفاء؛ لأنه لا يُبتدأ بها، وتدل على التعقيب مثلها(٣).

وقد يحذفان للضرورة كقوله:

١٤٩مَنْ يَفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها   والشَرُّ بالشَرِّ عندِ اللهِ مِثلانِ

---

* ١٤٨- من بحر الطويل، لم أعثر على قائله. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في الأوضح ٤/٢١١ش ٥١٤ وفيه «لا يزال» مكان «لم يزل» و«الصبا» مكان «الهوى». وهو في شرح الأشموني ٢/٣٢٩ ش ٨٥١ وحاشية الصبان ٤/٢١ ش ٨٥١ وشرح التصريح ٢/ ٢٥٠ وابن الناظم ٧٠٢.

الشاهد فيه قوله «سيلفي» حيث حذف الفاء من جواب الشرط للضرورة.

(١) الأنعام ٦/ ١٧.

(٢) الروم ٣٠/ ٣٦.

(٣) في ط م «ومثلها».

* ١٤٩- من بحر البسيط، ينسب لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وقيل لحسان، وليس في ديوانه، وقيل أيضاً لأبي زيد الطائي أو لكعب بن مالك. استشهد ابن هشام بصدره منسوباً لعبد الرحمن بن حسان في المغني ٨٠ ش ٨٥ وبلا نسبة في الأوضح ٤/ ٢١٠ ش ٥١٣ واعتراض الشرط على الشرط ٤٨ وكرر ٥٠ ورواه: من يعمل...... البيت. وهو منسوب لعبد الرحمن في المقتضب للمبرد ٢/٧٢ وأمالي الشجري ١/ ٢٩٠ وشرح التصريح ٢/ ٢٥٠ والخزانة ٢/ ٣٦٥ وفيه «فالرحمن» مكان «الله» الأولى واللسان (بجل) ١١/٤٧. ولحسان في الكتاب ٣/٦٥ والدرر ٥/ ٨١-٨٢ ش ١٣٠٢. ولكعب بن مالك الأنصاري في ديوانه ٢٨٨ وابن السيرافي ٢/ ١١٤.ولعبد الرحمن بن حسان أو كعب بن مالك في السيوطي ١/١٧٨ ش ٧٧. وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه/ ابن النحاس ٢٨٦ والعمدة ٢/ ١٠٢٤ وما يجوز للشاعر ٢٤٩. ومجالس العلماء ٢٦١ والخصائص ٢/ ٢٨١ وشرح المفصل ٩/ ٣ وسر الصناعة ١/ ٢٦٤ ومعاني القرآن/ للفراء ١/ ٤٧٦ والنكت الحسان ٣٠٨ والمقتصد ٢/ ١١٠٢ ش ٢٨٨ والمحلى ١٧٦-١٧٧ وفيه «والشيء بالشيء» مكان «والشر بالشر» والتهذيب الوسيط ٣٠١و ٤٢٩ والمساعد ٣/ ١٤٧ وابن الناظم ٧٠١.

ويعتبر في الجملة المقترنة بإذا كما أشار إليه بالمثال، أن لا تكون إنشائية نحو إنْ عصى زيد فويل له، وأنْ لا يدخل عليها أداة نفي، نحو إنْ قام زيد فما عمرو قائم، وأنْ لا يدخل عليها «إنْ» نحو إنْ قام زيد فإن عمراً قائم، فهذه المواضع يتعين فيها الفاء ولا يجوز فيها إذا.

ويجوز حذف ما عُلم من شرطٍ وقع بعد إلا نحو: افعلْ كذا وإلا عاقبتك، أي وإلا تفعل، ونحو قوله:

١٥٠- فطلِّقْها فلستَ لها بكفءٍ ... وإلاَّ يَعْلُ مَفرِقَكَ الحُسامُ

وأكثر ما يكون ذلك مع اقتران الأداة بلا النافية كما ذكر، وشذَّ عدَمُ اقترانِها بها، إلا في نحو: إنْ خيراً فخير كما مرَّ. على أن ذلك لم تحذف فيه جملة الشرط، بل بعضها. أو من جواب شرط ماضٍ نحو: {فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ}[1] أي فافعل، ونحو: أنت ظالم إن فعلت؛ أي فأنت ظالم خلافاً للكوفيين، في أنَّ المذكور هو الجواب.

الشاهد فيه قوله «الله يشكرها» حيث حذف الفاء من جواب الشرط للضرورة. التقدير فالله يشكرها.

* ١٥٠- من بحر الوافر، للأحوص، واسمه محمد بن عبد الله الأنصاري يخاطب مطراً، وهو زوج أخت امرأته. وقد قدم الأحوص وزوجته إلى زيارته، فتركه مطر وخرج يرعى إبله، فازدراه الأحوص وقال القصيدة وهو في ديوانه ٢٣٦. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ٨٤٨ ش ١١٠٥وبعجزه بلا نسبة في الأوضح ٤/ ٢١٥ش ٥١٦ ينسب للأحوص في شرح التصريح ٢/ ٥٥٢ وطبقات الشعراء ١٤٠ وفيه «بأهل» مكان «بكفء» و«شق» مكان «يعل» والحماسة البصرية ٢/ ٢٦٣ وحاشية الصبان ٤/ ٢٥ ش ٨٥٥ وأمالي الشجري ١/ ٣٤١ وشرح الأبيات المشكلة ٧٤. وغير منسوب في المقرب ٣٠٣ والرصف ١٨٨ ش ١٢٦ وابن عقيل ٢/ ٣٨٠ ش ٣٤٥ والهمع ٤/ ٣٣٦ ش ١٣٠٧ والإنصاف ١/ ٧٢ ش ٣٣ وفيه «بقد» مكان «بكفء» وشرح الكافية / لابن الحاجب ١٨٧ ش ٧١ وابن الناظم ٧٠٥.

الشاهد فيه قوله «وإلا يعل» حيث حذف فعل الشرط، لأن أداة الشرط «إنْ» مدغمة في لا النافية، وهذا جائز.

(١)الأنعام ٦/ ٣٥.

أما ما لم يعلم من شرط أو جواب أو عُلِمَ الجوابُ، ولم يكن الشرط ماضياً، فلا يجوز حذفه نحو: إن قمت أو إن تقم حيث لا دليل، ونحو: أنت ظالم إن تفعل، أو من جملة شرط وأداته مع جزم جوابه، إن تقدمها طلب بلفظ الشرط ومعناهُ أو بمعناه فقط نحو: زرني أزرْكَ، أي زرني فإن تزرني أزرك، ونحو: {قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ}[1] أي تعالوا فإن تأتوا أتلُ، ولا تقدر فإن تتعالوا أتلُ لأن تعال[2] فعل جامد لا مضارع له ولا ماض.

ولا فرقَ في الطلب بين الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض نحو زرني أزرك، ولا تدنُ من الأسد تسلمْ، وربٌ اغفرلي أدخلِ الجنةَ، وهل تكرمني أكرمْكَ، وليت لي مالاً أنفقْهُ، وإلا تنزل عندنا تُصب خيراً، ولولا تأتينا تحدثنا. والتقدير إن تزرني أزرك، وإن لا تدن من الأسد تسلم، وإن تغفر لي أدخلِ الجنة، وإن تكرمني أكرمك. وهكذا فالمذكور منها بعد الطلب مجزوم في جواب شرط محذوف دل عليه الطلب، ويشترط مع تقدم الطلب إسقاط الفاء، ولو كان الطلب باسمية أو باسم فعل، أو بما لفظه الخبر، كما يكون بالفعليَّة.

مثاله بالفعليَّة نحو {تَعَالَوْا أَتْلُ}[3] وتقدم بيانه مع زيادة أمثلة. ومثاله بالاسميَّة نحو أين بيتُكَ أزرْك، ومثاله بما لفْظه الخبر نحو حسبُكَ حديثٌ ينمِ الناسُ. ومثاله باسم الفعل نحو قوله:

١٥١ وقولي كلَّما جشأت وجاشت ... مكانَكِ تحمدي أو تستريحي

---

(١)الأنعام ٦/ ١٥١.

(٢)في ق «تعالى».

(٣) الإنعام ٦/ ١٥١.

* ١٥١- من الوافر لعمرو بن زيد مناة، المعروف بابن الإطنابة الأنصاري، والإطنابة اسم أمه.استشهد به ابن هشام بلا نسبة في شرح القطر ٢٥٩ ش ١١٧ والمغني ٢٦٨ ش ٣٦٥ وبالعجز في الأوضح ٤/ ١٨٩ ش ٥٠٤. وهو منسوب في شرح التصريح ٢/ ٢٤٣ والكشاف ١/ ٤٦١ وأساس البلاغة (جشأ) ٦٠ ورواية الصدر فيهما: أقول لها: إذا جشأت وجاشت. والحماسة البصرية ١/ ٤ والزهرة ٢/ ٦٨١، وعيون الأخبار ١/ ٢٠٧ وكرر ٢/ ٢٠٩. وغير منسوب في المقرب ٢٩٩ وشرح المفصل ٤/ ٧٤ والخصائص ٣/ ٣٥.

وشرط ذلك، أي: حذف جملة الشرط وأداته بعد النهي، كون الجواب محبوباً نحو: لا تكفرْ تدخلِ الجنةَ، فدخولها محبوب، ونحو: لا تدنُ من الأسد تَسْلَمْ، فالسلامة أمر محبوب، فلا يصح أن يقال تدخلِ النار، ولا تدن من الأسد يأكلْك، ويعبر عن هذا أيضاً بأن شرط جزم الجواب بعد النهي أن يصح إقامة شرط منفي مقامه. وخالف الكسائي في ذلك فجوَّزَ الجزم في نحو: لا تدن من الأسد يأكلك بتقدير «إنْ تدنُ» بغير نفي، واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم «لا ترجعوا بعدي كفَّاراً يضرِب بعضُكم رقاب بعض»[1] فإنه لا يصح تقدير لا، فيه مع وروده مجزوماً، وبقول أبي طلحة له صلى الله عليه وسلم «لا تُشرفْ يصبْكَ سهمٌ»[2] أي إنْ تُشرف. وحمل الجمهور ذلك ونحوه على إبدال الفعل من الفعل، ولا دليل له في قراءة بعضهم {ولاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ}[3] لجواز كونه وصل بنيَّة الوقف، مع ما فيه من تحصيل تناسب الأفعال المذكورة، وهي قوله تعالى: {يا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرْ قُمْ فَأَنْذِرْ، وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ}[4] إلى آخره، ولا يحسن أن يقدر بدلاً مما هو قبله، كما زعم بعضهم، لاختلاف معنييهما، وعدم دلالة الأول على الثاني.

ويجب الاستغناء عن جواب الشرط بدليله متقدماً على الشرط لفظاً نحو: هو ظالم إن فعل كذا، أو نيَّةً نحو: إن قمت أقوم، فالجواب فيهما محذوف وجوباً، وتقديره في الأول فهو ظالم ودليله متقدم لفظاً وفي الثاني أقم، ودليله متقدم نيَّةً لأن تقديره: أقوم إن قمت؛ لكونه مضارعاً مرفوعاً مؤخراً عن الشرط.

الشاهد فيه قوله «مكانك تحمدي» فقد جزم «تحمدي» في جواب شرط مدلول عليه باسم الفعل الدال على الأمر، والتقدير مكانك إن تثبتي تحمدي.

(١) صحيح مسلم/ كتاب الإيمان ١/ ١٥٨ (دار المعرفة بيروت) وفيض القدير ٦/ ٣٩٤ دار الفكر وفتح الباري ٤/ ٣٢٤.

(٢) جزء من حديث، أنظر الحديث في البخاري في باب مناقب الأنصار (مناقب أبي طلحة) ٢/ ٣١٤.

(٣) المدثر ٧٤/ ٦.

(٤) المدثر ٧٤/ الآيات ١، ٢، ٣.

ومن ثم، أي من هنا، وهو أنه لا يشترط في حذف الجواب مضيّ الشرط، أي من أجل ذلك امتنع في النثر: إن تقم أقوم دون الشعر، كقوله:

١٥٢- يا أقرعُ بنُ حابسٍ يا أقرعُ

إنكَ إنْ يُصرعْ أخوكَ تُصرعُ

ويجب الاستغناء عن جواب ما تأخر من شرط وقسم في كلام اجتمعا فيه، بجواب ما تقدم من شرط على قسم مطلقاً عن التقييد بما يأتي في عكسه، نحو: إنْ تقم واللهِ أقم، فيجعل الجواب للشرط لتقدُّمِهِ، ويُستغنى به عن جواب القسم المحذوف وجوباً. أو من قسم، نحو والله إن تقم لأقومن فيجعل الجواب للقسم، ويستغنى به عن جواب الشرط المحذوف وجوباً، إلا إن سبقه ذو خبر من: مبتدأ أو اسم كان أو نحوه، فيجوز اعتبار المقدم والمؤخر؛ لكنْ الأولى ترجيح الشرط المؤخر اعتباراً بجعل الجواب له. نحو: زيد والله إن تقم يقم، ولا يتعيَّنُ أن يُقالَ: ليقومن جواباً للقسم، وإنما جعل الجواب للشرط حينئذ مع تقدم القسم، لأن حذفه يخل بمعنى الجملة التي هو منها، بخلاف القسم، فإنَّهُ مَسُوقٌ لمجرَّدِ التَّأكيد.

---

* ١٥٢- من الرجز، لجرير بن عبد الله البجلي، أو لعمرو بن خثارم البجلي في منافرة بين جرير البجلي وخالد بن أرطاة إلى الأقرع بن حابس وكان حكماً في الجاهلية. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ٢٥١ م ٦٩ واعتراض الشرط ٤٤ وبعجزه بلا نسبة في المغني ٧١٧ ش ٩٥٤. وهو لجرير البجلي في الكتاب ٣/ ٦٧ والشنتمري ١/ ٤٦ واللسان (بجل) ١١/ ٤٦ وحاشية الصبان ٤/ ١٨ ش ٨٤٨. ولعمرو بن خثارم في الدرر ١/ ٢٢٧ والخزانة ٨/ ٢٠-٢٧ عرضاً وفرحة الأديب ١٠٦. وينسب لهما في السيوطي ٢/ ٨٧٩-٨٩٨. وغير منسوب في المقرب ٣٠١ وابن عقيل ٢/ ٣٧٤ ش ٣٤٢ والمقتضب للمبرد ٢/ ٧٢ والكشاف ١/ ٥٤٥ والعمدة ٢/ ١٠٢٣ والإنصاف ٢/ ٦٢٣ ش ٤٠١. والأصول ٢/ ١٩٢ والرصف ١٨٧ ش ١٢٤ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٦ ش ٨٤٨ وشرح المفصل ٨/ ١٥٨ وشواهد التوضيح ١٧٦ ش ١٨٧ وما يجوز للشاعر ٢٥٠ والكامل للمبرد ١/ ١٣٤. وشرح التصريح ٢/ ٢٤٩ وأمالي الشجري ١/ ٨٤ التهذيب الوسيط ٣٠٠.

الشاهد فيه قوله «إن يصرع أخوك تصرع» حيث رفع يصرع وهو ساد مسد جواب الشرط.

وجزمُ ما بعد «فاء» أو «واو» من فعلٍ تالٍ للشرط أو للجواب عطفاً على الشرط في الأول، وعلى الجواب في الثاني قويٌّ. وألحقَ الكوفيون بالفاء والواو «ثُمَّ». ونصبه بإضمار «إنْ» ضعيف، لأنه في مثل ذلك لم يعهد[1]، وذلك نحو قوله:

١٥٣- وَمَنْ يقترب منا ويخضعَ نُؤْوِه ولا يَخْشَ ظلما ما أقام ولا هضما

وإنما أُضمِرت «إنْ» في ذلك لأنَّ مضمونَ الجزاءِ والشرط لم يتحقق فأشبه الاستفهام وهذا الإضمار واجب.

ورَفْعُ تالي الجواب على الاستئناف جائزٌ، بخلافِ تالي الشرط، لامتناع الاستئناف قبل مجيء الجواب، وقد قُرِئ بالأوجه الثلاثة قوله تعالى ويُكفِّرُ بعد قوله:{وإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ}[2].

---

(١) العبارة «لأنه في مثل ذلك لم يعهد» سقطت من ق.

* ١٥٣- من بحر الطويل، لم أعثر على قائله. استشهد ابن هشام بصدره بلا نسبة في الأوضح ٤/ ٢١٢ ش ٥١٥. وهو في: ابن عقيل ٢/ ٣٧٩ ش ٣٤٤ وشرح التصريح ٢/ ٢٥١ وشواهد التوضيح ١٧٦ ش ١٨٧ وفيه «يا أقرع» الأولى بالفتح والثانية بالضم وابن الناظم ٧٠٤. وصدره في شرح الأشموني ٢/ ٣٣٣ ش ٨٥٤ وحاشية الصبان ٤/ ٢٥ ش٨٥٤ والسيوطي ٢/ ٩٠١ ش ٧٧٩.

الشاهد فيه قوله «ويخضع» فقد جاء منصوباً، وقد توسط بين الشرط وجوابه، ونصب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية.

(٢) البقرة ٢/ ٢٧١ وتتمتها «ويكفر عنكم من سيئاتكم والله بما تعملون خبير».



باب في عمل الفعل

كلُّ الأفعالِ، قاصرها ومتعديها، وتامُّها وناقصها ترفع، لأنها أبداً مسندة، فلا بدَّ لها من مسند إليه، لتوقُّف الإسناد على تحقق الطرفين فترفعُ: إمَّا الفاعل فيما بُني له، كقام زيدٌ، أو نائبه فيما بُني له كضُرِبَ زيدٌ، أو المشبه به؛ أي بالفاعل (وهو مرفوع كان وأخواتها) نحو: كان زيدٌ قائماً، وأمسى زيدٌ عالماً كما مر.

وتنصب الأسماء كالمفعول له، ومعه، وفيه، إلا المشبَّه بالمفعول به فلا تنصبه مطلقاً عن التقييد ببعض الأفعال، وإلا لكان مفعولاً به لا مشبَّهاً به. وإنما ينصبه الوصف نحو: زيدٌ حسنٌ وجهَه، وإلا الخبر، والتمييز، والمفعول المطلق، فلا ينصبها كل الأفعال وإنما ينصب الأول منها الناقص أو مصدره أو وصفه نحو: كان زيد عالماً، ويعجبني كونُهُ قائماً.

١٥٤وما كلُّ مَنْ يُبدي البشاشةكائناً أخاك.............

والثاني الاسم المبهم المعنى كرطلٍ زيتاً، أو المشتق المبهم النسبة كـ طاب زيدٌ نفساً وهو طيّبٌ نفساً. والثالث المتصرف التام أو مصدره أو وصفه نحو: ضربت ضرباً، ونحو: {فَإِنَّ جَهَنَّمَ جزاؤكم جَزَاءً مَوْفُورًا}(1) ونحو: {وَالصَّافَّاتِ صَفًّا}(2) بخلاف

---

* ١٥٤- صدر بيت من الطويل، لم أعثر على قائله وعجزه:

.... أخاك إذا لم تُلفِه لك منجداً

استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ٢٤٣ م ٦٤ وبصدره في الأوضح ١/ ٢٣٩ ش ٨٤. وهو في شرح الأشموني ١/ ١٨٣ وشرح التصريح ١/ ١٨٧ وابن عقيل ١/ ٢٦٩ ش ٦٣ والهمع ٢/ ٧٨ ش ٣٧٤ والدرر ٢/ ٥٨ ش ٣٧٤ وشرح شواهد ابن عقيل / الجرجاوي ٤٥.

الشاهد فيه قوله «كائناً أخاك» فإن كائناً اسم فاعل من كان الناقصة وقد عمل عملها، فرفع الاسم «الضمير المستتر» ونصب الخبر «أخاك».

(١) الإسراء ١٧/ ٦٣.

(٢) الصافات ٣٧/ ١.

الجامد والناقص فيمتنع نحو ما أحسَنَهُ إحساناً، وكنتُ قائماً كوناً.

وإلى هذه النواصب التي قررتها في المستثنيات، أشار بقوله فناصبها الوصف والناقص، والمبهم المعنى أو النسبة والمتصرف التام ومصدره ووصفه. ففي كلامه لفٌّ ونشر مرتب، وإلا المفعول به فلا ينصبه كل الأفعال فإنها بالنسبة إليه **سبعة أقسام**.

أحدها: ما لا يتعدى إليه أصلاً، لا بنفسه ولا بحرف جر، كالدّالِّ على حدوثِ ذاتٍ: كحدث المطر. ونبت الزرعُ. أو حُدوثِ صفةٍ حسِّيَّة: كـ طالَ الليلُ، وخَلُقَ الثوبُ، بخلاف الدّالِّ على صفة معنويَّة، كـ علم وفهم وفرح، فإنه متعدٍّ، فعَلِمَ متعدٍّ لاثنين، وفَهِمَ لواحدٍ بنفسه، وفرح لواحد بالحرف، تقول علمت زيداً فاضلاً، وفهمت المسألة، وفرحت بزيد. قاله المصنف في شرحه وهو حسن. لكن ما قاله في فَرِحَ يخالف ما يأتي فيه قريباً في كلامه من أنه لا يتعدى أصلاً. أو حُدُوثِ عرض، وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كمرض زيد، وفرح وكسل ونهم إذا شبع، وفي نسخة بدل فرح عرج، وعليه تندفع المخالفة السابقة[1]. وكالموازن للفظ انفعل كـ انكسر وانصرف، أو فَعُلَ بالضم[2] كـ ظرُف وكرُم. وأما قولهم رَحُبَتْكُم الطاعةُ، وطَلُعَ اليَمَنَ، فضُمّنا معنى وسع وبلغ، أو فعَل بالفتح، أو فعِل بالكسر، اللذين وصفهما على فعِيل: نحو ذلَّ فهو ذليل، وسَمِنَ فهو سمين، ولا يَشْكُل هذان بقولهم ذلَّ بالضرب، وسَمِنَ بكذا، لأن المجرور مفعول له لا مفعول به.

وخرج بالتمثيل المذكور نحو بخل، فإنه يتعدى بالجار تقول بخل بكذا، وما يتعدى إلى واحد ضمنه.

القسم الثاني والثالث والرابع: لأن تعدِّيها إلى واحد، إما دائماً بالجارِّ كغضب ومرَّ، تقول غضبت من زيد، ومررت به أو عليه. وهذا عند الجمهور كالذي قبله،

---

(١) من قوله «وفي نسخة... إلى هنا» ساقط من «ق».

(٢) في ط «بضم».

يسمى في الاصطلاح لازماً وقاصراً وغيرَ متعدٍّ، أو دائماً بنفسه كأفعال الحواسِّ الخمس: السمع كـ «سمعْتُ» كلامَ زيدٍ، والبصر كـ «رأيتُ» الهلالَ والشم كـ «شممتُ» الطيبَ، والذوق كـ «ذقتُ» الطعامَ واللمس كـ «لمست» الثوبَ. أو تارةً بالجار وتارة بنفسِهِ كـ «شكر» و«نصح» و«قصد»، تقول شكرتُهُ وشكرتُ له ونصحتُهُ ونصحتُ له وقصدته وقصدت له أو إليه.

والخامس: ما يتعدى له بنفسه تارة، ولا يتعدى إليه أخرى كـ فغر بالفاء والغين المعجمة، وشحا بالشين المعجمة، والحاء المهملة، تقول: فغر فاه، وشحاه، أي فتحه، وفغر فوه، وشحا فوه، أي انفتح. وعلى هذا يحمل قول الجوهري: يتعديان ولا يتعديان.

والسادس ما يتعدى إلى اثنين وهو نوعان، ذكرهما بقوله: فإما أن يتعدى إليهما تارةً، ولا يتعدى إليهما أخرى كـ نقص (بالتخفيف) وزاد، تقول: نقصتُ زيداً ديناراً، ونقصَ المالُ، وزدته مالا، وزاد المال. أو يتعدى إليهما دائماً، وهو ثلاثة أنواع ذكرها بقوله: فأما ثانيهما كمفعول شكر، يصلُ إليه بنفسه تارةً، وبحرف جر أخرى، كأمر واستغفر واختار وصدق (بالتخفيف)، وزوَّجَ وكَنى (بالتخفيف)، وسمَّى ودعا بمعناه؛ أي بمعنى سمَّى، وكال ووزن تقول: أمرْتُك الخيرَ وبالخيرِ، واستغفرت الله ذنبا ومن ذنب واخترت زيداً القوم ومن القوم، وصدقته الحديث وفي الحديث، وزوَّجتُه هنداً أو بهند، على القول بأنه يتعدى بحرف الجرّ، على ما هو ظاهر قوله تعالى: {وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ}[1] وكَنَيْتُه أبا عبد الله وبأبي عبد الله، وسمَّيْتُه محمداً وبمحمدٍ، ودعوته زيداً وبزيدٍ، وكِلْتُ زيداً طعامَه ولزيد طعامه، ووزنت زيداً دراهمه ولزيد دراهمه. فزيد فيهما هو المفعول الثاني لا الأول. ولهذا نص المعربون على أن المحذوف في قوله تعالى: {وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ}[2] هو الأول، وكان أصل التركيب كالوا الطعام للناس، ثم تُوسِّع فيه بحذف الجار، أو أولهما فاعل

---

(١) الدخان ٤٤/ ٥٤.

(٢) المطففين ٨٣/ ٣.

فى المعنى كـ أعطى وكسا تقول: أعطيته درهماً وكسوته جُبَّةً. فالأول فيهما آخِذٌ ولابِسٌ، ففيه فاعلية معنوية، أو أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل. وهو؛ أي الذي يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر نوعان:

أحدهما أفعال القلوب، سُمِّيت بذلك؛ لأن معانيها قائمة بالقلب، وليس كل قلبي يتعدى لاثنين، بل القلبي ثلاثة أنواع:

أ. ما لا يتعدى بنفسه كفكَّرَ وتفكَّرَ.

ب.وما يتعدى لواحد كعرف وفهم.

جـ. وما يتعدى لاثنين وهو:

«ظن» فهي للرجحان غالباً نحو ظننت زيداً قائماً، لا بمعنى اتَّهم، فإنها حينئذٍ تتعدى إلى واحد فقط، كقولك: عدم لي مال فظننت زيداً. ومنه {وَمَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِظَنِينٍ}[1] أي بمتهم. وقد ترد لليقين، نحو {يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُوا رَبِّهِمْ}[2].

و«علم» وهي لليقين غالباً نحو: علمت زيداً قائماً، لا بمعنى عرف، فإنها حينئذٍ تتعدى إلى واحد فقط، نحو: {وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئاً}[3] وقد ترد للرجحان بمعنى ظن، نحو: {فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ}[4].

و«رأى» وهي كـ عَلِمَ نحو: رأيتُ زيداً قائماً، لا من الرأي، فإنها حينئذٍ تتعدى إلى واحدٍ تارةً نحو: رأى أبو حنيفةَ حِلَّ كذا، ورأى الشافعيُّ حرمته، وقد ترد للرجحان نحو: {إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً}[5] ورأى البصرية تقدمت في أفعال[6] الحواس، ورأى الحُلْمِيَّة

---

(١) التكوير ٨١/ ٢٤.

(٢) البقرة ٢/ ٤٦.

(٣) النحل ١٦/ ٧٨.

(٤) الممتحنة ٦٠/ ١٠.

(٥) المعارج ٧٠/ ٦.

(٦) في ط «الأفعال».

كـ رأى العِلْمِيَّة في التعدي[1] لاثنين، كقوله:

١٥٥- أراهم رُفقتي حتّى إذا ما تَجافى الليلُ وانخزلَ انخِزالا

و «وجد»: وهي لليقين، كقوله تعالى: {تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً}[2] لا بمعنى حزن أو حقد أو أصاب أو استغنى؛ فإنها حينئذٍ لا تتعدى بنفسها، نحو: وجدْتُ على الميت، أي حزنت عليه، ووجَدْتُ على المسيء؛ أي حقدت عليه.

و«حجا»: وهي للرجحان كقوله:

١٥٦ قد كنتُ أحْجو أبا عمرو أخا ثقةٍ حتـى ألَمَّـتْ بنـا يومـاً مُلِمَّـاتُ

أي أظن[3]، لا بمعنى قصد، فإنها حينئذٍ تتعدى إلى واحد، فقط نحو: حجوتُ بيتَ

---

(١) في ط «تعدي».

* ١٥٥- من بحر الوافر، لعمرو بن أحمر الباهلي يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام فرآهم في منامه فأخذ يندبهم ويبكيهم. استشهد ابن هشام بصدره بلا نسبة في الأوضح ٢/ ٤٧ ش ١٨٢. وهو في الحماسة البصرية ١/ ٢٦٣ وشرح التصريح ١/ ٢٥٠ وحاشية الصبان ٢/ ٣٤ والدرر ٢/ ٢٥٢ ش ٥٨٩ والشيرازيات ٢/ ٤٣٦ وأمالي الشجري ١/ ١٣٧ وشرح شواهد الألفية / للجرجاوي ٩٥. وغير منسوب في ابن عقيل ١/ ٦٤١ ش ١٣ والهمع ٢/ ٢١٩ ش ٥٨٩ وأمالي الشجري ٢/ ٩٣.

الشاهد فيه قوله «أراهم رفقتي» حيث نصبت «رأى» مفعولين هما: «الهاء» في أراهم، و«رفقتي».

(٢) المزمل ٧٣/ ٢٠

* ١٥٦- من بحر البسيط، لتميم بن مقبل، أو لأبي شنبل الأعرابي. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ٤٤٠ م ١١٥، وبصدره في الأوضح ٢/ ٣٥ ش ١٧٢. وهو منسوب لتميم في الدرر ٢/ ٢٣٧ ش ٥٧١ وشرح شواهد ابن عقيل/ للجرجاوي ٩١. =

= ولهما في شرح التصريح ١/ ٢٤٨ وحاشية الصبان ٢/ ٢٣ ش ٢٣٩ والعيني على الأشموني ١/ ٢٦٧ ش ٢٣٩. وبلا نسبة في ابن عقيل ١/ ٤٢٦ ش ١٢٥ وابن الناظم ١٩٩ وصدره غير منسوب في الهمع ٢/ ٢١٠ ش ٥٧١.

الشاهد فيه قوله «احجو أبا عمرو أخا ثقة» حيث نصب الفعل أحجو مفعولين: «أبا» و«أخا».

(٣) كلمتا «أي أظن» سقطتا من ط.

الله أي قصدته:

و «حسِب»: وهي للرجحان غالباً كقوله:

١٥٧وكنَّا حَسِبْنَا كلَّ بيضاءَ شحمةً   عشيّةَ لاقيْنَا جُذامَ وحِمْيَرا

وقد ترد لليقين كقوله:

١٥٨حسبتُ التُّقى والجودَ خيرَ تجارةٍ   رَباحاً إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقلاً

---

* ١٥٧- من بحر الطويل، لزفر بن الحارث الكلابي يقولها في يوم مرج راهط، وصدره مأخوذ من المثل«ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرة». استشهد به ابن هشام منسوباً في التخليص ٤٣٥ م ١١٣ وفيه «إذام» مكان «جذام» وفي المغني ٨٣٣ ش ١٠٧٨ وفيه» جذاماً «وبصدره في الأوضح ٢/ ٤٣ ش ١٧٨. وهو في شرح التصريح ١/ ٢٤٩ والحماسة البصرية ١/ ٥٢ وفيه» ليالي « مكان»عشية «الزهرة ٢/ ٧٩٢ والسيوطي ٢/ ٩٣٠ ش ٨١٨ وديوان الحماسة / الجواليقي ٥١ مقطوعة ٢٨ وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي ٨٩. وغير منسوب في الكشاف ٢/ ٢١٨ وفيه «قارعنا» مكان «لاقينا» وابن الناظم ١٩٧. وعجزه بلا نسبة في الدر المصون ٦/ ١٣٢ ش ٢٥٥٠.

الشاهد فيه قوله «حسبنا كل بيضاء شحمة» حيث نصب الفعل «حسب» مفعولين.

* ١٥٨- من بحر الطويل، للبيد بن ربيعة العامري. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ٤٣٥ م ١١٣ وبصدره بلا نسبة في الأوضح ٢/ ٤٤ ش ١٧٩ وهو منسوب في شرح التصريح ١/ ٢٤٩ وحاشية الصبان ٢/ ٢١ ش ٢٣٦ وأساس البلاغة (ثقل) ٤٦ والدرر ٢/ ٢٤٧، وديوانه ١١٩ وفيه «رأيت» مكان «حسبت» واللسان (ثقل) ١١/ ٨٨ والأضداد للأصمعي ٧٧-٧٨ وروايته في:

حسبت التقى والبر خيراً تجارة رباحا إذا ما أصبح المرء ثاقلاً

وغير منسوب في ابن عقيل ١/ ٤٢٢ ش ١٢٢ وشرح الأشموني ١/ ٢٧٤ ش ٢٣٦ والبحر ٢/ ١٣٤ و٣/ ١١٣ وفيه «الحمد» مكان «الجود» والدر المصون ٢/ ٣٨٠ ش ٩٢٣ و٣/ ٤٨٢ ش ١٤٩١ و٤/ ٣٦٥ ش ١٧٨٠.

رباحا: ربحا، وثاقلا: ميتا.

الشاهد فيه قوله «حسبت التقى والجود خير تجارة» حيث نصب الفعل «حسب» وهي هنا لليقين مفعولين.

و «زعم» وهي للرجحان كقوله:

١٥٩ زَعَمَتْنِي شيخاً ولستُ بشيخٍ إنَّما الشيخُ مَنْ يَدِبُّ دَبيباً

والأكثر فيها وقوعها على أنْ أو أنَّ وصلتهما، فتسدُّ مسدَّ مفعوليهما نحو: {زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا}[1].

وقوله:

١٦٠ وقد زعمتْ أنّي تغيَّرْتُ بعدها ومَنْ ذَا الذي يا عزُّ لا يتغيّرُ

و «خال» وهي للرجحان غالباً كقوله:

١٦١ إخالُك إنْ لمْ تُغمضِ الطَّرْفَ إذا هوى يسومُك ما لا يُستطاعُ مِنَ الوجدِ

---

* ١٥٩- من بحر الخفيف، لأبي أمية الحنفي واسمه أوس، ويروى لكثير عزة. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ٤٢٨م ١١٠ وشرح القطر ١٧٢ ش ٧٠ وبصدره في المغني ٧٧٥ ش ١٠١٦ والأوضح ٢/ ٣٨ ش ١٧٥. وهو منسوب لأبي أمية في حاشية الصبان ٢/ ٢٢ش٢٣٧ وفيه «يدب» بكسر الدال، وشرح شواهد العيني ١/ ٢٧٥ ش ٢٣٧ والسيوطي ٢/ ٩٢٢ ش ٨٠٦ ولكثير في شرح التصريح ١/ ٢٤٨. وغير منسوب في الدر المصون ٤/ ١٤ ش ١٦٠١.

الشاهد فيه قوله «زعمتني شيخا» حيث إستعمل «زعم» بمعنى ظن ونصب به مفعولين.

(١) التغابن ٦٤/ ٧.

* ١٦٠- من بحر الطويل، لكثير عزة. استشهد به ابن هشام منسوباً في التخليص ٤٢٨م ١٠٩ وبصدره بلا نسبة في الأوضح ٢/ ٤٠ ش ١٧٦. وهو منسوب في الزهرة ١/ ٤١٥ والحماسة البصرية ٢/ ١٢٨ وشرح التصريح ١/ ٢٤٨ وحاشية الصبان ٢/ ٢٢ ش ٢٣٨ وشرح شواهد العيني ١/ ٢٧٦ ش ٢٣٨ وديوانه ٣٢٨ والأغاني ٩/ ٢٧ والخزانة ٥/ ٢٢٢ و٣١٤ وأمالي القالي ٢/ ١٠٧.

الشاهد فيه قوله «زعمت أني تغيرت» حيث ورد فيه زعم بمعنى ظن، وتعدى إلى مفعولين بواسطة إن المؤكدة.

* ١٦١- من بحر الطويل، لم أعثر على قائله. استشهد ابن هشام بصدره بلا نسبة في الأوضح ٢/ ٤٥ش ١٨٠ وهو في حاشية الصبان ٢/ ٢٠ ش ٢٣٢ وشرح التصريح ١/ ٢٤٩ وشواهد العيني على الأشموني ١/ ٢٧١ ش٢٣٢ والدرر ٢/ ٢٤٨ ش ٥٨٤ وصدره في الهمع ٢/ ٢١٦ ش ٥٨٤.

وقد ترد لليقين، كقوله:

١٦٢ما خلتُني زلتُ بعدكم ضَمِناً   أشكو إليكمْ حُمُوَّةَ الألمِ

و «جعل» بمعنى اعتقد[1]، وهي للرجحان[2] نحو {وَجَعَلُوا المَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثاً}[3].

و «درى» في لُغَيَّة، وهي لليقين[4] كقوله:

١٦٣دُريتَ الوفيَّ العَهدِ يا عُروَ فاغتبِطْ   فإنَّ اغتباطاً بالوفاءِ حميدُ

والأكثرُ تعدِّيها بالباء إلى واحد، نحو: دريت بكذا، فإن دخلت عليها الهمزة تعدت

الشاهد فيه قوله «إخالك....ذا هوى» حيث نصب الفعل «إخال» وهو للرجحان مفعولين هما «الطرف» و «ذا». المعنى / إن لم تصرف عينيك عن التطلع إلى مفاتن النساء فإني أظنك عاشقا يبرّح بك الشوق ويكلفك ما لا تقدر على احتماله.

* ١٦٢- من بحر المنسرح، وقد وجدته منسوباً في الصحاح (ضمن) ٦/ ٢١٥٥ للأحمر (دون تحديد) ولم أجده منسوباً في مصدر آخر. استشهد ابن هشام بصدره في الأوضح ٢/ ٤٧ش١٨١.

وهو في شرح التصريح ١/ ٢٤٩ واللسان (ضمن) ١٣/ ٢٦٠.

الشاهد فيه قوله «ما خلتني زلت بعدكم ضمنا»حيث نصب الفعل «خال» مفعولين هما «ياء المتكلم» و«ضمنا». ويمكن أن تكون جملة «أشكو» هي المفعول به الثاني لخال، أن تكون جملة زال ومعمولاته هي المفعول الثاني. المعنى إني أظن أنني سأبقى من بعد فراقكم شديد الشوق إلى لقياكم، كثير الشكوى لما أجده من آلام البعاد وتباريح الوجد والهجران.

(١) عبارة «بمعنى اعتقد» سقطت من ق.

(٢) «وهي للرجحان» سقطت من ط.

(٣) الزخرف ٤٣/ ١٩.

(٤) العبارة في «ط» هكذا «وهو اليقين».

*١٦٣- من بحر الطويل، لم أعثر على قائله. استشهد ابن هشام بصدره في الأوضح ٢/ ٣٣ش١٧١. وهو في ابن عقيل ١/ ٤١٩ش ١١٩ وشرح الأشموني ١/ ٢٧٧ ش ٢٤٠ وشرح التصريح ١/ ٢٤٧ والدرر ٢/ ٢٤٥ش٥٨١ وشرح شواهد ابن عقيل/ للجرجاوي٨٨وابن الناظم١٩٦.وصدره في الهمع٢/ ٢١٤ش٥٨١

الشاهد فيه قوله «دُريتَ الوفيَّ» فقد استعملت «دَرى» بمعنى علم، ونصبت مفعولين، أحدهما: تاء المخاطب التي وقعت نائب فاعل، والثاني هو قوله «الوفي».

لآخر بنفسها نحو {وَلاَ أَدْرَاكُمْ بِهِ}[1].

و «هبْ» وهي للرجحان كقوله:

١٦٤ فقلتُ أجرْنِي أبا خالدٍ وإلاّ فهبْني امرأً هالكاً

و «تعلّم» بمعنى اعلم كقوله:

١٦٥ تعلّم شِفاءَ النفسِ قهرَ عدوِّها فبالغْ بلطفٍ في التحيُّلِ والمكرِ

ويلزمان، أي «هب» و«تعلم» بمعنى اعلم الأمرَ، فلا يتصرف منهما غيره.

---

(١) يونس ١٠/١٦.

* ١٦٤ - من بحر المتقارب لعبد الله بن همام السلولي. استشهد به المؤلف منسوباً في التخليص ٤٤٢م ١١٦. وغير منسوب في المغني ٧٧٥ش ١٠١٨ وبالعجز بلا نسبة في الأوضح ٢/ ٣٧ش١٧٤. وهو منسوب في شرح التصريح ١/ ٢٤٨ والعيني على هامش الأشموني ١/ ٢٧٨ ش ٢٤١ وحاشية الصبان ٢/ ٢٤ ش ٢٤١ واللسان (وهب) ١/ ٨٠٤ والسيوطي ٢/ ٩٢٣ ش ٨٠٨ ومعاهد التنصيص ١/ ٢٨٥ عرضاً وفيه «تجدني» مكان «فهبني» وشرح شواهد ابن عقيل/ للجرجاوي ٩٢، والدرر ٢/ ٢٤٣ ش ٥٧٨.وغير منسوب في: ابن عقيل ١/ ٤٢٧ ش ١٢٦ وفيه «أبا مالك» مكان «أبا خالد» وشرح الأشموني ١/ ٢٧٨ ش ٢٤١ والهمع ٢/ ٢١٣ ش ٥٧٨ وشرح الكافية/ لابن الحاجب ٤٠٢ ش ١٧١.

الشاهد فيه قوله «وإلا فهبني امرأهالكاً» حيث استعمل هب بمعنى اعتقد ونصب بها مفعولين.

* ١٦٥ - من بحر الطويل، لزاد بن سيار بن عمرو بن جابر. وكان قد خرج يصحبه النابغة الذبياني قاصدين الغزو، فشاهدا جرادة، فتشاءم ابن سيار وقال: حرب ذات ألوان رجع. ومضى النابغة لقصده، وفيه يقول ابن سيار قصيدة منها الشاهد. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ٧٧٥ ش ١٠١٧. وبصدره بلا نسبة أيضاً في الأوضح ٢/ ٣١ ش ١٦٩. وهو منسوب في حاشية الصبان ٢/ ٢٤ش ٢٤٢ وشرح العيني على هامش الأشموني ١/ ٢٧٨ ش ٢٤٢ والدرر ٢/ ٢٤٦ ش ٥٨٢ وشرح التصريح ١/ ٢٤٧ وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي ٨٨ والسيوطي ٢/ ٩٢٣ ش ٨٠٧ والخزانة ٩/ ١٢٩. وغير منسوب في ابن عقيل ١/ ٤٢٠ ش ١٢٠ وابن الناظم ١٩٦ وشرح الكافية/ لابن جماعة ٤٠٢ ش ١٧٢. وصدره بلا نسبة في الهمع ٢/ ٢١٥ ش ٥٨٢.

الشاهد فيه قوله «تعلم شفاء النفس قهر». حيث استعمل «تعلم» بمعنى «اعلم» ونصب بها مفعولين «شفاء» و«قهر».

والثاني أفعال التصيير، وسمِّيت بذلك، لأنها تحوِّلُ الشيء من حالة إلى حالة كـ«جعل»: بمعنى صير نحو قوله تعالى: {فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً}[1] فإن كانت بمعنى أوجب أو أوجد أو أنشأ أو ألقى «بالقاف» تعدَّت إلى واحد.

و «تَخِذَ» كقوله:

١٦٦- تَخِذْتُ غُرازَ إثْرَهمْ دليلا　　　وفرُّوا في الحجازِ لِيُعجزوني

و «اتخذ»: نحو {وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً}[2].

و «ردَّ»: نحو {لَوْ يَرُدُّونَكُم مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً}[3]

و «ترك»: نحو {وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ}[4]

وأدخل الكاف على أولها إشارة إلى عدم انحصارها في ما ذكره[5].

ويجوزُ إلغاء القلبيَّة المتصرِّفة متوسِّطةً نحو: زيدٌ أظنُّ قائمٌ، أو متأخرة نحو: زيدٌ قائمٌ أظنُّ، لكن إلغاؤها متوسطة مرجوح، ومتأخرة راجح. وأفاد بقوله: يجوز أنه غير واجب.

---

(١) الفرقان ٢٥/ ٢٣.

* ١٦٦- من بحر الوافر، لأبي جندب بن مرة الهلالي. استشهد ابن هشام بصدره بلا نسبة في الأوضح ٢/ ٥١ ش ١٨٣ وهو منسوب في العيني على هامش الأشموني ١/ ٢٨٠ ش ٢٤٥ واللسان (عجز) ٥/ ٣٧٠ وروايته:

جعلت غَزانَ خلفهم دليلا　　　وفاتوا في الحجاز ليعجزوني

غراز: اسم واد.

الشاهد فيه قوله «تخذت غراز إثرهم دليلا» حيث نصب الفعل «تخذ» مفعولين: «غراز» و«دليلا».

(٢) النساء ٤/ ١٢٥.

(٣) البقرة ٢/ ١٠٩.

(٤) الكهف ١٨/ ٩٩.

(٥) في ق «فيما ذكره».

وخرج بالقلبيَّةِ التفسيريَّةُ، وبالمتصرِّفَةِ غيرُها وهو «هب» و«تعلَّم» كما مر، وبالمتوسطة والمتأخرة المبتدأ بها، فلا إلغاء فيها على المشهور، إذ الإلغاءُ إبطالُ العملِ لفظاً ومحلاً لضعفِ العامل بتوسُّطِهِ أو تأخُّرِهِ.

ويجب تعليقها، أي القلبيَّة المتصرِّفة، والتعليقُ إبطالُ العملِ لفظاً لا محلاً؛ لمجيء ما له صدر الكلام بعد العامل، بأنْ يقع العامل قبل لام الابتداء نحو: {وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ}[1]، أو لام القسم الملفوظ به المقدَّر، نحو: علمتُ واللهِ ليقومَنَّ زيدٌ، ونحو قوله:

١٦٧ ولقـدْ عَلمـتُ لَتـأتِيَنَّ منـيَّتي   إنّ المنايـا لا تطـيشُ سـهامُها

أو قبل استفهام[2] نحو{وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ}[3]

ونحو: {لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى}[4] ونحو[5]:{وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ

---

(١) البقرة ٢/ ١٠٢. ولقد علموا لمن اشتراه ماله من خلاق.

* ١٦٧- من بحر الكامل، للبيد بن ربيعة العامري من معلقته. استشهد به ابن هشام منسوباً في التخليص ٤٥٣م ١٢٠، وبلا نسبة في شرح القطر ١٧٦ ش٧٣. وبصدره (بلا نسبة) في الأوضح ٢/ ٦١ ش١٨٧ المغني ٥٢٤ ش ٧٤٧ و٥٣٢ ش ٧٥٤. وهو منسوب في ديوانه ١٧١ القصيدة ٥١ وشرح التصريح ١/ ٢٥٤ والمغني ٢/ ٨٢٨ ش ٦٣٨ والدرر ٢/ ٢٦٣ ش ٦٠١ وحاشية الصبان ٢/ ٣٠ ش ٢٥٢ وحاشية الأمير ٢/ ٥٧ والعيني على هامش الأشموني ١/ ٢٨٦ ش ٢٥٢ والسيوطي ٢/ ٨٢٨ ش ٦٣٨ والخزانة ٩/ ١٥٩-١٦١ش ٧١٦ والكتاب ٣/ ١١٠ وشرح المعلقات/ للزوزني المعلقة ٤ص ١١١ وجمهرة الأشعار ١/ ٣٦٤ ومختار الشعر ٢/ ٢٨٢ وروايته في الثلاثة الأخيرة هكذا.

صـادفن منهـا غِـرّة فاصـبنها   إن المنايـا لا تطـيش سـهامها

وغير منسوب في إعراب القرآن للزجاج ٢/ ٤٥١ والمقتصد ١/ ٦٠٩ش١٤٥وابن الناظم ٢٠٧. وصدره بلا نسبة في الهمع ٢/ ٢٣٣ش ٦٠١ والدر المصون ٦/ ٥٢٨ ش ٢٨١١.

الشاهد فيه قوله «علمت لتأتين منيتي» حيث علق الفعل «علم» عن العمل، لأنه وقع قبل لام جواب القسم، والأصل في «علم» أن تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

(٢) «نحو» سقطت من ط.

(٣) الأنبياء ٢١/ ١٠٩.

(٤) الكهف ١٨/ ١٢.

(٥) كلمة «نحو» سقطت من ط.

يَنقَلِبُون}[1]. فأيّ في الأخيرة مفعول مطلق، منصوب بما بعده، أيْ ينقلبون أيَّ انقلاب، لا مفعول به منصوب بما قبله، لأنَّ اسم الاستفهام لا يعملُ فيهِ ما قبلَهُ لأنه يخرجه عن الصدرية[2].

أو قبل نفي «بما» مطلقاً عن التعقيد، بكونه في جواب قسم نحو: علمت ما زيد قائم، ونحو: علمتُ واللهِ ما زيد قائم. أو بـ «لا» أو «أنْ» [3] في جواب القسم نحو: والله لا زيدٌ في الدَّارِ ولا عمرو ونحو: علمتُ واللهِ أنْ زيدٌ قائم. أو قبل «لعل» نحو:[4] {وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ}[5].

أو قبل «لو» الشرطية، كقوله:

١٦٨ وقد علم الأقوامُ لو أنّ حاتماً   أراد ثراء المال كان له وفرُ

أو «كم الخبرية» نحو: {أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا

---

(١) الشعراء ٢٦/ ٢٢٧.

(٢) في م «المصدرية» وهو خطأ.

(٣) في م أو بان.

(٤) كلمة «نحو» سقطت من ط.

(٥) الأنبياء ٢١/ ١١١.

* ١٦٨- من بحر الطويل، لحاتم بن عبد الله الطائي من قصيدة يلوم بها امرأته حين طلبت منه الإقلال من الكرم، والقصيدة مطلعها.

أماويّ! قد طال التجنب والهجر   وقد عذرتني من طلابكم العذرُ

وهو في ديوانه ٢٤ والخزانة ٤/ ٢١٠-٢١٣ عرضا، والدرر ١/ ٢١٥ ش ١٧٤ واللسان (غدر) ٤/ ٥٤٨ و(ثرا) ١٤/ ١٠ والزهرة ٢/ ٦٥١ ضمن مقطوعة. والكامل ١/ ٢٤ وفيه «أمسى له» مكان «كان له وفر» والشعر والشعراء١/ ١٦٨.وغير منسوب في الهمع٢/ ٢٣٤ ش٦٠٢ والأشموني١/ ٢٨٧ عرضاً، وحاشية الصبان ٢/ ٣١.

الشاهد فيه قوله «علم الأقوام.......» حيث علق الفعل «علم» عن العمل لأنه مسبوق بـ «لو».

يَرْجِعُونَ}[1] قال المصنف[2] في شرحه: ولا يتعين في الآية خبرية كم، بل يجوز كونها استفهامية، ويؤيده قراءة ابن مسعود رضي الله عنه «مَنْ أَهْلَكْنا»[3] ونقل فيه عن جماعة من المغاربة أنّ من المعلّقات «إنّ» التي في خبرها اللام، نحو: علمت إِنّ زيداً لقائم. ثم قال «والظاهر أن المعلّق إنما هو اللام، لا إنّ. إلا أنّ ابن الخبَّاز حكى في بعض كتبه أنه يجوز: علمتُ إنَّ زيداً قائم بالكسر مع عدم اللام، وأن ذلك مذهب سيبويه، فعلى هذا المعلق إنّ.. انتهى».

وليس مراد ابن الخباز بالجواز التخيير[4]، بل أنه جائز بعد امتناعه.قبل كسر «إنّ» وهو صادق بالواجب الذي هو المراد، لما عرفتَ أن التعليق واجب.

وسُلَيم تُجيزُ إجراءَ[5] القولِ مجرى الظنِّ بأن يضمن معناه فينصب المبتدأ والخبر مفعولين سواء وجدت الشروط الآتية أم لا، نحو: قال زيد عمراً قائماً، ونحو قوله:

١٦٩ إذا ما جرى شأوين وابتلّ عِطفُه يقـولُ هزيـزَ الـريحِ مـرتْ بأثـأب

---

(١) يس ٣٦/ ٣١ «انظر القراءة في البحر ٧/ ٣٣٤ جامع ١٥/ ٢٤ والكشاف ٣/ ٣٢١ ومعاني القرآن/ للفراء ٢/ ٣٧٦».

(٢) كلمة «المصنف» سقطت من ق.

(٣) شرح شذور الذهب ٣٦٧.

(٤) في ط «بالتمييز».

(٥) في ق «اجرا».

* ١٦٩-ن بحر الطويل، لامريء القيس بن حجر الكندي في وصف فرس من قصيدة أولها:

خليلـيّ مُـرّا بـي علـى أم جنـدب لنقضـي حاجـات الفـؤاد المعـذب

استشهد ابن هشام بعجزه بلا نسبة في الأوضح ٢/ ٧١ ش ١٦٣ وفيه «تقول» بالتاء. وهو منسوب في ديوانه ٥٣ وشرح التصريح ٢/ ٢٦٢ ومختار الشعر ١/ ٤٣ القصيدة ٣ والعمدة ١/ ٦٥٦ ونقد الشعر ١٩٣، وعجزه بلا نسبة في المقرب ٣٢٣. الشأو: المسافة، وعطف الفرس: جانبه، وهزيز الريح: صوتها. وأثاب شجر. يقول: إذا جرى هذا الفرس طلقين وابتل جانبه من العرق سمعت له صوتا كصوت الريح إذا مرت بأثاب.

الشاهد فيه قوله «تقول» حيث استعمله بمعنى ظن من غير أن يتقدمها استفهام، ونصب به مفعولين، الأول «هزيز الريح» والثاني جملة «مرت بأثاب».

وغيرهم أي غير سُليم تخصُّهُ، أي جواز إجرائه مجرى الظن ب«تقول» أي مضارع مبدوء بتاء الخطاب بعد استفهام متَّصلٍ به، نحو: أتقول زيداً منطلقاً، ونحو قوله:

*١٧٠متى تقول القُلُصَ الرّواسِما

يحملن أمَّ قاسم وقاسما

أو منفصل عنه بظرف، أو بما في معناه من مجرور كقوله:

١٧١ أبعْدَ بُعْدٍ تقولُ الدارَ جامعةً مثلي بهم أم تقول البُعْدَ محتوماً

ونحو: أفي الدار تقول زيداً منطلقاً، أو معمول لتقول، نحو قوله:

١٧٢- أجُهّالاً تقولُ بني لؤيٍّ لَعَمْرُ أبيك أم متجاهلينا

---

* ١٧٠- من بحر الرجز، لهدبة بن خشرم، ويروى «تظن» مكان «تقول» و«يدنين» و«يبلغن» مكان «يحملن» كما يروى «أم خازم وخازما» مكان «أما قاسم وقاسما». استشهد به ابن هشام منسوباً في التخليص ٤٥٦ وما بعدها م ١٢٣. وهو منسوب في الشعر والشعراء ٢/ ٥٨١ والعيني على هامش الأشموني ٢/ ٥٨١ الخزانة ٩/ ٣٣٦ واللسان (قول) ١١/ ٥٧٥. وغير منسوب في المقرب ٣٢٣ وابن عقيل ١/ ٤٤٧ش ١٣٤ وشواهد التوضيح ٩٢ والهمع ٢/ ٢٤٦ ش ٦١٧ والحلى ١٢٧ ش ٢١٤ وفيه البيت الثاني هكذا:

«يلحقن أمّ غانم وغانما»

والجمل/ للزجاجي ٣٢٨ والدر المصون ١/ ١٢٠ش١٦٧. القلص: جمع قلوص وهي الناقة، الرواسم«المسرعات في سيرهن، مأخوذ من الرسيم وهو ضرب من سير الإبل.

الشاهد فيه قوله «تقول القلص..... يحملن» حيث أجرى «تقول» وقد سبقه استفهام متصل به مجرى «تظن»

١٧١ من البسيط. استشهد به ابنهشام في التخليص ٤٥٧، والسيوطي ٢/ ٩٦٩ واشرح التصريح ١/ ٢٦٣

الشاهد:"تقول الدارَ جامعةً" حيث أجرى تقول مجرى "تظنّ" فنصب بها مفعولين الأو ل الدار والثاني جامعة١٧

* ١٧٢- من بحر الوافر، للكميت بن زيد الأسدي من قصيدة يمدح بها مضر. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في التخليص ٤٥٧. وبصدره بلا نسبة في الأوضح ٢/ ١٩٨. وهو منسوب في: شرح التصريح ١/ ٢٦٣ والكتاب ١/ ١٢٣ وحاشية الصبان ٢/ ٣٧ ش ٢٦٠ والخزانة ٢/ ٤٣٩ و٩/ ١٨٣-١٨٤ والدرر ٢/ ٢٧٦ ش ٦٢٠. ووجدت ابن الناظم نسبه خطأ إلى ابن أبي ربيعة/ انظر ٢١٢، وغير منسوب في ابن عقيل ١/ ٤٤٨ ش

والسابع ما يتعدى إلى ثلاثة، وهو: «أَعْلَمَ» نحو: أعلمْتُ زيداً عمراً قائما[1]

و«أرى» نحو {يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ}[2] وما تضمن معناهما من: أنبأ ونبّأ، وأخبر وخبّر، وحدّث. نحو أنبأتُ أو نبّأتُ أو أخبرتُ أو خبّرتُ، أو حدّثتُ زيداً عمراً قائما.

وأصل هذه الخمسة أن تتعدى لاثنين. إلى الأول بنفسها، وإلى الثاني بالباء أو عن، كقوله تعالى {أَنبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ}[3] و{نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ}[4] {وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْراهِيمَ}[5]، وقد يحذف الحرف نحو {مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا}[6]

ولا يجوز حذف مفعول واحد أو أكثر في باب ظنَّ، إلا لدليل عليه، كقوله:

١٧٣ ولقد نزلتُ فلا تظنّي غيرَه ... منّي بمنزلة المحبِّ المكرم

أي لا تظني غيره واقعا. وكقوله تعالى {أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ}[7]، أي

---

١٣٥ والمقتضب للمبرد ٢/ ٤٣٩ وشرح المفصل ٧/ ٧٨ وشرح الأشموني ١/ ٢٩٣ ش ٢٦٠ والمفصل ٢٦٠ والهمع ٢/ ٢٤٧ ش ٦٢٠ والحلى ١٢٦-١٢٧ وروايته:

أنواماً تقول بني لؤي ... لعمر أبيك أم متناومينا

الشاهد فيه قوله «أجهالا تقول بني لؤي» حيث اعمل نقول عمل ظن فنصب به مفعولين الأول: الدار، والثاني: جامعة.

(١) في ط «اعلمت عمراً زيدا قائما».

(٢) البقرة ٢/ ١٦٧.

(٣) البقرة ٢/ ٣٣.

(٤) الأنعام ٦/ ١٤٣ وهي في «ط» (أنبئوني).

(٥) الحجر ١٥/ ٥١.

(٦) التحريم ٦٦/ ٣.

*١٧٣- من بحر الكامل، لعنترة بن شداد العبسي من معلقته التي مطلعها

هل غادر الشعراء من متردم ... أم هل عرفت الدار بعد توهم

استشهد به ابن هشام في الأوضح ٢/ ٧٠ش١٩٢، وهو منسوب في ديوان عنترة ٣٤٢ والخصائص ٢/ ٢١٦

تزعمونهم شركاء، ويسمى الحذف لدليل اقتصاراً.

وأفهم كلامُه أن الحذف (اقتصاراً)، أي لغير دليل لا يجوز، وهو إجماع في حذف أحدهما، وقول سيبويه، والأخفش، واختيار ابن مالك والمصنف في حذفهما. وعن الأكثرين فيه الجواز كقوله تعالى: {فَهُوَ يَرَى}[1] أي يعلم و{وَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ}[2]، وقولهم: مَنْ يسْمعْ يَخَلْ[3].

ولا يجوز حذف غير المفعول الأول من الثاني والثالث في باب أعلم إلا لدليل، كقولك في حذف الثاني: أعلمت زيداً فاضلاً، وفي حذف الثالث أعلمت زيداً عمرا. أما الأول فيجوز حذفه ولو بلا دليل، كما قال الأكثرون، نحو: أُعلِمْتُ كَبْشَكَ سميناً.

وللثاني والثالث من الإلغاء والتعليق مالهما قبل دخول الهمزة، فالإلغاء نحو البركةُ أعلمنا اللهُ مع الأكابرِ، والتعليق نحو: {يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ}[4].

ولما أنهى الكلام على عمل الفعل أردفه بما يعمل عمله من الأسماء فقال:

وأدب الكاتب ٦١٣ والخزانة ٣/ ٢٢٦-٢٢٧ش ٢٠٠ والعيني على هامش الأشموني ١/ ٢٩١ش٢٥٦ ومختار الشعر ٣٧٠ و شرح الزوزني للمعلقات ١٤٨ واللسان (حبب) ١/ ٢٨٩ والدرر ٢/ ٢٥٤ ش ٥٩١ ودقائق التصريف ٣٦٤ والمحتسب ١/ ٧٨.

الشاهد فيه قوله «فلا تظني غيره» فقد حذف المفعول الثاني اختصاراً. والأصل فلا تظني غيره حاصلا. وهذا الحذف جائز عند جمهور النحاة

(٧) القصص ٢٨/ ٦٢و ٧٤.

(١) النجم ٥٣/ ٣٥ / الآية «أعنده علم الغيب فهو يرى».

(٢) الفتح ٤٨/ ١٢.

(٣) مثل يضرب في مجانبة أخبار الناس، لأنه من يسمع أخبار الناس ربما يعني صحتها. انظره في فرائد اللآلي في مجمع الأمثال ٢/ ٢٦٣وابن يعيش ٧/ ٨٣ والإيضاح / لابن الحاجب ٢/ ٦٥.

(٤) سبأ ٣٤/ ٧.



باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل وهي عشرة:

أحدها: المصدر

بدأ به لأنه الأصل المشتق منه على الصحيح، ولأنه يعمل في الأزمنة الثلاثة. وهو اسم الحدث الجاري على الفعل، أي المشتمل على حروفه لفظاً، أو تقديراً، كضرْبٍ وإكرام. نبّه بالمثالين على أنه لا فرق في عمل المصدر بين مصدر الثلاثي وغيره.

وخرج بالجاري على الفعل اسم المصدر، لخلوه من بعض حروف الفعل كعطاء، فإنه خالٍ من همزة أعطى، وسيأتي بيانه. ودخل بقولي (أو تقديراً) نحو «قتالاً» فإنه وإنْ لم يشتمل على حروف الفعل لفظاً، لكنه يشتمل عليها تقديراً بدليل ورود قيتالا.

وشرطه ليعمل: أن لا يُصَغَّرَ، فلا يُقال: أعجبني ضُرَيْبُك زيداً، لأنّ التصغير من خصائص الأسماء فبعُد عن الفعل، لكن حكى[1] ابن عصفور من كلامهم: رُويد زيدٍ نفسَه. وأن لا يُتبَع بنعت أو غيره قبل العمل، فلا يقال: عرفتُ سَوقَكَ العنيفَ الإبلَ، لأنه مع معموله كموصولٍ مع صلته فلا يُفصل بينهما.

وأن لا يُحَدَّ بالتاء ولا بالتثنية ولا بالجمع، نحو ضربة وضربتين وضربات، فلا يقال: أعجبتني ضربتك أو ضربتاك، أو ضرباتك زيدا، لأن التاء تدل على المرة فتبعده عن اسم الجنس المناسب للفعل، ولأن المثنى والمجموع مغايران للفظ المصدر الذي هو أصل الفعل، فإن ظفرنا في كلام العرب بإعمال شيء من ذلك لم يُقَسْ عليه.

وشرطه أيضا أن لا يتأخر عن معموله كالموصول مع صلته، وأن لا يكون مضمراً، فلا يقال: أعجبني زيداً ضربُكَ، ولا ضربُكَ المسيءَ حَسَنٌ، وهو المُحْسِنَ قبيحٌ، لعدم حروفِ الفعل، ولذلك لم يعمل محذوفاً. وأجاز الكوفيون عمله مضمراً تمسكاً بقوله:

---

(١) في ق «يحكي».

(٢) في ط ق «المترجم».

١٧٤ وما الحربُ إلاّ ما علمتم وذقتمُ ... وما هو عنها بالحديث المرجَمِ[1]

فعنها متعلق بالمضمر، أي وما الحديث عنها بالحديث المرجَّمِ.

وأن يخلفه فعل مع «أنْ» المصدرية إنْ أريد به المضيّ أو الاستقبال، كعجبت من ضربك زيداً أمس أو غداً. أي من أن ضربته أمس، أو من أن تضربه غدا، ونحو {وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ}[2] أيْ: ولولا أن دفع الله الناس، أو أن يدفع الله الناس. أو مع «ما» المصدرية إنْ أريد به الحال كـ عجبتُ من ضربِكَ زيداً الآن، أي مما تضربه الآن، ونحو: {تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ}[3] أي كما تخافون أنفسكم.

وخرج بذلك ما لا يخلفه فعل مع «أنْ» أو «ما» نحو: ضربْتُ ضرباً زيداً، فلا يصح نصب زيداً بـ (ضرباً) ونحو قولهم: مررتُ فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، إذ ليس المعنى على قولك فإذا له أنْ صوَّت أو أنْ يُصَوِّتَ أو ما يُصَوِّتُ لأنك لم ترد بالمصدر الحدوث ليكون في تأويل الفعل، وإنما أردت أنك مررت به وهو في حال[4] تصويته. ولهذا قدروا للصوت الثاني ناصباً، ولم يُعملوا فيه صوتاً الأول.

نعم إن وقع المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل، قُدِّرَ بالفعل وحدَه، من غير تقدير

١٧٤– من بحر الطويل لزهير بن أبي سلمى — من معلقته .

– استشهد به ابن هشام بلا نسبة في شرح القطر ٢٦٢ ش ١١٩. وهو منسوب في ديوانه ١٨، وجمهرة الأشعار ١/ ٢٨٩ ومختار الشعر ١/ ٢٣١ والهمع ٥/ ٦٦ش١٤٥٦ والخزانة ٨/ ١١٩ش٥٩٥ والدرر ٥/ ٢٤٤ ش ١٤٥٦ وشرح الزوزني/ المعلقة الثالثة ٨٦ والدر المصون ١/ ١٢ش ٥ والسيوطي ١/ ٣٨٤ عرضاً. وغير منصوب في شرح الكافية/ الاستراباذي ٢/ ١٩٥.

الشاهد فيه جواز إعمال ضمير المصدر في الجار والمجرور وذلك على رأي الكوفيين.

(٢) البقرة ٢/ ٢٥١/ "ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض".

والحج ٢٢/ ٤٠/ "ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدّمت صوامع وبيع".

(٣) الروم ٣٠/ ٢٨.

(٤) في ط «الحال».

«أن» أو «ما» كقوله تعالى {فَضَرْبَ الرِّقَابِ}[1] وقول الشاعر:

١٧٥على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ ... فندلاً زريقُ المالَ ندْلَ الثعالبِ

وقولك ضرباً زيداً، «فزيداً» منصوبٌ بضرباً، وفيه ضميرٌ مرفوع، لأنه لما صار بدلاً من الفعل قام مقامه.

والمصدر يعمل منوناً، ومضافاً، ومقروناً بألـ. وعملُه منوناً أقيَسُ من عمله مضافاً، أو مقروناً بألـ؛ لأنه حينئذٍ يشبه الفعل في التنكير نحو: {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً}[2] أي أن يطعم يتيما. وعمله مضافاً للفاعل مع ذِكْرِ المفعولِ وتركهِ أكثرُ استعمالاً من عمله منوناً أو مضافا للمفعول، أو مقروناً بألـ، لأن الفاعلَ عمدةٌ، فإضافة العامل[3] إليه أهمُّ، ولأنَّ نسبةَ الحدَثِ لمن وقعَ منهُ أظهرُ منها لمن وقع عليه

---

(١) محمد ٤٧/ ٤.

* ١٧٥- من بحر الطويل، للأعشى (أعشى همدان) أو للأحوص.

استشهد ابن هشام بعجزه بلا نسبة في الأوضح ٢/ ٢١٨ ش٢٤٨ وهو للأعشى في الحماسة البصري ٢/ ٢٦٣ والكامل للمبرد ١/ ١٨٤. وللأحوص في ديوانه ٢٦٧ وحاشية الصبان ٢/ ١١٦ش ٣٢٤ والعيني على هامش الأشموني ١/ ٣٦٨ ش ٣٢٤.

ولجرير في العيني على هامش الأشموني ١/ ٣٦٨ نقلاً عن الجوهري. وغير منسوب في ابن عقيل ١/ ٥٦٦ ش ١٦٢ وشرح التصريح ١/ ٣٣١ واللسان (ندل) ١١/ ٦٥٣ والخصائص ١/ ١٢٠ والأصول ١/ ١٦٧ والكتاب ١/ ١١٦ والإفصاح ٢٧٥ والإنصاف ١/ ٢٩٣ ش١٧٧ وشرح المعلقات/ للتبريزي ١٦ والصحاح(ندل) ٥/ ١٨٢٧-١٨٢٨. وعجزه بلا نسبة في المقاييس ٥/ ٤١١ وإعراب القرآن/ للزجاجي ٢/ ٦٤٨ ش ١٥٩. زريق اسم قبيله، وندلا أخذاً باليدين وخطفا، يريد أنهم لصوص. وقد وردت قصة البيت في الإصابة ٦/ ٢٤٣ ترجمة النعمان بن عجلان غير أنه نسبه إلى أبي الدؤلي، والبيت ليس في ديوانه.

الشاهد فيه قوله «فندلا زريق المال» حيث قام المصدر ندلاً مقام الفعل «ندل» فنصب مفعولاً به، لأن المصدر واقع في الطلب/ الأمر.

(٢) البلد ٩٠/ ١٤.

(٣) في ط «العمل».

نحو: {وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَاسَ}[1] ونحو: ربَّنا وتقبل دعائي، أي دعائي إياك. وعملُه مقروناً بألـ كقوله:

١٧٦ ضَـــعيفُ النِّكايـــةِ أعــداءَهُ   يخَــالُ الفـــرارَ يُراخـــي الأجَـلْ

ومضافاً للمفعول مع ذكر الفاعل وتركه كقوله صلى الله عليه وسلم: «وحجُّ البيتِ مَنِ استطاعَ إليهِ سبيلا»[2]. وقوله تعالى: {لاَ يَسْأَمُ الإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الخَيْرِ}[3]، أي دعائِه الخيرَ، قليل، لأنه بعُد بُعْداً ما عن الفعل باقترانه بألـ، وبإضافته لمنصوبه المستلزِمة لإظهار العمل في العمدة فقط، مع أن المعهود إنما هو عكسه كما في «لات» لما كانت ضعيفة عن العمل، لم يظهروا عملها غالباً، إلا في منصوبها.

ويعمل أيضاً مضافاً للظرف، فيرفعُ وينصِبُ نحو: عجبتُ من ضربِ يومِ الجُمُعةِ زيدٌ عمراً.

---

(١) البقرة ٢/ ٢٥١«ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض» الحج ٢٢/ ٤٠ «ولولا دفع الله بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع صلوات ومساجد».

* ١٧٦- من بحر المتقارب، لم أعثر على قائله.

استشهد ابن هشام بصدره بلا نسبة في الأوضح ٣/ ٢٠٩ ش ٣٦٥. وهو في المقرب ١٤٤ وشرح المفصل ٦/ ٥٩ وشرح التصريح ٢/ ٦٣ والكتاب ١/ ١٩٢ والخزانة ٨/ ١٢٧ ش٥٩٧ والمفصل ٢٢٤ والدرر ٥/ ٢٥٢ش ١٤٦٧ والمقتصد ١/ ٥٦٣ ش ١٢٦، وابن الناظم٤١٧ وشرح الكافية / للاستراباذي ٢/ ١٩٦ وشرح شواهد ابن عقيل/ الجرجاوي ١٧٣.

الشاهد فيه قوله «ضعيف النكاية أعداءه» حيث عمل المصدر المقترن بألـ، وهو النكاية فنصب المفعول به «أعداءه»

(٢) جزء من حديث شريف. انظر فيه صحيح البخاري ١/ ٢٦ وصحيح الترمذي ١/ ٧٤ باب الإيمان.

(٣) فصلت ٤١/ ٤٩.

الثاني من الأسماء التي تعمل عمل الفعل: اسم الفاعل

ولو مثنىً أو مجموعاً، وهو ما اشتق منه مصدر فعل، لمن قام به على معنى الحدوث، كضاربٍ ومُكْرِمٍ.

نبّه بالمثالين على أنه لا فرق في الفعل المشتق من مصدره اسم الفاعل، بين الثلاثي وغيره. وعلى أنه إن كان من ثلاثي جاء على وزن فاعل، أو من غيره جاء بلفظ المضارعِ، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره.

وخرج بمن قام به، ما اشتق لمن وقع عليه، وهو اسم المفعول، أو فيه وهو اسم الزمان والمكان كمضرِب بكسر الراء، وما اشتُقَّ لتعيينِ زمَنِ الحَدَثِ، لا للدلالة على من قام به، وهو الفعل. وبقوله على معنى الحدوثِ اسم التفضيلِ والصفةُ المشبَّهةُ باسمِ الفاعلِ، فإنهما على معنى الثبوت.

فإن صُغِّر أو وُصِفَ لم يعمل، لمباينته الفعلَ حينئذٍ، فلا يقال: مررتُ برجلٍ ضُويربٍ عمراً، ولا مررتُ بالضاربِ الفاضلِ زيداً. وإلاَّ، أيْ وإنْ لم يُصَغَّر ولم يوصف، فإن كان صلةً لـ«ال» عمل مطلقاً، أي سواء كان ماضياً أم حالاً، أم استقبالا، وسواء اعتمد أم لا، لأنه حينئذٍ واقعٌ موقع الفعل نحو: جاء الضاربُ زيداً أمسِ أو الآن أو غداً، وإلا؛ أيْ وإن لم يكن صلةً لـ «الـ» عمل إن كان حالاً أو استقبالاً، واعتمد، ولو تقديراً على نفي، نحو: ما ضاربُ زيدٍ عمراً الآن أو غداً، أو على استفهام، نحو: أضاربُ زيدٍ عمراً الآن أو غداً، أو على مخبر عنه نحو: زيدٌ ضاربٌ عمراً الآن أو غداً، أو على موصوفٍ، نحو: مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمراً الآن أو غداً.

ومثال ما اعتمد على مُقدَّر، نحو: مُهينٌ زيدٌ عمراً أم مُكْرِمُهُ، أيْ أمُهينٌ. ونحو: قولك في جواب أزيدٌ ضاربٌ أم لا ضاربٌ الآن أو غداً، أيْ زيدٌ ضاربٌ ونحو:

{مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ}[1] أيْ صنفٌ مختلفٌ.

وإنما اعتبر في عمل اسم الفاعل المجرد من «ألـ» الشروط المذكورة، لأنه حينئذٍ يشبه المضارع في معناه كما أشبهه في لفظه، بجريانه عليه في الحركات والسكنات، بخلافه إذا خلا عن[2] الشروط أو بعضها.

وأجاز الكسائيُّ عمله إذا كان ماضياً، نحو: أنا ضاربٌ زيدا أمس، تمسكاً بقوله تعالى: {وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ}[3] فذراعيه منصوب بباسط وهو ماض. وخرجه الجمهور على حكاية الحال: بأن يفرض ما كان واقعاً في الزمن الماضي واقعاً في هذا الزمن[4] فيعبر عنه بلفظ المضارع.

ثم إذا وجدت الشروط المذكورة لا يتعين عمله، بل يجوز إضافته، فتقول هذا ضاربُ زيدٍ الآن أو غداً. وقد قرئ بالوجهين: {إِنَّ اللهَ بَالِغُ أَمْرِهِ}[5]

الثالث من الأسماء التي تعمل عمل الفعل «المثال»

ولو مثنى أو مجموعا، وهو ما حُوِّلَ للمبالغة والتكثير من صيغة فاعل إلى فعَّال بتشديد العين، كقوله:

١٧٧ أخا الحربِ لبَّاساً إليها جِلالَها ... وليسَ بولاّجِ الخوالفِ أعقلا

(١) النحل ١٦/ ٦٩. فاطر ٣٥/ ٢٨.

(٢) ط «بخلاف ما اذا خلى».

(٣) الكهف ١٨/ ١٨

(٤) في ط «هذه الزمان» وفي م «هذا الزمان».

(٥) الطلاق ٦٥/ ٣ انظر القراءة في الإتحاف ٤١٨ والإملاء ٢/ ١٤١ والبحر ٨/ ٢٨٣ والجامع ١٨/ ١٦١ والكشاف ٤/ ١٢٠ والكشف ٢/ ٣٢٤.

* ١٧٧ - من بحر الطويل، للقلاخ بن حزن المنقري التميمي.

استشهد ابن هشام به بلا نسبة في شرح القطر ٢٧٥ش ١٢٦، وبصدره بلا نسبة أيضاً في الأوضح ٣/ ٢٢٠ش٣٧٢. وهو منسوب في الكتاب ١/ ١١١ وشرح المفصل ٦/ ٧٠ وشرح التصريح

أو مِفْعَال، بكسر الميم كقولهم: إنّه لَمِنْحَارٌ بَوائكَها[1]، أي سمانها. أو فَعُول بفتح الفاء كقوله:

١٧٨ ضَروبٌ بنصلِ السيفِ سُوقَ سِمانِها   إذا عــدموا زاداً فإنــك عــاقِرُ

بكثرة في الثلاثة. أو فَعِيل كقول بعضهم: إنَّ اللهَ سميعٌ دعاءَ من دعاه، أو فَعِل بفتح الفاء وكسر العين كقوله:

١٧٩ أتــاني أنّهــم مَزِقُــونَ عِرْضــي   جِحــاشُ الكــرملين لهــا فَدِيــدُ

٦٨/٢ وحاشية الصبان ٢٩٦/٢ ش ٥٣٤ والدرر ٥/ ٢٧٠ ش ١٤٨١ واللسان (ثعل) ١١/ ٨٣ والمفصل ٢٢٦. وغير منسوب في ابن عقيل ٢/ ١١٢ ش ٢٥٨ والمقتضب للمبرد ١١٣/٢ وشرح أبيات سيبويه، لابن النحاس ٨٧ش ١٦٢. جلال: جمع جُل بضم الجيم، والمراد به هنا عدة الحرب، وولّاج مبالغة من الولوج، والخوالف جمع خالفة وهي عماد البيت، والأعقل الذي تضطرب رجلاه من فزع أو وجع.

الشاهد فيه قوله «لبّاساً إليها جلالها» فقد أعمل صيغة المبالغة «لبّاساً» عمل الفعل فرفع بها الفاعل وهو الضمير المستتر ونصب المفعول به «جلالها».

(١) من أقوال العرب. البوائك جمع بائكة وهي الناقة السمينة من باك البعير إذا سمن.

* ١٧٨ – من بحر الطويل، لأبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب يرثي أمية ابن المغيرة المخزومي.

استشهد ابن هشام بصدره بلا نسبة في الأوضح ٣/ ٢٢١ ش ٣٧٣ وشرح القطر ٢٧٥ ش ١٣٠ وهو منسوب في شرح المفصل ٦/ ٧٠ والخزانة ٤/ ٢٤٢-٢٤٥ عرضا و٨/ ١٤٦ ش ٦٠٢ وشرح التصريح ٦٨/٢ وشرح أبيات سيبويه / ابن النحاس ٨٨ والكتاب ١/ ١١١ والدرر ٥/ ٢٧١ ش ١٤٨٢ وأمالي الشجري ١٠٦/٢ وحاشية الصبان ٢٩٧/٢ ش ٥٣٥ وديوان أبي طالب ٧٧ت. محمد الخطيب. مصر. وغير منسوب في المقتضب للمبرد ٢/ ١١٤ والأصول ١/ ١٢٤ والإفصاح ٢٥٧ عرضاً، وشرح الكافية/ الاستراباذي ٢/ ٢٠٢ وصدره منسوب في المفصل ٢٢٦. وغير منسوب في الهمع ٢/ ٨٦ ش ١٤٨٢. الشاهد فيه قوله «ضروب سوق سمانها» حيث عملت صيغة المبالغة «ضروب» عمل الفعل فرفعت الفاعل «الضمير المستتر» ونصبت المفعول به «سوق».

١٧٩ –من بحر الوافر، لزيد الخيل الذي سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم «زيد الخير».

واسمه زيد بن ملهل من طيء. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في شرح القطر ١٧٥ ش ١٣١ وبصدره بلا نسبة أيضاً في الأوضح ٣/ ٢٢٤ ش ٣٧٥. وهو منسوب في المقرب ١١٤ وشرح المفصل ٧٣/٦ وشرح التصريح ٦٨/٢ والدرر ٥/ ٢٧٢-٢٧٣ ش ١٤٨٣ والخزانة ١٦٩/٨ عرضا وشرح الكافية / لابن جماعة ٣٣٧ش ١٤٤ ومعجم ما استعجم ١١٢٦/٤ وشعر زيد الخيل/ جمع البزرة ١٧٦(بيت منفرد) وابن الناظم ٤٢٨

بقلّة فيهما، لكن الثاني أقل.

فتعمل الخمسة عمل اسم الفاعل. وقد تُبنى الأربعة الأُوَلُ من أفعل كقولهم درَاكِ من أدركَ، ومِهْراق من أهْرَق، وزَهوق من أزهقَ، ونَذير من أنذر.

الرابع: اسم المفعول

ولو مثنى أو مجموعاً، وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه كمضروب ومُكْرم. نبه بالمثالين على أنه لا فرق في الفعل المشتق من مصدره اسم المفعول بين الثلاثي وغيره، وعلى أنه إن كان من ثلاثي جاء على زنة مفعول، أو من غيره جاء بلفظ المضارع بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره.

وخرج «بمن وقع عليه» اسم الفاعل، واسم المكان والزمان، والفعل، واسم التفضيل، والصفة المشبهة باسم الفاعل، كما مرَّ نظيره.

وشرطهما أيْ عملَيْ المثال واسم المفعول كاسم الفاعل، وقد مرَّ بيانُه.

وعمل اسم المفعول، كعمل الفعل المبني للمفعول، نحو: جاءَ المضروبُ عبدُهُ ونحو: مررتُ برجلٍ مضروبٍ عبدُه الآن أو غداً.

وابن الناظم ٤٢٨ وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي ١٨٢. وغير منسوب في ابن عقيل ٢/ ١١٥، ش ٢٦١ والمقتضب للمبرد ٢/ ١١٦ وشرح الكافية / للاستراباذي ٢/ ٢٠٢. الفديد: الصوت. الكرملين (تثنية كرمل): ماء لبعض طيء وهم رهط حاتم.

الشاهد فيه قوله «مزقون عرضي» فقد نصبت صيغة المبالغة «مزقون» المفعول به «عرضي».

الخامس: الصفة المشبهة باسم الفاعل

وهي كلُّ صفة صحَّ تحويل إسنادها إلى ضمير موصوفها، نحو: زيدٌ حسنٌ وجهَه بالنصب. وأصلُه وجهُه بالرفع، لأنه فاعل في المعنى، إذ الحُسْنُ في الحقيقة له، ولكنك بالغت وحولت الإسناد إلى ضمير زيدٍ، فجعلت زيداً حسناً، وأخَّرْتَ الوَجهَ فَضْلَةً، فنصبته على التشبيه بالمفعول به، لأن العامل وهو حَسَنٌ، طالِبٌ له من حيث المعنى، لأنه معموله الأصلي. ولا يصحُّ رفعُهُ على الفاعلية حينئذٍ لاستيفائه فاعِلَهُ. ويصِحُّ جره بالإضافة، لأنَّ الجَرِّ ناشئٌ، على الأصحِّ عن النصب، لا عن الرفعِ، لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه، إذ الصفة عينُ مرفوعِها وغيرُ منصوبها.

واعلم أنَّ اسم المفعول تصحُّ إضافته إلى مرفوعه معنىً، وإضافته تستلزم تحويل إسناده إلى ضمير موصوفه، نحو: زيدٌ محمودُ المقاصِدِ. والأصلُ محمودٌ مقاصدُهُ، ثم حُوِّل الإسناد إلى ضميرِ زيدٍ، ثم أضفْتَ فقلْتَ: محمودُ المقاصِدِ، وهو حينئذٍ جارٍ مجرى الصفةِ المشبَّهةِ.

وتختص الصفة المشبهة بالحال الدائم، والمراد به المستمر إلى زمن الحال، فلا تكون للماضي ولا للاستقبال، بخلاف اسم الفاعل كما مر، وبالمعمول السببيّ، أيْ المتصل بضمير موصوفها لفظاً، نحو: زيدٌ حَسَنٌ وجْهَهُ، أو تقديراً نحو: زيدٌ حسَنَ الوجْهَ، أي: منه، فلا يقال: زيدٌ حسنٌ عمراً كما يقال زيدٌ ضاربٌ عمرواً، لأن الصفة مأخوذة من فعل قاصر. وقد جرت الصفة على الاسم، فلا تقتضي حينئذٍ إلا ضميرَه أو سببيَّه، كما يقال في اسم الفاعل القاصر: مررتُ بزيدٍ القائِمِ،أو القائمِ أبوه، المؤخَّرِ، أي عن الصفة، فلا يقال: زيدٌ وجْهَهُ حَسَنٌ، لضعفها بكونِها فرعَ فرعٍ؛ لأنَّها فرعُ اسمِ الفاعلِ الذي هو فرعُ الفعل. وبهذا فارقت اسم الفاعل الذي هو فرعُ الفعلِ. وترفعُهُ؛ أي السببيَّ فاعلاً بعد إخلائها من ضمير موصوفِها أو بدلاً من الضمير فيها، أو تنصِبُهُ مشبَّهاً بالمفعول به إن كان معرفةً، نحو: زيدٌ حَسَنٌ وجهَهُ، أوتمييزاً إن كان نكرة، نحو: زيدٌ حسنٌ وجهاً، أو تجرُّه بالإضافة، أي بسببها، إلا

إن كانت مقرونة «بأل» وهو عارٍ منها، فلا تجره، فلا يقال: زيدٌ الحسنُ وجهِهِ، ولا زيدٌ الحسَنُ وجهِ أبيه، ولا زيدٌ الحَسَنُ وجهٍ، ولا زيدٌ الحَسَنُ وجهِ أبٍ، بالجرِّ في شيءٍ منها لامتناع إضافة ما فيه «أل» إلى شيء من ذلك. واعلم أنَّ مسائلَ الصفة «مع قطع النظر عن أمور، لا تزيد في العمل ولا تنقص منه كإفرادها وتثنيتها وجمعها وتذكيرها وتأنيثها» ستٌ وثلاثون، لأنَّ الصفةَ إمَّا «بأل» كالحسن، أو مجردة منها كحسن، وهي:

إمَّا رافعةٌ، أو ناصبة، أو جارَّة، فهذه ستة أحوال من ضرب اثنين في ثلاثة، ولمعمولها ستة أحوال أيضاً، لأنها إمَّا «بأل» كالوجهِ أو بدونها بلا إضافة كوجه، أو مضاف لما هو «بأل» كوجه الأب، أو لما هو بدونها كوجْهِ أبٍ، أو مضافٌ للضمير كوجهه، أو مضافٌ لمضافٍ للضمير، كوجه أبيه، فتصير المسائل ستاً وثلاثين، يمتنع منها الأربع التي استثنيت، والبقيةُ جائزةٌ، لكنْ فيها حَسَنٌ وضعيفٌ وقبيحٌ. وبيانُهُ يُطلبُ من المطوَّلات.

تنبيه:

الوصف إن صيغ من متعدٍ، فاسم فاعل كضارب، أومن قاصر، فإن دل على الحدوث فكذلك، كقائم. أو على الثبوت، فصفةٌ مشبهةٌ كحَسَنٌ وبطَلٌ وجميلٌ وشريفٌ. وتأتي على وزن «فَاعِل» إذا أضيفت إلى مرفوعها، ودلَّت على الثبوت كطاهِرِ[1] القلب، وشاحِطِ الدارِ[2]، أي بعيدها.

السادس: اسم الفعل

وهو ما ناب عن فعل ولم يقع فضلة، ولم يتأثر بعامل، بخلاف الحرف، فإنه وإن ناب عن فعل، لكنه يقع فضلةً كالجارِّ والمجرور، وبخلاف المصدر والصفة لأنهما يتأثران بالعامل.

---

(١) ط «كطار».

(٢) كلمة «الدار» سقطت من ط.

واسم الفعل ثلاثة أنواع؛ ما يسمى به **الأمر**، وما يسمى به **الماضي**، وما يسمى به **المضارع**.

فالأول، وهو الأكثر نحو «بَلْهَ» زيداً بمعنى دعه، وعليكَهُ وعليك به، بمعنى الزمْه في الأول، والصِقْ به في الثاني. وعليك منقول من جار ومجرور، ودونكه بمعنى خذه، وهو منقول من ظرف مضاف[1] و«رويده» و«تيده» بمعنى أمهله فيهما، و«رويد» [2] منقول من مصدر أروَدَ مصغراً تصغيرَ الترخيم.

والثاني، وهو أكثر من الثالث، نحو «هيهاتِ» بفتح التاء عند الحجازيين وبكسرها عند تميم وبضمها عند جماعة، و«شتَّانَ» بمعنى بَعُدَ في الأول، وافترق في الثاني. ومن فتح تاء هيهاتَ وقف بالهاء، ومن كسرها وقف بالتاء، ومن ضمها فقيل: يقف بالهاء، وقيل بالتاء.

والثالث، «أَوَّهْ»، و«أفّ» بمعنى أتوجع في الأول وأتضجَّر في الثاني.

ولا يضاف اسم الفعل كـ مسماه وهو الفعل، ولهذا قالوا: إذا قلت بله زيدٍ، ورويد زيدٍ بالجر كانا مصدرين[3] والفتحة فيهما فتحة إعراب، ولا يتأخر عن معموله، لأنه ضعيف في العمل. وجوَّزَ الكسائيُّ تأخُّرَه عنه، تمسكاً بقوله تعالى {كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ}[4]، وبقول الشاعر:

١٨٠ أيـــها المائحُ دلوي دونكا

إنّي رأيتُ الناسَ يحمدونكا

---

(١) ط «ظرف ومضاف».

(٢) ط «ورويده».

(٣) في ط تكرر لفظ «مصدرين».

(٤) النساء ٤/ ٢٤.

١٨٠- من الرجز المشطور، لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو أو لجارية من بني مازن، وله قصة ذكرها صاحب الخزانة ٦/ ٢٠٤. ويروى «الماتح» مكان «المائح».

ورُدَّ بأن كتاب الله في الآية، يحتمل أن يكون مصدراً مؤكداً لما قبله: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَهَاتُكُمْ}[1] فدل على أنه مكتوب عليهم، فكأنه قال: كتب الله عليكم ذلك كتابا. وبأنَّ دلوي في البيت، يُحتمل أن يكونَ مُبتدأ خبرُه دونَكا، أو مفعولاً بـ «خذ» مضمرا، ولا يجوز نصبه بدونك محذوفةً، لأنَّ اسم الفعل لا يحذف دون معموله.

ولا ينصب في جوابه المضارع، لا تقول: مَه فينامَ الناس بنصب ينام كما مرَّ في المنصوب.

وما نُوِّنَ منه فنكرة، وما لم ينون فمعرفة، وقد التزم في بعضه التنكير كـ «واها» و«ويها» كما التزم التنكير في «مِثْل» ونحوه: والتزم في بعضه التعريف، فترك تنوينه كما في: نَزَالِ ودَرَاكِ، كما التزم التعريف في المضمرات والإشارات ونحوهما. وجاء بعضه بالوجهين، فينوَّن حال تنكيره، ويترك تنوينه حال تعريفه كـ «صه» إذا أردت به اسكت سكوتاً ما نوَّنْتَهُ. أو اسكت السكوت المعين تركتَ تنوينه.

استشهد ابن هشام بصدره بلا نسبة في المغني ٧٩٤ ش١٠٢٩و ٨٠٤ ش ١٠٤١، والأوضح ٤/ ٨٨ ش ٤٦٣. نسب لجارية من بني مازن في شرح التصريح ٢/ ٢٠٠ وحاشية الصبان ٣/ ٢٠٦ ش ٧٣٩ والعيني على هامش الأشموني ٢/ ٢٠٥ ش ٧٠٤ والخزانة ٦/ ٢٠٠ ش ٤٥٤. وإلى جارية من الأنصار تخاطب ناجية بن جندب الذي نزل القليب يميح على الناس في غزوة الحديبية وقصته في السيرة ٢/ ٣١١. وغير منسوب في المقرب ١٥١ وشرح المفصل ١/ ١١٧ واللسان (ميح) ٢/ ٦٠٩ ودقائق التصريف ١١٢ وإعراب القرآن للزجاج ١/ ١٥٢. وصدره بلا نسبة في الهمع ٥/ ١٢٠ ش ١٥٠٨ والمقاييس ٥/ ٢٨٧ والدر المصون ٣/ ٦٤٨ وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٣٠. المائح: هو الرجل الذي يكون في البئر ليستقي الماء، فأما الذي يكون في أعلى البئر يجذب الدلو فهو ماتح/ بالتاء.

الشاهد فيه قوله «دلوي دونكا» إذ أن ظاهره يدل على أن مفعول اسم الفعل يجوز أن يتقدم عليه إذ الظاهر أن «دلوي» مفعول مقدم لقوله «دونكا» وبهذا الظاهر استدل جماعة منهم الكسائي على جواز أن يعمل اسم الفعل متأخراً في مفعول متقدم عليه، ولكن هذا الظاهر غير مقصود، والاسم المنصوب المتقدم ليس معمولاً لاسم الفعل المتأخر، ولا هو معمول لاسم فعل آخر محذوف يفسره المذكور، ولكن الاسم المنصوب معمول لفعل محذوف من معنى اسم الفعل.

(١) النساء ٤/ ٢٣.

السابع والثامن: الظرف والمجرور المعتمدان على نفي، نحو: ما عندك أو في الدار أحدٌ. أو على استفهام نحو: أعندك أو في الدار أحدٌ، أو على موصوف، نحو مررت برجل عنده أو في كُمِّهِ صقرٌ. أو على موصول نحو جاء الذي عندك أو في الدار أبوه. أو على مخبر عنه نحو: زيد عندك أو في الدار أخوه. وعملهما عمل استقر الذي نابا عنه.

فإن لم يعتمدا، نحو: عندي أو في الدار زيد، تَعَيَّنَ عند الجمهور، كون زيد مبتدأ وما قبله خبر. وجوّز الأخفش والكوفيون مع ذلك كونه فاعلاً بما قبله.

وحيث أعرب ما بعدهما فاعلاً، فهما العاملان نيابةً عن استقر المحذوف، كما أفهمه كلامه، وقيل: العامل استقر. والراجح الأول، لامتناع تقديم الحال في نحو: زيدٌ في الدار جالساً، ولو كان العاملُ الفعلَ لم يمتنعْ. ولِقول الشاعر:

١٨١ فإنْ يكُ جُثْماني بأرضِ سِواكم ... فإنَّ فؤادي عندكِ الدهرَ أجمعُ

حيث رفع «أجمع» الذي هو توكيد للضمير المستتر في الظرف. ووجه الدلالة منه أن الضمير لا يستتر إلا في عامله.

ولا يصح أن يكون توكيداً لضمير محذوف مع استقر، لأن التوكيد والحذف متنافيان. ولا توكيداً لاسم «إنّ» على محله من الرفع بالابتداء، لأن طالب المحل قد زال بوجود الناسخ.

---

* ١٨١ – من بحر الطويل، لجميل بن معمر «جميل بثينة» و«لكثير عزة» في ديوانه ٤٧.

استشهد ابن هشام بعجزه بلا نسبة في المغني ٥٧٩ ش ٨١٢. ينسب إلى جميل في شرح التصريح ١/ ١٦٦ والسيوطي ٢/ ٨٤٦ وأمالي القالي ١/ ٢١٦–٢١٧ والخزانة ١/ ٣٩٦ والسمط ١/ ٥٠٥ وفيه «سواكمو» والدرر ٢/ ١٩ ش ٣٢٢ ونسب لكثير في أمالي الشجري ١/ ٥ و٣٣٠ وحاشية الصبان ١/ ٢٠١ عرضا والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٨٨ ش ٥٩. وعجزه بلا نسبة في الهمع ٢/ ٢٣ ش ٣٢٢.

الشاهد فيه قوله «فإن فؤادي عندك الدهر أجمع» فإن أجمع مرفوع لا يصلح أن يكون توكيدا لفؤادي ولا للدهر لأنهما منصوبان، ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم «إنّ» على محله من الرفع على الابتداء لأن الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ وإذا بطلت هذه الأقسام تعين أن يكون توكيداً للضمير المتنقل إلى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل بالفصل بالإجنبي وهو الدهر، فإنه جائز في الضرورة.

التاسع: اسم المصدر

ويطلق على ثلاثة أشياء؛ ما كان اسماً لغير حدث، ثم نُقل إلى الحدث، كالكلام، وما كان مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة كمَضْرَب ومَقْتَل. وما كان علَماً لمعنى كبرَّة للمبرّة.

وقد ذكر حكمها على هذا الترتيب، فقال: والمراد به اسم الجنس المنقول عن موضوعه إلى إفادة الحدث، كالكلام والثواب، فإنهما في الأصل لما يُتكَلَّم به، ولما يثاب به العمال، ثم نقلا إلى معنى التكلم والإثابة، وهو فعل الفاعل. وإنما يعمله إذا وقعَ موقِعَ المصدرِ الكوفيُّ والبغداديُّ كقوله:

١٨٢ قالوا: كلامُكَ هنداً وهي مصغيةٌ ... يشفيك قلتُ صحيح ذاك لو كانا

وقوله:

١٨٣ لأنَّ ثوابَ اللهِ كلَّ مُوحدٌ ... جِنانٌ من الفردوس فيها يُخلَّدُ

---

* ١٨٢- من بحر البسيط، لم أعثر على قائله.

وهو في الأشموني ١/٥٤٨ ش ٥٢٦ وحاشية الصبان ٢/٢٨٨ ش ٥٩.

الشاهد فيه قوله « كلامك هندا» حيث أعمل اسم المصدر (كلام) عمل المصدر فنصب به «هندا».

* ١٨٣- من بحر الطويل، لحسان بن ثابت من قصيدة مطلعها:

لقد لعن الرحمن جمعاً يقودهم ... دعيُّ بني شجع لحرب محمد

ويروى «يتلد» مكان «يخلد» و«إنَّ» مكان «لأن» و«جنانا» بالنصب. وهو منسوب في ديوان حسان ٢٠٦ والدرر ٥/٢٦٣ ش ١٤٧ واللسان (فردوس) ٦/١٦٤ والمذكر والمؤنث/ ابن الأنباري ١/ ٤٥٥

الشاهد فيه قوله «ثواب الله كل موحد» حيث اعمل اسم المصدر «ثواب» عمل الفعل، فنصب به المفعول به «كل» بعد إضافته لفاعله وهو لفظ الجلالة.

وقوله:

١٨٤- أكفراً بعد ردّ الموتِ عنّي وبعد عطائك المائةَ الرِّتاعا

ومنع البصريون ذلك، وأضمروا لهذه المنصوبات أفعالاً تعمل فيها.

وإطلاق اسم المصدر على هذا حقيقي.

وأما المبدوء بالميم المذكورة نحو[1]: إن مُصابَكَ الكافرَ حَسَنٌ ونحو:

١٨٥ أظَلومُ إنّ مُصابَكم رجلاً أهدى السَّلامَ تحيةً ظلمُ

فجائز إعماله إجماعاً، لأنه في الحقيقة مصدر، ويسمى مصدراً ميمياً.

وإطلاق اسم المصدر عليه مجاز، وعكسه في أنه لا يعمل إجماعا ما كان علماً على معنى، نحو: فَجارِ علماً للفجْرة، وحَمادِ علماً للمَحْمَدَة، لمخالفته المصدر في عدم قبوله «ال» والإضافة، وعدمِ وقوعِهِ موقِعَ الفعل، وعدم قصد الشياع.

---

١٨٤ من الوافر للقطامي "عمير بن شييم التغلبي وهو ابن أخت الأخطل

الأوضح ٣/ ٢١ ش٣٦٧،الشعر والشعراء ٢/ ٦١٠، ومعاهد التنصيص ١/ ١٧٩ واللسان "عطا"

الشاهد: "عطائك المائة.. حيث أعمل اسم المصدر "عطائك" عمل الفعل فنصب به المفعول به "المئة"

(١) كلمة «نحو» سقطت من ط.

* ١٨٥ -من بحر الكامل، للحارث بن خالد المخزومي، وينسب أيضا للعرجي

استشهد به ابن هشام منسوباً للعرجي في المغني ٦٩٧، وبصدره بلا نسبة في الأوضح ٣/ ٢١٠ ش ٣٦٦. وهو منسوب للحارث في الحماسة البصرية ٢/ ٢١٦ وشرح التصريح ٢/ ٦٤ واللسان (صوب) ١/ ٥٣٦ وفيه «اسليم» مكان «أظلوم» ومعجم ما استعجم ٢/ ٥٠٤ وفيه «إليكم» مكان «تحية» والخزانة ١/ ٤٥٤ وديوان الحارث ٩. وللعرجي في ديوانه ١٩٣ ودرة الغواص ١٠٤٣. وللعرجي والحارث في السيوطي ٢/ ٨٩٢ ش٧٦٦. وغير منسوب في الهمع ٥/ ٧٧ ش ١٤٧٠ وشرح الأشموني ١/ ٥٤٧و ١/ ١٧١ والأصول ١/ ١٣٩ ومجالس ثعلب ١/ ٢٤٤ ش ٢٧٠ والدرر ٥/ ٢٥٨ ش ١٤٧٠ (وفيه ذكر لمناسبة البيت) وأمالي الشجري ١/ ١٠٧ وفيه «أظليم».

الشاهد فيه: قوله «مصابكم رجلاً» فقد أعمل المصدر الميمي «مصاب» عمل الفعل فرفع به الفاعل الذي هو ضمير المخاطب ونصب المفعول به «رجلا»

العاشر: اسم التفضيل

وهو صفة دالَّة على المشاركةِ والزيادة كأفضل، وأعلم، وخير وشر، لأنهما في الأصل أخيَرُ وأشرُّ فخُفِّفَا، بالحذف لكثرة الاستعمال. ونبّه بالمثالين على أنه لا فرق في الفعل المأخوذ منه ذلك بين القاصر والمتعدي. وأخّره عن الظروف والمجرور، وإن كان مأخوذاً من لفظ الفعل، لأن عمله في المرفوع الظاهر غيرُ مُطَّرِدٍ كما سيأتي.

ويعمل في تمييز نحو: {أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً}[1]. وفي ظرف نحو: زيدٌ أفضلُ منك اليومَ، وفي حالٍ: زيدٌ أحسنُ الناسِ مُبتسِماً، وفي فاعلٍ مستتر كما في الأمثلة السابقة، لا في مصدر، فلا تقول: زيدٌ أحسنُ الناسِ حُسْناً، ولا مفعولٍ به، فلا تقول: زيدٌ أشْربُ الناسِ عسلاً، لأنه التحق بأفعال الغريزة، ولهذا قالوا في قوله تعالى: {إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ}[2] إنّ «مَنْ» ليست مفعولاً بأعلم، لأنه لا ينصب المفعول به، ولا مضافاً إليها، لأن أفْعَلَ بعضُ ما يضافُ إليه إذا كان المضاف إليه معرفة، فيكونُ التَّقديرُ حينئذٍ: أعْلَمَ المضلِّين، وهو لا يجوز، بل هو منصوب بفعل محذوف يدلُّ عليه «أعْلَمُ» أيْ يعْلَمُ المضلِّيْنَ، أوفي مفعول له، فلا تقول: أنا أرغبُ الناسِ قراءةً، أو في مفعول معه، فلا تقول أنا أسْيَرُ الناس والنيلَ، ولا في مرفوعٍ ملفوظ به في الأعرف (اسماً ظاهراً كان أو ضميراً منفصلا)، فلا تقول: مررتُ برجلٍ أحسَنَ منه أبوهُ، أو هو، إذ لا يصحُّ أن يقع موقعه فعلٌ بمعناه، إلا في مسألة الكُحل، فيجوز فيها ذلك إجماعاً. وضابِطُهَا أن يكون صفةً لاسم جنس مسبوق بنفي أو شبهه من نهي أو استفهام ومرفوعه مُفَضَّلاً على نفسِهِ باعتبارَين، نحو: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد، إذ يصح أن يقع موقعه فعلٌ بمعناهُ بأن تقول: ما رأيت رجلاً يحسُن في عينه الكحلُ كحسنه في عين زيدٍ، ولأنّا لو لم نعربه فاعلاً، بل أعربناه مبتدأ،

---

(١)الكهف ١٨/ ٣٤.

(٢)الأنعام ٦/ ١١٧.

ورفعنا أحسن بالخبرية، لزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبيّ، وهو الكحل.

وإذا كان اسم التفضيل مقروناً بـ«أل» طابق وجوباً مَنْ هوَ له، فتقول: زيدٌ الأفضلُ، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون أو الأفاضل، وهند الفُضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات أو الفُضَل.

أو كان مجرداً من أل والإضافة أو مضافاً لنكرة، أفرِد وذُكِّر وجوباً في الأحوال كلها، فتقول في المجرد: زيدٌ أو هندٌ أو الزيدان أو الهندان أو الزيدون أو الهندات أفضل من عمرو.

وقد يحذف المُفَضَّلُ عليه نحو: {وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى}[1] أي من الأولى.وقد اجتمع الإثبات والحذف في قوله تعالى {إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ}[2]، و{أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً}[3].

وإنما تُذكر «مِنْ» بعد أفعل في ذلك، إذا لم يكن المجرور بها اسم استفهام أو مضافاً إليه، وإلا وَجَبَ تقديمُهُما معاً عليه، نحو ممن أنت أفضل؟ أو مِنْ غلامِ مَنْ أنت أفضل؟ وتقول في المضاف لنكرة، زيدٌ أفضلُ رجلٍ، والزيدان أفضلُ رجلَين، والزيدون أفضلُ رجالٍ، وهندٌ أفضلُ امرأةٍ، والهندان أفضلُ امرأتين، والهندات أفضلُ نساءٍ.

وألحق هذا بالمجرَّد، لاستوائهما في التنكير، لكن تجب المطابقة في النكرة المضاف إليها لما قبل اسم التفضيل كما مثّلنا، وأما قوله تعالى {وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ}[4] فالتقدير أول فريق كافر به، ولولاه لقيل أول كافرين، أو التقدير: ولا يكن كلٌّ منكم أوَّلَ كافر.

أو مضافاً لمعرفة، فالوجهان: المطابقة وعدمها وهو أوْلى، فتقول الزيدان أفضلا

---

(١) الأعلى ٨٧/ ١٧.

(٢) الأنعام ٦/ ١١٧.

(٣) الكهف ١٨/ ٣٤.

(٤) البقرة ٢/ ٤١.

الرجالِ وأفضلُ الرجالِ، والزيدون أفضلو الرجال وأفضلُ الرجالِ وهند فُضلى النساءِ وأفضلُ النساءِ، والهندان فُضليا النساء وأفضلُ النساءِ، والهندات فُضليات النساء وأفضل النساء.

نعم، إنْ قُصِد بأفعل فاعل، تعينت المطابقة، كقولهم الناقص والأشجّ أعدلا بني مروان، أي عادلاهم، إذ ليس فيهم عادلٌ غيرُهُمَا حتى تراد المشاركة والتفضيل.

ويمتنع ذكر «مِنْ» في المقرون «بأل» وفي المضاف بقسمية[1] وأما قوله:

١٨٦لستُ[2] بالأكثر منهم حصى وإنما العزّةُ للكاثرِ

فخُرِّجَ على زيادة «أل»، أو على أنها متعلقة بأكثر محذوفا مبدلاً من أكثر المذكور.

ولا ينقاس هو، أي، اسم التفضيل، ولا أفعالُ التعجُّبِ وهي: ما أفعلَه، وأفعِل به، وفعُل، بضم العين كـ ظرُف وشرُف وضرُب الرجل، أي ما أضربه، إلا من فعل ثلاثي مجرد من الزيادة لفظاً وتقديراً، تامٍّ، متصرفٍ، متفاوتِ المعنى، أي قابل للتفاوت بالنسبة لمن يقوم به، غيرَ دالٍّ على لونٍ ولا عيبٍ ولا منفيٍّ ولا مبنيٍّ للمفعول كـ ضَرَبَ وشَرُفَ وعَلِم.

فلا يبنى ذلك من غير فعلٍ، كجِلْف وكلب وحمار، ولا من غير الثلاثي كـ «دحرج»، ولا من غير مجرد لفظاً وتقديرا كـ «انطلق» لأنه لم يجرَّد من الزيادة، وكـ حوِل وعوِر، لأنهما لم يجردا منها تقديرا، لأن تقديرها احولّ واعورّ، بدليل عدم قلب عينهما ألفاً مع تحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها، (فلولا أنّ ما قبلها ساكنٌ في التقديرِ لوجَبَ

١٨٦- من السريع للأعشى. المغني ٧٤٤ ش٩٧٤ وهو في الخصائص ١/ ١٨٥ و٣/ ٢٤٣ والخزانة ١/ ١٨٤ والمقاييس ٥/ ١٦١ وشرح الكافية ٢/ ٢١٥

الشاهد فيه "بالأكثر منهم" حيث جمع فيه بين الألف واللام، وكلمة "من" وهذا ممتنع.

(١) في ط «بقسيميه».

(٤) في ط «وليست».

فيها القلْبُ). فإنْ قلْتَ: قد أجازوا حذف بعض الاسم لتصغيره، وتكسيرِه، فلِمَ لم يفعل ذلك هنا؟ مع أنَّ الفعلَ أكثر تصرفاً. قلت: أُجيبَ بأن زوائد الاسم غالباً لا تدل على معنى، بخلاف زوائد الفعل. ألا ترى أن استفعل وتفاعل وافتَعَل كلها لمعان يُخِلُّ بها حذفها، بخلاف فرزدق ونحوه.

ولا يبنى من فعل ناقص ككان وظل، ولا من غير متصرف كـ عسى وليس، ولا من غير متفاوت المعنى كـ فَنِيَ ومات، لأن حقيقتهما لا تفاوُتَ فيها.

ولا من دالٌ على لونٍ أو عيب كـ حمر وعور.

ولا من منفيٌ سواء كان ملازماً للنفي، نحو: ما عاج بالدواء، أي ما انتفع به، أم غير ملازم كـ «ما قام» زيد.

ولا من مبنيٌ للمفعول كـ ضُرِب. ومن هنا عرّفوا التعجب بأنه استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببُها.

واعلم أنه يجوز[1] زيادة الباء في فاعل فعُلَ فيقال: ضَرُبَ بزيدٍ، إجراءً له مجرى أضْرِبْ بزيدٍ لأنهما بمعنىً واحدٍ، وأنَّ أفعِل به، أصلُه فعلٌ ثلاثي، ثمّ حُوِّل إلى أفعل بمعنى صار ذا كذا، كأورق الشجر، أي صار ذا ورق، فالهمزة للصيرورة، لا للنقل، ثم حُوِّل إلى صيغة الطلب مع بقاء المعنى الخبري، والتزَمَ ذلك، لأنهم أرادوا جموده، وضُمِّن معنى التعجب، فقَبُحَ رفعُهُ للظاهر، لكونه على صورة الأمر، فزيدت الباء في فاعلِهِ لإصلاح اللفظ، ولهذا التُزِمتْ إلا إذا كان الفاعل أنْ أو أنّ وصلتها كقوله:

١٨٧ وقال أمير المؤمنين تقدموا   وأحْبِبْ إلينا أنْ يكون المقدَّما

وأفهمَ قوله: لا ينقاس، أنَّه قد يُبنى من هذه المذكورات سماعاً، وهو كذلك، فقد قالوا: هو ألصّ من فلان وأقْمَن به، فبنوه من غير فعل بل من قولهم: هو لصٌّ وقَمِنٌ

---

(١) في ق «تجوز» بالتاء.

بكذا. وقالوا ما أتقاه مِن اتّقى، وما أخصر هذا الكلام من اختُصِر، مع أنهما ذوا زيادة والثاني مبني للمفعول.

وما ذكر من أنّ صيغ التعجب ثلاث، هو بالنسبة لما يَدلُّ عليه من الأفعال، وإلا فقد يَدلُّ عليه غيرُهُ، نحو: {كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ}[1] الآية، ونحو سبحان الله! إن المؤمن لا ينجُسُ، ولِلّهِ دَرُّهُ فارساً وقوله:

١٨٨يا سيّداً ما أنت من سيّدٍ موطّأ الأكنافِ رحْبَ الذّراع

تنبيه:

قد يُتوصَّلُ إلى التعجُّبِ من غير المجرد، ومما يدلُّ على لونٍ أو عيبٍ، بما أشدَّ ونحوه، وينصبُ مصدرُهُما بعده، أو بأشْدِدْ ونحوه ويجرُّ مصدرُهُما بالباء فتقول: ما أشدَّ استخراجَهُ، وأشْدِدِ باستخراجِهِ، وما أشدَّ حمرَتَهُ، وأشدِدْ بحمرته.

وكذا المنفيّ والمبني للمفعول، إلا أن مصدرَهُما يكونُ مؤوَّلاً لا صريحاً نحو: ما أكثرَ ألا يقومَ، وما أعظمَ ما ضُرِبَ.

والناقصُ إن قلنا له مصدر، وهو الراجح فكالنوع الأول، وإلا فكالثاني. وأما ما لا يتفاوت معناه والجامد فلا يتعجب منهما. وما يُتوصَّل به إلى التعجب مما لا يتعجب منه[2] بلفظه يتوصل به إلى التفضيل، ويجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزاً، فتقول: هو أشد استخراجاً وحمرة.

---

١٨٧ من الطويا للعباس بن مرداس في ديوانه١٤١

(١) البقرة ٢/ ٢٨.

١٨٧–من الطويل للعباس بن مرداس في ديوانه١٤١.شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي١٨٩،الدرر٥/ ٢٣٤ الشاهد: " وأحبب إلينا " فقد فصل بالجار والمجرور بين فعل التعجب > أحبب " وفاعله وهو المصدر المنسبك من الحرف المصدر ي ومعموله. وهذا الفاصل معمول لفعل التعجب، وذلك جائز

–١٨٨

(٢) العبارة في ط هكذا «ولا يتوصل به إلى التعجب مالا يتعجب منه».


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



فصل في التنازع

ويسمى الإعمال، وإذا تنازع من الفعل أو شِبْهِهِ عاملان فأكثر، اتفقا في العمل أو اختلفا فيه ما تأخر عنهما أو عنها من معمول فأكثر. فالبصريُّ يختارُ إعمال الجاور لقربه، فيُضْمِرُ في غيره مرفوعَهُ لامتناع حذفِ العمدة، ولأنّ الإضمارَ قبل الذكرِ جائزٌ هنا كما مر في مبحث الضمير.

ويحذف وجوباً منصوبُه لفظاً أو محلاً، إن استُغْنِيَ عنه نحو: ضربْتُ وضربني زيدٌ. ولا يجوز ضربتُهُ وضربني زيدٌ، إلا في ضرورة الشعر[1] كقوله:

١٨٩ إذا كنتَ تُرضيه ويرضيك صاحب جَهاراً فكن في الغيب أحفظَ للودِّ

وإلا؛ أيْ، وإن لم يُستغن عنه بأن أوقع حذفه في لبس، نحو: رغبتُ ورغب فيّ الزيدان عنهما، أو كان أصلُه المبتدأ، بأن كان العامل من باب كان أو ظنَّ، نحو: كنتُ وكان زيدٌ صديقاً إيَّاهُ، ونحو ظنَّني وظننتُ زيداً قائماً إيَّاه.

أخّره وجوباً كما مثّلنا، لخوف اللبس في الأول، ولكون المنصوب عمدة في الأصل في الثاني، لكنَّهُ رجَّح في توضيحِهِ جواز حذفه في الثاني، قال «لأنه حُذف لدليل»[2].

والكوفيُّ يختار الأسبقَ؛ أي إعمالَهُ لسبقه، فيُضْمِرُ في غيرِهِ ما يحتاجُهُ من مرفوع ومنصوب ومجرور؛ لأنَّ مرجعه وإن تأخر لفظاً متقدم عليه رتبة، لأنه معمول للأول نحو: قام وقعدا أخواك، أو قام وضربتهما أخواك، أو قام ومررت بهما أخواك.

---

١٨٩ من الطويل. المغني لبن هشام ٤٣٨ وشرح ابن عقيل ١/ ٥٥١، الناظم ٢٥٥١١،المساعد ١/ ٤٥٦
الشاهد فيه:ترضيه ويرضيك صاحب، فقد تنازع عاملان الاسم صاحب بعدهما، يحتاجه الأول مفعولاوالثاني فاعلا، وقد عمل فيه الثاني فرفعه به على الفاعلية ثم أضمر مع الأول ضميره،وهذا من الضرورات

(١) كلمة الشعر سقطت من ط.

(٢) الأوضح ٣/ ٢٠٣.

ومثال الفعلين ما مر. ومثال شبهه قوله:

١٩٠عهدتُ مُغيثاً مُغْنياً مَنْ أجرتَه فلم أتّخذ إلا فِناءَك موئلا

ومثال الفعل وشبهه {هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ}[1] ومثال أكثر من عاملين قوله:

١٩١- أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغياً عفواً وعافيةً في الروح والجسد

ومثاله أيضاً في أكثر من معمول قوله صلى الله عليه وسلم «تسبِّحونَ وتكبّرون وتحمّدون دُبُرَ كلِّ صلاةٍ ثلاثاً وثلاثين» [2] فتنازعت ثلاثة في اثنين: ظرفٍ ومصدر.

وعلم من كلامه أنَّ التنازعَ لا يقع بين حرفين، ولا بين حرفٍ وغيره، ولا في معمولٍ متقدِّمٍ، نحو: زيداً ضربت وأكرمت، ولا متوسِّطٍ، نحو: ضربْتُ زيداً وأكرمتُ، وأنه لا خلاف بين البصريِّ والكوفيِّ في إعمال أحد العاملين، وإنما الخلاف في المختار بينهما، وأنه لابد أن يكون المعمول مطلوباً لكل منهما، ليصدق التنازع، فلا تنازع بين اثنين أُكّد أحدُهما بالآخر، لأن الطالب للمفعول إنما هو الأول، والثاني لم يؤتَ به للإسناد، بل لمجرد التقوية، فلا عمل له. ولهذا قال الشاعر:

١٩٢ فأين إلى أين النجاة ببغلتي أتاكِ أتاكِ اللاحقون احبس احبسِ

١٩٠من الطويل: التخليص لابن هشام ٥١٣، حاشية الصبان ٢/ ٩٩، وابن الناظم ٢٥٣.

الشاهد "مغيثا مغنيا من أجرته" حيث تنازع الاسمان: مغيثا مغنيا المفعول به "مَن"

(١) الحاقة ٦٩/ ١٩.

* ١٩١- من بحر البسيط لم أعثر على قائله، وهو في شرح التصريح ٢/ ٢٣٩ وشرح الأشموني ١/ ٣٥٨ ش ٣١٨.

الشاهد فيه قوله «أرجو وأخشى وأدعو الله» حيث تنازع ثلاثة عوامل معمولاً واحداً هو لفظ الجلالة. ويجوز أن تجعله معمولا لأي منها. والأولى أن تجعله معمولاً لآخرها.

(٢) صحيح البخاري ٨/ ٧٢ مطابع الشعب القاهرة وصحيح مسلم ٢/ ٩٧ دار التحرير القاهرة.

* ١٩٢- من بحر الطويل، لم أعثر على قائله. استشهد به ابن هشام في شرح القطر ٢٩٠ ش ١٣٥ والتخليص ٥١٣ م ١٣٦. وبصدره في الأوضح ٢/ ١٩٤ ش ٢٤٠، ةوهو في ابن عقيل ٢/ ٢١٤ ش ٢٩١ وشرح

ولو كان فيه تنازعٌ لقال: أتاكِ أتوْكِ، أو أتوْكِ أتاكِ.

واعتبر في توضيحه انه لابد أن يكون العاملان متصرفين، والمعمول غير سببيّ مرفوع[1]. قال «فلا تنازع بين جامدين ولا بين جامد وغيره. وعن المبرِّد إجازته في فعلي التعجُّب، نحو: ما أحسن وأجمل زيداً، وأحسِن وأجمِل بعمرو»[2] ولا في سببيٍّ مرفوع نحو قوله:

١٩٣ قضى كلُّ ذي دَيْنٍ فوفّى غريمَه وعــزَّةُ ممطـولٌ مُعَنّـىً غريمُهـا

خلافا لجماعة. وقد تكلم المرادي على ذلك في شرح التسهيل.

التصريح ١/ ٣١٨ وأمالي الشجري ١/ ٢٤٣ والخصائص ٣/ ١٠٣ والهمع ٥/ ٢٠٧ ش ١٥٦٦ والدرر ٥/ ٣٢٣ ش ١٥٢٧ والخزانة ٥/ ١٥٨ ش ٣٥٩ وشرح شواهد ابن عقيل/ للجرجاوي ٢٠٣ وابن الناظم ٢٥٣. وجزء من عجزه «أتاكِ أتاكِ اللاحقون» في شرح الأشموني ١/ ٣٥٠ ش ٣٠٩ وحاشية الصبان ٢/ ٩٨ ش ٣٠٩ والهمع ٥/ ١٤٧ ش ١٥٢٧.

الشاهد فيه قوله «أتاكِ أتاكِ اللاحقون» حيث رفع «اللاحقون» بأتاكِ الأولى، ولا فاعل للثانية، فلا تنازع هنا لأن الثاني مؤكد للأول.

(١) انظر الأوضح ٢/ ١٩٤.

(٢) الأوضح ٢/ ١٩٢.

* ١٩٣- من بحر الطويل، لكثير عزة (كثير بن عبد الرحمن)، استشهد ابن هشام بعجزه بلا نسبة في الأوضح ٢/ ١٩٥ ش٢٤١وهو منسوب في شرح التصريح ١/ ٣١٨ وشرح المفصل ١/ ٨ والإفصاح ٣٥٧ وزهر الآداب ١/ ٢٢٢ والخزانة ٥/ ٢٢٣ عرضا والدرر ٥/ ٣٢٦ ش١٥٣٠ وفيه ذكر لقصة البيت. واللسان (غرم) ١٢/ ٤٣٦ وعجزه منسوب في الهمع ٥/ ١٤٧ ش١٥٣٠. وغير منسوب في شرح الأشموني ١/ ٣٥٣ ش ٣١٣ وحاشية الصبان ٢/ ١٠١ ش ٣١٣.

الشاهد فيه قوله «وعزة ممطول معنّى غريمها» حيث اعتبر «غريمها» مبتدأ وممطول ومعنى خبران، أو ممطول خبر ومعنى صفة لهن وبذلك لا يكون في البيت تنازع مع أنّ المؤلف اعتبره من التنازع في شرح الشذور ٤٢١ ش ٢٢٥.



فصل في الاشتغال

وإذا شغلَ فعلاً أو وصفاً ضميرُ اسمٍ سابقٍ، أو ملابس لضميره عن نصبه، أي نصب الاسم لفظاً كزيد ضربته أو ضربت غلامه. أو محلا كهذا ضربته أو ضربت غلامه، وكزيداً مررت به أو بغلامه وجب نصبه.

مثال الفعل ما مر، ومثال الوصف زيدٌ[1] أنا ضاربُه أو مارٌّ به الآن أو غداً. ويعتبر كونه صالحاً للعمل فيما قبله، ليخرج عن ذلك نحو: زيداً أنا الضاربُه. ووجه الأبِ زيدٌ حسنُهُ، لأن الصلة، والصفة المشبهة، لا يعملان فيما قبلهما، فلا يفسِّران عاملاً.

وخرج بالفعل والوصف غيرهما: كالمصدر واسم الفعل، والحرف، لأنه لا يعمل فيما قبله. وإنما ينصب الاسم السابق بمحذوف مماثل للمذكور لا بالمذكور لاشتغاله بضميره أو بمُلابسه. والمرادُ: مماثلٌ له لفظاً ومعنىً في نحو: زيداً ضربتُه، أو معنى فقط في نحو: زيداً مررتُ به، أي جاوزت، وفي نحو: زيداً ضربتُ غلامه. أي أهنت، لأن من ضرب غلامك فقد أهانك.

وإنما يجب نصبه إنْ تلا ما يختص بالفعل، لأنَّه لو رفع لخرج المختص بشيء عن اختصاصه به، وذلك كإن الشرطية نحو: إنْ زيداً لقيتَه فأكرِمْهُ. بخلاف غير الشرطية كالنافية والزائدة، وهلاّ نحو: هلاّ زيداً أكرمتَه، ومتى شرطية، أو استفهامية، نحو: متى زيداً تلقَه فأكرمْه. ونحو: متى زيداً تلقاه؟ وبقية أدوات الاستفهام كذلك، إلا الهمزة، فلا يجب نصبه بعدها. بل يترجح[2] كما ذكره في قوله: وترجَّح نصبُهُ إن تلا ما الفعل به أولى كالهمزة {أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ}[3] وما النافية، نحو ما زيداً رأيته.

---

(١) في ق «زيدا».

(٢) في ق «تترجح بالتاء».

(٣) القمر ٥٤/ ٢٤.

أو تلا عاطفاً على جملة فعلية، نحو: {وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ}[1]،وإن[2] فُصل بينهما بأمّا، نحو ضربت زيداً وأمّا عمرواً[3] فأهنته، ترجَّح الرفعُ، لأنَّ أمّا تقطع ما بعدها عما قبلها. و«حتى» و«لكن» و«بل» كالعاطف، نحو ضربْتُ القومَ حتى زيداً ضربتُه. قال في توضيحه[4] أو كان المفعول بالضمير أو ملابسِه طلباً، كالأمرِ والنهيِ والدعاءِ، ولو بصيغةِ الخبرِ، نحو: زيداً اضربْه وعمرواً لا تهنه، واللهم عبدَك ارحمه، وزيداً رحمه الله. وإنما ترجح نصبه في هذا؛ لأن رفعه يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلاف القياس.

ووجب رفعه بالابتداء إن تلا ما يختص به، أي بالابتداء كما مر في وجوب نصبه، كإذا الفجائية، نحو: خرجْتُ فإذا زيدٌ يضربُه عمرو. أو تلاه ما له الصدر، أي صدر الكلام كهل، كزيدٌ هل رأيتَه؟ وهذا خارج عن أصل الباب، لأن العامل فيه لا يعمل فيما قبله، فلا يفسِّر عاملاً. ومثلُه {وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ}[5] فيجب رفع «كل» لأنَّ «فعَلوه» صفة له، والصفة لا تعمل في موصوفها، ومثله زيدٌ ما أحسنَهُ، لأن ما التعجبية لها صدر الكلام، فتمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها.

وترجح رفعه في نحو: زيدٌ ضربتُهُ مما لم يوجد فيه ما يقتضي شيئاً مما مر، ومما[6] يأتي لعدم احتياجه إلى تقدير.

واستويا، أي نصبُه ورفعُهُ في نحو: زيدٌ قامَ وعمروٌ أكرمتُه، مما بُني الفعلُ أو الوصفُ فيه على اسمٍ، وقع بعد عاطف على جملة ذاتِ وجهينِ، ولم يوجد فيه ما

---

(١) النحل ١٦/ ٥.

(٢) حرف «الواو» سقط من ط ق وجاء مكانها كلمة «نعم».

(٣) في ق م «عمروا».

(٤) انظر الأوضح ٢/ ١٧٤.

(٥) القمر ٥٤/ ٥٢.

(٦) في ط «وإنما».

يقتضي شيئاً مما مر، لأنَّ الجملةَ الأولى اسميَّةُ الصَّدرِ فعليَّةُ العَجُزِ، فإنْ راعيتَ صدرَها رَفعتَ، أو عجزَها نصبتَ، فالتشاكُلُ بين المتعاطفَيْنِ حاصلٌ على التقديرَين، ولا مُرجِّحَ.



باب في التوابع

يتبع ما قبله في الإعراب خمسة بالاستقراء.

أحدها: التوكيد

ويقال له التأكيد، والأول أفصح. قال الله تعالى {وَلاَ تَنْقُضُوا الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا}[(١)]، وهو نوعان:

لفظي وسيأتي. ومعنوي وهو تابع يقرر أمْرَ[(٢)] المتبوع في النسبة، بأن يرفع توهُّمَ الإسناد إلى غير المتبوع، أو في الشمول، بأن يرفع توهُّمَ إرادةِ الخصوص بما[(٣)] ظاهرُه العموم. **الأول**، نحو: جاء زيدٌ نفسُهُ، وهندٌ نفسُها، والزيدان أو الهندان أنفُسُهما أو نفسُهما[(٤)] أو نفساهما، والزيدون أنفُسُهم والهندات أنفُسُهن.

وفُهم من ذلك، أنّه يجب إيصال[(٥)] النفس بضمير مطابق للمؤكَّد[(٦)]،وأنّ لفظ النفس يكون طبق المؤكَّد[(٧)] في الإفراد والجمع. أما في التثنية[(٨)] فقد علم مما قررتُه أنه يجوز فيه الجمعُ والإفرادُ والتثنيةُ، وكلٌّ أفصح مما بعده. وإنما أَخَّرْتُ التثنية لكراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كشيء واحد. وهذه هي الأوجهُ الجاريةُ في إضافة الشيء إلى متضمنه، نحو قطعت رؤوس الكبشينِ والعينُ كالنفس[(٩)] في جميع ما ذُكر.

---

(١) النحل ١٦/ ٩١ والعبارة من قوله «والاول.... إلى نهاية الآية سقطت من.م»

(٢) كلمة «أمر» سقطت من م.

(٣) في م «مما».

(٤) «أو نفسهما» سقطت من م.

(٥) في م «اتصال».

(٦) في م العبارة هكذا «بضمير يكون طبق المؤكد».

(٧) العبارة من قوله «وان لفظ.... الى هنا» ساقطة من م.

(٨) في م «الثانية».

(٩) العبارة في ط هكذا «والنفس كالعين».

وأفاد ذكرُهما، رفع احتمال أنَّ الجائي غيرُ مَنْ ذُكر، أو غُلامه[1]، أو متاعه بارتكاب المجاز. ويجوز أن يجمع بينهما بشرط تقدم النفس، كجاء زيد نفسه عينه، بخلاف عكسه، لأنَّ النفسَ هي الجملةُ والعينُ مستعارةٌ لها، وأنْ تزاد الباء فيهما كجاء زيدٌ بنفسِه وبعينه، وليس منه {وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ}[2] خلافاً لبعضهم، لأنه لأنه لا يؤكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو بالعين، إلاّ بعد توكيده بضمير منفصل، ولأنَّ التوكيد هنا ضائع، إذ المأمورات بالتربص لا يذهبُ الذاهبُ إلى أنّ المأمورَ غَيْرُهن، بخلاف المثال السابق ونحوه. وإنما ذُكِرت النّفْسُ هنا لزيادة[3] البعث على التربص لإشعار ذكرها[4] بما يستنكفْنَ منه من طموحهما إلى الرجال.

والثاني نحو جاء الزيدان كلاهما، والهندان كلتاهما، واشتريت العبد كلَّه، والعبيد كلُّهم، والأمة كلَّها، والإماء كلَّهن. فأفاد ذِكْرُ كلا وكلتا وكل رفع احتمال أن الجائي والمشتري بعضُ مَنْ ذُكِرَ لا كله، بارتكاب المجاز.

ولا يؤكد بكلا وكلتا إلا أنْ يكون المؤكَّد بهما دالاً على اثنين، وأن يصحَّ حلولُ الواحد محلَّهما، فلا يقال اختصم الزيدانِ كلاهما، لأنه لا يحتمل أن يكونَ المرادُ أحدَ الزيدين. وأن يكون ما أسند إليهما متَّحد المعنى، فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما، وأن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكَّد كما في الأمثلة السابقة.

ولا يؤكَّدُ «بكلّ» إلا أن يكون المؤكَّدُ بها غيْرَ مثنى[5] وأن يكون متجزئاً بذاته نحو {فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ}[6] أو بعامله، نحو اشتريت العبد كلَّه، بخلاف: جاء زيد كلُّه،

---

(١) العبارة في م هكذا «وأفاد ذكرهما احتمال ان الجائي غلامه».

(٢) البقرة ٢/ ٢٢٨.

(٣) في م «بزيادة».

(٤) في ط «ذكرهما».

(٥) في م «المثنى».

(٦) الحجر ١٥/ ٣٠ «فسجد الملائكة كلهم اجمعون».

فإنه لا يتجزأ بذاته ولا بعامله، وأنْ يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد، فليس من التأكيد قراءة بعضهم {وَإِنَّا كُلاً لـمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ}[1] خلافاً لبعضهم.

وللتأكيد الفاظ أخر ذكرت في المطولات.

ولا تؤكَّدُ النكرة مطلقاً، أي سواء أفادت أم لا. وهذا ما ذهب إليه البصريون. وذهب الكوفيون إلى أنها إن أفادت جاز توكيدها، وتبعهم ابن مالك وصححه المصنف في توضيحه[2].

وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكَّدُ محدوداً، والتوكيدُ من ألفاظ الإحاطة، كصمت أسبوعاً كلَّه، وعليه جاء قوله:

١٩٤-............ يا ليتَ عدَّة حول كلِّهِ رجبُ

بخلاف نحو: صمتُ زمناً كلَّه، لانتفاءِ الشّرطِ الثاني.

ص / ٣٨/ ٧٣ «فسجد الملائكة كلهم اجمعون».

(١) هود ١١/ ١١١ انظر القراءة في البحر ٧/ ٤٦٩ والكشاف ٤/ ٤٣٠ والجامع ١٥/ ٣٢١.

(٢) انظر الاوضح ٣/ ٣٣٢.

* ١٩٤- عجز بيت من البسيط، لعبد الله بن مسلم بن جنذب الهذلي وصدره:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب. ....

والصواب ان ينصب (رجب) لأن القصيدة منصوبة الروي ومطلعها

يا للرجال ليوم الأربعاء أما ينفك يبعث لي بعد النُّهى طربا

استشهد ابن هشام بالبيت بلا نسبة في شرح القطر ٢٩٦ ش ١٣٨. وهو منسوب في معجم البلدان ١/ ١٣٦ ومجالس ثعلب ٢/ ٤٠٦-٤٠٧ وفيه «دهري» مكان «كله» والتمام ١٦٨ وفيه: حولي» مكان «حول». وغير منسوب في الإنصاف ٢/ ٤٥١ ش٤٨٤ والخزانة ٥/ ١٧٠. وعجزه بلا نسبة في شرح المفصل ٥/ ٤٤ وشرح الأشموني ٢/ ٨٣ ش ٦٢٤.

الشاهد فيه قوله «عِدّة حول كله رجب» حيث اكد النكرة «حول» لما كانت النكرة محدودة، ولفظ التوكيد من الألفاظ الدالة على الإحاطة وهو قوله «رجب» وهذا جائز عند الكوفيين، وارتضاه ابن مالك.

ثم بيّنَ التوكيدَ اللفظيَّ فقال: ويؤكد بإعادة اللفظ أو مرادفه. مثال الأول نحو {كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكّاً دكّاً وَجَاءَ رَبُّكَ وَالمَلَكُ صَفّاً صَفّاً}[1] وخالف في شرح قطر الندى فقال:«ليس ذلك من تأكيد الاسم، خلافا لكثير من النحويين، لأنه جاء في التفسير أنَّ معنى ذلك، دكا بعد دك، وصفّاً بعد صفّ، فليس الثاني فيهما تأكيداً للأول، بل المراد التكرير كعلمته الحساب بابا بابا»[2] مثال الثاني {فِجَاجاً سُبُلاً}[3] لأن معنى الفِجاجِ والسُّبُلِ واحد وهو الطُّرُقُ، وسواء كان في الاسم كما في هذين المثالين، أم في الفعل نحو اضرب اضرب، أم في الحرف نعم نعم كما سيأتي. وسواء كان في مفرد كما في هذه الأمثلة، أم في الجملة، نحو {كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ}[4]. ولا يعادُ ضميرٌ مُتَّصلٌ، ولا حرفٌ غيرُ جوابيّ في توكيدهما إلا مع ما اتصل به، نحو: قمتُ قمتُ وأكرمتُك أكرمتُك، ومررتُ بكَ بكَ، ونحو: إنّ زيداً إنّ زيداً قائمٌ، أو إنّ زيداً إنّه قائم، لأن إعادة اللفظ بمعناه، كإعادته بلفظه كما مر، بل هو أولى. وما ورد بخلاف ذلك فهو شاذٌّ. أما الضمير المنفصل والحرف الجوابي فيعادان منفردين، نحو: أنْتَ أنْتَ ونَعَمْ ونَعَمْ.

الثاني من التوابع: النعت

ويُسمّى وصفاً، وصفةً، وهو تابع مشتق، بأن دلَّ على حَدَثٍ وصاحبه، كضارب ومضروب وحسَن وأفْضل، أو مُؤوَّلٌ به كاسم إشارة غيرِ مكاني، وذي بمعنى صاحب، ومنسوب. فتقول مررت بزيد هذا؛ أي الحاضر، وبرجل ذي مال؛ أي صاحب مال. وبرجلٍ دمشقيٍّ؛ أي منسوب إلى دمشقَ.

---

(١) الفجر ٨٩/ ٢١-٢٢.

(٢) شرح القطر ٢٩٢.

(٣) الأنبياء ٢١/ ٣١.

(٤) النبأ ٧٨/ ٤-٥.

يقتضي تخصيصَ متبوعه إن كان نكرةً، كجاءني رجلٍ تاجرٍ، أو توضيحَه إن كان معرفةً، كجاءني زيد التَّاجرُ، أو مدحَه نحو:{الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}[1] أو ذمَّه نحو: أعوذ بالله من الشيطانِ الرجيمِ، أو توكيده وفي نسخة تأكيدهن، نحو: {نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ}[2] و{عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ}[3] أو الترحُّمَ عليه: اللهم[4] أنا عبدُكَ المسكينُ.

قال بعضهم: وقد يكون النعت للتعميم، نحو: إنَّ الله يرزق عباده الطائعين والعاصين، وللتفصيل نحو مررت برجلينِ عربيٍّ وعجميٍّ، وللإبهام نحو تصدّق بصدقةٍ قليلةٍ أو كثيرةٍ... انتهى. وقد يرد الأول للتوضيح، والثاني للتخصيص والثالث للتوكيد.

ويتبعه غالباً في اثنين من خمسة: في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة: الرفع والنصب والجر. وفي واحد من التعريف والتنكير، سواء رفع ضميرَه، أم اسما ظاهراً نحو جاءني الرجلُ الفاضلُ، أو الفاضلُ أبوه. وجاءني رجلٌ فاضلٌ، أو فاضلٌ أبوه.

ولا يكون أخصَّ، أي أعرفَ منه، أي من متبوعه، بل مساوياً له أو د ونه، فنحو صاحبك، في نحو: مررت بالرجلِ صاحبِك، بدلٌ لا نعت؛ لأنه مضاف للضمير، فهو أعرفَ من المحلّى بأل كما مر. ونحو الفاضلِ، في نحو: مررت بالرّجلِ الفاضلِ، ويزيد الفاضلِ نعتٌ لأنه في الأول مساوٍ لمنعوته، وفي الثاني دونه كما علم مما مر.

وأمرُه في الإفرادِ والتذكير وأضدادهما من تثنية وجمع وتأنيث، كالفعل في أنه إنْ رفعَ ضميرَ منعوتِه طابقه في اثنين من هذه الخمسة، فيصيرُ بهذا مع ما مر، مطابقاً له في أربعة من عشرة: في واحد من أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث. سواء كان معناه لمتبوعه

---

(١) الفاتحة ١ /١.

(٢)ص ٣٨/ ٢٣ والآية {إن هذا اخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة}.

(٣)البقرة ٢/ ١٩٦ {فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة}.

(٤)كلمة «اللهم» ط سقطت من ط.

كمررت برجُلٍ حَسَنٍ، أم لسببيّهِ كمررت برجلٍ حَسَنٍ وجهُه. وإن رَفع سَبَبيّهُ أُفرِدَ مطلقاً لرفعه الظاهرَ، وطابق في التذكير أو التأنيث السببيَّ[1] لا المنعوتَ، فتقول: مررت بامرأتين أو بنساء حسَنٍ أبوهما أو ابوهن، وبرجلين أو برجالٍ حسنةٍ أمُّهما أو أمُّهُم، كما في الفعل الحالّ محلّه، نحو مررت بامرأتين أو بنساءٍ حسَنٍ أبوهما أو أبوهن، وبرجلين أو برجالٍ حسنةٍ أمهما أو أمُّهم ولا تقول حسنتينِ ولا حسناتٍ ولا حسنتين ولا حسنِينَ، إلاّ على لغة «أكلوني البراغيث». ولكن يترجح هنا جاءني رجلٌ قُعودٌ غلمانُه بجمع التكسير على قاعد غلمانُه، وفي الفعل لا تقول زيد قعدوا غلمانه إلا على لغةٍ ضعيفة، وهي اللغة المذكورة آنفا. وأما جاءني رجل قاعدون غِلْمانُه بجمع التصحيح، فضعيف لأنه خاص بتلك اللغة.

وقولي أولاً: غالبا احترزت به عما التزمتِ العربُ إفراده وتذكيره، كأفعل من كما مر. وعما التزمتْ تذكيره فقط، كفعول بمعنى فاعل، وفعيل بمعنى مفعول، كامرأةٍ صبورٍ وجريحٍ. وعمّا التزمت تأنيثه، كرجلٍ ربْعَةٍ وهُمَزةٍ وامرأة رَبْعَةٍ وهُمَزةٍ.

ويجوز مع إتباع النعت، قطعُه إن عُلم متبوعُه بدونه، حقيقة أو تنزيلا، فيجوز في نحو: مررت بامرئِ القيسِ الشاعر، ثلاثة أوجه: إتباعُه بالجر، وقطعُه بالرفع بتقدير هو، أو بالنصب بتقدير أعني، أو ما يناسب النعت كأخص وأمدح وأذم. أما إذا لم يعلم متبوعه بدونه فلا يجوز قطعُه، ولا فرق في ذلك بين تعدُّدِ النعت واتحادِه، فلو احتاج المتبوع في حال تعدد النعوت إلى بعضها فقط، تعين في هذا البعض الاتباع، وجاز في البعض الآخر الإتباع والقطع.

---

(١) العبارة في ط هكذا «وطابق في التذكير والتأنيث والسببي».

الثالث من التوابع: عطف البيان

وهو تابع، غيرُ صفة، لكنه يشبهها في أنه يوضِّحُ متبوعه إن كان معرفة، أو يخصِّصُه إن كان نكرة. فالأول نحو:

١٩٥ أقسم بالله أبــو حفصٍ عمر

ما مــسَّها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ

والثاني نحو {أَوْ كَفَّارَةُ طَعَامُ مَسَاكِينَ}[1] وخرج بغير الصفة، وبما بعده بقية التوابع.

ويتبعه في أربعة من عشرة، وهي التي مرت في النعت.

ويجوز إعرابه بدل «كلّ من كلّ» لما فيه من تفسير معنى الكلام وتوكيده، لأنه على نية تكرار العامل، إلا إنْ وجب ذكره كـ «هند» قام زيدٌ أخوها، فأخوها عطف بيان على زيد، ولا يصح إعرابه بدلاً، لأنّ البدل في نيّة تكرار العامل، فيصير من جملة أخرى[2]، فيخلو[3] المبتدأ عن رابط، أو امتنع إحلاله محل الأول، نحو: يا زيدٌ الحارثُ، إذ لو أعرب بدلا لحل محل الأول فقيل: يا الحارث وهو ممتنع كما مر، ونحو قوله:

١٩٦ أنـا ابـنُ التّـارِكِ البكـريِّ بِشْـر   عليـــه الطـــيرُ ترقبُـــه وُقوعـــاً

---

* ١٩٥- انظر تخريجه/ الشاهد رقم ٣٧.

الشاهد فيه هنا قوله «أبو حفص عمر» حيث جاء «عمر» لإيضاح ما قبله وهو عطف بيان، عليه وفيه شاهد ذكر.

(١) المائدة ٥/ ٩٥.

(٢) في ق الجملة هكذا «فيصير من زيد من جملة أخرى».

(٣) في ط فيخلوا بزيادة الف بعد الواو.

* ١٩٦- من بحر الوافر، للمرار بن سعيد بن نضلة الفقعسي الأسدي. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في شرح القطر ٢٩٩ ش ١٣٩ وبصدره في الأوضح ٣/ ٣٥١ ش ٤١١. وهو منسوب في ديوانه ١٦٩ وشرح التصريح ٢/ ١١٣ والكتاب ١/ ١٨٢ والحماسة البصرية ١/ ٦ وفاتحة الإعراب ١٩١ والمفصل ١٢٣ وشرح المفصل

فبشر عطف بيان على البكريّ، ولا يصح إعرابه بدلا منه إذ لا يحل محله، لأنه يستلزم إضافة التارك إلى بشر، فيضافُ ما فيه «أل» مع أنّه غيرُ مثنًى، ولا مجموعٍ جمع مذكَّرٍ سالماً، إلى الخالي[1] عنها، وعن الإضافة، لتاليها وهو ممتنع، خلافاً للفرَّاء. ونحو قوله:

١٩٧ إنّـي وأسـطـارٍ سُـطِرْنَ سطرا

لَقائلٌ يا نــصرُ نــصرٌ نــصرا

٣/ ٧٢ وفرحة الأديب ٣٧ والخزانة ٤/ ٢٨٤ ش ٢٩٩ وشرح شواهد ابن عقيل/ ٢٠٥ وشرح ابن الحاجب ٢٣٠ ش ٩١٨ وفيه «بشرا» والدرر ٦/ ٢٧ ش ١٥٥٠. وغير منسوب في المقرب ٢٧٢ وابن عقيل ٢/ ٢٢٢ ش ٢٩٣ وشرح ابن الناظم ٥١٨ وشرح الأشموني ٢/ ٩٤ ش ٦٤٠ والأصول ١/ ١٣٥ والإفصاح ١٦١ وشرح الكافية / لابن جماعة ٢٣٠ ش ٩١. وصدره بلا نسبة في شرح الكافية/ الاستراباذي ١/ ٣٤٣ والهمع ٥/ ١٩٤ ش ١٥٥٠.

الشاهد فيه قوله «التارك البكري بشر» فإن قوله «بشر» عطف بيان على قوله «البكري» ولا يجوز أن يكون بدلا، لأن البدل على نية تكرار العامل، فكان ينبغي لأجل صحة كونه بدلا أن يجوز رفع المبدل منه ووضع البدل مكانه، فتقول «التارك بشر» ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن بأل إلى اسم خال منها، وذلك في الصحيح لا يجوز.

(١) في ق «للخالي».

* ١٩٧- من الرجز، لرؤبة، أو لذي الرمة. وقد يروى: وأسطارٍ بالجر كما يروى: يا نصر نصراً نصراً، ويا نصرُ نصرُ نصرا. انظر تخريجات ذلك في المقتضب. استشهد به ابن هشام منسوبا إلى رؤية في المغني ٥٠٢ ش ٧٢٤ وبصدره بلا نسبة في الجامع الصغير ٩٧. وهو منسوب لرؤبة في الخصائص ١/ ٣٤٠ والكتاب ٢/ ١٨٥ وملحقات ديوان رؤبة ١٧٤ والسيوطي ٢/ ٨١٢ ش ٦٢٠ والدرر ٤/ ٢٢ وله ثلاث روايات والمقتضب للمبرد ٤/ ٢٠٩-٢١٠ وشرح المفصل ٢/ ٣و ٣/ ٧٢ ونقل عن العيني قوله عن الصاغاني أنه ليس لرؤبة، والخزانة ٢/ ٢١٩ وشرح شواهد الكشاف ٤١٣ والإفصاح / للفارقي ٢٠٢. وغير منسوب في شرح الجمل / للفراهيدي ٥٤ والهمع ٤/ ٥٢ ش ٩٥٧ والحلى ٢٥ ش ٣٧ والمقاييس ٥/ ٤٣٦ وابن الناظم ٥١٦.

الشاهد فيه قوله «يا نصرُ نصرٌ نصرا» فإن قوله «نصر» الأول منادى وقوله «نصر» الثاني عطف بيان عليه بإعتبار لفظه وقوله «نصرا» الثالث عطف بيان عليه باعتبار محله. ولا يجوز في أيٍّ من الثاني والثالث أن يكون بدلاً من المنادى، وذلك لأن البدل على نية تكرار العامل، ولو أدخلت حرف النداء الذي عمل في المبدل منه على واحد من هذين لما جاز مع ذلك رفع الأول ونصب الثاني إذ كل منهما علم مفرد، وهذا إذا دخل عليه حرف النداء وجب بناؤه على الضم، لكن عطف البيان ليس كذلك، بل يجوز فيه الإتباع على اللفظ فيؤتى به مرفوعا منوناً كالأول من الاثنين، والإتباع على المحل فيؤتى به منصوباً منوناً كالثاني ومن أجل ذلك صح في هذا البيت بخصوصه أن يكون «نصرا نصرا» عطف بيان، ولم يصح جعل واحد منهما بدلا.

فنصب الثاني، عطفُ بيانٍ على الأول على اللفظ. والثالث عطف بيان على المحل، ولا يصح إعرابهما بدلاً لأنهما منونان، والمنادى لا ينوّن. واستشكل جعلهما عطف بيان، لأن الشيء لا يبيّن نفسه، فينبغي أن يعربا توكيدا لفظياً، ويكون الأول منهما تابعاً[1] على اللفظ، وإن كانت حركةُ المنادى حركةَ بناء؛ لأنها لحدوثها واطّرادها في باب النداء اشبهت حركة الإعراب، والثاني على المحل.

ويمتنع إعرابُ التابعِ عطفَ بيان، بل يتعيّنُ إعرابُه بدلاً في نحو {آياتٌ بَيِّناتٌ مَقَامُ إِبْراهِيمَ}[2] فمقامُ إبراهيمَ بدلٌ، لا عطفُ بيان، خلافاً للزمخشريّ، لأنه معرفةٌ، وآيات بيّنات نكرة، وفي نحو: يا سعيدُ كُرْزُ، بغير تنوين، فيعرب بدلا، لا عطفَ بيان، لأنّ البدل في باب النداء، كالمنادى المستقل. وكرز، إذا نُودي يضمّ ولا ينوّن، بخلاف عطف البيان في باب النداء، فإنه يرفع أو ينصب ولا يضم بغير تنوين كما سيأتي: وفي نحو قرأ قالونُ عيسى، مما الأول فيه أوضح من الثاني، فيعرب بدلاً، لا عطف بيان، لأنّ البيان لا يكون دون مبيّنه في الإيضاح.

الرابع: البدل

وربما سمي بالتبيين، وبالتكرير. وهو التابع، المقصود بالحكم بلا واسطة، فخرج بالمقصود بالحكم بقيّةُ التوابع، غير المعطوف بـ«بل» بعد الإثبات، لأن النّعت والتّوكيد وعطف البيان مكمّلاتٌ للمقصود، وليست مقصودةً، والمعطوف بـ «لا»و بـ «بل» بعد النفي و بـ «لكن» نحو جاء زيدٌ لا عمروٌ، وما جاء زيدٌ بل عمروٌ. أولكنْ عمرو، ليس مقصوداً بالحكم، بل المقصود به إنما هو[3] ما قبله. وأما المعطوف ببقية حروف العطف، نحو: جاء زيد وعمرو، أو ثم عمرو، أو فعمرو، فلا يصدُق عليه أنه المقصود بالحكم،

---

(١) في ط «تابع».

(٢) آل عمران ٣/ ٩٧.

(٣) كلمة «هو» سقطت من ط.

وإن صدق عليه أنه مقصود به، إذِ المقصود به إنما هو المعطوف والمعطوف عليه.

وخرج بقوله: بلا واسطة، المعطوفُ ببل بعد الإثبات، نحو: جاء زيد بل عمرو، فإنه وإن كان هو المقصود بالحكمِ، لكنْ بواسطة.

وهو إما «بدل كل من كل» وسماه ابن مالك بدلَ المطابقةِ نحو {اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ}[1] أو «بدل بعض من كل» نحو {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً}[2] أو بدل «اشتمال»، وهو ما كان بينه وبين الأول مُلابَسَةٌ،

بغير الكلّيّة والجزئيّة نحو {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ}[3]. ولابدَّ فيه من إمكان فهمِ معناه عند حذفه، ومن حسن الكلام بتقدير حذفه، ولهذا جُعل نحو أعجبني زيدٌ أخوه بدلَ إضراب، إذ لا يصحّ الاستغناء عنه بالأول، وكذا نحو أسرجتُ زيداً فرسه، لأنه وإن فُهِم معناه في الحذف، فلا يحسن استعماله، بل لا يستعمل، وبتقدير وُرودِ مثلِه يُحمَلُ على الغلط أو نحوه: ولابدَّ فيه أيضاً، وفي بدل البعض من ضمير يعود على المبدل منه مذكورا، كما في الآية الثانية، أو مقدَّراً كما في الأولى. أو بدل مباين، وهو إمّا بدلُ إضراب: بأن قُصد كلٌّ من البدل والمبدل منه قصداً صحيحاً، ولم يكن بينهما كلّيّة، ولا جزئيّة ولا ملابسة. نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «إنّ الرجل ليصلي الصلاة ما كُتب له نصفُها ثلثُها ربعُها إلى عشرِها»[4] فثلثها وما بعده بدلُ إضرابِ انتقالٍ لا إضرابِ إبطالٍ من نصفها، ولهذا يسمى بدل البداء؛ لأن المتكلِّمَ يُخبِرُ بشيء، ثم يبدو له أن يخبرَ بآخرَ من غيرِ إبطالٍ للأول، أو بدلُ نسيان وهو ما قُصد ذكر متبوعه، ثم يتبين فسادُ قصدِه. أو بدل غلط وهو ما لم يُقصد ذكرُ متبوعه..

---

(١) الفاتحة ١/ ١-٢.

(٢) آل عمران ٣/ ٩٧.

(٣) البقرة ٢/ ٢١٧.

(٤) مسند احمد ٤/ ٣١٩و ٣٢١.

لكنْ سبقَ إليه اللسان، كجاءني زيد عمرو، هذا يصلح مثالاً لهما، بل للثلاثة، كما يصلح لها نحو تصدَّقتُ بدرهمٍ دينارٍ إذ يحتمل أن يكون قد أخبرت بأنك تصدقت بدرهم، ثم عنَّ لك أن تخبر بأنك تصدقت بدينار، فيكون بدل إضراب، وأن تكون قد قصدت الإخبار بالتصديق بدينار، فسبق لسانُك إلى درهم، فيكون بدل غلط، أي بدلاً من[1] اللفظ الذي هو غلط، وأن تكون[2] قد قصدت الإخبار بالتصدّق بدرهم فلما ذكرته تبين فساد قصده، فيكون بدلَ نسيان، أي بدلَ شيء ذُكر نسياناً، وقد ظهر أن الغلط في اللسان والنسيان في الجَنان. والأحسن عطف هذه الثلاثة ب بلْ، فيكون من عطف النسق.

ويوافق وجوباً متبوعه في واحد من أوجه الإعراب مطلقاً، وفي واحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع في غير بدل البعض.ويخالفه جوازاً في الإظهار، والتعريف، وضدَّيهما من الإضمار والتنكير، فتبدلُ المعرفة من المعرفة نحو {الحَمِيدِ اللهِ}[3] في قراءة الجر. ومن النكرة نحو: {صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللهِ}[4] والنكرة من النكرة {مَفَازا حَدَائِقَ}[5] ومن المعرفة نحو{بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ}[6].

ويبدل الظاهر من الظاهر كما مر. والمضمرُ من المضمرِ نحو قمتَ أنت، ومررتُ بك أنتَ، ومن الظاهر نحو: رأيتُ زيداً إياه. قال في شرحه «وأسقط ابن مالك هذا القسم من

---

(١) في م «عن».

(٢) في ط «يكون» بالياء.

(٣) ابراهيم ١٤ من الآيتين ١و٢، انظر القراءة في الإتحاف ٢٧١ والإملاء ٢/ ٣٦ والجامع ٩/ ٣٣٩ والكشاف ٢/ ٣٦٥ والكشف ٢/ ٢٥.

(٤) الشورى ٤٢ من الآيتين ٥٢و ٥٣/ وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله الذي له مافي السموات وما في الأرض.

(٥) النبأ ٧٨/ الآيتان ٣١-٣٢/ إن للمتقين مفازاً حدائق وأعنابا.

(٦) العلق ٩٦/ ١٥-١٦.

باب البدل وزعم أنه ليس بمسموع»[1] ثم رد عليه. لكنه خالف ذلك في توضيحه فتبعه حيث قال «ولا يبدل مضمر من ظاهر ونحو: رأيت زيداً إياه من وضع النحويين، وليس بمسموع»[2] ويبدل الظاهر من الضمير نحو ضربته زيداً. لكن لا يبدل الظاهر من ضمير حاضر «بدل كل» إلا إذا أفاد الإحاطة، فيبدل منه حينئذٍ نحو {تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا وَآخرِنا}[3] بخلاف ما إذا لم يفد الإحاطة خلافاً للأخفش. وأما بدل البعض نحو قوله:

١٩٨ أوعدَني بالسجن والأداهم

رجلي فرجلي شَثْنَةُ المناسم

وبدل الاشتمال نحو قوله:

١٩٩ذريني، إنّ أمرك لن يطاعا وما ألفَيْتِنِي حلمي مُضاعا[4]

فجائز مطلقاً.

---

(١) شرح الشذور ٤٤.

(٢) الأوضح ٣/ ٤٠٥.

(٣) المائدة ٥/ ,١١٤

١٩٨ من الرجزللعديل بن الفُرخْ بضم الفاء وسكزن الراء وقصة البيت في الشعر واشعراء ١/ ٣٢٥ وهو في الخزانة ٥/ ١٨٨ والعيني على هامش الأشموني ٢/ ١٣٢ والدرر ٦/ ٣٢

الشاهد: أوعدني..رجلي "حيث أبدل الاسم الظاهر "رجل "من ضمير الحاضر "ياء المتكلم "كبدل بعض من كل

* ١٩٩-من بحر الوافر، لعدي بن زيد العبادي. البيت لعدي في ديوانه ١٣٥ وفي الحماسة البصرية ١/ ٦٥ وفيها «أمري» مكان «حلمي» والخزانة ٥/ ١٩٠-١٩٤، والدرر ٦/ ٦٥-٦٧ش١٥٧٢ وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي ٢١٢. ونسب لرجل من بجيلة أو خثعم في الكتاب ١/ ١٥٦ والأصول ٢/ ٥١ وشرح المفصل ٣/ ٦٥. ولرجل من خثعم في الإفصاح / للفارقي ٢٨٦ ش ١٨١. وغير منسوب في شواهد التوضيح ٢٠٧ ش ٥٠٥ ومعاني القرآن/ للفراء ٢/ ٢٨٣ ومعاني القرآن / للأخفش ٢/ ٧٣ وابن عقيل ٢/ ٢٥١ ش ٣٠٢ والتمام ٢١ وشرح الكافية / لابن جماعة ٢٢٦ ش ٨٩ وشرح الكافية/ للاسترابادي ١/ ٣٤١ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٥٣ ش ١٥٣ وابن الناظم ٥٦٠.

الشاهد فيه قوله «ألفيتي حلمي مضاعا» حيث أبدل الاسم الظاهر «حلمي» من ضمير المخاطب «ياء المتكلم» التي جاءت مفعولاً به أول.

(٤) في م «مطاعا».

الخامس: عطف النسق

وهو تابع يتوسط أحد الحروف بينه وبين متبوعه وهو:

بالواو: وهي لمطلق الجمع في الحكم، فتعطف الشيء على مصاحبه نحو {فَأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الفُلْكِ المَشْحُونِ}[1]، وعلى سابقه نحو {لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ}[2]، وعلى لاحقه نحو {كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ}[3].

والقول بأنها للترتيب مردود بأمور منها: قولهم اختصم زيد وعمرو، وامتناعهم من أن يعطفوا في ذلك، بالفاء أو بثم، لكونهما للترتيب.

وبالفاء: وهي للجمع والترتيب والتعقيب، هو في كل شيء بحَسَبه نحو {أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ}[4] ونحو: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً}[5] ونحو دخلت البصرة فبغداد، إذا كان بينهما يومان ودخلت بعدهما. بخلاف ما إذا دخلتها بعد ثلاثة أيام.

واعتُرِض على الترتيب بقوله تعالى: {أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا}[6] وأجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها فجاءها بأسُنا. وعلى التّعقيبِ بقوله تعالى{فَجَعَلَهَا غُثَاءً}[7] أي جافّاً. وأجيب بأن التقدير: فمضت مدة فجعله غُثَاءً، وبأنّ الفاء نابت فيه عن ثُمَّ كعكسه في قوله:

---

(١) الشعراء ٢٦/ ١١٩.

(٢) الحديد ٥٧/ ٢٦.

(٣) الشورى ٤٢/ ٣.

(٤) عبس ٨٠/ ٢١.

(٥) الحج ٢٢/ ٦٣.

(٦) الأعراف ٧/ ٤.

(٧) الأعلى ٨٧/ ٥.

٢٠٠- كهزِّ الرُّدينيِّ تحت العجاج　　　　جرى في الأنابيب ثم اضطربْ

إذ الاضطراب لا يتأخر عن الهز. وكثيراً ما تقتضي الفاء السببية، إن كان المعطوف جملة نحو {فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ}[1] ونحو: سَها فسَجدَ، وزنى ماعز فرُجم.

وثُمَّ: وهي للجمع والترتيب والمهلة، أي التراخي نحو {أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ}[2] وأما قوله تعالى {وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا}[3] فالتقدير خلقنا أباكم آدم ثم صوّرناه، بحذف مضاف.

وحتى: وهي للغاية والتدريج والجمع. ومعنى الغاية آخر الشيء، والتدريج أن ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا إلى أن يبلُغَ الغاية، وهو الاسم المعطوف، ولذلك وجب أن يكون المعطوف جزءاً من المعطوف عليه، إمّا تحقيقا نحو أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها، أو تقديراً نحو:

---

*٢٠٠- من بحر المتقارب، لأبي دؤاد الإيادي واسمه جويرية بن الحجاج من قصيدة يصف فيها الفرس، أو لامرأة سمهرية تدعى ردينة. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في المغني ١٦٠ ش ١٨٦ وبعجزه بلا نسبة في الأوضح ٣/ ٣٦٣ ش ٤١٥. وهو منسوب لأبي دؤاد في ديوانه ٤٣ وشرح التصريح ٢/ ١٤٠ والسيوطي ١/ ٣٥٨ ش ١٦٧ وشواهد العيني على الحاشية ٣/ ٩٤ ش ٦٤١ والدرر ٦/ ٩٦-٩٧ ش٦٦٠٦ والزهرة ٢/ ٧١٤ وروى صدره هكذا:

كظهر　الرديني　بين　الأكف　............

ونسب إلى أبى دؤاد وامرأة من سمهر تسمى ردينة في العيني على هامش الاشموني ٢/ ٩٩ ش٦٤١. وغير منسوب في الهمع ٦/ ٢٣٧ ش٦٦٠٦ والجنى ٤٢٧ والأشموني ٢/ ٩٩ش٦٤١ وحاشية الصبان ٣/ ٩٤ش٦٤٠ وابن الناظم ٥٢٥.

الشاهد فيه قوله «ثم اضطرب» إذ الظاهر أن «ثم» هنا قد خرجت عن معناها الأصلي إلى موافقة الفاء في معناها، حيث أن اضطراب الرمح يحدث عقب الإهتزاز من غير تراخ.

(١) القصص ٢٨/ ١٥.

(٢) عبس ٨٠/ ٢١-٢٢.

(٣) الأعراف ٧/ ١١.

٢٠١ ألقى الصحيفة كي يخفّف رحلَه والزادَ حتى نعلَه ألقاها

فعطف نعله بحتى، وليس جزءاً مما قبلها تحقيقا، لكنها جزء، تقديراً، لأنّ معنى الكلام ألقى ما يثقله حتى نعله.

والغاية قد تكون غايةً في زيادة حسّيّة، نحو فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف، أو معنويّة، نحو مات الناسُ حتى الأنبياءُ، أو في نقصٍ كذلك نحو المؤمنُ يُجزى[1] بالحسنات حتى مثقالِ الذرّة، ونحو غلبك الناسُ حتى الصبيانُ أو النساءُ.

وبأم المتصلة، وتسمى المعادلة، وهي المسبوقة إمّا بهمزة التسوية، وهي الداخلة على جملة في محل المصدر سواء كانت هي والجملة المعطوفة عليها فعليتين نحو {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ}[2] أم اسميتين نحو قوله:

---

* ٢٠١- من بحر الكامل، لأبي مروان النحوي، ومنهم من ينسبه إلى المتلمس. استشهد به ابن هشام بلا نسبة في شرح القطر ٣٠٤ ش ١٤١ والأوضح ٣/ ٣٦٥ ش ٤١٦

والمغني ١٦٧ ش ١٩٩. وهو منسوب لأبي مروان في الكتاب ١/ ٩٧ وشرح التصريح ٢/ ١٤١ والأغاني ١٩/ ١٤٦ والخزانة ٣/ ٢١-٢٢ ش١٥٧و ٩/ ٤٧٢ والدرر ٤/ ١١٣-١١٥ ش ١٠٦٤. وللمتلمس في ديوانه ٣٢٧ وفي السيوطي ١/ ٣٧٠ ش ١٧٨.

وغير منسوب في الرصف ٢٢٨ ش ٢٣٠ والجمل للفراهيدي ١٨٥ وفيه «الحقيبة» مكان «الصحيفة» وشرح المفصل ٨/ ١٩ والحلى ١٦٠ ش ٢٦٥ وحاشية الصبان ٢/ ٢١٤ عرضاً و ٣/ ٩٧ ش ٦٤٣ والهمع ٤/ ١٧١ ش ١٠٦٤ والدرر ٦/ ١٤٠ش ١٦٤٠ والأصول ١/ ٤٢٥ وأسرار العربية ٢٦٩ وفيه ذكر لقصة البيت واللمع ٧٨ والجنى ٥٤٧ وتلقين المتعلم ٢٨٠ ش ٦٦ و ٢٨٣ ش ٦٩ وفيهما «الحقيبة» مكان «الصحيفة».

الشاهد فيه قوله «حتى نعله» على رواية النصب فإن النعل وإن لم تكن جزءاً مما قبلها على وجه الحقيقة فهي جزء منه بسبب التأويل فيما قبلها، لأن معنى الكلام: ألقى كل شيء يثقله حتى نعله، ولاشك أن النعل بعض ما يثقله. هذا وإن كلمة «نعله» في البيت تروى بالرفع وبالجر أيضا ولا يكون في الروايتين استشهاد.

(١) في ط زيدت كلمة «من» قبل «يجزى».

(٢) البقرة ٢/ ٦.

٢٠٢ ولستُ أُبالي بعد فقديَ مالكاً أمــوتيَ نــاءٍ أم هــو الآنَ واقــعُ

أم مختلفتين نحو: {سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ}[1]

أو بهمزة[2] يطلب بها وبأم التعيين نحو {أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَم السَّمَاءُ}[3] وضابطها أن يسد مسدها ومسد أم «أيٌّ» مضافةً إلى ضمير المتعاطفين، إذ يصح أن يقال في الآية أيُّهما أشدُّ خلْقاً. وفرّقوا بين» أم «هذه و «أم» السابقة بأنّ تلك لا تستحق جواباً، لأن المعنى فيها ليس على الاستفهام، وبأن الكلام معها خبر، يحتمل التصديق والتكذيب، وبأنها لا تقع إلا بين جملتين، وبأن الجملتين معها في تأويل المصدر، بخلاف هذه في جميع ذلك.

وسُمّيت أم فيهما متصلة، لأن ما قبلها وما بعدها لا يغني أحدهما عن الآخر، وهي في غير ذلك منقطعة، ويقال منفصلة. سُمِّيت بذلك لوقوعها بين جملتين مستقبلتين، مختصة بالجمل، فلا تدخل على مفرد.

والجملة بعدها قد يذكر جزآها، وقد يذكر أحدهما ويقدر الآخر، كما سيأتي في قولهم: إنها لإبلٌ أم شاءٌ، مرادفةٌ لـ (بل) نحو {هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ}[4]، أي بل هل،

---

* ٢٠٢- من بحر الطويل، وجدته منسوبا لمالك بن نويرة في ديوان مالك ومتمم ١٠٥ ولم أجده منسوبا في غيره. استشهد به هشام في المغني ٦١ ش ٥٥ وبصدره في الأوضح ٣/ ٣٦٨ ش ٤١٧. وهو في حاشية الصبان ٣/ ٩٩ ش٦٤٤ والهمع ٥/ ٢٣٩ ش ١٦٠٧ وشرح الأشموني ٢/ ١٠٣ ش ٦٤٤ والسيوطي ١/ ١٣٤ ش ٤٩ وابن الناظم ٥٢٨ وشرح التصريح ٢/ ١٤٢ والدرر ٦/ ٩٧ ش ١٦٠٧.

الشاهد فيه قوله «أموتي ناءٍ أم هو الآن واقع» فقد وقعت «أم» بين جملتين، وقد عطفت إحدى الجملتين على الأخرى، وهما اسميتان تتألف كل منهما من مبتدأ وخبر.

(١) الأعراف ٧/ ١٩٣.

(٢) في ط «همزة».

(٣) النازعات ٧٩/ ٢٧.

(٤) الرعد ١٣/ ١٦.

فمفاد «أم» فيه الإضراب، دون معنى همزة الاستفهام، إذ لا يدخل استفهام على استفهام. وقد تُضمَّنُ مع ذلك معنى الهمزة، أي همزة الاستفهام الحقيقي نحو: إنها لإبلٌ أم شاءٌ، أي بل أهي شاء. أو الإنكاري نحو {أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ}[1] أي بل أتَّخذَ، بهمزة مفتوحة مقطوعة دالة على إنكار اتخاذ البنات، إذ لو جعلت للإضراب المحض لزم الإخبار باتخاده البنات وهو محال.

وقد ترد محتملة للاتصال وللانقطاع نحو {قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللهِ عَهْداً فلن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ على اللهِ مَالاَ تَعْلَمُونَ}[2].

والعطف بأو، إن كان بعد الطلب فهي للتخيير، نحو تزوج هنداً أو[3] أختها. ويمتنع معه الجمع، أو للإباحة نحو جالس العلماء أو الزهاد، ويجوز معه الجمع.

وإن كان بعد الخبر فهي للشك نحو {لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ}[4]، أو التشكيك، ويعبر عنه بالإبهام نحو: {وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدَىً أَوْ فِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ}[5] أو التقسيم نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف، قال ابن مالك، والواو فيه أجود من «أو» وقد تأتي للإضراب نحو {وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ}[6]، اي بل يزيدون.

و بـ «بل» إن كان بعد النفي أو النّهي نحو: ما قام زيدٌ بل عمروٌ، ولا يقم زيدٌ بل عمروٌ، فهي لتقرير حكم متلوّها وإثبات نقيضه لتاليها. وخالف المبرد فأجاز نقل حكم متلوِّها لتاليها، كما بعد الإثبات والأمر، فعلى قوله: يجوز ما زيدٌ قائماً بل قاعداً، على معنى بل ما هو قاعداً كـ«لكن» في أنها تقرر حكمَ متلوِّها وتثبت نقيضه لتاليها، نحو: ما جاء زيدٌ لكنْ

---

(١) الزخرف ٤٣/ ١٦.

(٢) البقرة ٢/ ٨٠.

(٣) في ط «أم» وهو خطأ.

(٤) الكهف ١٨/ ١٩. المؤمنون ٢٣/ ١١٣.

(٥) سبا ٣٤/ ٢٤.

(٦) الصافات ٣٧/ ١٤٧.

عمروٌ، ولاتُهِنْ زيداً لكنْ عمراً[1]، فمفادها تقرير عدم المجيء وعدم الإهانة لزيد.

ولا يقع العطف بها إلا بعد نفي أو نهي، فإن وقعت بعد إثبات أو أمر، أو تلت واواً، أو تلتها جملة فهي حرف ابتداء للاستدراك نحو: قام أو ليقم زيدٌ لكنْ عمروٌ لم يقمْ، ونحو: {مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ}[2] أي ولكن كان رسول الله.

وإن كان العطف بـ «بل» بعد الإثبات والأمر نحو: جاء زيدٌ بل عمروٌ، وأكرمْ زيداً بل عمراً، فهي لنقل حكم ما قبلها لما بعدها، ويصير ما قبلها كأنه مسكوتٌ عنه.

وبـ «لا» وهي للنفي، أي نفي حكم متلوّها عن تاليها، إذ لا يعطف بها إلا بعد الإثبات والأمر والنداء نحو جاء زيد لا عمرو واضرب زيداً لا عمرا، ويا بنَ أخي لا ابنَ عمي.

ولا يُعطف غالباً، على ضمير رفع متصل، ولا يؤكّد، أي ضمير الرفع المتصل، غالباً، بالنفس أو العين، إلا بعد توكيده بمنفصل نحو {لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ}[3] قم أنت نفسُك أو عينُك، أو بعد فاصل ما نحو:

{مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا}[4] للفصل بـ «إلا» ونحو أكرمتُه نفسي أو عيني، للفصل بالمفعول. ومثالُ غير الغالب قوله صلى الله عليه وسلم «كنت وأبو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر»[5] ونحو قم نفسُك أو عينُك. وكلامه يقتضي أنّ «غالباً» خاص

---

(١) في ق «عمروا».

(٢) الأحزاب ٣٣/ ٤٠.

(٣) الأنبياء ٢١/ ٥٤.

(٤) الأنعام ٦/ ١٤٨.

(٥) انظر الحديث في كتاب بدء الخلق/ باب فضائل الصحابة ٢/ ٢٩٣ وفي صحيح مسلم - طبعة دار الشعب - كتاب فضائل الصحابة / باب فضائل عمر٣/ ٢٥٣.

بالعطف، لكن صرح به في التسهيل أيضاً[1].

ولا يعطف على ضمير خفض إلا بإعادة الخافض،حرفا كان أو اسما نحو {فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ}[2] و{قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ}[3] ولا يجب ذلك، خلافاً لأكثر البصريين، بدليل قراءة حمزة {وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ}[4] بخفض الأرحام،وقوله:

٢٠٣-............ فمـا بـك والأيـامِ مـن عجـب

بخفض الأيام ولو قَدَّمَ غالباً فقال: وغالباً لا يعطف... إلى آخره لأفاد أنه قيد في المسائل الثلاث. لعله اختار هنا أنه قيد في الأول فقط، ومحل الخلاف إذا كان المعطوف ظاهراً، فإن كان ضميراً وجب إعادة الخافض اتفاقاً.

[فصل] في تابع المنادى:

وإذا أتبع المنادى ببدل نحو يا زيدُ كُرْزُ، ويا زيدُ زَيْنَ العابدين، ويا عبدَ الله كُرزُ،

---

(١) انظر المساعد ٢/ ٤٦٩.

(٢) فصلت ٤١/ ١١وانظر القراءة في «البحر ٣/ ١٥٧، والإملاء ١/ ٩٦والاتحاف ١٨٥.

(٣) البقرة ٢/ ١٣٣.

(٤) النساء ٤/ ١

* ٢٠٣- عجز بيت من البسيط، لم أعثر على قائله وصدر البيت:

الآن قرّبـت تهجونـا وتشـتمنا ....

ويروى«فاليوم» مكان «الآن». وهو في ابن عقيل ٢/ ٢٤ ش ٢٩٨ وشرح المفصل ٣/ ٧٨ والكتاب ٢/ ٣٨٣ والمقرب ٢٥٦ والإنصاف ٤٦٤ والهمع ٢/ ١٠١ ش ٤٠٤ والدرر ٢/ ٨١ ش ٤٠٤ وشرح الكافية / لابن جماعة ٢١٦ وشرح الكافة/ للاستراباذي ١/ ٣٢٠وإعراب القرآن للنحاس١/ ٤٣١ والمقتصد ٢/ ٩٦٠ والإفصاح / ١٢٦.

الشاهد فيه قوله: بك والأيام «فقد عطف قوله الأيام» على الضمير المجرور محلاً بالباء - وهو الكاف - من غير إعادة الجار، وذلك جائز.

ويا عبدَ اللهِ زَينَ، العابدين، وبمعطوف عطفَ نسقٍ مجرّدٍ من ال نحو: يا زيدُ وخالدُ، ويا عبدَ اللهِ وخالدٌ، ويا عبدَ اللهِ وزينَ العابدين، فهو كالمنادى المستقل مطلقاً؛ أي سواء كان المنادى مبنياً أم معرباً فيضم إن كان مفرداً، وإلا نصب كما لو نُودي.

وتابع المنادى المبني غيرهما، أي الذي هو غيرُ[1] بدلٍ ومنسوقٍ مجرد من «أل» وهو النعتُ، والتوكيدُ، وعطفُ البيانِ، والمنسوقُ المقرونُ بـ «أل» يرفع إتباعاً للفظ، أوينصبُ إتباعاً للمحل نحو: يا زيدُ الحَسَنُ أو الحَسَنَ الوجْهِ، بالرفع والنصب فيهما. ويا تميم أجمعون وأجمعين ويا زيد بِشْرٌ وبِشْراً، و {يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ}[2] قرئ بالرفع والنصب.

وإنما لم يجعل المنسوق المقرون بأل، كالمجرَّدِ منها، ليكونَ كالمستقلِّ، لأن «أل» فيه تمنع من تقديره منادى، إذ لا يجتمع معه حرف النداء، بخلاف المجرد منها، إلا تابع أيٍّ وأيَّة، واسم إشارةٍ ذُكِرَ وصلةً لنداء أيٍّ، نحو: يا أيُّها الإنسانُ، ويا أَيَّتُها النفسُ، ويا هذا الرجلُ، فيرفع فقط لأنه المقصود بالنداء. وجوَّزَ المازنيُّ نصبَهُ. وإلا التابع المضاف المجرد من «أل» نعتاً كان، نحو: يا زيدُ صاحبَ عمرو، أو توكيداً، نحو: يا تميمُ كلَّهم أو كلَّكم. أو عطف بيان، نحو: يا زيدُ أبا عبد الله، فينصبُ فقط مراعاة لمحل المنادى، كما لو كان منادى، كتابع المنادى المعرب بأن يكونَ مضافاً أو شِبْهَهُ، وهو نعتٌ أو توكيدٌ أو عطفُ بيانٍ نحو: يا عبدَ اللهِ صاحبَ عمرو، ويا بَنِي تميم كلَّهم أو كلَّكم ويا عبدالله أبا زيد، فإنه يتعيَّن نصبه كما لو وقع تابعاً للمنادى المبني بل أولى.

---

(١) كلمة «غير» سقطت من ط.

(٢) سبأ ٣٤/ ١٠ انظر القراءة في الإتحاف ٣٥٨ والإملاء ٢/ ١٠٥ والبحر ٧/ ٢٦٣ والكشاف ٣/ ٢٨١.



باب في موانع الصرف

الاسم إن أشبه الحرف سُمِّي مبنيًّا، وغيرَ متمكّن، وإلاّ سُمِّي معرباً ومتمكناً. وهذا المعرب المتمكن إن لم يشبه الفعل سمي منصرفاً وأمكن، وإلاّ سمى غير منصرف وغير أمكن.

والمعتبر فيه من[1] شِبْهِ الفعل، كونُ الاسم فيه فرعيتان[2]: إحداهما لفظية، والأخرى معنويّة أو فرعيّة تقومُ مقامَهما، لأن في الفعل فرعيتين عن الاسم: إحداهما لفظية وهي اشتقاقه من المصدر، والأخرى معنوية[3] وهي احتياجه للفاعل[4]، والفاعل لا يكون إلا اسما، فلا يكمُلُ شَبَهُ الاسم إلا بالفعل، إلا إذا كانت فيه[5] الفرعيَّتان، أو ما يقوم مقامهما، وحينئذٍ يثقُلُ، كالفعل فلا يدخله تنوينٌ، ولا جرٌّ كالفعل[6].

إذا تقرر ذلك، فنقولُ: موانعُ صرفِ الاسمِ (وتسمى عللاً)[7] تسعة:

الجمع، وهو فرع الوحدة، ووزنُ الفعل وهو فرع الاسم، لأنَّ وزنَ كلٍّ منهما مخالفٌ لوزن الآخر، فإذا وُجد في الاسم وزنٌ للفعل كان فرعاً بالنسبة إلى وزنه، والعدلُ وهو فرع المعدول عنه، والتأنيثُ وهو فرع التذكير، والتعريفُ وهو فرع التنكير، والتركيبُ وهو فرع الإفراد، وزيادة الألف والنون[8] وهي[9] فرعُ المزيد عليه، والعجمةُ

---

(١) كلمة «من» سقطت من م.

(٢) في م «علتان فرعيتان».

(٣) كلمة «معنوية» سقطت من م.

(٤) في ط «إلى الفاعل».

(٥) «فيه» سقطت من ط.

(٦) عبارة «فلا يدخله تنوين ولاجر كالفعل» سقطت من م.

(٧) في ط زيدت كلمة «فرع» بعد «وتسمى».

(٨) في م «الألف واللام» وهو خطأ.

(٩) في م «وهو».

وهي فرع العربية لأصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة إلى ما يأخذونه[١] من غيرها. والوصفُ وهو فرعُ الموصوفِ، وتسميةُ كلٍّ واحدٍ[٢] منها ماعدا الجمعَ وألفَ التأنيثِ مانعاً وعلَّةَ مجاز[٣]، إذ كلٌّ منها جزءُ مانعٍ[٤]، وجزءُ علَّةٍ والمانع التام والعلة التامة مجموع اثنتين منها، منها، أو واحدةٌ تقومُ مقامهما. وهذه التسعة يجمعها قوله، أي بعض النحويين:

اجمــعْ وَزنْ عــادلا أنِّــث بمعرفــة ... ركِّبْ وزد عجمةً فالوصف قد كمُلا

بتثليث الميم.

والاسم نوعان: نوع يمتنع صرفه بعلَّة واحدةٍ وهو شيئان: ما فيه ألف التأنيث وصيغة منتهى الجموع. ونوع يمتنع صرفه بعلتين وهو قسمان:

قسمٌ يمتنع صرفُهُ معرفةً، وينصرفُ نكرةً، وهو ما كانت العَلَميَّةُ إحدى علَّتيه، والأخرى التركيب، أو الألف والنون، أو التأنيث والعجمة، أو وزنُ الفعلِ، أو ألفُ الإلحاقِ أو العدلُ، وهو تحوُّلُ الاسم عن صفته الأصليَّة إلى أُخرى، مع اتحاد المعنى بغير إلحاق ولا إعلال.[٥] فخرج نحو رُجيْل، لتفاوُتِ المعنى، ونحو: كوثر لإلحاقه بجعفر، ونحو: مقام لإعلاله.

وقسم يمتنع صرفه معرفة ونكرة وهو ما وضع صفة له وكان في[٦] آخره ألف ونون ونون أو كان موازنا للفعل أو معدولاً.

وقد أخذ في بيانها فقال: فالتأنيث بالألف مقصورةً، أو ممدودةً كـ بُهمى، اسمٌ

---

(١) في م «مايبدونها».

(٢) في م «واحدة».

(٣) في م «مجازاً».

(٤) العبارة «إذ كل منها جزء مانع» سقطت من م.

(٥) العبارة من قوله «وهو العدل.... إلى هنا» سقطت من م.

(٦) «في» سقطت من م.

لبنت، وصحراءَ، والجمعُ المماثِلُ لمساجدَ[1] ومصابيح، وهو الجمعُ المتناهي. ويقال له الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، وإن لم يكن أوله ميماً، كدراهمَ ودنانيرَ. كل منهما يستقل بالمنع من الصرف، أمّا ألف التأنيث، فلأنها زيادةٌ دالّةٌ على التأنيث، لازمةٌ لبناء[2] ما هي فيه، بخلاف غيرها، ففي المؤنث بها فرعيّة لفظيّة، وهي لزومُ الزيادةِ، وفرعيَّةٌ معنويَّةٌ وهي دلالته على المؤنث. وأمّا الجمعُ المذكور، فلأنَّ فيه فرعيَّةً لفظيةً من جهة عدمِ النظير[3] وفرعية معنوية من جهة الجمع. لكنْ إنْ لحقتْهُ الهاء، كصياقلة، وصيارفة، فقد أشبه المفرد كطواعية وكراهية، فقاوم ذلك ما حصل[4] فيه من العلَّةِ الفرعيَّةِ فصُرِفَ. وفي معنى ألف التأنيث المقصورة، ألفُ الإلحاق المقصورة، كما في علْقَى[5] وأرْطَى علَمين لأن ما هي[6] فيه بزنة المؤنث بالألف المقصورة كعلْقى فإنه بزنةِ سَكْرَى، بخلاف ما فيه ألفُ الإلحاقِ الممدودةِ كعلياء، فإنّه ليس بزِنةِ حمراء، بل بزِنة قرطاس.

والبواقي من الموانع منها ما لا يمنع إلا مع العَلَميّة، وهو ثلاثة:

أحدها: التأنيث بغير الألف، سواء كان علماً لمؤنث، أم لمذكر، مجرداً كان أو زائداً على ثلاثة أحرف، محرَّكِ الوسطِ أم لا، كفاطمةَ وطلحةَ وزينَبَ وسَقَرَ وهندَ. ويجوز في نحو: هند، مما هو ثلاثيّ ساكنُ الوسطِ، وليس بأعجميٍّ ولا منقولٍ، وجهان: الصرفُ، نظراً إلى خِفَّةِ وسطِهِ بالسكون، وعدمُ الصَّرفِ، وهو أوْلى عند الجمهور، نظراً إلى وجود العلَّتين، فهما يؤثران جوازَ منعِ الصرفِ لا تحتُّمَه، بخلاف نحو: سَقَرَ وبَلْخَ اسم لبلد،

---

(١) في م «كمساجد».

(٢) في م «لبقاء».

(٣) في م «النظر».

(٤) في م «ما حمل».

(٥) العبارة في م هكذا «الالحاق المقصور كعقلى».

(٦) كلمة «هي» سقطت من م.

وزيدَ اسم لامرأة [1] فإنه يتحتَّمُ منعُ صرفِها، وإن كانت ثلاثيَّة لتَنَزُّلِ حركةِ سَقَر منزلةَ الزائد على الثلاثة، ولحصولِ الثقَلِ بالعُجمةِ في بلْخ، وبالنقْلِ من المذكَّر إلى المؤنث في زيد اسم امرأة[2].

والثاني: **التركيب المزجي**، وهو جعل اسمين اسماً واحداً، مُنزَّلاً ثانيهما[3] منزلةَ هاء التأنيث، ولم يختم بـ «ويه» كمعدي كَرِب، وبعلبكّ، وحضْرَموت.

وخرج بالمزجيّ، الإضافيُّ كامرئ القيس فمصروف، والاسناديُّ كـ «شابَ قرناها» فمحكيٌّ[4] والمركَّبُ من الأعدادِ والظروفِ والأحوالِ فمبنيّ كما مر.

والثالث: **العجمةُ** بأن يكونَ الاسمُ من أوضاعِ غيرِ العربِ، كإبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاقَ، فلا يؤثر شيء من الموانع الثلاثة مع غيرِ العَلميّة، فيصرف صِنْجَة وقائمة وإن وجد فيها علَّة أخرى مع التأنيثِ، وهي العُجمة في صنجة والصفة في قائمة. ويصرف أذربيجان إذا نكّر، وإن وجد فيه العلمية والتركيب والزيادة.

ومنها ما يمنع تارة مع العلمية وأخرى مع الصفة وهو ثلاثة أيضاً.

أحدها العدلُ، وهو في العَلَم كعُمَر وزُفَر معدولَين عن عامرٍ وزافِرٍ -وطريقُ العلمِ بعدله سماعُه- غيرَ منصرفٍ عارياً عن سائر الموانع. فإن ورد مصروفاً فليس معدولاً نحو: أُدَد، أو ممنوعَ الصرفِ وفيه مع العَلَميَّة علةٌ أخرى فكذلك، نحو: طُوى فإنَّ فيه مع العَلَمية التأنيثَ، وفي الصفة كمثنى معدول عن اثنين اثنين، وثلاث معدول عن ثلاثةٍ ثلاثةٍ، وأُخَرَ بضم أوله وفتح ثانيه معدولة عن آخَرَ، إذ هو جمعُ أخرى، أنثى آخَر، بفتح أوله وثانيه، وهو معدول لأن حقه أن يُستغنى فيه بأفعل عن فُعَل، بضمٍّ أوله وفتحِ ثانيه، لتجرده من

---

(١) في م «المرأة».

(٢) في م «مرأة».

(٣) كلمة «ثانيهما» ساقطة من م.

(٤) في م «محكي».

أل، كما يستغني بأفضلِ عنِ فضلِ، نحو: رأيتها مع نسوة أفضلِ منها. وتقدم بيانه في اسم التفضيل.

والثاني: الوزن للفعل، وهو في العلم كأحمد ويزيد، وفي الصفة كأحمر.

والثالث: الزيادة للألف والنون، وهي في العلم كعثمان، وفي الصفةِ كغضبان.

وشرطُ تأثيرِ الصفة في منع الصرفِ أصالتُها وعدمُ قبولِها التاءَ، إما لأنها لا مؤنَّثَ لها كأكْمَرَ لكبيرِ الكَمَرَةِ[1]، أو لها مؤنثٌ، لكنَّها لا تقبلُ التاءَ، لكونها من بابِ أفعلَ فعلاء، أو من باب فَعْلان فَعْلى كأحمر، فإنَّ مؤنَّثه على حمراء، وكسكران فإنَّ مؤنَّثه على سَكْرَى. فأرنبٌ وصفوانٌ بمعنى ذليل أيْ: ضعيف، وقاسٍ، ويعملُ وندمانٌ من المنادمة نحو: هذا الرجلُ أرنبٌ، وقلبٌ صفوانٌ، ورجلٌ يعملُ ورجلٌ ندمان، منصرفةٌ لقبولِ الأخيرينِ التاءَ، تقول يعملة وندمانة، ولعُروضِ وصفيَّةِ الأوَّلينِ، لأنهما وُضِعا اسمين للحيوانِ المعروفِ، والحجرِ الأملس، فلا أثرَ لما طرأ من الوصفيَّة كما لا أثر لما طرأ من الاسميّة، في نحو: أبطَحَ وأدْهَمَ وأرْقَمَ. وخرج بقوله من المنادمة، ندمانٌ من الندم، فممنوعٌ من الصرفِ؛ لأنَّ مؤنَّثه على فُعلى.

وشرْطُ العُجمة، أيْ تأثيرُها، كونُ علَميَّتها في اللغةِ العجمية، والزيادةُ على الثلاثةِ، فنُوحٌ مثلاً منصرفٌ لعدم زيادتِهِ على الثلاثةِ، وكذا لِجَامٌ ونَيروزٌ نكرَتَينِ أو عَلَمينِ لمذكَّرينِ في لغتنا لانتفاء علميتهما في لغة العجم.

وشرْطُ الوزْنِ، أي تأثيرُهُ، اختصاصُهُ بالفعلِ كشمَّرَ، بالتشديد وضُرب بالبناء للمفعول حالةَ كونِهما عَلَمين، أو افتتاحُهُ بزيادةٍ هي بالفعل أولى، بأن تَدُلَّ في الفعل دون الاسم، كأحمَرَ صفةً، وكأفكل علماً، إذ الهمزة فيهما لا تدلّ، وفي موازنهما، في الفعل نحو: أذهبُ تدلُّ على المتكلم.

---

(١) في م العبارة «إما لأنه لامؤنث لها كالكبير الكمرة».

باب في حكم ألفاظ العدد: تذكيراً وتأنيثاً وتمييزاً

قال ابن الحاجب: العدد ما وُضِعَ لكمية آحاد الأشياء، فالواحد عدد، وقال غيره من الحُسَّاب: العدد ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء، فالواحد ليس بعدد. والأول هو المناسب، لقول المصنِّفِ كغيرِه: الواحد والاثنان وما وازن فاعلاً، مفرداً كان كثالث ورابع، أو[1] مركباً كثالثَ عشَرَ ورابعَ عشَرَ وثالثٍ وعشرينَ[2]، والعشْرةُ حالةَ كونِها مركَّبةً، كأحدَ عشَر، وثاني عشَر، يُذَكَّرْنَ مع المذكَّرِ ويؤنثن مع المؤنث فتقول: واحدٌ واثنان، والجزء الثالث والجزء الخامس عشر والخامس والعشرون، ويؤنثن مع المؤنث فتقول: واحدة واثنتان، والمقالَةُ الثالثةُ، والخامسةَ عشرةَ، والخامسة والعشرون. والثلاثة والتسعة[3] وما بينهما مطلقاً، أي سواء أكانت[4] مفردة [5] كثلاثةِ رجالٍ وثلاثِ نِسوةٍ، أو مركَّبة كثلاثةَ عشر رجلاً، وثلاثَ عشْرةَ امرأةً، وثلاثةٍ وعشرين رجلاً وثلاثٍ وعشرينَ امرأة. والعشرة حالة كونها مفردة كعشرةِ رجالٍ، وعشرِ نسوة بالعكس، أيْ يُذَكَّرْنَ مع المؤنَّث، ويؤنَّثْنَ مع المذكَّرِ، كما مثَّلنا؛ لأنها أسماءُ جماعاتٍ، كزُمرة وأمَّة، وفرقة، فالأصلُ[6] أن تكون بالتاء لتوافق نظائرَها، فاستُصْحِبَ الأصلُ مع المذكَّر لتقدُّم رتبته، وحذفت مع المؤنث للفرق، ولأنَّ المذكَّرَ خفيفٌ فلحقته التاء، والمؤنثَ ثقيلٌ فحذفت منه. وأما قوله تعالى{مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا}[7] فعلى حذْف مضاف إليه أي عشْرُ حسناتٍ أمثالَها. واكتسب فيه

---

(١) في م «ومركبا».

(٢) «وثالث وعشرين» ساقطة من م.

(٣) «والتسعة» ساقطة من م.

(٤) في ق م «كانت» بدون همزة.

(٥) في م «منفردة».

(٦) في م «والأصل».

(٧)الأنعام ٦/ ١٦٠.

المضاف من المضاف إليه التأنيث.

هذا كله إذا لم يحذف المعدود، فإن حذف جاز حذف التاء مع المذكر كقوله في الخبر[1] «وأتبعه بستٍ من شوال»[2].

وتمييز المائة وما فوقها، مفردٌ مخفوض، نحو: مائة رجلٍ، ومائتي رجلٍ، وألفُ رجلٍ، وألفَي رجلٍ، وثلاثة آلافِ رجلٍ وهكذا.

وقد تضاف[3] المائة إلى جمعٍ نحو: {ثلاثَ مِائَةِ سِنِينَ}[4] على قراءة الإضافة، وقد تميز بمفرد منصوب كقوله:

٢٠٤ إذا عاش الفتى مائتين عاما ... فقد ذهب المسرّةُ والفتاءُ

وتمييز العشرة حالة كونها مفردة وما دونها[5] إلى ثلاثة، مجموعٌ مخفوضٌ، نحو: عشرةِ

---

(١)«في الخبر» سقطت من م.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي / كتاب الصيام باب استحباب الصوم ستة أيام من شوال(المطبعة المصرية بالأزهر) ٨/ ٥٦. وسنن ابن ماجة حديث ١٧١٦ (الكتب العلمية -بيروت).

(٣) عبارة «وقد تضاف» سقطت من م.

(٤) الكهف١٨/ ٢٥ ولنظر القراءة في الأتحاف ٢٨٩ والاملاء ٢/ ٥٥ والبحر ٦/ ١١٧ والجامع ١٠/ ٣٨٧ والكشاف ٢/ ٤٨١.

* ٢٠٤ -من بحر الوافر، للرُّبيع بن ضبع الفزاري، وينسبه البعض ليزيد بن ضبة. ويروى «أودى» مكان «ذهب» و «اللذاذة / والبشاشة» مكان «المسرة». استشهد ابن هشام بصدره بلا نسبة في الأوضح ٤/ ٢٥٥ ش ٥٢٦. وهو منسوب للربيع (بالتصغير) في الكتاب ١/ ٢٠٨ وشرح التصريح ٢/ ٢٧٢ والعيني على هامش حاشية الصبان ١/ ٦٧ ش ٨٨٥ واللسان (فتا) ١٥/ ١٤٥ والحماسة البصرية ٢/ ٣٨١ وشرح المفصل ٦/ ٢٣ والخزانة ٧/ ٣٧٩ ش ٥٤٥ وأمالي القالي ٣/ ٢١٥ وما يجوز للشاعر ٢١٥ والاقتضاب ٣/ ١٩٨ والنوادر للقالي ٢٢١. وليزيد في الكتاب ٢/ ١٦٢. وغير منسوب في: المقرب ٣٣٤ وشرح الجمل/ ابن هشام ٣٢٠وأدب الكاتب ٢٩٩ وشرح أبيات سيبويه/ ابن النحاس ٧١ ش ١٣٢ وشرح الكافية / الاسترابادي ٢/ ١٥٤ومجالس ثعلب ١/ ٢٧٥ والمقتصد ٢/ ٧٣٤. وصدره بلا نسبة في الهمع ٤/ ٧٦ ش ٩٨٠ والإيضاح في شرح المفصل ٣٥٣ ش ١٢٩ والأشموني ٢/ ٣٧٢ ش ٨٨٥ وأساس البلاغة (فتى) ٣٣٤ والصحاح (فتا) ٦/ ٢٤٥١ والمقتضب/ للمبرد ٢/ ١٦٩ والممدود والمقصور/ للوشاء ٤٣.

الشاهد فيه قوله «مائتي عاما» حيث نصب التمييز وكان من حقه أن يجر بالإضافة فيقول «مائتي عام».

(٥) «وما دونها» ساقطة من ق.

رجالٍ وثلاثةِ رجالٍ وتسعةِ رجال. وقد يكون مميَّزُها اسمَ جنسٍ أو اسمَ جمعٍ، فيخفض بمن كقولك: ثلاثةٌ من التمرِ، وعشرةٌ من القوم. قال الله[1] تعالى {فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ}[2] وقد يخفض[3] بالإضافة كقوله تعالى {تِسْعَةُ رَهْطٍ}[4]، وقوله صلى الله عليه وسلم «ليس فيما دونَ خمسِ ذودٍ صدقة»[5].

وهو مقصور على السماع، إلا المائةُ فمفردة، نحو: ثلاثمائة رجلٍ[6]،وتسعمائة رجلٍ فهو مستثنى من تمييز مادون العشرة، لأنهم لا يضيفون العشرة إلى المائة، فلا يقولون عشر مائة استغناء بالألف. وحكى الفرَّاء أنّ بعضَ العربِ يقولُ عشرُ مائةٍ، وأنّ أهل هذه اللغة هم الذين يقولون عشرُ مِئِين، وعليه يصِحُّ عَوْدُ الاستثناءِ إلى الجميع.

وتمييز كم الخبرية كالعشرة[7]، أي كتمييزها مفردةً، في كونه مجموعا مخفوضاً، وكتمييزِ المائةِ، في كونه مفردا مخفوضاً، فتقول: كم رجالٍ جاؤوك وكم رجلٍ جاءك. والثاني أكثر وأبلغ.

وتمييز كم الاستفهامية المجرورة بالباء، كالأحدَ عشَرَ، أي كتمييزِها في كونه مفرداً منصوباً على الأصل. وقد مر في[8] بابه، وكتمييز المائة في كونه مفرداً مخفوضاً بمن مضمرة، لا بالإضافة، خلافاً للزَّجَّاج، فنقول بكم درهما[9] اشتريت ثوبَك؟ وبكم

---

(١) لفظ الجلالة حذف من «ق».

(٢) البقرة ٢/ ٢٦٠.

(٣) في م «تخفض».

(٤) النمل ٢٧/٤٨ والآية بتمامها وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الأرض ولايصلحون.

(٥) ابن ماجة (زكاة) ٨، النسائي (زكاة) ١٨.

(٦) سقطت كلمة رجل من ط.

(٧) «كالعشرة» سقطت من م.

(٨) في ط «على».

(٩) في ط م «دراهم».

درهمٍ اشتريتَه؟ أما تمييز غير المجرورة[1] فيتعين نصبه كما مر في باب التمييز. وما عُلِم من أنَّ تمييزَ الأحدَ[2] عشرَ ونحوها مفرد، لا يخالفه قوله تعالى {وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَماً}[3] لأن التمييز محذوفٌ أي فرقة. وليس «أسباطاً» تمييزاً بل بدل من اثنتي عشرة. على أن الكسائي ذهب إلى جواز وقوع تمييز ذلك جمعاً، وتبعه[4] الزمخشريّ، وكذا الشيخُ بدرُ الدين بنُ مالك، فقال: وقد يؤتى به جمعاً صادقاً على الواحد منها فيقال عندي عشرون دراهم، على معنى: «عشرون شيئاً كل واحد منها دراهم»، ومنه {وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَماً}[5] أي اثنتي عشرة فرقةً كلُّ فرقةٍ أسباط[6].

ولما كانت كم الخبريّة والاستفهامية كنايتين عن العدد، إذ معنى الخبرية عدد كثير، ومعنى الاستفهامية أيّ عدد، ذُكر تمييزهما[7] في باب العدد.

ولا يميز الواحد والاثنان، فلا يقال واحد رجل، ولا اثنا رجلين[8] لأن قولك رجل، يفيد الجنسية والوحدة، وقولك رجلان يفيد الجنسية وشَفْعَ الواحد[9] فلا حاجة حاجة إلى الجمع بينهما، وفي معنى الاثنين الاثنتان والثنتان، وقوله الشاعر:

---

(١) في م «المجرور».

(٢) في م «الاحدى عشر».

(٣) الأعراف ٧/ ١٦٠ وقد سقطت كلمة «أمما» من ط م.

(٤) في م «وتبعه في ذلك....».

(٥) الأعراف ٧/ ١٦٠وقد سقطت كلمة «امما» من ط م.

(٦) العبارة في م هكذا «أي اثنتي عشرة فرقة أسباطا».

(٧) في م «تمييزها».

(٨) في ط م «اثنان رجلين».

(٩) العبارة في م هكذا «وقولك رجلان رجلين الجنسية الواحد».

٢٠٥ كـأن خـصـيـيه مـن التـد لـد ل

ظرفُ عجوز فيه ثِنتا حنظلِ

ضرورة من جهة ذكر تمييز ثنتين، ومن جهة عدم مطابقته لهما، وكان حقُّه إذ ميَّز أن يقول ثنتا حنظلتين، والله أعلم.

---

٢٠٥ من الرجز ينسب لكثيرين. وهو في شرح التصريح ٢/ ٢٧٠ وشرح الفصيح ٢٤٠ ش٥٧، فصيح ثعلب ٨٥،ما يجوز للشاعر للقزاز ١٣٤ش ٣٥١. التمام ١٠٧. دلائل الإعجاز ٣٨٠. المقتضب للمبرد ٢/ ١٥٦. الدر السمين ١/ ٣٨٦ ش٤٩٥. تهذيب إصلاح المنطق ٤٠٧. المقرّب ٣٩٨.

الشاهد فيه قوله: ثنتا حنظل "حيث ذكرت "الثنتين" مع امعدود، وليس ذلك مستعـملا في العربية، وإنما المستعمل أ ن يثنّى المعدود، فيقال فيه: حنظلتان.



خلاصة الدراسة

بعدهذه الرحلة مع كتاب بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب، **لأبي يحيى الأنصاري** فقد توصلت إلى الملاحظات التالية عنه:

أولا: كان شديد التأثر بابن هشام، ولعل الملاحظات التالية دليل على ذلك.

أ - كان يعتمد في كثير من آرائه على كتب ابن هشام المختلفة وعلى رأسها: المغني، وأوضح المسالك، وشرح القطر.

ب -قلّة المواقف التي يخالفه فيها.

ج - اتباعه التقسيم الذي وضعه ابن هشام في كتابه.

ثانيا: أكثر زكريا من الشروح لكتب الآخرين، وهي كتب منوعة في علوم العربية والقراءات الدينية والمنطق والحساب.

ثالثاً: عرف عنه التدين والزهد فقد كان متصوفا، كما أتصف بمناقب حميدة كالورع والنزاهة، ومحاربة الظلم.

رابعاً: اعتمد الحديث النبوي الشريف ضمن مصادره متأسّياً في ذلك ابن هشام.

خامساً: أغفل ذكر عبارة المتن الأصلية لكتاب شرح شذور الذهب، فمزج المتن بالشرح (مع المحافظة على تقسيم الأبواب الرئيسية) وصاغ شرحه في قالب جديد.

سادساً: اتبع في شرحه طابعاً تعليمياً تمثل في النواحي التالية:

يذكر القاعدة ثم يأتي بأمثلة توضحها، وبعد ذلك يورد شواهد شاملة.

توسط في شرحه بين الإيجاز المخل والإسهاب الممل.

يعرّف الباب الذي يتناوله أولاً ثم يبدأ الشرح.

سابعاً: تصرّف أحيانا بشواهد ابن هشام فزاد عليها أو أسقط بعضها.

ثامناً: خالف منهج ابن هشام فلم يختم الفصل المتحدث عنه بآية كريمة كما كان يفعل ابن هشام.

تاسعاً: لم يكن يمتلك قدرة ابن هشام على الإحاطة والشمول والاستقصاء.

عاشراً: أعتقد ان الدافع لشرحه كتاب "الشذور" هو إعجابه بابن هشام، أولاً، ومسايرته للطابع العام للتأليف في عصره، وهو تأليف تطغى عليه الشروح والحواشي كما أسلفنا.



المصادر والمراجع

- الإبدال، لأبي الطيب عبد الواحد اللغوي تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق ١٣٨٠هـ.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للشيخ أحمد الدمياطي، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، مصر ١٣٥٩هـ.
- الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٩٨٤.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت ط ١١/ ١٩٩٥.
- أدب الكاتب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، الرسالة بيروت ط٢/ ١٩٨٥.
- ارتقاء السيادة للشيخ يحيي الشاوي، تحقيق الدكتور عبد الرزاق السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر / العراق، ط١/ ١٩٩٠.
- ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق مصطفى النماس – القاهرة.
- إرشاد الهادي، لسعد الدين التفتازاني، تحقيق عبد الكريم الزبيدي، دار البيان العربي – جدة ط١/ ١٩٨٥.
الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨١.
- أساس البلاغة، لجار الله محمد بن عمر الزمخشري، دار الشعب بالقاهرة، ١٩٦١.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، تحقيق على البجاوي، مصر ١٩٦٠.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي بدمشق، ١٩٥٧.
- الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسين بن دريد الأزدي، تحقيق عبد السلام هارون مكتبة المثنى بغداد، ط٢/ ١٩٧٩.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، دار الكتاب العربي – بيروت.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهيل بن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت ط١/ ١٩١٢.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، للبطليوسي. تحقيق الدكتور حمزة النشرتي. دار المريخ، الرياض ١٩٧٩.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق شاكر وهارون، دار المعارف بمصر، ١٩٧٠.

- الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا و بيروت، ١٩٨٧.
- الأضداد، لأبي يوسف يعقوب بن السكيت، المطبعة الكاثوليكية لليسوعيين، بيروت ١٩١٢(ضمن ثلاثة كتب في الأضداد).
- الأضداد، للأصمعي (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد) المطبعة الكاثوليكية لليسوعيين.
- إعراب القرآن، للزجاج، تحقيق الأبياري دار الكتاب اللبناني – بيروت ط٣/ ١٩٨٦.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق الدكتور غازي زاهد، مكتبة النهضة ط٢/ ١٩٨٥.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لأبي عبد الله الحسين «ابن خالويه»، دار ومكتبة الهلال بيروت، ١٩٨٥.
- اعتراض الشرط على الشرط، لابن هشام الأنصاري، تحقيق عبد الفتاح الحموز، دار عمار للنشر عمان ط١/ ١٩٨٦.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، للدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط٤/ ١٩٨٣.
- الإعراب وبناء الجملة في النحو العربي، للدكتور مهدي المخزومي، دار المعارف مصر، ط٣/ ١٩٨٨.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٠ / ١٩٦٢.
- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني علي بن الحسين، مصور عن طبعة دار الكتب، مطبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي بلا تاريخ.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، لأبي نصر الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة بيروت ط٣/ ١٩٨٠.
- الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي، ضبطه أحمد سليم الحمصى، ومحمد أحمد قاسم ط١/ ١٩٨٨.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية للكتاب القاهرة ١٩٨٣.
- ألغاز ابن هشام في النحو، لابن هشام الأنصاري، تحقيق أسعد خضير، دار الحكمة للطباعة والنشر، دمشق، ط٣/ ١٩٨٥.
- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق الدكتور فخري صالح قدارة، دار عمار

ودار الجيل، بيروت ١٩٨٩.
- أمالي ابن الشجري، لأبي السعادات هبة الله علي بن حمزة العلوي، حيدر آباد الدكن ١٣٤٩هـ.
- الأمالي، لأبي علي القالي، تحقيق سعيد العريان. المكتبة التجارية القاهرة ط١/ بلا تاريخ.
- أمالي المرتضى، للمرتضى، علي بن الحسين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٤.
- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء عبدالله ابن الحسين العكبري. دار العلمية بيروت ط١/ ١٩٧٩.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل ١٩٨٢.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط٥/ بلا تاريخ.
- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي مطبعة العاني / بغداد.
- البحر المحيط في التفسير لمحمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي، دار الفكر بيروت ١٩٩٢.
- بحوث ومقالات للدكتور رمضان عبدالتواب، الخانجي ١٩٨٨.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة بيروت بلا تاريخ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- البلغة في أصول اللغة، لمحمد بن صديق حسن خان القنوجي، تحقيق نذير محمد مكتبي، دار البشائر الإسلامية، بيروت ط١/ ١٩٨٨.
- البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق حسن السندوبي المطبعة العلمية بالقاهرة، ١٣١١هـ.
- تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، مطبعة دار الكتاب العربي، بيروت.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٧.
- التسهيل، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي ١٩٦٧.

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور عباس مصطفى

الصالحي، المكتبة العربية ط١/ ١٩٨٦.
- التعريفات، للشريف علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت ط١/ ١٩٨٣.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، مصر، ١٣٤٤ هـ.
- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، مطبعة البابي الحلبي،مصر ١٩٧٢.
- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، جامعة بغداد ١٩٨١.
- تلقين المتعلم من النحو، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق الدكتور جمال عبد العاطي مخيمر، ط١/١٩٨٩.
- التمام في أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق أحمد ناجي القيسي وزميله، مطبعة العاني، بغداد ط١/ ٦٢.
- تهذيب إصلاح المنطق، للخطيب التبريزي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الأفاق بيروت ط١/ ١٩٨٣.
- التهذيب الوسيط في النحو، لسابق الدين محمد بن علي بن يعيش الضبعاني، تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت ط١/ ٩١.
- توجيه بعض التراكيب المشكلة، لابن هشام الأنصاري، تحقيق عبد الله الحسني، مطبعة السعادة، مصر ط١/ ١٩٩٠.
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر.
- الجامع الصغير في النحو، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور أحمد الهرميل، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٥.
- الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، الرسالة، بيروت. ودار الأمل الأردن، ط١/ ١٩٨٤.
- الجمل في النحو، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني، دراسة وتحقيق يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت ط١/ ١٩٩٠.
- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد، للدكتور محمد إبراهيم عبادة دار المعارف، الإسكندرية.

- الجملة النحوية نشأة وتطوراً، للدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، مكتبة الفلاح، الكويت ١٩٨٧.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المروي، تحقيق قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط٢/ ١٩٨٣.
- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمد بن الخطاب القرشي، تحقيق الدكتور محمد علي الهاشمي، دار العلم، دمشق ط٢/١٩٨٦.
- حاشية محمد الأمير بهامش مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، ومطبعة فيصل البابي الحلبي.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، ومطبعة عيسى البابي الحلبي.
- حاشية يس العليمي على شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، بلا تاريخ.
- الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق. ودار المنارة بيروت ١٩٧٨.
- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، للدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، دمشق ط٢/ ١٩٩٢.
- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم، بيروت، ١٩٧١.
- حروف المعاني، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ودار الأمل، الأردن، ط١/ ١٩٨٤.
- الحماسة البصرية، لعلي بن أبي الفرج، تحقيق مختار الدين أحمد، حيدر آباد، ١٩٨٣.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة ط٣/ ١٩٨٩.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب العربي، بيروت.
- الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم بدمشق.
- دراسات نحوية، لمنى إلياس. مطابع مؤسسة الوحدة، ١٩٨٠.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لابن حجر، تحقيق محمد سيد جهاد الحق، مصر ١٣٨٥هـ.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ط١/ ١٩٨١.
- دقائق التصريف، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق الدكتور ناجي القيسي والدكتور حاتم الضامن

والدكتور حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧.
- دلائل الإعجاز، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني، مطبعة المدني بالقاهرة، ط٢/ ١٩٨٩.
- ديوان إبراهيم بن هرمة القرشي، تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان، دمشق ١٩٦٩م.
- ديوان ابن أحمر (عمرو الباهلي) جمع وتحقيق حسين عطوان، دمشق، بلا تاريخ.
- ديوان الأحوص (عبد الله بن محمد)، تحقيق عادل سليمان جمال.
- ديوان الأخطل (غياث بن غوث)، شرحه مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية ط١/ ١٩٨٦.
- ديوان إسماعيل بن يسار، جمع الدكتور يوسف حسين بكار، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت ط١/ ١٩٨٤.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق الشيخ محمد حسين آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد ١٩٦٤.
- ديوان الأفوه الأودي، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٧.
- ديوان الأعشى (ميمون بن قيس)، شرح وتعليق الدكتور محمد محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة ١٩٥٠.
- ديوان امرىء القيس، جمع حسن السندوبي، المكتبة الثقافية، بيروت ط٧/ ١٩٨٢.
- ديوان أمية بن أي الصلت، جمع وتحقيق عبدالحفيظ السطلي، دمشق، المطبعة التعاونية، ١٩٧٧.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت ط٣/ ١٩٧٩.
- ديوان جران العود، دار الكتب ١٣٥٠هـ.
- ديوان جرير، جمع محمد إسماعيل الصاوي، منشورات مكتبة الحياة.
- ديوان جميل بثينة (جميل بن معمر)، شرح مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ديوان الحارث بن خالد المخزومي، تحقيق الدكتور يحيى الجبوري، مطبعة النعمان (النجف الأشرف) ط١/ ١٩٧٢.
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت ط٣/ ١٩٨٣.
- ديوان الحطيئة، بشرح ابن السكيت، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، مطبعة المدني القاهرة ط١/ ١٩٨٧.
- ديوان الحماسة، (حماسة أبي تمام)، تحقيق الدكتور عبدالمنعم أحمد صالح، بغداد.
- ديوان أبي دؤاد الإيادي، نشره جوستاف جرونياد، ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة

الدكتور إحسان عباس، بيروت ١٩٥٩.
- ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة)، المكتبة الإسلامي للطباعة والنشر.
ديوان رؤبة بن العجاج، عناية وليم بن آلورد البروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢/ ١٩٨٠.
- ديوان أبي زبيد الطائي، جمع وتحقيق أحمد مختار البزرة، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، ط/١٩٨٨م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، نسخة مصورة عن دار الكتب بالقاهرة ١٩٤٤.
- ديوان زيد الخيل الطائي، جمع وتحقيق أحمد مختار البزرة، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت ط١/ ١٩٨٨.
- ديوان سلامة بن جندل، تحقيق لويس شيخو ١٩١٠.
- ديوان الصمّة بن عبد الله القشيري، جمع وتحقيق الدكتور عبد العزيز محمد، النادي الأدبي بالرياض، ١٩٨١.
- ديوان أبي طالب (عم الرسول صلى الله عليه وسلم واسمه عبد مناف بن عبدالمطلب)، تحقيق محمد الخطيب، مصر.
- ديوان الطرماح، تحقيق الدكتور عزة حسن، دمشق ١٩٦٨.
- ديوان عامر بن الطفيل، دار صادر، بيروت.
- ديوان العباس بن مرداس السلمي، تحقيق الدكتور يحي الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت ط١/ ١٩٩١.
- ديوان عبيد بن الأبرص الأسدي، تحقيق بدر الدين حاضري حمامي. دار صادر، بيروت.
- ديوان أبي العتاهية (أبو إسحاق إسماعيل بن القاسم بن سويد)، تحقيق الدكتور شكري فيصل، دمشق ١٩٦٥.
- ديوان العجاج (عبد الله بن رؤبة)، تحقيق الدكتور عزت حسن، مكتبة دار الشروق، بيروت.
- ديوان عدي بن الرقاع العاملي، تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي والدكتور حاتم الضامن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعيبد، بغداد ١٩٦٥.
- ديوان العرجي، تحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي، بغداد ١٣٧٥هـ.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق محمد محي الدين، دار الأندلس، بيروت، ط٢ / ١٩٨٣.

- ديوان علي بن أبي طالب، تحقيق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، دار ومكتبة ابن زيدون.
- ديوان عنترة بن شداد، تحقيق بدر الدين حاضري محمد حمامي، دار الشرق العربي، بيروت وحلب ط١/ ١٩٩٢م.
- ديوان أبي فراس الحمداني، منشورات مكتبة الحياة، بيروت.
- ديوان الفرزدق، دار صادر بيروت، ١٩٦٦.
- ديوان القطامي، تحقيق السامرائي ومطلوب، بيروت، ١٩٦٠.
- ديوان كثير عزة، جمع وتحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧١.
- ديوان كعب بن زهير، تحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت ط١/ ١٩٩٧م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر.
- ديوان ليلى الأخيلية، تحقيق خليل العطية، وجليل العطية، بغداد ١٣٨٣.
- ديوان مالك بن الريب، نشره الدكتور نوري حمودي القيسي، ضمن مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد ١٥/ ج١ لسنة ١٩٦٩م.
- ديوان معن بن أوس المزني. مكتبة النهضة، القاهرة ٥٧.
- ديوان مهلهل بن أبي ربيعة، شرح وتحقيق أنطوان محسن القوال، دار الجيل، بيروت ط١/ ١٩٩٥م.
- ديوان النابغة الذبياني (زياد بن معاوية)، صنعة ابن السكيت، تحقيق الدكتور شكري فيصل، بيروت ١٩٦٨.
- ديوان أبي النجم العجلي، صنعة علاء الدين آغا، الرياض، ١٩٨١م.
- ديوان أبي نواس، عناية محمود واصف، العمومية، ١٨٩٨م.
- ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة، لابن محمد عبد الله السيد البطليوسي، تحقيق الدكتور حمزة النشرتي، دار المريخ.
- الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار الفكر العربي بالقاهرة، ١٩٤٧.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم دمشق، ط٢/ ١٩٨٥.
- الروض الأنف، للسهيلي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية.

- رسالة في توجيه النصب في إعراب فضلا ولغاً وخلافاً وأيضا وهلم جر، لابن هشام الأنصاري،

تحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر، ط١/ ١٩٨٤ عمان.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.
- زهر الآداب، للحصري، تحقيق علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٥٣.
- الزهرة، لابي بكر محمد بن داود الأصبهاني، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، دار المنار، الزرقاء، ط٢/ ١٩٨٥.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ط١/ ١٩٨٥.
- سمط اللآلى في شرح أمالي القالي، لأبي علي القالي، تحقيق عبد العزيز الميمني،القاهرة ١٩٣٦.
- سنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، مصر، ١٩٥٢.
- سنن النسائي، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٤.
- السيرة النبوية لأبن هشام الحميري، تحقيق مصطفى السقا وزميليه، مصر ١٩٦٤.
- شذارات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار الفكر، ١٩٧٩.
- شرح أبيات سيبوية، لأبي جعفر أحمد محمد النحاس، تحقيق أحمد خطاب،المكتبة العربية، حلب ط١/ ١٩٧٤.
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب، المسمى «إيضاح الشعر» لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ودارة العلوم الثقافية، بيروت، ط١/ ١٩٨٧.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، ومطبعة عيسى البابي الحلبي.
- شرح أشعار الهذليين، للسكري، تحقيق عبد الستار فراج، مطبعة المدني، ١٣٨٤هـ.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد، دار الجيل بيروت.
- شرح بانت سعاد، لابن هشام الأنصاري، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ط٣/ ١٩٥٧.
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر.
- شرح جمل ابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، بغداد، وزارة الأوقاف.
- شرح جمل الزجاجي، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور علي محسن مال الله، عالم الكتب

ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط٢/ ١٩٨٦.
- شرح الجمل في النحو، للخليل الفراهيدي، تحقيق الدكتور فخرالدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢/ ١٩٨٧.
- شرح درّة الغوّاص، للخفاجي «مع درّة الغوّاص» مطبعة الجوائب، ١٢٩٩هـ
- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة، ١٣٧٢هـ.
- شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت.
- شرح شواهد أبن عقيل، بعناية محمد محي الدين، ط٥/ ١٩٤٧.
- شرح شواهد العيني على هامش حاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية ومطبعة عيسى البابي الحلبي.
- شرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي، مكتبة الحياة بيروت.
- شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك. مطبعة السعادة بمصر.
شرح عيون الإعراب، لأبي الحسن علي المجاشعي، تحقيق الدكتور حنا حداد، مطبعة المنار، الزرقاء ط١/ ١٩٨٥.
- شرح الفصيح، لابن هشام اللخمي، تحقيق الدكتور مهدي جاسم، بغداد ط١/ ١٩٨٨.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، مطبعة السعادة، مصر ط١١/ ١٩٦٣.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، دار الفكر ط١٣.
- شرح القصائد السبع، للأنباري، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة، ١٩٦٣.
- شرح الكافية في النحو، لرضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح الكافية لمحمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، تحقيق الدكتور محمد عبد النبي عبد المجيد، دار البيان، مصر ط١/ ١٩٨٧.
- شرح اللمحة البدرية، لابن هشام الأنصاري، تحقيق صلاح راوي، مطبعة حسان القاهرة، بلا تاريخ.
- شرح اللمحة البدرية، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور هادي نهر، مطبعة الجامعة،بغداد، ١٩٧٧.
- شرح قواعد الإعراب، لابن هشام الأنصاري، تاليف محمد بن مصطفى القوجوي، تحقيق إسماعيل

مروة، دار الفكر المعاصر -بيروت، ودار الفكر -دمشق، ط١/ ١٩٩٥.
- شرح قواعد الإعراب، لابن هشام الأنصاري، تأليف محي الدين الكافيجي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار طلاس للدراسات، ط١/ ١٩٨٩.
- شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق داود سلوم ونوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة، بيروت ط١/ ١٩٨٤.
- الشعر والشعراء، لأبي محمد عبدالله بن مسلم، لابن قتيبة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر ١٩٦٦.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بلا تاريخ.
- شرح المفصل، للشيخ موفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- شرح المفضليات، لابن الأنباري،
- شرح المعلقات، للزوزني، مكتبة المعارف، بيروت ١٩٨٠.
- شرح المعلقات، ليحيى بن علي التبريزي، الهند كلكتا ١٨٩١.
- الصاحبي، لأبي الحسين أحمد فارس بن زكريا، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- صحيح البخاري، مطابع الشعب، مصر، بلا تاريخ.
- صحيح مسلم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
- صحيح مسلم، بشرح النووي، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، البابي الحلبي، مصر ١٩٥٥.
- صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية ومكتبتها، القاهرة.
- الصناعتين، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد علي البجاوي ومحمد أبو الفضل، مطبعة الحلبي بالقاهرة، ١٩٧١.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، بلا تاريخ.
- طبقات الشافعية، للسبكي، تحقيق الحلو والطناجي، البابي الحلبي، بمصر ١٩٦٤.
- طبقات فحول الشعراء-لابن سلام الجمحي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٨.
- الطبقات الكبرى، لمحمد ابن سعد، دار صادر للطباعة ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٠.

- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف بمصر، ط٢/ بلا تاريخ.
- الطرائف الأدبية، لعبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- العباب، الزاخر واللباب الفاخر، الحسن بن محمد الصغاني، دار الرشيد للنشر، العراق ١٩٨١.
- العقد الفريد، لابن عبدربه الأندلسي، تحقيق محمد سعيد العريان، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، بلا تاريخ.
- العمدة، لابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة ١٩٦٤.
- عيون الأخبار، لابن قتيبة الدينوري، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٦٤.
- فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة للإسفراييني، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، منشورات جامعة اليرموك، ١٩٨١.
- فتح الباري على صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، المطبعة البهية المصرية، ١٣٤٨هـ.
- فتوح البلدان، لأبي الحسن البلاذري، تحقيق لجنة من العلماء، الهلال – بيروت ١٩٨٨.
- فرائد اللآلي في مجمع الأمثال، للشيخ إبراهيم السيد علي الأحدب، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٣١٢هـ.
- فُرحة الأديب في الرد على بن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد الأعرابي الملقب بالغندجاني، تحقيق الدكتور محمد علي سلطان، مطبعة دار الكتاب، دمشق ١٩٨١.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكري، تحقيق الدكتور عبدالمجيد عابدين والدكتور إحسان عباس – الخرطوم، ١٩٥٨.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين العلائي، تحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر، دار البشير،عمان ط١/ ١٩٩٠.
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، لنور الدين عبد الرحمن الجامي. تحقيق الدكتور أسامة طه الرفاعي. مطبعة وزارة الأوقاف في بغداد ١٩٨٣.
- فوات الوفيات، لابن شاكر الكتبي تحقيق إحسان عباس. دار صادر بيروت.
- في النحو العربي: قواعد وتطبيق، للدكتور مهدي المخزومي، مطبعة البابي الحلبي، مصر ط٢/١٩٨٦.
- في أصول اللغة والنحو، للدكتور فؤاد حنا ترزي، مطبعة دار الكتب-بيروت.

- في بناء الجملة العربية للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف. دار القلم الكويت ط١/ ١٩٨٢.
- القواعد الصغرى، لابن هشام الأنصاري «ضمن ثلاث رسائل في الأضداد»، تحقيق مروة، نشرتة مكتبة سعد الدين، دمشق ط١/ ١٩٨٦.
- القياس في النحو، للدكتورة منى إلياس، دار الفكر، دمشق ط١/ ١٩٨٥.
- القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، القاهرة ١٩١٣م.
- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، نهضة مصر.
الكتاب لسيبوية، تحقيق عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب ط٣/ ١٩٨٣.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الفكر، بيروت ١٩٩٠.
- الكليات لأبي البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، دار الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨١.
- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، لنجم الدين الغزّي، تحقيق جبرائيل جبور، دار الآفاق، بيروت ط٢/ ١٩٧٩.
- اللامات، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر دمشق ط٢/ ١٩٨٥.
- اللامات، لأبي الحسن علي بن محمد الهروي، مكتبة الفلاح، الكويت ط١/ ١٩٨٠.
- لسان العرب، لابن الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار الفكر ودار صادر بيروت.
- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق فائز فارس، مكتبة دار الأمل للنشر، ط١/ ١٩٨٨.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادي، مكتبة دار العروبة -الكويت، ودار الفصحى- القاهرة.
- مبسوط الأحكام، لشمس الدين السرخسي، مطبعة السعادة ١٣٢٤هـ.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق فؤاد سركين، مطبعة السعادة، مصر ط١/ ١٩٥٥.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيي ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، ط٤/ ١٩٨٠.
- مجالس العلماء، لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجّاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة المدني السعودية، مصر ط٢/ ١٩٨٣.
- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، علق عليه نعيم زرزور، الكتب العلمية، بيروت،

ط١٩٨٨،١.
- المحتسب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور عبد الحليم النجار وعلي النجدي ناصف، دار التحرير للطباعة، القاهرة ١٣٨٩هـ.
- المحكم والمحكم المحيط الأعظم، لابن سيدة الأندلسي، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، القاهرة ١٩٥٨.
- المحيط في أصوات العربية، نحوها وصرفها، لمحمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، بيروت، ط٣.
- المحلى «وجوه النصب»، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن شقير، تحقيق الدكتور فائز فارس، الرسالة بيروت ودار الأمل، الأردن ط١/ ١٩٨٧.
- مختار الشعر الجاهلي، شرح وضبط مصطفى السقا، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٩.
- مختارات ابن الشجري، لأبي السعادات هبة الله بن الشجري، دار الكتب العلمية، بيروت ط٢/ ١٩٨٠.
- مختصر تاريخ دمشق، لابن عساكر، تحقيق روحيه النماس، دمشق، ١٩٨٤.
- المخصص، لابن سيدة الأندلسي، تحقيق الشنقيطي وعبد الغني محمود، بولاق ١٣١٨هـ.
- المدارس النحوية، لشوقي ضيف، دار المعارف الطبعة الخامسة.
- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق بيروت والقاهرة ط١/ ١٩٨٠.
- المذكر والمؤنث، لأبي محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت ط٢/ ١٩٨٦.
- المرتجل، لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم دمشق ودار المنارة، بيروت ط١/١٩٨٦.
- المسائل السفرية في النحو، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، الرسالة بيروت ط٢/ ١٩٨٨.
- المسائل العسكريات في النحو، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨١.

- المسائل المنثورة، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي. تحقيق مصطفي الحدري، مجمع اللغة العربية،

دمشق.
- مسألة الحكمة في تذكير «قريب» في قوله تعالي {إن رحمة الله قريب من المحسنين} لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور علي الحموز، دار عمار ط١/ ١٩٨٥.
- المساعد علي تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق ١٩٨٠.
- مسند أحمد، دار الفقه العربي، بيروت.
- المصون في الأدب، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، الرياض ط٢/ ١٩٨٢.
- معاني الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق عبد الفتاح الشلبي، مطبعة الطالب الجامعي، مكة ط٢/ ١٩٨٦.
- معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي «الأخفش الأوسط»، تحقيق الدكتور فائز فارس، ط٢/ ١٩٨١.
- معاني القرآن لأبي زكريا يحي بن زياد «الفراء»، تحقيق أحمد نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور بيروت.
- معاهد التنصيص علي شواهد التلخيص، لعبد الرحيم أحمد العباسي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت ١٩٤٧.
- معجم الأدباء، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٥٧.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي، تحقيق ويستفيلد، ليبزج ١٨٦٦.
- معجم الشعراء، للمرزباني، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، دار إحياء الكتب العربية.
- معجم شواهد النحو، للدكتور حنا حداد، دار العلوم للطباعة، الرياض ط١/ ١٩٨٤.
- معجم ما استعجم، للبكري، تحقيق مصطفي السقا، ١٣٧١هـ.
- معجم المطبوعات العربية، ليوسف سركيس، مطبعة سركيس، مصر.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد القافي، مطابع الشعب مصر.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط٦/ ١٩٨٥.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لطاش كبري، دار الكتب العلمية، بيروت ط١/ ١٩٨٥.
- المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل ط٢ بلا تاريخ.
- المفضليات، للمفضل الضبي، تحقيق شاكر وهارون، دار المعارف، مصر ١٩٦٤.

- المقاصد النحوية في شرح الألفية، للإمام العيني (بهامش خزانة الأدب).
- مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، دار الفكر، بلا تاريخ.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان. وزارة الثقافة والإعلام، العراق ١٩٨٢.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عضيمة، عالم المكتب، بيروت.
- مقدمة ابن خلدون، لعبدالرحمن بن محمد، مؤسسة المكتبة الثقافية-بيروت، والمكتبة التجارية- مكة.
- المقرب، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور فخري قباوة دار المعرفة، بيروت ط١/ ٨٦.
- الممدود والمقصور، لأبي الطيب الوشّاء، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، نشرته مكتبة الخانجي.
- منثور الفوائد، لكمال الدين أبي البركات الأنباري. تحقيق الدكتور حاتم الضامن، - مؤسسة الرسالة، بيروت ط١/ ١٩٨٣.
- موقد الأذهان وموقظ الوسنان، لابن هشام الأنصاري (ضمن رسائل ابن هشام)النحوية تحقيق حسن مروة، نشرته مكتبة سعد الدين، دمشق ط١/ ١٩٨٨.
- الموشح مآخذ العلماء على الشعراء، لأبي عبد الله محمد بن المرزباني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي بالقاهرة.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق الدكتور عبد الكريم مجاهد، دار البشير، عمان ط١/ ١٩٩١.
- نحاة ومناهج، للدكتور أحمد ماهر البقري، نشره المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ١٩٨٤.
- النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي، دار الكتب، ١٣٤٨هـ.
- النحاة والحديث النبوي، للدكتور حسن موسى الشاعر، ط١/ ١٩٨٠.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين بن عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار ط٣/ ١٩٩٥.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاوي، مطبعة وادي الملوك، مصر ط٤/ ١٩٥٤.
- نظام الغريب في اللغة، جمع الشيخ عيسى الربعي، مؤسسة الكتاب الثقافية، ط٢/ ١٩٨٧.
- نقد الشعر، لقدامة بن جعفر، تحقيق بنبونيباكر – ليدن ١٩٥٦.

- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٢/ ١٩٨٨.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناجي، القاهرة ١٩٦٥.
- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تعليق سعيد الشرتوني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢/ ١٩٦٧.
- النور السافر عن أخبار القرن العاشر، لمحي الدين عبد القادر العيدروسي، دار الكتب العلمية، بيروت ط١/ ١٩٨٥، نيل الأوتار، لمحمد بن علي الشوكاني، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٨٠.
- هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون لإسماعيل البغدادي، دار الفكر ١٩٩٠.
- ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبة النحوي، للدكتور علي فودة، مطابع المطوع، الدمام ط١/ ١٩٨٥.
- ابن هشام النحوي، للدكتور سامي عوض، طلاس للدراسات والترجمة والنشر. دمشق.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبد السلام محمد هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٧٥.
- الوحشيات، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي، تحقيق الميمني، دار المعارف، مصر ١٩٧٠.
- وفيات الأعيان، لابن خلكان، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٩م.


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



الفهارس

فهرس الآيات

(٥) المائدة

(٧) الأعراف

(١٢) يوسف

(٢١) الأنبياء

(٦٧) الملك

(٦٨)القلم

(٦٩) الحاقة

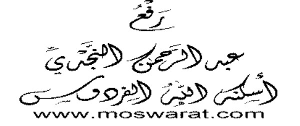
(٧٠) المعارج

(٧١) نوح

(٧٢) الجن



٢- فهرس الحديث



٣- فهرس الأقوال والأمثال



٤- فهرس الشعر

ثالثاً: قافية التاء

قافية الحاء

قافية الدال

قافية الراء

قافية الفاء

قافية القاف

قافية الكاف

قافية اللام

قافية الميم

قافية النون

قافية الهاء

قافية الياء

٣٠ ضربت صدرها إليّ وقالت يا عدياً لقد وقتك الأواقي ١٢٥؛

٤٣-٥ فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذو عندهم ما كفانا ٨٦/ ١٤٨



٥- فهرس الرجز

رقم الشاهد	البيت	قائله	الصفحة
١٣٦	ومهمهٍ مغبرةٍ أرجاؤه	رؤبة بن العجاج	٢٥٧
	كأن لون أرضه سماؤه		
١٢٩	وأم أوعال كها أو أقربا	العجاج	٢٥٣
٢	والله ما ليلي بنام صاحبُهْ	القناني	٧٣
	ولا خالط الليان جانبُهْ		
٤١	نحن اللذون صبحوا الصباحا	رؤبه أو أبو حرب الأعلم	١٤٦
	يوم النخيل غارةً ملحاحا	أو ليلى الأخيلية	
١٢٠	يا ناق سيري عنقا فسيحا	أبو النجم العجلي	٢٤٢
	إلى سليمان فنستريحا		
٥١	فيا الغلامان اللذان فرّا	مجهول	١٥٧
	إياكما أن تكسبا شراً		



٦- فهرس أنصاف الأبيات (الصدور)



٧- فهرس أنصاف الأبيات (الأعجاز)

رقم الشاهد	العجز	البحر	قائله	رقم الصفحة
١٩٤	يا ليت عـدة شـهر كلـه رجبُ	البسيط	عبد الله الهذلي	٣٢١
٢٠٣	فمـا بـك والأيـام مـن عجـبِ	البسيط	مجهول	٣٣٧
٣٥	كخـــذروف الوليـــد المثقـــبِ	الطويل	امرؤ القيس	
٤٢	وبئري ذو حفرت وذو طويتُ	الوافر	سنان بن الفحل	١٤٨
٦٧	ولاكِ اسـقني إن كـان مـاؤك ذا فضلِ	الطويل	النجاشي الحارثي	١٧٧
١١٢	كـأن ظبيـــةٍ تعطـــو إلى وارف السلمْ		باغت بن صريم	٢٥٤
١٣١	وربعٍ عفـت آثـاره منـذ أزمـانِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٥٥

١٠٥	كـــأن ثـــدياهِ حقـــان	الهزج	مجهول	٢٣٠
٩٨	ولكنّما يُقضـى فسـوف يكـونُ	الطويل	الأفوه الأودي	٢٢٤
٨٩	فسواك بائعهـا وأنـت المشـتري	الكامل		٢١٨
٤٣	فحسبي من ذو عندهم ماكفاينـا	الطويل	منظور الفقعسي	١٤٨



فهرس المحتويات


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com







دار يافا العلمية للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - الأشرفية
تلفاكس ٠٠٩٦٢٦ ٤٧٧٨٧٧٠
ص.ب ٥٢٠٦٥١ عمان ١١١٥٢ الأردن
E-mail: dar_yafa@yahoo.com
www.dar-yafa.com


ISBN 9957-537-23-7
9789957537234